

٢١٧

حاشية البرصاوي على شرح الغاية ، تأليف البرصاوي ،
أبراهيم بن محمد سنة ١١٤٠ هـ ، كتبت سنة ١١٤٠ هـ .

١٩٤ ق ٢٢ س ٢١٥ ر ١٥٨ م

نسخة حسنة ، مناقصة الأول ، خلوها من نسخ معتاد ، طبع

مكتبة المؤلفين ١٥٠ : ١ هدية العارفين ٢٣٦ : ١

أ. المذهب الشافعي ، فقه المذاهب الإسلامية

٢٣٧٧

أ. المؤلف ب. تاريخ النسخ ج. حاشية على شرح

ابن قاسم الفزي على أبي شجاع د. حاشية على شرح

الفزي على أبي شجاع .

٢١١٤٨٩

Copyright © King Saud University ١٨١٨



مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
 ٦٧٧٧ في ١٢٨٤
 المرقوم: جارية البرماوي علم شرح الفاية
 السنوات: البرماوي، إبراهيم بن محمد - ١١٠٦هـ
 المؤلف: - - - - -
 تاريخ النسخ: ١١٤٠هـ - - - - -
 اسم النسخ: - - - - -
 عدد الأوراق: ١٩٤ - - - - -
 ملاحظات: - - - - -
 - - - - -

٢
٢
١
بالمعنى الشامل للجريش والمدقوق وكذا السويق ولا يباع ما اثرت فيه النار
بقلي أو شئ أو طبخ بحبسه ويجوز بيع المخلول ببعضها الا ما فيه مما من احد
الجانبيين واتخذ حبسه او كان الما فيهما مطلقا **قوله** قبل التفريق اي وقبل
اختيار اللزوم كذلك **قوله** ففيه قولان تفريق الصنفه اي والاظهر
منهما الصحة فيما قبض دون غيره **قوله** ولا يجوز اي ولا يصح بيع
الغرر وهو ما انطوت عنا عاقبته او ما تردد بين امرين متقنا
ددين اقر بهما اخوفهما ومنه المجهول المبهم وما لم يرقب العقد
ورويته كل شئ يحبس من كل ما يختلف به الغرض **قوله** او طين
في الحوي يستثنى منه التخل فيصح بيعه وهو خارج الكوارة والقبال
لها الخلقة بفتح الخ المعجمة اذا كانت امه فيها **قوله** في بيان
احكام الخيار بكسر الخ الشامل لخيار المجلس وخيار الشرط
وخيار العيب فالاول يثبت قهر على العاقدين في كل معاوضة
محصنة واقعة على العين لازمة من الجانبين ليس فيها ملك مترك
ولا جارية مجرى الرخص ولو في روي او سلم واستعقب
عتقا فخرج بقولنا في كل معاوضة الهبة ونحوها وبقولنا محصنة
وهي التي تنفسد بفساد متقابلها النكاح ونحوه وبقولنا واقعة
على العين الواقعة على المنفعة كالاجارة ونحوها وبقولنا لازمة
من الجانبين المجاورة منهما كالوكالة ونحوها ومن احدهما
كالكتابة ونحوها وبقولنا ليس فيها ملك قهري الشفعة ونحوها
وبقولنا ولا جارية مجرى الرخص المحوالة ونحوها فلا خيار
في شئ مما ذكر والثاني يثبت في ذلك الا فيما شرط قبضة في المجلس

ويسمى هذا نوعه بخيار التزوي وهو يتعلق بمجرد التثني وهو الإرادة
والثالث ويسمى بخيار التقيصة وهو ما تعلق بفوات امر مقصود ومظنون
لشئ الظرفية من التام شرطي أو تقريري فعلي أو قضائي فالاول كان
شرطي في المبيع شيئا فخلقه والثاني كالنصبة ونحوها والثالث كظهور
الغيب الذي ينقص العين أو القيمة كما استل إليه الشئ فيما سيأتي ولفظ
فصل ساقط من غالب النسخ أيضا **قوله** والمتايعان الخ متاعا لاف
أي البائع والمشتري **قوله** والواو هنا للاستيناف كما مر فتأمل **قوله** مالم
يتفرقا أي طوعا ولم يختار اللزوم البيع مع بقايهما في المجلس فلو أكره
أحدهما عليه لم ينقطع خياره لأخبار صاحب مالم يمنع من الخروج
معه والابني وإذا زال الأكره اعتبر محل زواله فان هرب أحدهما
ولم يتبعه الأبطال خيارهما مطلقا لم تكن غير الهارب من
الفسخ بالقول مع انتفاء الغرر بخلاف المكره فانه لا فعل له ويؤخذ
من تعليلهم بتمكن من الفسخ أن غير الهارب لو كان نائما مثلا
لم يبطل خياره وهو كذلك فان شئ كل منهما ولو إلى صاحبه
انقطع خيارهما معا خلافا لما بين الرفعة **قوله** عر فأي كثر ثلاث
خطرات مثلا أو صعود نحو سطح أو هبوط منه أو من نحو صفة
ولرقي سقينة فتأمل **قوله** ببدنهما أي عر فالأبر وجههما وإبقاها
فلومات أحدهما أو حين انتقل الخيار لوارثه وولييه بخلاف
الأغما فانه أرجح إفاقته انتظروا لإقام الولي مقامه كما قال الشيخ
وفي شئ العلامة الرمي أن الأغما ينتقل الخيار فيه إلى الولي ولم
يفصل فيه فخره والخس ممن ليس له إشارة مغمة كالأغما

كما قاله شيخنا أيضا والذي في شئ العلامة الرمي أنه إذا لم تغم له إشارة
ولا كتابة نصب الحاكم نائبا عنه ولو تعدد الوارث اعتبر الأخير
ولو كان الخيار لولي محجور عليه فكل قبل التفرقة لم ينتقل إليه على
الأصح **قوله** فلو اختار أحدهما لزوم العقد أي كان يقول اخترت
لنومه أو يقول أحدهما للآخر اخترت لنضمه الرضي باللزوم
فلو اختار أحدهما لزوم البيع والآخر فسخه قدم الفسخ وإن
تأخر عن الإجازة لأن إثبات الخيار إنما قصد به التمكن من
الفسخ دون الإجازة لا صالحتها **قوله** فورا ليس قيدا **قوله** سقط
حقه أي حق من اختار اللزوم **قوله** وبقي الحق للآخر أي ولو اشتريا
لغم لو كان المبيع ممن يعتق عليه سقط خياره حينئذ أيضا
للمحكم بعتق المبيع فتأمل **قوله** ولهما الخ هذا خيار الشرط وهو يكون
الامتنعما بأن يتلفظ به المبتدئ ويوافق الآخر عليه حينئذ
فقوله وكذا لأحد هما الخ غير مستقيم اللهم إلا أن يريد به
أن لهما ولاية ذلك في ذلتهما أي لهما أن يجعلاه لهما أو لأحد
سواء اشترط اتفاقا أو هو الإجازة أو الفسخ منهما أو من أحدهما
أو من أجنبي ولو للعبد المبيع ويصور شرطه لمحرم في صيد مثلا
وأن قلنا أنه تملك على المعتبر فليس لشارطه لأجنبي اتفاقا
أثره إلا أن يموت الأجنبي أو تزول أهليته والأفان خيار له اتفاقا
وإنما المنفصل عنه أثره ولا يلزم الأجنبي من إعادة الأصح
لشارطه وإن كرهه وليس له عزل نفسه ولا لمن هو عنه
عن له لأنه تملك على الأصح وليس لو قيل أحدهما شرطه

لغير نفسه وموكله الا بآذن موكله والمالك والرايد والمؤنة في
زمن الخيار لمن له الخيار والامو قوفة فمن انفق عليه وتم العقد
لغيره رجع على من تم له العقد **قوله** ان يشرط الخيار اي في جميع
البيع او في بعضه المعين **قوله** الى ثلاثة ايام اي فاقبل مصلته بالشرط
متواليه **قوله** وتحسب اي المدة **قوله** من العقد اي اذا وقع فيه
الشرط فان وقع الشرط بعده حسب من الشرط على الراجح ولو قال
الشم وتحسب المدة من الشرط الى السهل الصورين وكان اولي يجوز
كون الخيار لاحد هما يوما وللآخر ثلاثة **قوله** بطل العقد اي وكذا
لو لم يذكر امدة نحو خي سار واوذكر امدة مجهولة او شرطا ابتداها
من التفرق او من الفقد او تفرقت كيوم ويوم مثلا **قوله** ولو كان
المبيع مما يفسد الخ اي كالموشرط الخيار يومين فيما يفسد وتيلف
قبل مضيهما **قوله** بطل العقد اي ولا يصح شرط الخيار للبايع وحده
في المصراة ولا شرط للمشتري وحده فيمن يقتنع عليه فيبطل
العقد فيه ما يضمن **قوله** واذا خرج المبيع معييا وفي بعض النسخ
واذا وجد بالمبيع عيب الخ وهذا خيار العيب وقد تقدم متعلقة
واشار السائر الى ضابطه بقوله تنقصر به القيمة الخ ومحل ثبوت
الخيار به ان سبق على تمام الغنم هو او سببه كما اشار اليه السهم
ايضا بقوله موجود قبل الغنم او قبل تمامه او بعده والخيار للبايع
وحده كما ياتي ومثله الثمن المعيب في غنم الغنم كما يجب اي
يثبت الرد وان فحش ثمن اشترى زجاجة تظن انها جوهرة
لتنقصه حيث لم يجب عنها **قوله** قبل القيين اي قبل تمامه **قوله**

تنقصر

تنقصر به القيمة هو يفتح الثا المثناة فوق وضم الفاف وفي بعض ينقص
القيمة بالمثناة التحتانية المضمومة **قوله** يفوت به غرض صحيح خرج
به قطع نحو اصبع زائدة وفلقة يسيرة من نحو فخذ او ساق لا يورث
سنيها فاحشا ولا يفوت غرضا فلا خيار لهما **قوله** وكان الغالب في
حبس ذلك المبيع الخ خرج به الخصا في البهايم ونزك الصلاة
في رقيق ونحو مارة في بالورق من خوفنا وقلم خو سن في الكبر
وثبوت في اوالها في الامه كن نارقيق وسرقته واباقه اي
وان تاب منها ومثلا جناية العمد واللواط وايتان البهايم وتمكينه
من نفسه وكذا الردة وجناية العمد واما غير هذه من العيوب
اذ لم توجد عند المشتري فلا رد لهما **قوله** فلم يشتري رده
اي ولو وكلام بر من به موكله وله الرضا به الا نحو ولي اذ لم
توجد عند المشتري بلا مصلحة **قوله** ويجوز اي ولا يصح قال
شيخنا ومقتضى كلام المهرجوان بيع الثمرة قبل بدو الصلاح بشرط
الابقاء وليس كذلك ولو فسر الاطلاق بجواز الاحوال الثلاثة
لكان اولي وان سبق **قوله** بيع الثمرة المنفردة عن الشجرة بخلاف بيعها
مع الشجر فانه لا يجوز بشرط القطع فيها بخلاف الرهن ونحوه **قوله**
الابعد بدو الخ هو يضم البها الموحدة والذال المهملة وكسر الراء المشددة
قوله اي ظهور صلاحها فيجوز بيعها بشرط القطع وبشرط الا بقاء
ومطلقا **قوله** وهو اي بدو الصلاح وضابطه وصول الشئ الى الحالة
يطلب فيها غالبا فما ذكره السهم بيان لبعض ذلك فثا مل **قوله**
وجمصة رمان اي في الحامض وحلاوته في الخلق **قوله** فلا يصح

بيعها اي الا بشرط القطع ان بيعت منفردة كما هو القسم ولو لمالك
اصلها فان بيعت مع اصلها امتنع شرط القطع فيهما كما مر **قوله**
ولو قطعت شجرة الخ هذه مستثناة من شرط القطع لانها لا تبقى فلو
فرض ان البائع عرسها فنبتت قبل ان تقطع الشجرة فهل يكف
القطع نظر الى ان شرط القطع موجود حكما او لا يكفل عدم
النقص بالشرط فيه نظر والا قرب كما قال شيخنا الشيرازي
انه يكفل القطع ومثله ما لو كانت بائنة فاخضرت تنبيه
يجري في بيع الزرع المذكور ما في الشجرة والارض كالشجرة
فتأمل **قوله** ولا يجوز اي ولا يجوز يصح **قوله** جاز بلا شرط اي اذا
كان المقصود منه مرثيا كالشعر اما المستور في سنابله فلا
يصح بيعه وان اشتد حبه **قوله** لم يبد صلاحه الخ صوابه بدرا
صلاحه فتأمل **قوله** لزم سقيه اي ان كان ما لا يصلح ويشتد
فيه ان يكون مما يسقي بخلاف البعلي بالعين الممثلة ونحوه
فان تلف بنزك ولو بعد التخلية انفسخ العقد او تعيب ثبت
الخيار ويشترط فيه ايض القطع بعد بدو الصلاح فيما يغلب فيه
اختلاط حادته بوجوده وان وقع اختلاط فيما شرط فيه القطع
قبل التخلية خير المشتري ما لم يسمح له البائع او بعد ها
فلا خيار للمشتري ويصدق بيمينه في قدر حق الاخر لان اليد
له **قوله** ويسلم عن التلف اي والفساد **قوله** او لم يخل الخ حتى لو
شرطه على المشتري بطل العقد لانه مخالف لمقتضى العقد
ولا يلزمه ذلك عند شرط القطع **قوله** ولا يجوز اي ولا يصح وهذه

من

من تعلقات الربا فكان الوجه ذكرها هناك وقد مرت الاشارة اليه
الا ان يقال ذكرها لنا سبة ذكر الشجرة قبلها فتأمل **قوله** يمينه اي
من المطعوم **قوله** رطب الخ هو حال من ما او من جنس وايصح منها معات
قوله يسكون الطامع فتح الدار **قوله** في بيع الريويات اي وهي النقود والمطعومات
قوله عنب بعنب اي ولا عنب بن بيب ولا رطب برطب ولا تمر بالتمر الا
في مسئلة العرايا الاثنية **قوله** الا اللبن اي الخالص من نحو ما وليس
مغليا بالنار وسوا فيه الحليب وغيره كما ذكره الشافعي وكذا الحلو
والادهان ان لم يختلف اصلها كزيت او شيرج او دهن والامني
اجناس كدهن ورد بنفسه وان كان اصلها الشيرج على الوجه
الوجيه ويرخص في بيع العرايا وهو بيع الرطب على التخلية
او بيع العنب كذلك بن بيب خالص الرطب والعنب عند
تخليته وكذا في الاخر عند قبضه فيما دون خمسة اوسق ومثله
ايض الزيتون فانما يباع بعينه بيمينه متماثلا اذا لم يتحقق فيه
والمعيار فيه الكيل ثمرة اذا كان اللبن من جنس واحد كلبن
ابل بلبن غنم او معز فيشترط فيه الحلو والتقابض المسألة
والحلول والتقابض اذا كان من جنسين كلبن ابل بلبن غنم
فيشترط فيه الحلو والتقابض **قوله** وجاز التقاض لان لبن الابل
جنس والضمان والعز جنس جنس اخر **فصل** في بيان
احكام السلم ويقال له السلم كما ذكره الشافعي فيقال اسلم وسلم
واسلف واسلم والسلم لغة اهل الحجاز والسلف لغة اهل العراق
واما سمي سلم التسليم راس المال فيه في المجلس وسلفا لتقديم

راس المال فيه ايض وحكي الرافعي في شمسند الشافعي عن نعيم انه كره
لفظ السلم هنا قال شيخنا الشيرازي ولفظ وجهه ان السلم يطلق على
الاستسلام والافتقاد فكان ينبغي التعميم هنا بالسلف والامثل
فيه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا تدانتم بدين الية فسرهما
ابن عباس رضي الله عنهما بالسلم وخبر الحميري عن اسلف في شيء
فليسلف في كيل معلوم او وزن معلوم الى اجل معلوم وهو نفع من
البيع فيعتبر فيه ما يعتبر في البيع الى الابد وانه خمسة مسلم
وسلم اليه ومسلم فيه وراس مال سلم وصيغة وذكره المصنف عقب
البيع لانه نفع منه في زيادة لفظ مخصوص **قوله** وهو يسكنون الهاء
وضمها بمعنى واحد اي هنا وان كان السلف يطلق على القرض
ايض ولم يذكر المصنف ولا غيره من الشافعية معناه لفظ لكن ذكر العلامة
ملا مسكين من الحنفية في شمس الكنز انه لفظ الاستقبال **قوله** موصوف الخ
هو بالجر **قوله** في الذمة اي بلفظ التسلم والمؤمن من البيع كما مر في الاشارة
اليه ولذلك قال الماوردي ليس لنا عقد يتوقف على لفظ مخصوص
الاثلاثة السلم والنكاح والكتابة **قوله** ولا يصح اي السلم **قوله** الا بايجاب
وقبول اي بشرطهما المتقدم فاركانه ان كان البيع له نوع منه على
ما مر **قوله** وانما افرد المصنف بالذكر اجل اعتبار الشروط الزائدة
فيه المذكورة وقوله الا في خمس شرائط الخ تقريبا فانما اكثر من
ذلك كما يعلم من الشافعي فتأمل **قوله** ويصح السلم حالا اي عندنا
فلفظ **قوله** وموجلا اي عندنا كالايمنة الثلاثة رضي الله عنهم
قوله فان اطلق اي لم يصرح فيه بحلول ولا تاجيل فهو حال وهذا

في السلم فيه

ذكر القوة على العمل ولا كونه قاريا او ضد ذلك فان ذكر شي من
ذلك اعتبر وجوده ويكفي في القارة المطلقة عادة امثاله
في بلده وكذا في الكتابة ونحوها **قوله** نوعه كنز في فان اختلف
صنف النوع كروي وخطائي وجب ذكره او افوته اي او ثبوته
او بكارته قال العلامة الرملي واما الخنثي فلا يصح السلم فيه ولو
وافى النذرة وجوده انتهى قال العلامة بن قاسم والمسئلة في
الناسري وغيره **قوله** تقر بيا الخ هو راجع للبس فقط كما بن سبيع
او محتمل وخرج به ما لو اراد كونه بن سبيع سنين مثلا من غير
زيادة ولا نقص فانه لا يصح ولو اخر قوله تقر بيا عما بعده لكان
اولي واحسن لانه معتبر فيه ايض ويعتمد قول الرقيق في اختلاف
وكذا في سنه ان كان بالفا مسلا والا فقول سيده المسلم ايض ان
ولد في الاسلام والا فقول النخاسين اي الدالين بظنونهم
قوله في الابل والبقر الخ فيصح السلم في جميع الحيوان خلافا
للحنفية رضي الله عنهم لكن في غير الحوامل منها **قوله** واللون
الخ ولا يجب ذكر وصفه ولا ذكر القدر واعتمد العلامة الرملي
اشتراط ذلك وهو كذلك **قوله** في الطير اي وكذا السمك ولحمها مثلها
وسيرط في لحم غيرها ذكر النوع كحم بقرة ونحوه وكذا خضيه معلوف
رضيع جذع او صندها من فخذ او غيره ويقبل عظم معتاد فروع
يصح السلم في السمك والجراد حيين عدا وميتين وزنا
قوله والنوع اي وكذا بلده ان اختلف به عرض وقد يغني ذكر
بلده عن ذكر نوعه كعربي لا كونه من شجر فلان مثلا كقطن

عراقي

كجبن الخ وهو يسكون بالواحدة وفيه ما مع تشديد النون وتركه قال
 شيخنا ومثله لمنصبت الآخر بالجبن لعلمه بغير من السخا والافيه
 نظر ظاهر لان الاتحة فيه ليست جزءا مقصودا فهو خارج بقوله المقصود
 الآخر فان جعل مثلا لما خرج بذلك فظاهر لكن كلامه يناهيه انتهى
 اقول ولا يحمل لهذا النظر لان ما فيه من الملح والاتحة من مصالحه
 كما صرح بالصحة النووي في متن المنهاج واقره الجلال المحمود وغيره
 وهو المعتمد **قوله** والشرط الثالث الخ خالف الهم هنا اسلوبه السابق
 لوجود الممانعة منه مع ان مفهوم الشرط وجودي اول دفع الهمام
 انه جزء من الشرط قبله فتأمل **قوله** كطبخ او شئ او قلي كالخمر في الجميع
 او في الاول والبعض الثاني واللابية في الثالث **قوله** كالعسل
 اي اذا اريد تمييزه من شئوه فيصع فيه ومثله السكر
 والفانيد وهو عسل القصب والدبس والصابون واللبان
 نارها مضبوطة قال العلامة الرمي ومثلها النيلة باللام والدال
 لذلك انتهى وفارق عدم صحة بيع بعض المذكورات ببعض
 لصيق باب الربا فتأمل فروع لا يصح السلم في الكسك بفتح
 الكاف وكسرها كما قاله الماوردي **قوله** فليس يسلم اي قطع **قوله** ولا
 ينعقد اي بيعا في الاظهر الخ هو المعتمد لمناقاة لتعريفه
 السابق فتأمل **قوله** ان لا يكون من معين الخ مثله السائر
 بالسلم في نحو صاع من هذه الصبرة وهو ظاهر كلامه بل صرح
 وبعضهم جعل هذا المثال من افراد ما قبله وجعل هذا الشرط
 في موضع السلم فيه ومثله بالسلم في ترقية صغيرة او بستان
 أو

ارضية وهو غير مستقيم لانه يلزم عليه عدم صحته في القرينة الكبيرة
 ايضا علي ان موضع السلم فيه قد يجب تقيينه ويلزم عليه
 التكرار ايضا لان هذا ساقى في كلامه اللهم الا ان يقال هو
 جري على الغالب والمعتبر فيه كثرة الثمر وفلذة اما اذا سلم في ثمر
 ناحية او قرينة عظيمة صح وتعين فلا يجوز ابداله لكن لو اتى
 بالاجود من غير تلك الناحية اجبر علي قبوله فيما يظهر ويحمل
 ذلك اذا سلم في بعضه كاي طه فلا يصح في الجميع **قوله** ثم للصحة
 السلم فيه اي في الشئ الذي ذكرت له الشرط الخمسة السابقة
قوله وفي بعض النسخ ويصح الى اخره لا يخفى ان النسخة الاولى
 اصح واولي والمراد من غالب الشرط الالوية ان يذكر
 في العقد ما استفيد اعتباره من الشروط السابقة بلفظ
 يعرفها العاقدان وعدلان وفي بعض النسخ هناك زيادة
 وان يكون المسلم فيه مما يصح بيعه وهو مستدرك فتأمل
قوله وان يصفه اي يذكر في العقد الالفاظ الدالة على الصفات
 الالوية بما مر مع ذكر الجنس والنوع ولو قال ان يذكر الى
 اخره لكان اولى **قوله** بعد ذكر جنسه اي بلفظ يعرفها العاقدان
 وعدلان كما مر **قوله** التي يختلف بها الثمن وفي بعض النسخ
 الغرض اي بان تكون من الصفات التي لا يشاء بمثلها
 غالبا فخرج به نحو الحمل بفتحتين وهو سوادا جفان
 العيينين من غير اكتمال والدعج وهو سوادا مع
 السعة والملاحة وهو تناسب الاعضاء ولا يجب فيه

ذكر القوة على العمل ولا كونه قاريا او ضد ذلك فان ذكر شي من
ذلك اعتبر وجوده ويكفي في القراءة المطلقة عادة امثاله
في بلده وكذا في الكتابة ونحوها **قول** نوعه كنزكي فان اختلف
صنف النوع كرومي وخطائي وجب ذكره او افوتته اي او ثبوته
او بكارته قال العلامة الرملي واما الخنثي فلا يصح السلم فيه ولو
وافق النذرة وجوده انتهى قال العلامة بن قاسم والمسئلة في
الناسري وغيره **قول** تقريرا الخ هو راجع للبس فقط كما بن سبع
او محتمل وخرج به ما لو اراد كونه بن سبع سنين مثلا من غير
زيادة ولا نقص فانه لا يصح ولو اخر قوله تقريرا بما بعده كان
اولي واحسن لانه معتبر فيه ايض ويعتمد قول الرقيق في اختلا
وكذا في سنه ان كان بالفا مسما والا فقول سيده المسلم ايض ان
ولد في الاسلام والا فقول النخاسين اي الدالين بظنهم
قول في الابل والبقر الخ فيصح السلم في جميع الحيوان خلافا
للحنفية رضي الله عنهم لكن في غير الخواصل منها **قول** واللون
الخ ولا يجب ذكر وصفه ولا ذكر القدر واعتمد العلامة الرملي
اشتراط ذلك وهو كذلك **قول** في الطير اي وكذا السمك والجمها مثلها
ويشترط في اللحم غيرها ذكر النوع كلهم بقر ونحوه وكذا خضيه معلوف
رضيع جذع او مندها من فخذ او غيره ويقبل عظم معتاد فروع
يصح السلم في السمك والجراد حيين عدا وميتين وزنا
قول والنوم اي وكذا بلده ان اختلف به عرض وقد يفني ذكر
بلده عن ذكر نوعه كعربي لا كونه من شجر فلان مثلا كقطن

عراقي

عراقي اي او شامي او مصري او صعيد **قول** والغلظ والدقة
بالدال المهملة وهما وصفان للفضل على الاصل وقد يقال الثاني
على المنبع كعكسه **قول** والصفاقة او الرقة بالراء المهملة وهما
وصفان للنبع والمواضع المنيوط بعضها الى بعض والثاني عدمه
قول يحمل على الخام لا على المقصور الخ ويجب قبول المقصور بدله
ما لم يختلف به الفرض ومنه يعلم صحة السلم في المقصور **قوله**
لا بدوا ويصح في المصبوغ قبل تسميته وكذا بعده ان لم يسد الصبغ
فرجه كالتمويه ويذكر في ثمر وزبيب وجب نوعه ولونه
وبلده وجرمه وعتقه او حدائته ويستحب ذكر كونه عتيق
عام او عامين ومطلقة يحمل على ما يسمي عتيقا عرفا وفي غسل
الخل مكانه كجبل وزمانه كصيفي ولونه ابيض ونحو ذلك
قول اي يكون المسلم فيه معلوم القدر الخ لا حاجة الى هذا
التاويل لان يلزم من ذكر قدره الضابط له ان يكون معلوم
القدر اللهم الا ان يقال انما ذكره لاجل الانواع بعده فنامثل
قول في مكيل اي ان عدد الكيل فيه ضابطا لا نحو فئات مسك
ولا نحو بطيخ وفثا مما هو اكبر جرما من التمر ولا نحو قصب السكر
البقول والتين والدريس والخطب والخشب فيتعين
في ذلك الوزن **قوله** في موزون ومنه التقدير فلا يصح فيها
الا بالوزن ويصح في المكيل وزنا وعكسه فيما ينضبط بهما
كالحبوب ولا يصح الجمع بين العدد والوزن الا فيما يسهل فيه
ذلك كاللبن بكسر الواو والحداد والخشب ولا الجمع بين الكيل والوزن

في نحو البطيخ الا اذا اريد بالوزن مثلا التقريب ولو في الواحدة
من ذلك ويجري ذلك فيما ياتي **قول** في معدود اي كالأحجار ونحوها
قول في معدود اي كالتياب والاراضي ويجوز تعيين مكبل الان
عرف قدره بالاعتاد **قول** والثالث مذكور في قول المصنف انما خالف
المصنف الاسلوب فيه لوجوب اداة الشرط المانعة من الشرط
اولا فادة ان المراد بالشرط ذكر المحل لا تأجيله انه قد تقدم قنا
قول ذكر الم هو بلفظ المصدر والفعل الماضي المبني للفاعل اي
العاقد **قول** وقت محله هو تكسر الحاء المهملة اي ان يذكر وقتا
ينتهي به الاجل ويجب تسليم المسلم فيه اذا وجد ذلك الوقت
مما يعرفه العاقدان او عدلان ولو من الكفار كالعيد وبيع
وجاري ويجعل علي ما يلبي ويجعل علي اوله ان قال اليه او الي
راسه او هلاله وعلي اخره ان قال الي فراغه او سلمه واخره
فان قال فيه لم يصح العقد ويجعل الشهر علي العربي فان قيدا غيره
عمل به ولا يجنا ان ما ذكرناه هو مفاد كلام المصنف والشارح وهو
غير مراد ولا يستقيم اذ ليس الشرط ذكر وقت حلول الاجل
واما الشرط ذكر الاجل اما بدانه كقول مؤجل شهر او يعلم
وقت الحلول بفراغه واما بغايته كقول مؤجل الي وقت كذا يعلم
وقت الحلول بوجود تلك الغاية فتأمل وافهم فتقوال الشهور كذا
ليس واحدا من هذين علي ما ذكره المصنف قنا **قول** كسهر كذا فان
اجل بشهر من شهر العرب او الفرس او الروم جاز وان اطلق
حمل علي الهلال لانه عرف الشهر فان انكسر شهر حسب الباقي
بعود

بعد الاول المنكسر بالاهلة وتم الاول ثلاثين يوما مما بعد هاولا
يكفي المنكسر ليلا يتاخر ابتداء الاجل عن العقد **قول** ان يكون المسلم
فيه موجودا اي يغلب عن الغن وجوب المسلم فيه في محل
وجوبه وقت وجوبه ولو بالنقل اليه من بلد اخر ولو بعد
عنه فخرج به ما لوطن حصوله عند الوجوب لكن بمسقة عظيمة
تقدر كثير من الباكورة فانه لا يصح كما قال شيخنا انه الا قرب
الي كلامهم ولا يتنسخ بانقطاعه قبله او فيه ولم يخيار في
الثاني **قول** تسليم المسلم فيه الخ هو اظهاره في محل المضار فتأمل
قول فلو اسلم فيما لا يوجد عند المحل اي بان لا يوجد أصلا او يوجد
نادرا اخذ بمفهوم الغالب والتمثيل بالرطب في الشتاء يصح ان
يكون مثالا لها فتأمل **قول** ان كان الموضع لا يصلح له الخ فلو صلح له
ولم يكن لمحله من بلده الي محل التسليم مؤنة تعيين موضعه وان
لم يذكر فان ذكر غيره عمل به ولو خرج الموضع عن الصلاحية تعيين
اقرب محل يصلح اليه ويسوي المسلم الجاهل والوجهل ويكفي ان
يقال في بلد كذا او يصلح الي نحو السور ويجوز الي دارة مثلا
وفارق في شهر كذا **قول** لا اختلاف الاغراض في الزمان غالبا
قول الي موضع التسليم الخ لو قال اليه لكان اولي واخصر اللهم
الا ان يقال ذكره للايضاح قنا **قول** ان يكون الثمن معلوما
اي هو راس المال كما مر في البيع فذكره هنا تكرر اللزم الا ان يقال
ذكره هنا ليعين ان راس المال يسمى مئنا وان كان الاغلب لغيرهم
في هذا الباب راس مال السلم قنا **قول** ان يتقايضا الخ لا يخفي

ان صيغة المفاعلة باطلة اذ ليس في كل من العاقدين قبض ولا
اقتباس وانما الاقتباس من المسلم والقبض من المسلم اليه على انه يمكن
القبض من المسلم اليه فقط على المعتد كما في البيع مع ان هذا تكرر
كما مر اللهم الا ان يقال المفاعلة ليست على باهرها فتأمل **قوله** قبل التفرقة
اي وكذا التخيير فلو اختلفا فقال المسلم اقتبضتك بعد التفرق
وقال المسلم اليه قبله ولا بينة له صدق مدعي الضمة **قوله** فيه
خلاف تفرق الصنفه اي فيصح فيها قبض ويبطل فيما لم
يقبض كما مر **قوله** والمعتبر القبض الحقيقي اي وهو في المنفعة
يقبض محلها **قوله** فلو احال المسلم الخ نعم ان اقتبضه المسلم
من المسلم اليه او من المحال عليه وسلمه للمسلم اليه في المجلس مع
ولو احضر المسلم اليه المسلم فيه في محل التسليم وكذا كل دين
موجب فان كان قبل محله فالمسلم الامتناع من قبوله ان كان
له غرض صحيح والا فقبض على قبوله فان امتنع اخذه الحاكم عنه
وان كان بعد محله اجبر على القبول مطلقا وعليه وعلى الاثر
ان كان الاثر اعز من المودعي ولو اجمعا بعد المحل في غير محل
التسليم وجب الدفع والقبول ان لم يكن لمحله مونة فان كان لمحله
مونة لم يلزمه الدفع ما لم يتجملها المسلم ومثل المونة ارتقاء عم
الاسعار في بعض الاوقات **قوله** والثامن ان يكون العقد الخ
لعل المراد من هذا الشرط عدم ذكر خيار شرط ومقتضاه ان
ذكره يبطل العقد واجعه وتأمل **قوله** في بيان
احكام الرهن وجمعه رهان تجبل وجبال او يقال رهن بضم

الها

الها والاصل فيه قوله تعالى فلهن مقبوضته وهو احد الوثائق
الثلاثة والاخران الضمان والشهادة وهي لحرف الجحد والاولان
لحرف الافلاس واركانه خمسة رهن ومرتهن ومرهون ومرهون
به وصيغة وهي الايجاب والقبول بشرطها كما في البيع ان لا
يشتمل على ما يضر الراهن والمرتهن كان تحدث رايده هو هونه
او عدم بيعه عند الحل **قوله** وهو لغة الثبوت ومنه الحالة
الراهنة اي الثابتة **قوله** وشرعا جعل عين الخ لوقال تعلق دين
بمال الخ ليدخل نحو التركة لكان اولى اللهم الا ان يقال هذا تعريف
للرهن الجعلي فتأمل **قوله** مالته اي ممتولة **قوله** الايجاب اي من
الراهن **قوله** وقبول اي من المرتهن **قوله** ان يكون مطلقا المقر في الخ
لوقال والمرهون به اهل تبرع فيما يبرهنه ويرتهن به لكان اولى
وانسب ليخرج به الولي في مال مجبور فلا يجوز له ان يرهن
به او يرهنه بالضرورة او غبطة ظاهرة الا الحاكم فيجوز له ذلك
للمصلحة **قوله** وذكر المصنف ان بطلان الرهن الخ لوقال والمرهون به
لوفي بما ذكره المصنف وبقيته الاركان فتأمل **قوله** وكما جاز بيعه
اي صح بيعه لذا **قوله** جاز رهنه اي وما لا يجوز بيعه لا يجوز
رهنه نعم لا يصح رهن المنفعة ابتداء الدين عند من هو عليه
لانه غير مقدور على تسليمه ولا المدبر لما في بيعه من الغرر فان
السيد قد يموت فجأة فيبطل مفعود الرهن ولا المعلق عنه
بصفة يمكن سبها حلول الدين الا بشرط بيعه قبلها **قوله** والاراض
المزروعة تنب **قوله** يستثنى من مفهوم كلام المصنفة التي لها

ولدي غير مير فيجوز رهن احد هاهنا لبيعته وبيعان عند الحاجة اليها
ويقوم المرهون منها وهذه موصوفا بكونه حاضرا ومحضوفا ثم مع
الاخر فالزائد على قيمته بقيمة الاخر ويوزع الثمن على قيمتهما
بتلك النسبة فاذا كانت قيمة المرهون مائة وقيمتها مع الاخر مائة
وخمسين فالنسبة اليه بالثلاث فيتعلق حق المرتهن بثلاثي
الثلث وشمل كلامه المشاع وقيمتها بقبض كله وخرج المكاتب
والموقوف وام الولد ونحوها **قوله** في الدين الخ قيد لا بد منه وكذا
الاستقرار فيشترط في المرهون به كونه دينيا ولو منفعة ملتزمة
في الذمة **قوله** فلا يصح الرهن عليها اي على الاعيان **قوله** او مستغارة
اي او مستامة او مستأجرة **قوله** من الاعيان المضمونة ليس
قيدا ولو سكت المص عنها كان اولى واخصر لتشمل غيرها كالوديعة
اللم الا ان يقال انها تعلم بالطريق الاول ودخل فيها الموقوفة
فاذا شرط الوقت في وقفه ان لا يخرج الا برهن فان اراد الرهن
الشري بطل الوقف او اراد مطلق التوثيق ليكون حاملا اخذه
على رده لم يضر وعمل بشرطه الا ان تقدر الانتقام به ومثله
ما لو اطلق حملا على المعنى اللغوي **قوله** واحترز بالاستقرار الخ
لا يخفى انه يعتبر في المرهون به كونه دينيا ثابتا لا زما كما مر
ولو ما لا يدخل نحو من المبيع في من خيار المشتري فقط
فخرج بالدين الاعيان كما مر ايضا وبالثالث اي الوجود
ما يستقر منه لانه وثيقة حق فلا يتقدم عليه كالشهادة
او نفقة الزوجة في الغد وباللزم بخوم الكتابة وجعل الجعالة

قبل

قبل الفراغ من العمل وحينئذ فما فعله التمس غير مستقيم لانه ان اراد
بدين السلم راس المال فهو من المالك لا من الرهن وعدم صلته الرهن به
لا يشترط قبضه في المجلس وان اراد به المسلم فيه فهو مما يصح الرهن به
وان ثمن المبيع في مدة الخيار او الم يكن للمشتري انما يصح الرهن
به لعدم الملك فيه ففاسل **قوله** وللراهن الرجوع فيه اي في المرهون
قبل قبضته بالقول كرجعت فيه او بطلته ويتصرف فينا في
الرهن كهبه ورهن ولو غير نحو ابيه او اعتاق ونحوها **قوله** لا ينفذ
كوطي ولا يتزوج لعبد وامه ولا يموت عاقد وجنونه ويقوم وليه
مقامه ولا باغاثه بل تنتظر افاقة وان طالت فان ايس منها
فكالحجوت والخس بعد الاذن لا يبطله وقبله فقبح اشارة
فان لم تكن بطل الرهن ولا يابطى وتحمير عصير لان حكم الرهن وان
ارتفع بالتحمر عاد بالانقلا بخللا فيقبض بعد تحلله ولا يعتد
بقبضه حال تحميره واما الموت ونحو مما تقدم بعد القبض فانه
لا يضر قطعا لكن لو تحمر العصير بعد القبض بطل الرهن بحقني
ارتفع حكمه لا بمعني بطل من اصله فان عاد خلا عاد الرهن
بلا صيغة جديدة **قوله** فان قبض اي المرتهن **قوله** الحين المرهونة
اي باذن الراهن عن الرهن ونقض يقة عليه فلا اختلاف في قبضه
عنه وهو بيد الراهن او المرتهن وقال الراهن غصبته او قبضته
عن جهة اخرى يصدق به يمينه كما يصدق في اصله وصفته **قوله** من يصح
اقتضاه اي وهو من يصح عقده للرهن وللعاقدا لانه غير فيه مالم يلزم
اتحاد القابض والمقبض فلا يصح ان ائنه عبد الراهن غير المكاتب **قوله** لزم

الرهن أي من جهة الراهن فقط **قوله** وامتنع على الراهن الرجوع فيه
أي ولا يمنع منه تصرفه بين يدي الملك كالوقوف فانه باطل على المعتد
أو ينقصه كالترجيح فانه باطل أيضا وكذا الأجرة والأمانة وإن
كان الدين حالا أو أجل قبل التقضاء مدتها ويمتنع عليه الوطئ لحرف
الحبل فبين تحبل ولو حشما للباب في غيرها ويمتنع عليه
الاستمتاع بها أن جر لوطي والأفلا فعم بخت أنه لو خاف الزنا ولم
يطأ حازله وهو المعتد **قوله** وكذا الاعتناق الآن كان موسرا فيه فينفذ
عتقه وإيلاده لو حبلت منه ويغرم القيمة وهذا مكانه بل
المعتد الحكم عليها بالرهنية وهي في ذمته قبل غزوها كالأرض
على الحافي وإن كان هو الراهن والآدم ينفذ أو ينفذ العتق ويؤلف
الإيلاد فان انفك الرهن نفذ والولادة بسبب ولا قيمة عليه
فيه وله انتفاع به لا ينقصه كالركوب ونحوه وله استرداده لذلك
ولا حاجة للشهادة عليه إلا مع التهمة ولا يمنع من مصلحة الرهن
كفصد وهم ولم ياذن المرتهن ما سغاه **قوله** إلا بالتقدي أي
التقريط في ثلثة لخروجه عن الأمانة ومثله امتناعه من
استلجهم بعد البراءة من الدين **قوله** فيه أي الموهون **قوله** ولا يستقط
تلقه أي الموهون **قوله** ولو ادعى أي المرتهن **قوله** تلقه أي تلق
الموهون **قوله** فان قبض الخ ومثل القبض البراءة منه والأرض
والاعتياض عنه وغير ذلك **قوله** أي ينفك الخ وهو تفسير بالمراد
فنا **قوله** حتى يقضي جميعه أي أن اتحدت الصيغة والراهن
والمرتهن والدين فان تعدد الموهون كقلاء عبيد علي دين

واحد

واحد أو تعدد المستحق كالوارث فيها لو مات الراهن عن ورثة فلا ينك
شحي من الرهن بوقا بعضهم حصته وإن اختلف شيء مما ذكر انفك
ما يخصه فلورهن نصف عبد بدين ونصفه باخر فبري من
أحدهما انفك قسطة ولورهن عبد هما عند شخص بدين له
عليه فادى أحدهما ما عليه انفك نصيبه ولورهن عبده عند
أثنين فبري من دين أحدهما انفك قسطة **قوله** خاتمة
كل أمين أو عي الردي علي من أيمته صدق بيمينه إلا المرتهن
والمكتر في فلا يصدق أن اليمين لأن كلامها أخذ العين
لفرض نفسه فامل **فصل** في بيان أحكام الحج بفتح الحاء المهملة
وسكون الجيم وهو أن أع كثيرة كإساقها بعضها بعضهم إلى نحو
سبعين صورة بل قال الأذرع أن هذا الباب واسع جدا
لا يتحصر أفراد مسائله ولعل اقتصار الشرح هنا على حجر السفيه
والمفلس وإن خالف كلام المصنف لكونها محل ضرب القاض
عليها بخلاف غيرها ولو قال في الحجر وسكت لكان أولى
وأعم والأصل فيه قوله فان كان الذي عليه الحق سفيها
أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو الآية ففسر الامام الشافعي
رمني الله عنه السفيه بالمبذر والضعيف بالصبي والكبير
المختل والذي لا يستطيع أن يمل هو المغلوب على عقله وهو
نوعان شرع لمصلحة المحجور عليه ونوع شرع لمصلحة الغير
فالمحجور على الصبي والمجنون والسفيه لمصلحتهم أو المقصود
منه حفظ ماله والمحرر على المفلس ومن بعده لمصلحة أرباب

الديون والورثة والسيد **قوله** فينفذ من السفية الخ قال شيخنا وكذا من
غيره فاقترضه عليه ليس للتقيد انتهى اقول ما قاله شيخنا
ليس مراد السموله الصبي والمجنون مع عدم صحة طلاقهما
التم الا ان يراد بالغير نحو الرضخ والعبد فامل **قوله** على ستة من
الشخص الخ انما اقتصر المص عليها لانها المشهورة فلا ينافي ما ياتي
قال شيخنا والظرف في قوله على ستة الخ محله في كلام المص وغيره الشارح
وجعل محله نصبا وهو غير مستقيم لكنه نفقته تكون اعرايه تقديرا
فامل وفسره اي السفية **قوله** اي المبدر لماله اي بعد بلوغه
رشد اكاي **قوله** في غير مقارفة اي وهو الوجه المحرمة كشرب
الخمر ونحوه ومنه تميم في بحر ونحوه لا صرفه في نحو المطاع والملا
ودجوه الخير فائدة سئل العلامة الرضخ هل الامثل في الناس
الرشد او لا فاجاب **باب** بانه ان علم الرشد بعد البلوغ فالامثل الرشد
والا بان علمه بعد البلوغ فالامثل السفية **قوله** والفلس الخ
والجرحية لمصلحة الغير **قوله** وكذا الاثنان بعده بخلاف الثلاثة
قبله كما مر والحج عليه بطلب الغنى او بطلبه هو او علي وليه
بذلك ويجب على الحاكم الحجر بالطلب من الغنى او الفلس او
غير طلب في المحجور عليهم او الغايين الذين لا روي لهم **قوله**
الذي ارتكبه الديون الخ لانه للمجنون ويعتبر كونها
لا دمي حالة لازمة زائدة على ماله العيني او الديني الذي
يتيسر له اذ امنه واجرة المنافع الذي يملكها وما يحصل من مستغلات
له فلا حجر بالمنافع ولا بوجبل ولا بد من له تعالى ولو فوريا

على

على المعتمد كالزكاة ونحوها ولا بد من غير لازم كجوف الكتابة ولا يحل
الدين الموجل الا على احد ثلاثة الميت ومن ضرب عليه الرق ولم يرد
ان انقضى موته بالردة فان قيل ما فائدة تقيد بالردة بالموت
مع انه لا يحل اليه فلا فائدة للردة قلنا لا يترتب على التقيد بالردة
ما اذا علق الطلاق على حلول الدين فان زوجته تطلق بمجرد
وجود الردة وقال شيخنا الشارح عليه تظهر فائدة ايضا فيها
لو تصرف بعد الردة باذاماله لبعض الغر كما اذا مات تبين
بطلان تصرفه لتبين حلول الدين بنفس الردة ويصدق
المفلسد يمينه في اعساره ان لم يعرف له مال والا فلا
بذل من البيعة ويبيع فيه مسكنه وخادمه ومركوبه وان
احتاج اليها لزوائجه او منصبه ان يتصلها بالكراممكن
فان تعذر فعلى اغنيا المسلمين ويترك له وللمن تلزمه نفقته
دست ثوب لا يت وهو قميص وسراويل ومنديل وغطاء
اي مداس ويزاد له في الشتاء خوجبة او فرة ولا يلزمه ان
يكتسب لبقية الدين بعد قسمة ماله ولا ان يوجن نفسه
له الا الدين عصي بسببه لا جرحه من المعصية ولا يترك له
فرش وبسط لكن يساع باللبد والحصير القليل القيمة ويترك
للمعتمد كتيبه ان لم يستغن بغيرها من كتب الوقف وينبغي ان
يأتي هناك عند تكرار النسخ ما ياتي في قسم الصدقات وهو
المعتمد ويترك للمجنون المرتزق وخيله وسلاحه المحتاج
اليها اما المنطوع بالحجها فان وقا الدين له افضل الا ان تعين

عليه الجهاد ولا يجد غيره همتا وكما ينزل المفلس ان لم يوجد في ماله
اشترى له **قوله** بد بينه اي ان كان واحدا او بد يورثه اي ان كانت متقدمة
والمرضى اي الذي به مرض مخوف وان مات بغيره او غير
مخوف ومات به **قوله** والمجبر عليه اي المريض **قوله** فيما زاد علي
الثلث الخ ولا يحتاج فيه الى ضرب قاض لان من المجبور عليه شرعا
لا حسا كما مر تبينه تنفذ وصية المجبور عليه بالثلث وان لم
ترض الورثة وما زاد عليه لا ينفذ فان اجازوا فنفذ والا يبطل
فلم زاد عليه مثاله وهب دارا هي نصف ماله ولم تجز الورثة
الزائد وهو ثلث الدار صارت شراكة بالثلث في الدار كاله
البولوي وغيره والموصي له بالثلث ان يتركه **قوله** وهو ثلث
التركة اي لان المعين ثلث ماله عند الموت لا عند تصرفه بوصيته
او نحوها كما مر **قوله** فان كان عليه دين الخ اي كانه مقدم علي غيره
والمعتدان ذلك لا يمنع من تصرفه في الثلث كما قال الشيخان واقرآه
قوله والعبد اي الرقيق ولو مكاتب والحق في حقه سه تقالي وللسيد
كما مر ويصرف الصبي اي ذكر اكان او انثى ولو مميزا وهو مسلوب
العبارة فلا تصح عقوده ولا اسلامه اذ اكان ولد كافرا ويجب المير
اهله بان يفرق بينه وبينهم مخافة ان يفتنوا مطعما في ثباته بعد
بلوغه علي الاسلام فان بلغ ونطق بالكفر هدد فان اصر رد
الي اهله **قوله** والمجنون الخ هو مسلوب العبارة ايضا كعبارة
المعاملة والدين كالمبيع والاسلام ويسلب الولايات ايضا
كاسياني ووجه سلبها احتياجه الي من يتولي عليه ووجه سلب
العبارة

13
العبارة في الاموال عدم صحة قصده بخلاف الافعال فيعتبر
منها التملك بالاحتطاب ونحوه وكذا الاتلافات فينفذ منه
الاستيلاد ونحوه ويغرم ما اتلفه علي غيره **قوله** غير صحيح اي
بل باطل مطلقا علي ما سبق **قوله** فلا يصح منهم اي الصبي والمجنون
والسفيه واثار الشارح الي ان الكلام في التصرف المالي فلا ينافي
صحة عبادة الصبي المميز واذنه في دخول وايصال هدية من
مأمون واقرار كل بموجب عقوبة ويلحق بالاموال الولايات والشهادات
والعقود الا عقد النكاح من السفينة باذن وليه كما اشار اليه
الشارح ويصح من السفينة تصرفات اخري مذكورة في المطويات
ويرتفع حجر المجنون بافاقته وحجر الصبي بخروج ميموه وقت
امكانه استكمال تسع سنين تخديمية او بلوغه خمسة عشرة
سنة قمرية تخديمية ذكر اكان او انثى ولو مميزا كما مر وبالحيف
والحبل في الانثى واما الخنثى المشكك فحكمه انه ان امسي بذكره
وحاض من فرجه حكم ببلوغه لان وجهه الواحد هما من احد
الفرجين لجواز ان يظهر من الاخر ما يعارضه كذا قال الجمهور
من الشافعية وهو المعتمد خلافا للامام ومن تبعه فان بلغ غير
رشيد دام الحجر عليه الي رشده وحجره الان حجر سفيه ويقال
له السفينة المهمل ويقال لمن بذر بعد رشده سفيه مهمل
ايضا لكن هذا تصرف صحيح كالرشد حتي حجر عليه القاضى
واذا رشد باختياره انفك عنه الحجر بلا شك قاض بخلاف من
حجر عليه القاضى فلا بد من فكه **قوله** واشترى كالميراث اي الطعام

او غيره **قول** دون تصرفه في اعيان ماله اي ان كانت في الحياة ابتداء
فيصح اقراره بعين او دين ان اسنده الي ما قبل الحجر وبفقوة مطلقا
ويصح تدبيره وقضيته ونحوهما ورده بعيب فيه مصلحة للفقير
قول فيما زاد على الثلث اي في غير وصية لوارث والا فلا بد من اجازة
بقية الورثة وان كان اقل من الثلث **قول** وانما يعتبر ذلك اي المذكور
من الاجازة والرد **قول** من بعده الخ اي لان الاجازة والرد انما يصحان
من الوارث ويجوز ان يصير هذا غير وارث عند الموت قال شيخنا
ولو اسقط المصنف لفظ من لكان اولي والنسب **قول** لغير ان المالا اي
الموصي به **قول** وقد بان خلافه اي انه كثير **قول** صدق بيمينه اي فتبطل
اجازته فيما زاد على الثلث **قول** وتصرف العبد اي الرقيق ولو انني باطل
بغير اذن سيده ان كان في الاموال اما العبادات فصحيحة منه وان
منعه السيد منها واما الولايات فلا تصح منه وان اخذ له السيد فيها
والحاصل كاقال الامام ان تصرف العبد على ثلاثة اقسام قسم يصح
منه وان اذن له السيد وهو الولايات والشهادات وقسم يصح منه
وان لم ياذن له السيد وهو الصوم والصلاة وكذا الخلع والطلاق
وقسم يتوقف على اذن السيد وهو المعاملات كالبيع والاجارة
قول اذا عتق اي كله خلافا لشيخ الاسلام وايسر وهذا فيما لم يرض
برضى مستحقة كبيع وقرض والمان لزمه بغير رضى مستحقة
كتلف بغصب تعلق برقبته فيباع فيه قررا على السيد ما لم
يذره باقل الامرين من ارش جنايته وقيمته وملازمه برضى
مستحقة واذن فيه السيد يتعلق بذمته وكسبه وما يبيده

ويصح

14
ويصح اقراره بموجب عقوبة فيقطع في السرقة ولا يلزمه المال
فان اذن له السيد في التجارة اي اذ بيع معين مثلا يصح تصرفه
بحسب ذلك الاذن ولا يملك العبد بتملك سيده او غيره **فصل**
في بيان احكام الصلح وما يتبعه من التراخي في الحقوق والتنازع
فيها وهو سيد الاحكام لانه يجري في سائر العقود فيكون بيعا
واجارة وقراضا وهبة واسرا وغيرها وبشرطه سبق خصومة
بين المتداعيين ولقظه يتعدي للمتروك من وعن والماض
بعلي والباغاليا وهو خصمة من المحطور وقيل اصل مندوب اليه
وقيل فرع عن غيره والاصل فيه قوله تعالى والصلح خير وخبر
الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا احل حراما او حرم حلالا والنفار
في ذلك كالمسلمين وانما خصم بالذکر لا تنبأ دهم الى الاحكام غالبا
وهو انواع صلح بين المسلمين والكفار وصلح بين الامام والنفاء
وصلح بين الزوجين عند الشقاق وصلح في المعاملات والديون
وهو المراد هنا **قول** ويجوز وفي بعض النسخ ويصح **قول** مع
الاقرار اعلم ان انكر بعقده ومثله اقامة الحج واليمين
المردودة وخرج به الانكار والستوت فلا يصح الصلح معهما
وان اقر بعده وليس من الاقرار صلحا حتى عما تدعيه بكذا لانه قد
يجري قطع الخصومة ولو قال هبني ما تدعيه فاقرار بمملك
المنفعة لا العين ويصدق من ادعاه على انكار لانه الاصل
قول في الاموال اي الثابتة في الذمة **قول** وهو ظاهر اي واضح وان
قل ذلك لان الصلح الاصل في الصلح ان يكون في الاموال فانه قد يصح

اما ما نفني اليها وتابع لها ولذلك لا يصح فيها بلفظ البيع كما سيأتي
 بخلاف الاموال فانه قد يصح فيها بلفظ البيع فثنا **قول** وكذا ما افني
 اي **القول** فصلحه عليه الخ صوابه عنه فثنا **قول** اي ان وقع من
 دين علي بعينه ويسمي صلح خطيطة ويصح بلفظ الابراء والخط والا
 سقاط ونحوهما مع لفظ الصلح كقوله ابرالك من نصف العشرة وما
 لحتك على نصفه وفي هذا لا يحتاج الى قبول نظر اللفظ الا براهينه
 بخلافه اذا وقع بلفظ الصلح وحده لان لفظه يقتضي القبول فثنا **قول**
 ومعاوضة الخ هو شامل لما لو صالح من دين او عين علي دين
 او عين فثنا **قول** على خمسة اية منها اي الالف **قول** اي تعلق الصلح الخ
 مراده به ما يشمل التوقيت بدليل مثاله الا في فثنا **قول** عدوله
 عن حقه اي المدعي به **قول** كان ادعي عليه الخ هو شامل للصلح من
 عين على معينة غير موافقة في علة الركب وكذا لو صالحه
 من الدار على ذهب او فضة معين وقصره على ذلك ليس في حكمه
 ولا ينافيه ما ذكره المصنف بقوله يجري عليه حكم البيع الى اخره
 فيشمل ما لو صالحه عن الدار ايضا على ثوب او نقد موصوف
 في الذمة فهو بيع ايضا يجري فيه احكام البيع في الذمة فان
 ذكر فيه لفظ السلم فهو سلم يجري فيه احكامه وان صالحه
 منها على منفعة عبده شهر او اجارة لغيرها بجمها من المدعي
 عليه للمدعي وان صالحه عن منفعتها شهر او عبده فهو اجارة
 لها لغيرها من المدعي لغيره وان صالحه منها على رد ابق
 مثلا فهو جعالة وهكذا وان صالحه من دين علي عين فهو من بيع

الدين

الدين لمن عليه فان اتفقا في علة الركب وجب التقيين في المجلس
 وان صالحه من دين على دين انشاء الا ان صح ويستترظ تقيته في
 المجلس او على دين سابق فباطل **قول** اي على هذا الصلح الخ كان الاولي
 ان يقول عليها لانه راجع الى المعاوضة فثنا **قول** فحصة منه
 لبعضها ويصح بلفظ الصبة مع لفظ الصلح ولفظ وحده
 في قبوله ما مر واعلم ان الصلح يجري بين المدعي واجنبي بشرط
 صحته الاقرار ايضا فان كان ياذن المدعي عليه وبما له فهو وكالة
 او مال الاجنبي فالملك له الا ان دفع الثمن عن موكله بقرض او تبرع
 فان دفعه بغير اذنه فشرع معصوب **قول** ويجوز للانسان
 اي يصح ويحل ولا يحرم عليه وان لم ياذن له الامام فيه خلافا
 للامام احمد رضي الله عنه حيث قال لا يجوز الا باذنه **قول** بعضهم اوله
 اي واسكان ثابته وكسر الله **قول** بالجنح الخ ما خوذ من جنح
 بجنح بفتح النون وضم الحنو ح اذا مال واجتنب كجنح واجتمه
 غير في طريق الخ وهو ما جعل عند احيا البلد او قبله طريقا
 او وقفه المالك ولو بغير احيا كذلك وهو يذكر في ثبوت **قول**
 ويسمي ايضا بالشاذع وقيل بينه وبين الطريق اجتماع
 واقتراق والطريق اعم مطلقا ويدل له قول شيخنا ما نصه وفي
 كلامه اشعار بانه في بنيان فان لم يكن في بنيان اولى يكن نافذ فهو طريق
 فقط وله حكمه نعم ان كان فيه مسجد او نحو من موقوفة على العموم
 او نحوها كذلك فكما اشار من اوله الى ذلك الوقوف خلافا لبعض
 الائمة رضي الله عنهم **قول** بحيث لا يتقرر لما ربه اي اضرار ابينا مخالفا

للعادة وهو المسجد والرباط والمقبرة كالشارع **قول** المحملة بفتح
 الحاء المهملة وحكي **قول** الغالبة بالفاء العجوة والباء الموحدة
 بعد السلام اضبط من كونها بالعين المحملة والتخية بعد اللام لانه
 لا ضابط لها وحكم الساباط وهو مستقيمة بين حايطين والطريق بينها
 كالخارج المحل الخ هو بفتح الميم الاولى وكسر الثانية كسر ومثله الشدق
 العوف **قول** المظلة بفتح الميم وكسر الظا المشالة وقيل بالعكس
 المعروفة بالمحارة وبالمحمل المظايف عند العامة ومثلها الوهية
 والزائلة المعروفة وقيل بالعكس المرفقان عندهم **قول** اما الذي
 الخ نعم لهم ذلك في شوارعهم المختصة بهم على الراجح ولا يجوز لاحد
 بناء دكة او عمارة بجداره او حفر بئر او غرس شجرة في الشارع وان
 اتسع وان اذن له الامام في ذلك ولم يغير بالمارة وكان لعموم
 المسلمين لانه شغل المكان مما ذكر من مآلعي الطرق وقد ترحم
 المارة فيصطلكون اليها ولانه اذا طالت المدة اشبه موضع الا
 ملاك وانقطع اثر استحقاق الطرق بخلاف الاجنحة ونحوها وفاق
 حل الفرس بالمسجد مع الكراهة بانه لعموم المسلمين اذ لا ينفون
 من اكل مشقة فان غرس ليصير في ربيع المسجد فالمصلحة عامة
 ايضا بخلاف ما هنا وقضيت جواز مثل ذلك هنا حيث لا ضرر
 الا ان يقال تقع الضرر في الشارع كثر ما منع مطلقا قال
 العلامة الدمشقي وهو لا قرب الي كلام **قول** ولا يجوز اي فيجوز ويمنع
 منه ولا يجمع الصلح عليه بما لا لان الهوى لا يفد بالعقد في
 الدرب المشترك اي وهو الطريق غير النافذ الخافي عن غنى مسجد

كرباط

كرباط ويبرموقونين على جهة عامة كمر والافضو كالشارع كما مر ايضا
 قال العلامة البركسي وهو فارسي **قول** الا باذن الشر كاء
 ومنهم الموجه والمعيرو والمستاجر المستعير ويعتبر اذ
 غير الكامل بنحوصي بعد كاله **قول** والمراد بهم اي الشر كاء **قول** وكل
 من الشر كاء فيه اشارة الى بيان قدر استحقاق كل شريك
 منهم فتأمل **قول** ويجوز تقديم الباب الى جهة راس الدرب بغير
 اذن الشر كاء ان لم يتطرق من الباب الاول بان سيده او ستم
 والافلابد من الاذن فتأمل **قول** ولا يجوز تاحضه الى جهة
 اخر الدرب سوا سدا الاول ام لا **قول** الا باذن من الشر كاء الخ
 والمعتبر في الاذن منهم من بابيه بعد من الاول عن راس
 الدرب ويجوز لغير اهله ممن لا صفة جداره ان يفتح فيه
 بابا للمرو من بابيه باذن جميع اهل الدرب وله مصلحة عليهم عليه
 بالمال ولهم الرجوع بعد الاذن بلا حال متى شاؤوا ولا غرم عليهم
 ويجوز له فتح الكوات بفتح الكاف اشهر من ضمها اي الطاقات
 والسبايك للاستضافة في جدار نفسه وان لم يملكه عليه الاطلاع
 على حرم جاره ولجاره ان يبني في ملكه جدارا مقابلها يمنع
 من روية منها **تنبيه** لو تنازع جدارا او سقفا بينهما فهو لمن
 علم انه بني مع بناءه او اقام بيئته او حلف بيمين الرد والافضو
 بيئته عملا بالبد **فصل** في بيان احكام الخوالة وما يتعلق بها
قول واركانها ستة محيل ومحتال ومحال عليه ودينان وصيغة
 كما في البيع ونحوه ولا يتيقن لفظها بل هو او ما يودي مؤنثا

كنت حقاً الى فلان وجعلت ما استحقه على فلان كذا او ملكك الدين
الذي لي عليه بجهتك ولا تكون كفاية على المعتمد ولا تدخلها الاقالة
خلافاً للعلامة بن حجر وهي رخصة لما سياتي والاصل فيها قوله صلى
الله عليه وسلم مطلق الغني ظلم واذا التزم احدكم علي ملي فليستبع
باسكان التالف فوقية في الموضعين اي فيمختل وجوز العلامة
ابن حجر تشديدها في الثاني وليسين قبولها على ملي مقر باذله
لاشبهته في ماله لهذا الحديث وصرفه عن الرجوب القياس على
سائر المعامضات **قول** وحكي كسرهما اي والفتح افسح **قول** وهي اي
المحوالة **قول** اي الانتقال الى اشارة بذلك الى ان الانتقال هو
التحول فاي تفسيرية وقال بعضهم الانتقال اخذ من التحول
اذ يعتبر فيه اختلاف الحمل بخلاف التحول فتأمل **قول** وشرعاً نقل الحق اي بصيغة
فلو قال وشرعاً عقد يقتضي نقل دين من ذمة الى اخيه او شرعاً عقد
يقتضي انتقال الدين من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه فكانا ولي
واحسن اللهم الا ان يقال هناك متعلق بخذوف تقديره وشرعاً
نقل الحق بعقد الخ والقرينة عليه قوله شرعاً الخ فتأمل **قول** وشرائط
المحوالة اربعة اي بل رخصة كما ستعرفه ولا يخفى ان المصعب عن بعضها
بالشرط بخلاف فتأمل **قول** رضي المحيل الخ هذا ان كان بمعنى
الايجاب كما يدل عليه ما بعده فهو جزء من الصيغة وان كان بمعنى
ما دل عليه الايجاب فهو شرط لكن لا دلالة عليه بغير الصيغة قال
شيخنا وانما عبر المصنف فيه بالرضي اشارة الى عدم ايجابها المفهوم
من الحديث السابق كما مر والمعاد بالرضي المذكور وقوع
الصيغة

17
الصيغة لان الرضي رضي فاكنت في فيه بوجود الصيغة الدالة عليه
فتأمل **قول** وهو من عليه الدين اي للمحتال فتأمل **قول** لا المحال
عليه اي وهو عليه دين المحيل وانما لم يشترط رضاه لانه محل الحق
ولصاحبه استيفاءه باي جهة شاء ومنه يعلم صحة المحوالة على
الميت لان خراب ذمته بالقبض للمستقبل وانقطع الحوالة على التركة
لعدم شئ من محال عليه وانقطع ايضاً بالزكاة من الساعي وكاله
وان تلف النصاب بعد التملك فتأمل **قول** في الاصح الخ هو المعتمد
ولا تصح المحوالة على من لا دين عليه اي وان جاز فضاء دين
الغير بغير اذنه فعلم منه ان المحوالة لا تصح من لا دين عليه
بالاول **قول** والثاني قبول المحتال الخ هو يستلزم الايجاب المدلول
عليه بالرضا السابق وبه تتم الصيغة فتأمل **قول** والثالث كون
الحق الخ لو اطلقت المص او عظمه للدين المحال عليه ايضاً لكان او ك
واعم ولا يعارضه ما بعده فتأمل **قول** مستقر اي لازماً ولو ما لا
كما في **قول** والتقيد بالاستقرار الخ ما ذكره الشافعي من الاعتراض
عليه مبني على ان المراد بالاستقرار عدم تطرق السقوط اليه في المستقبل
ولعله غير موافق وانما المراد به تمام فلكه عليه فيدخل فيه الصداق
قبل الدخول والاجرة قبل استيفاء النفقة ودين السيد على الخاتبة
غير مجرم الكفاية ومن البيوع في من الخيار لان الحوالة به او عليه
اجازة وبها يتم الملك فانه قال الزمعة واجلت به كما في البيع
الضمني ودين القرض وغير ذلك يخرج به جعل الجعالة
قبل الفداء منها ودين الكتابة ولذلك كان لازماً فيه نعم

يصح ان يجبل المكاتب سيده بها على اجنبي وان كان لا يسمع الاعتياد
عنه في مستئناة ولا يرد عليه دين السلم وراسمالة لانه
خارج بعبود صحت الاعتياد عنه على انه واردي اعتبار اللزوم
الذي عد اليه النووي عن كلام الراغب الذي ذكره الشئ اللهم
الا ان يقال مراده بالاستقرار ما تقدم في الرهن من انه يطلق
بمعني اللزوم او بمعنى ملحق به استينا مقابله كقولهم يستقر
من الاجرة على ملك المخرج بقدر ما مضى من من المنفعة كانهت
عليه في باب الرهن فراجع **قوله** وحينئذ فالمعتبر الخ هو المعتقد
قوله اتفاق ما في ذمة المحيل الخ اي بشرط اتفاق الدينين فربما ذكره
المع في علم العاقدين وفي العقد وفي الواقع ومنه ان يجبل
بخمسة عليه على خمسة من عشرة له فلو جمل العاقدان واحدهما
شرطا من ذلك وعقد على ما خالفه او تبين بعد العقد مخالفة في
باطلة وخارج بما ذكر اتفاقهما في رهن او ضمان او اشتهاد او نحو
ذلك فلا يعتبر منهما بل ينقل الرهن ويبرأ ايضا من بهما ولو شرط
في عقد هارهما او كفيل لم يصح وكذا لو شرط لخيار مجلس او شرط
قوله والحلول والتاجيل اي سوا كان مثليا او متقوما كقول **قوله**
ويبرأ ايضا المحال عليه الخ قال شيخنا فيه تدليس الفعل ورفع المحال
عليه وهو خلاف صحيح المتن اقول وهذا لا ياتي لان المتن
لم يذكر المحال فهو كلام مستأنف من الشئ نعم وحينئذ فلا
اعتراض على قائل **قوله** ويتجول حق المحال اي نظير **قوله** لم
يرجع على المحيل اي وان شرط يسار المحال عليه ويلغى الشرط
المذكور

18
المذكور ولو شرط في العقد الرجوع بشئ ما ذكر لم تصح الحوالة ولو
اختلفا في اصل الحوالة او اذ تصدق منكها **فصل**
في بيان احكام الضمان بالمعني المقابل للكفالة لانها استأجرت
وهو ما خولف من الضمان ان المال يضمن ذمة الضامن لاني
الضم من ضم ذمة الى اخرى يميز ذمة اصلية والاصل فيه خبر
الزعيم غار واركانه خمسة ضامن ومضمون لم ومضمون عنه
وشي مضمون وصيغة ولا يشترط الاذن من المضمون عنه
اذا كان الضمان في مال اما اذا كان في بدن فيشترط اذنه
وهو المعروف بالكفالة كاسياني والضمان اوله شهادة ووسطه
ندامة واخره غرامة والنشروا
ضاد الضمان بضاد الصلح ملتصق فان ضمنت فحالم الجبس في الوسط
قوله وهو اي الضمان **قوله** مصدر ضمنت الشئ اي اضمنه ضمانا
اذ الكفلة الخ هو يفتح التا وهو مراد فله ولو قال اذ الترتيب
لكان اولي واحسن لانه لغة الالتزام فتأمل **قوله** التزام ما في
ذمة الغير من المال اي لصاحب المال بصيغة ولو قال عقد
يقتضي التزام ما في ذمة الغير من المال الخ لكان اولي واعم
فتأمل **قوله** وشرط الضمان اهلية المتصرف اي بان لا يكون محجورا
عليه نعم يصح ضمان الفليس في ذمة لا في عين ماله ويصح ضمان
الرفيق باذن سيده ولو انشأ وتعد ولا بد من اذن الجميع اذا
تعدوا وادخل فيه الموقوف والمعتبر فيه اذن الموقوف عليه
لا اذن الناظر ودخل فيه ايضا الوصي ببقعته والمعتبر فيه

اذن الوصي له في الاكساب المعتاده والمالك في النادرة ودخل
فيه المكاتب ايضا لكن يصح ان يضم اجنبيا لسيده باذن سيده
وقيل يكفي اذن الاجنبي فقط واذا صح ضمان المكاتب وعجز نفسه
بعد ذلك فقال شيخنا يبطل الضمان ونزاع فيه لانه وقت
الضمان مستقل ولا يقال لان صار قنا فلا يصح ضمانه لان القول
هذا دوام ويقتضي في الروام ما لا يفتقر في الابتداء وايضا اذا قلنا
ان الضمان باق ربما يعتق العبد بعد ذلك فيبقى الضمان حينئذ
فخر صاها ان الرقيق اجنبيا لسيده ولو باذنه وكذا المبيع
ان لم تكن بيته مهابة او كان في نوبة سيده فان كان في نوبة
نفسه لم يجتمع الي اذن ويتبع ما عينه له من كسبه او غيره ويصح
ان يضم سيده لاجنبي باذن سيده عند شيخنا وقال العلامة
الخطيب لا يحتاج الى اذن ولا يصح ضمان المكوه ولو بكراه سيده
وشترط المضمون ان يعرف الضمان فلا يكفي اسمه ونسبه ولا
يشترط رضاه من الضمان محل التزام لم يوضع على قواعد المعاقبات
وتكفي معرفة وكيله عنه ولا يشترط في المضمون عنه معرفته ولا
رضاه على المذهب لجواز التبرع باذنه دين غيره بغير اذنه
ومعرفة وشترط الصيغة ان تستعمل بالالتزام كضمنت دينك
علي فلان بخلاف دين فلان الي او ودي المال او احضر الشخص
اذا خلى عن النية فليس ضمان بل وعد ولا تقع بشرط براءة
الاصيل ولا معلنة بخلاف اذا جاء الغد ضمنت ولا مؤقته
كخواتنا من من مال فلان او قيل يبدنه الحشر كفا فانما يعني
برئت

برئت **قول** ويصح ضمان الديون التي هو شرط المال المضمون فيه يعلم
صحة ضمان الحال موجلا ولا يثبت الاجل وعكسه ولا يلزم التجديد وخرج
بالديون الاعيان فلا يصح ضمانها الا اذا اراد التزام ردها للمالكها
مثلا بشرط اذن من يضمنه او قدرته على انقضاءها منه **قول** اذا علم
قدرها في الحالين للجهول اي اذا بين للضامن قدرها ولا يشترط
معرفة جنسها وصفها الا في ابل الدية فيصح ضمانها مع الجهل بصفتها
لانها معلومة السن والعدد ويرجع في صفتها الى غالب اهل
البلد **قول** والتقيد بالمستقرة التي قد تقدم مرارا ان المراد بالاستقرار
تمام المكمل لا يرت ما قاله الشارح لكنه صحيح ضمان الدين الذي على
المكاتب لغير سيده وخرج به بخوم الكتابة وجعل المجعالة قبل
الفاغ من العمل واما صحة ضمان ثمن المبيع في زمن الخيار
فهو وارد على كلام المص والنوري فتأمل **قول** فلا يصح ضمانها اي
الجهولة جنسا او نوعا او صفته او قدرا او عينيا كهذا لدينين والاكبر
من الدين المجهول جنسا او قدرا او صفته باطل ولا بد من علم المبري
مطلقا واما المدين فان كان الاكبر في معاوضة اشتراط علمه والا فلا
وبهذا جمع الحكم في شئ الرض فراجع نعم يصح ضمان الدية المجهولة
لانها يرجع فيها لصفة غيرها فافعله الشارح في كلام المص منطوقا وهو
لا يستقيم فليتأمل **قول** كاسيا في اي في قوله ولا يصح ضمان الجهول
التم تنبيه من امر انسانا في الدنيا والاخرة او في الدنيا فقط بري
منه في الدنيا والاخرة والا فلا يبرأ منه في الدنيا ولا في الاخرة **قول**
ولصاحب الحق اي ولو وارثا **قول** مطالبة من شأني بطل الدين

او بعضه **قول** من الضمان وهكنا قال شيخنا ولا يخفى ان المضمون واحد
تقدر محله انتهى ومتى يري احدهما يري الاخر وكذا الواو
المدني الاصيل بخلاف عكسه **قول** على ما بينا اي من كون الدين
ثابتا لا ما معلوم التدر والجلوس والصيغة **قول** ساقط في اكثر
لنسخ المتن اي واستقاطه اولى **قول** رجع اي ان الشهد بالاداء
رجل ليجل مع او ادي بخضرة المدين او في غيبته ومدة
المدين **قول** باذنه اي لانه صرف ماله الي منفعة الغير باذنه
وكنا لو كان الضمان وحده باذنه لانه اذن في سبب الاداء بخلاف
ما اذالم ياذن في واحد منهما او اذن في الاداء فقط **نفس**
اذا اذن فيه بشرط الرجوع رجع ولا يرجع ان ادي من سهم
الغارمين كما ذكره في باب قسم المدقات ولو ادعي
دين غير باذن من غير ضمان رجع ايضا ولا يرجع الا بما غرم
فقط ومحل جواز اخذ من سهم الغارمين اذا كانا معشرين
او الضام واحد وكان بغير اذن **قول** كقولهم بع الخ قال شيخنا
تمثيله بهذا المجهول لا يستقيم لانه مما يجب ولم يوجد انتهى
اقول ويمكن الجواب عنه بانه اراد البطلان من جهة الجمل
بمقدار الثمن بدليل مثاله المذكور فكانه قال له بعه كذا الخ ومعلوم
انه يمين وهو حينئذ لا يعلم قدر ما يتفقان عليه فالبطلان
من جهة الجمل وان كان باطلا ايضا من جهة عدم الشك والذم
بدليل قوله الاتي والاضمان مالم يجب الخ **قول** مالم يجب اي
كنفقة الزوجية في الغد وما يتقضيه وتسليم ثوب رهنة

شخص

شخص ولم يتسلمه كما ذكره في الروضة واصلاها ويوصلها ما في شرح
الروض وهو لا يصح ضمان تسليم المهور للمتزوجة قبل قبضه لانه
ضمان مالم يسل بل لازم وانما ذكره المصنف ليكون توطئة لقوله الادراك
المبيع فتأمل **قول** الادراك الخ هو بفتح الدال المهملة والدال او سكونها
حكماهما الجوهرية قاله وهو التبعية بكسر الباء الموحدة انتهى وقال
غيره سمي دركالا لالتزامه الغرامة عند ادراك المستحق عمال ماله
ويسمي ضمان العهد ايضا **قول** درك المبيع اي لعله يقف الثمن
وعكسه **قول** ان خرج اي مقابل المضمون من مبيع او من **قول**
مشتتاي او ناقصا ورد واذا صرح بضمانه عن احدهما لا
عن الاخر واطلاقه ينصرف لخرجه مستحقا فتأمل **فصل**
في بيان احكام الكفالة ينتج الكافي يقال كفله وكفل به وكفل عنه
وتكفل به وهي من الضمان كما مر لكونها خاصة بالابدان كما ياتي **قول**
وكفالة الوجه اي وضمان الاحضار ايضا بالبدن اي وبجزية الشايع
او الذي لا يعيش بدونه **قول** جارية اي حلالا صحيحة **قول** حق ادي
اي ولو عقوبة **قول** كقصاص واحد قد ف الخ وكذا الحقوق المالية
والضمان ان يكون عليه ما يستحق به حضور مجلس الحكم عند السدعا
ولا يشترط العلم بقدر المال ولا جسده ولا غيره **قول** وخرج بحق
الادمي حق الله تعالى الخ فيه نظرا ذفنا له تعالى كحق الادمي
نصح الكفالة ببدن من هو عليه المأمور من حذاه تعالى كما اشار
اليه الشئ بالتمثيل بجد السرقة والشرب والنزاع واعلم انه لا بد من
اذن المكفول بنفسه وان غاب بعده او حبس او اذن وليه او

يضمنه

وارثته وان تقدر اذ مات قبل وفته ليشهد على صورته اذالم
يعرف اسمه ونسبه فان عرفهما لم يجز الى حضوره ويشهد بهما
ويعتبر اذن السفينة لا وليه واذن العبد في مؤبته اما من مات
بلا وارث ولم ياذن فظاهر انه لا يصح كفالته ويتعين محل الكفالة
ان يصلح للتبليغ والا فلا بد من تعيين محله كالسلم ويشترط موافقة
المكفول على المكان كاجته الاذرعى وهو المعتبر وتقع كفالة
الرفيق كغيره باذن سيده فيما يظهر كفالة **قوله** بتبليغ المكفول
بيدته اي بلا مانع كالتغلب كما ياتي وهو من المصدر المضاف
الى فاعله بان يحضر المكفول ويسلم نفسه عن الكفيل او المضاف
الى مفعوله بان ياتي به الكفيل سواء طلب منه او لا ويلزمه اخذنا
بطلبه ولو من مسافة القصر وان بعدت ان عرف محله وامن الطريق
ويمهله ذهابه وايابه واقامته ثلاثة ايام فان مضت المدة
ولم يحضر حبس الى تقدير حضوره او وفاة الدين ويرجع به اذا قدر
حضوره لانه لا يلزمه المال حتى لو شرط في الكفالة انه يقدمه فسدت
ولو حضر المكفول بنفسه وقال انا عن جهة الكفيل فانه يبري فان
وقف ساكتا وسلم على المكفول لم يبر الكفيل بذلك **قوله** بلا حائل
اي كقلب بقرة او غيره **فصل** في بيان احكام الشركة بفتح
الشين وكسرهما مع اسكان الراء وفتح السين وكسر الراء وهي اسم
مصدر اشترك والاصل فيه اخبر السائب بن يزيد رضي الله عنه
انه كان شريك النبي صلى الله عليه وسلم قبل المبعث وافتخر بشركته
بعده واركناها خمسة عاقدان ومالان وصيفة وشرط العاقد

صحة

صحة تصرفه لنفسه فيما وكل فيه او توكل وشرط الصيغة كونها اذنا في
التجارة وسياقي شرط المال واما العمل فهو تابع وكذا الربح وهما
انواع اربعة شركة ابدان وشركة مفارضة وشركة وجوه وشركة
عنان فشركة ابدان هي ان يشترك اثنان ليكون بينهما كسبهما
بيدتهما متساويا مع اتفاق الحرفة كدالين مثلا او اختلافهما
كخياط وورقا وجورهما الامام ابو حنيفة رضي الله عنه مطلقا
والامام مالك رضي الله عنه مع اتحاد الحرفة وعلى بطلانها من
انفرد بشي منوله وما اشتركا فيه يوزع على حصة المثل لهما
وشركة المفارضة بفتح الواو وكسرهما من تقاوصنا في الحديث شرعا
فيه وهما يشتركان اثنان ليكون بينهما كسبهما بيديهما
او مالهما من غير حط او معه وعليهما ما يبعث من من غير
سبب غصب او نحو وجورهما الامام ابو حنيفة رضي الله عنه
ايضا وشركة الوجوه من الوجاهة لا من الوجه وهذا
الظلمة باطنة عندنا وشركة العنان بكسر العين المهملة
على الشين ويجوز فتحها من عن الشين اظهر لظهورها على
غيرها بصحتها لكن الصحيح في فتحها انه من عنان السبل اي
سحابها لعلوها على بنية الانواع وهي صحيحة كما مر ولذا كلفتم
عليها المصنف **قوله** وشراعتوت الحق اي عند يقتضي ثبوت
ذلك الحق **قوله** على ناض اي الشرط كون المال ناضا **قوله** اي
تقد الخ هو تفسير للناس وهو الدراهم والدينار **قوله** في تب
الخ قال شيخنا هو من التقدير قبل تخليصه بنا على انه منتقم
وهو مرجوح والراجح انه مثلي فنتج الشركة فيه وكذا في الحكم
والسبائك على الراجح فاذا ذكره الشارع من عادة الكلام المصنف وكل منها

مرجوح لانها من المثلي المشار اليه بقوله وتكون الشركة ايضا على المثل الخ
قوله لا المتقوم اي ان لم يكن مشترك بينهما بارثوخوخ والا فالشركة فيه
 صحيحة بالاولي من الخلط المذكور **قوله** من ثياب رغوها الخ ومحل
 البطلان ما لم يبيع احدهما الاخر نصف حصته بنصف حصته الاخر
 مثلا اتفق الجزان في القدر اولا فان باع احدهما نصفه بنصف الاخر
 مثلا صحته الشركة **قوله** ان يتفقا في الجنس الخ خرج به اتفاقهما في القدر
 فانه لا يشترط اذ لا محذور في التناوت فيه لان الزبح والخسرات
 على قدرهما كما ياتي والنوع الخ هو بمعنى ما يشمل الصفة فتأمل **قوله** ان
 يخلط المالكين اي قبل العقد فقط فان وقع بعده او معه ولو في الجنس
 لم يكن كما قاله شيخنا ابابلي وافرده شيخنا وهو المعتمد **قوله** بحيث لا يتميزان
 اي عند العاقدين فقط خلافا لبعض المتأخرين ونقله العلامة ان قاسم
 عن العلامة الرضوي واقره وما نقل عن العلامة ابن قاسم من خلافه فهو مرجوح
 والمراد بخلطهما وجود الخلط فيهما قبل العقد كما مر **قوله** ان ياذن كل
 واحد الخ فالشرط كون الاذن في التصرف للتمتع او مطلقا وكونه
 غير متبدل بجمته واحده فان شرط ذلك بطل العقد ولا يكفي الاذن
 في البيع ولا في الشراء مثلا قال شيخنا وعلم من كلامه ان الاذن بعد الخلط
 فلا يبيع قبله وهو كذلك ونفط كل محتاج اليه ان كان كل واحد منهما
 يتصرف والا فليكن اذن غير المتصرف لم **قوله** يتصرف بلا ضرر الخ قال
 شيخنا لو قال يتصرف بمصلحة او بالمصلحة لكان اولى بل مستقيما
 ان لا يصح البيع بشئ المثل وشئ راتب بالكرانتي اقول ويمكن
 الجواب **بانه** انما قال ذلك لانه الاصل بد كمال قولنا الشئ
 فلا يبيع كل منهما نسيه الخ واما وجود راتب بالكر فهو نادرا فتأمل
 بلا ان راجع لجميع ما قبله ان ذكرنا بطل الشركة فتأمل **قوله** ولا

يسافر

يسافر بالمال الخ يفهم ان ذكرنا بطل الشركة يتوقف على السفر اليها
 فله السفر اليها **قوله** وفي نفيه قولا تفريق الصفة اي والاصح
 الصحة في حصنة المتصرف لا في حصنة شريكه **قوله** على قدر
 المالكين اي قدر كل منهما باعتبار القيمة ولو في المثلي لا باعتبار
 الاجزا فلو خلطوا قنيز بن بماية يتفريق بينهما فالزوج بينهما
 اثلثا وكون الزبح كذلك لا يتوقف على التصريح به وانما المتصرف
 شرط خلافه كما اشار اليه الشئ فتأمل **قوله** او تفاوتا فيه اي في
 العمل او المال **قوله** لم يبيع اي ولكل منهما احرى مثل عمله في مال
 الاخر كالقراض **قوله** فسخها اي الشركة **قوله** متى شئنا الخ والشريك
 امين ما لم يتعد او يستعمل المال المشترك والا فهو اما مستعمل
 ان كان باذن الاخر والا فغاصب ويقبل قوله في غير ذلك في الرد
 وعدم الزبح وقلته وشرايه لنفسه او للشركة ويصدق ذواليد
 في ان المال له اذا ادعى الاخر انه مشترك **قوله** وينبغي لان اي الشريك
قوله او انمي عليه اي ولو قليلا ومنه التفريق المعروف في الجمار
 فيفسخ به كل عقد جائز قال العلامة الرئيس وهو سبلة نفيسة
 ينبغي التنبيه لها ومتى حصل عزل لم تعد الشركة الا بعقد جديد
 ولا يتعزل العازل بعزله للاخر **حاشية** سيل ابن ابي
 شريف عن الدابة المشتركة بين اثنين وهي تحت يد احدهما
 وتلفت بموت او سرقة او تفريط هل يكون ضمانا لآخر شريكه
 منها او يده يد امانة فلجواب **بانه** اذا تلفت الدابة تحت
 يد احد الشريكين فان كانت تحت يده باذن شريكه في الاستئجار
 لها من غير اذن شريكه فهي مضمونة ضمان الغصب وكذلك
 اذا كانت تحت يده بغير اذن شريكه ولم يستعملها وان كانت تحت

عامة تصرفه
 ضمان العرف
 وان كان الاستعمال

تحت يده باذن شريكه من غير اذنه في الاستعمال ولم يستعملها فهي
امانة لا تضمن الا اذا قصر فيها ولو كانت تحت يده وقال له من
عليها في تطير ركوبها فهي اجارة فاسدة فلا ضمان عليه اذا تلفت
عنده من غير تقصير والله اعلم **فصل** في بيان احكام
الوكالة مصدر وكل واسم مصدر توكل والاصل فيها قوله تعالى
فالعنوا حكما من اهلها وحكما من اهلها وخبر انه صلى الله عليه وسلم
بعث السعاة لاختار الزكاة واركانها اربعة موكل ووكيل وموكل
فيه وصيغة وقد اشار الشافعي الى دخول الثلاثة الاول تحت قول
الموكل وكما جاز يبعه الخ اذا عني كل من صح تصرفه لنفسه جاز
تصرفه عن غيره ومنه الوكيل في مال محجور وكل من صح ان
يتصرف فيه الشخص لنفسه جاز ان يتصرف فيه عن غيره
وبلزم من ذلك وجود صيغة يخرج عن نحو الفضيكي وهي
باللفظ من احدهما والفعل او عدم الرد من الاخر ولو عني
التراخي وليستني من الكلية المذكورة طر والظاهر ان
حقه فلا يوكل في كسر الباب ونقب الجدار مثلا والوكيل القادر
والعبد المأذون له والسفيه المأذون له في النكاح وعكس
الاعمى يوكل في التصرف في الاعيان فيما يوقف على الرؤية
والمحرم يوكل بالحل في عقد النكاح بعد التحلل او يطلق ويحل
على ما بعد التحلل ويصح ان يوكل حلالا لا يحرم باليوكل حلالا لا في
التزويج لانه سفو محض **قوله** وهي الوكالة بفتح الواو
وكسر هاءى والنفع افع مع **قوله** في اللغة التفويض يقال
وكلا امره بالتخفيف الى فلان فوضه اليه والتفوية ومنه
توكلت على الله **قوله** تفويض شخص الخ هذا ايجاب وهم

مندوب

مندوب مالم يرد عن نفسه وقيل مطلقا وقيل لها كذلك **قوله** وخرج
بهذا القيد الخ انما صرح الشافعي بمعنى هذا القيد دون غيره من
بقية القيد لان المصالح يذكر ما خرج به بخلاف مفهوم القيد
السابقة فانه ذكر محترزاتها فيما سياتي فتأمل **قوله** وكل
الخ هو بالرفع فتأمل **قوله** جاز له ان يوكل فيه اي غالبا **قوله** فلا
يصح من صبي الخ نعم يصح ان يكون وكيل في اذن دخول
دار وايصال هدية ونحو ذلك حيث كان مأثورا حتى لو كانت
امة وقالت لرجل سيدي اهدي اليك وصدة فافله التصرف
فيها ولو بالاستمئاع والوطي ويصح ان يوكل الصبي في ذلك اذا
عجز عنه كغيره **قوله** بشرط الموكل فيه اي زيادة على ما من
قوله ان يكون قابلا للنيابة اي بان لا يكون عبادة لها او متعلها
نية كصلاة وامامتها وتليق بذلك نحو يمين وايلاد ونذر
وظهار وشهادة ويحوت تدريج المسائل معينة **قوله** الا
الخ اي وكذا العمرة وتجهيز الميت غير الصلاة عليه **قوله** وتفرقة
الزكاة اي كذبح اضحية وعقيقة وتفرقة كفارة ومنذور
قوله وان يملك الموكل اي حال التوكيل **قوله** في بيع عبد سميكة
اي لا يتعا كبيع هذا العبد ومن سميكة وطلاقة هذه الزوجة
ومن سميكة ولا يشترط كون التابع من جنس المتبوع فيجوز
ان يوكل في طلاق زوجته ومن سميكة من العبد ويشترط
كون الموكل فيه معلوما ولو بوجه كبيع امالي وعشق
ارقاي وان لم تكن امواله وارقاوه معلومة لقلة الغرر
لاخوتي كل امور ي اوكل قليل وكثير بشرط الوكيل ان
يكون معلوما لا محذور طحا احد كما فلا يصح نفس يصح تبعا

محو وكلتكم في بيع كذا وكل مسلم على الراجح ويصح توقيت الوكالة كوكلتكم
في كذا شهر الا تعليقها بخلافها رخصان مثلا فانت وكيل لي بغير
ان تجزها وعلق التصرف لم يضر محو وكلتكم في كذا وانا جار رمضان
فبيعه **قول** عقد جاني اي ولو يجعل **قول** فستأني الوكالة **قول** متى شأ
اي ولو بعد التصرف بالقول فستأنيها او بطلنها او عزلتكم او عزلت
نفسه او محو ذلك نعم ان لازم على عزل الوكيل نفسه ضياع المال
الموكل فيه لم يضر **كأقاله** الاذ **قول** او اثمته وكذا طرور رق
كان كان حرييا فاسترق وكذا حجر سفة ومثله حجر الفلس فيما لا ينفذ
منه بان وكله انسان ليشتري له متبا بغير مال الوكيل ثم حجر عليه
قبل الشراء كذا افسق في نحو عقد نكاح ونزول حجر التصرف ذاتا كبيع
ووقف او منفعة كما يحار وتزويج لعبد او امته واهن وهبة مع قبض
فيهما وتعمدانكارها بلا عذر **قول** والوكيل اي ولو بدعواه لمن صدقه
قول امين اي ولو يجعل فيصدق في دعوى التلغ والرد على المظن ولو
بعد موته **قول** فيما يقبضه اي لموكله ولو من جهة مضمونه **قول** ساقط
في اكثر النسخ اي واستعاطه اولى **قول** الا بالتفريط هو بيعي التقدي
لا لعم منه فيضمن وان لم ياتر كان يركب الدابة او ليس المثلج
ناسيا وله التصرف بعد التقدي بعموم الاذن فيه **قول** تسليمه
المبيع قبل ثمنه اي ما لم يكن باذن الموكل او بامر حاكم براه واذا
عاد اليه بغيره لم يبرأ من الضمان ولو فسخ العقد فله بيعه
بالاذن السابق ويخرج من الضمان **قول** ولا يجوز اي ولا يصح
فيهم ويضمن **قول** مطلقة خرج بها المقننة فيستع ما قد منها
قول بثن المثل الخ نعم ان اراد راعب في زمن الخيار ولا المشتري
وجب البيع فان لم يفعل انسخ العقد الاول وان لم يعلم بعين الراعب

قوله

قوله نقدا اي حالا لا استأجر اليه الشارح **قول** بنقد البلد اي بلد
المبيع لا بلد الوكيل **قول** فان استويا اي في البيع **قول** تخير
اي ان استويا في المعاملة ونفع الموكل والاراعي الا غلب
في المعاملة ثم لا تنفع للموكل وهذا في بعض النسخ في راجعه
قول ولا يبيع بالغلويس اي لانها من العروض قال شيخنا وهذا
بناء على ان المراد بالنقد ما كان من الذهب او الفضة خاصة
والوجه ان المراد به ما يعامل به فيها عادة ولو من العروض في راجعه
انتم **قول** وهو كذا ويراعي الوكيل في الاجل المطلق ما جرت
به العادة في مثل الموكل فيه نعم لو قال بع بما شئت جاز يبيع
نقد البلد او بكم شئت جاز بالغبن الفاحش ولو مع وجود
راغب بالكثر او بكم كيد شئت جاز بالغبن او بما عذر وهما جاز
بغير النسيئة **قول** ولا يجوز اي ولا يجوز **قول** ان يبيع الوكيل اي
شيئا هو وكيل في بيعه **قول** ولو صرح الموكل للوكيل اي للثمة
حتى لو قدر له الثمن ونهاه عن الزيادة لا يصح اخذ الموجب
والقابل نعم ان صرح له الموكل ووكل الوكي عن موليه
من يقبل له وقدر له الموكل الثمن صح البيع فتأمل **قول** كما قال
المتولي الخ هو المحتمل **قول** فان صرح الموكل بالبيع منهما اي
ابيه وابنه البالغ **قول** صح اي البيع منهما ولا يجوز للوكيل
توكيل الا فيهما عجز عنه وعلم الموكل بحاله ولو وكله فيمسا
يطبقه فعجز عنه لمرض او غير لم يوكل فيه ولا يوكل عن نفسه
وله فبعض ثمن مبيع حال لا موجد وان حل بالاذن وليس
له شرا معيب ولا من يعتقد على الموكل وزوجته الاباؤه
وللبايع لا الوكيل مطالبة بالثمن الا في معين بيد الموكل وله

مطالبة الموكل الا ان انكر معرفته كونه وكيلًا وهما كاصل وضامن
ولا ينفذ الوكيل الخ انما حمله الشئ على الواقع في خضوعه مع غرض
مركله لانه المتعين وجعل مثله الاصل والصالح فتأمل ساقط
في بعض النسخ اي واستقاطه معين على كلام المص لما سذكره من عدم
صحة التفويض في الاقرار وذكره صحيح على ما ذكره الشئ من الاقرار
والصالح لصحة ما من الوكيل فتأمل والاصح ان التفويض في الاقرار
لا يصح اي ولو بالاذن على المعتد لكن يكون الموكل مفترق قطعاً
ان قال وكلتك لتتقر عني لفلان بالفلان لانه جمع عليه بين علي
وعني ومقر على الاصح ان قال لتتقر عني لفلان بالفلان لانه ذكر
لفظ عني كما يكون مفترقاً الا ان قال وكلتك لتتقر لفلان بالفلان
لانه ذكر لفظ عني ولا يكون مفترقاً ان قال وكلتك لفلان بكذا
قطعاً اذ لم يذكر عني وعني ولا يكون مفترقاً على الاصح فيما اذا قال
اقر لفلان على بكذا **تنبيه** اعلم ان احكام العقد تتعلق بالوكيل
كروية المبيع ومناقرة المجلس ونحو ذلك لانه العاقد حقيقة
حتى ان له الفسخ بالخيار وان اجاز الموكل **فصل** في بيان
احكام الاقرار وهو مصدر اقر بقر اقراراً فقولهم ما خذ من
قر بمعنى ثبت فيه تجوز والاصل فيه قوله تعالى اقرتم واخذتم
على ذلك اصرى اي عهدي واو كانه اربعة مفرد ومقرب ومقرله
وصيغة الاولان في كلامه صريحاً والثالث ضمناً والبراع
اشارة كالميتات وسكوت عن الثالث متعين لما سبقه وهو
لغة الاثبات اي بمعنى الثبوت من قدر الشئ ثبت ولو عبر
به لكان اولي اخبار بتحقيق على المقص اي لفظة فخرجت
الشهادة اي وخرجت الدعوى ايضاً لانها اخبار بجذله على
غيره

غيره على الاقرار وهذا كله في الامور الخاصة واما الامور العامة
فان اخبر فيها عن محسوس من الرواية او عن امر شرعي فان كان فيها
الزام فحكم والا فتعوي **قول** ضربان اي صنفان تحت جنس واحد
وهو الحق وهذا احداً كانه الاربعة وبقي منها المقر والمقرله والمراد
به ما يسقط بالشبهة فيه فخرج به حقه المالي كزكاة وكفارة
والثاني حق الادبي اي يعني ما يستحقه الادبي بدعواه به واقامة
البينة عليه بعد ها **قول** يضع الرجوع فيه اي يقبل رجوع المقر به
عنه بل ليس له الرجوع كما سذكره الشئ **قول** ولو في اثنايه ويجب ترك
باقيه ولو قليلاً لانه يسقط بالشبهة كما مر **قول** عن الاقرار
اي بعده وليس عدم الاقرار به قبله والتوبة منه سنوا على
نفسه وكذا للشاهد ترك الشهادة اذ راه مصلحة **قول** كان
يقول من اقر بالزنا لم يخرج به مال وهرب مثلاً ومن للحاكم وغيره
ان يعرض له بالرجوع ولا يقول له ارجع وخرج بالاقترار البينة
فلا يتقبل الرجوع معها فلو اقر بعده اعتبر ما استداليه الحكم
من الحكم **قول** وكذبت فيه اي ارمال نيت او ما سكرت او ما سرت
او ما سرت من حر مثله او ما ظننته زناً وسوار جمع قبل الحد
او في اثنايه فسقط كله ارباقيه فلو تمتوه فمات فلا فضا
للشبهة **قول** ويجب حصنة الباقي من الدية بعدد الضربات
لا يصح **قول** لا يقع الرجوع عن الاقرار به اي لا يقبل منه كما
تقدم وتنتشر صحة الاقرار اي يستلزم في صحته اي العمل
بمقتضاه من المقر الذي هو احداً كانه الاربعة كما مر **قول** البلوغ
اي ولو بالاعتلام الثابت باقراره به عالياً **قول** فلا يصح اقرار
المعي اي ولو بدعواه ولا يحلف ولو بعد بلوغه ان ادعاه

قبل ثبوت بلوغه والاعلان ان اسكن نعم ان كان في مزاجه كطلب سهم
الغزاة او اثبات اسمه في ديوان المترق حلف ولوا قد بالبلوغ مطلقا
فقال الاذرع الوجه طلب استنساخه ويحتمل قبوله مطلقا وهو
الوجه عند العلامة الراسي ومن تبعه حلا على الاحتلام اما البلوغ بالنسبة
فلا بد فيه من بنية تحريمه **قول** فلا يصح افتراء المجنون اي ولو دعواه
بعاد فاقته حيث عهد له جنون وكذا المسمى عليه المذكور **قول** وزايل
العقل الخ ان اريد به زوال التمييز يشمل الناي لان افتراءه باطل
ويكون عطفه على ما قبله من عطف العام وان اريد به السكران خرج
به النايير ويكون عطفه على ما قبله مغاير وهذا ظاهر كلامه لكن
الاول **قول** بما عذر فيه الخ ظاهر كلامه رجوع هذا الزايل العقل
والوجه رجوعه لما قبله فنام **قول** كالسكران اي المتعدي لانه المراد
عند الاطلاق واقراره معمول به كبقية تصرفاته له وعليه قال
شيخنا وفي كلامه تشبه الشيء بنفسه في الحكم والتحكم عليه انتهى
اقول وهذا مبني على ان المراد بالسكران من زوال تمييزه
بشيء يتعد به حتى يشمل الجنون والاعما وغيرهما فان اريد به
من تقاطع ما حوت العادة به في السكر تقديرا وما قبله من
تقالي شيئا متعديا وحصل له جنون او غما فيكون حينئذ المشبه
غير المشبه به فنام **قول** فلا يصح افتراء سكران اي بتعديق وخرج
بالكراه على الاقرار ما لو اكره ليصدق فهو صحيح وان ضرب عليه
وفيه نظر خصوصا مع ولادة الجور في زماننا هذا كما قاله الاذرع
واعتمد العلامة الخطيب ولو تفرقت بيننا في الكراه واختيار
قدمت الاولى لان معناها زيادة علم الا ان شهدت بنية الاختيار
انزال الكراه ثم اقد فيقدم كل في العباب قاله العلامة الراسي

واقعه

واقعه شيخنا البابي ولو ادعي بعد الاقرار انه كان سكره وقتها فان
كانت قرينة دالة على تصديقه كحبس او نسيب صدق بهينه والا
فلا **قول** ما اكره عليه خرج به ما لو عدل عنه او ظهر منه قرينة اختيار
فهو صحيح لانه حينئذ غير سكر **قول** وان كان الاقرار بمال اي
واختصاص **قول** اعتبر فيه اي في المقر او في المقر **قول** والمراد
به اي الشهيد اطلاق التقرير ليدخل السفه الممحل ويخرج نحو
الولي في مال محجور نعم ان كان السفه صادقا لزمه ما اقر
به فيقره للمقر بعد ذلك المخرج عنه كما قاله العلامة الخطيب كشيخنا
وخالفها العلامة الراسي في باب الحجر فتا لا يثبت لظاهر
ولا باطنا واقعه مشاجرة وخرج بالسفيه المفسد فيصنع في ذمته
لا باعيان ماله **قول** واحتراز المعنى في هذا داخل فيما قبله ولو
جعل الله كذا لكان اولي الله ان يقال صرح به بحجارة
لكلام المعنى وادفع ذمهم عدم دخوله فيما قبله ولو لم يصح به فتأمل
قول بمال اي ومثله نحو النكاح **قول** كطلاق اي وكذا بموجب عقوبة
وان عني المقر على مال لانه تابع فنام **قول** واذا اقر الشخص
الخ هذا هو المترد وفيه اشارة الى اعتبار كونه معينا اهلا استحقاق
المقر به ولعمرة اسناده اليه فلا يصح لواحد من اهل البلد على كذا
والدابة فلان على كذا الا ان قال بسببها لما لها بخلاف ما لو قال
على مال لا حد ولا الثلاثة مثلا فانه يصح قال الزركشي
ومحل البطلان في الدابة المملوكة اما لو اقر بخيل مستقلة مثلا
فالامثلة كما قال الاذرع الصحة كالافتراء لغية ويجعل على انه
من غلة وقفا عليه او وصية لها ولا يصح ايضا ان يقر بثلثة على كذا
با عني به كذا كما قاله العلامة الراسي تبع للجلال المحلى وقال العلامة

الخطيب كشيخ الاسلام في هذه بصحة الاقرار والغا الاسناد المذكور
 ولو كذب المقر له بقي في يد المقر ولا يعود اليه الا باقرار جديد مالم
 يكن في ضمن معاوضة كما لو قالت خالعتني وكذا عندي هذا المقر
 فانكرانه لا يستحق الثوب المذكور ثم رجع عن اذكاره وصدها في ذلك
 فانه ليستحقه ولا يتوقف على اقرار جديد منها **قوله** كونه الزينة اعتبار
 الصيغة في الاقرار كما مر وشرطها ان تشفع بالالتزام وفي معناه الكتابة
 بالبنوقية والموحدة وان تكون خالية عن قهينة استهزام مثلا فخرج
 به بخوانا مقر لعدم التصريح بالمقربة بخوداري او ديني لزيد
 لا فتضا الاضائة الملك وخرج به ايضا بخورنه او اخيه عليه في جواب
 من قال لي عليك كذا لا شعار ذكره بالاستهزام بخلاف تحولا انك
 ما ندعبه فانه اقرار ولو اشتملت الصيغة على اقرار وعدمه عمل
 باولها مطلقا ان كانت جملة فلا شيء عليه في تحوله من من خر على
 كذا وعمل بما يرضى ان كانت جملة من تحوله الي هذا الزيد **قوله** على شيء
 ومثله على كذا ويلزمه شيء واحد وان كرهه بغير عطف او مبنية
 فان عطف لازمه شيان او اكثر بقدر ما عطف مالم يقصد تأكيد
 في كله او بعضه والحق كالشيء الا انه يقبل في حق كعبادة المزيين
 ورد السلام لنفسه مما منه في معرض الاقرار **قوله** في بيانه اي ويلزمه
 ان يبين بدوهم مثلا او بما يثبتهم درهم ان قال كذا درهم
 سوا نصب الدرهم اولا فان كرر وعطف ونصب الدرهم لزمته
 الدراهم كلها كقوله كذا وكذا درهم فيلزمه درهمان **قوله** وهو من
 جنسه ليس قيد كما يعلم مما بعده فيصح تفسيره بقوله وحق شفقة
 وحيد **قوله** ولواقرن مال وان وصفه بعظيم او كثير قبل تفسيره
 بما قبله ولو حنة مر ووصفه بالعظيم مثلا من حيث اتم غاصبه
 ونحوه

قوله

ونحوه واصل ذلك كله قول الامام الشافعي رضي الله عنه اصل
 ما ابني عليه الاقرار ان الزهر اليتيم واطرح الشكر ولا استعمل الغلبة
 ومنه ما لو قال له على درهم في عشرة فيلزمه درهم الا ان اراد خصالا
 وعرفه فيلزمه عشرة او اراد مع عشرة للمقر له فيلزمه احد عشرة
 نعم تحمل الدراهم على الكاملة السليمة الا ان وصفها على الفور بغير
 ذلك او كانت دراهم البلد بغير ذلك **قوله** لكن يحل اقتناع الخ خرج
 به نحو خنزير وكلب غير معلم وقال العلامة الخطيب يصح قبوله
 على الا يقتنى من الخمس ايضا **قوله** على المصالح هو المعتد **قوله** حبس اي
 بعد اذ عوي عليه عند حاكم يراه **قوله** حتى يتبين المجهول الخ واذا
 بين فان وافقه المقر له عليه ثبتت والا فلا فلو ادعى المقر له غيره
 قبل قول المقر في نفيه بيمينه طوبى الوارث الخ واذا بين الوارث
 جرمي فيه ما ذكر ويجوز ان امتنع لمورثه **قوله** ويصح الاستئناس
 وهو استئصال ما خزن من الشيء وهو لغة الرجوع وعقره بعضهم
 بالعطف لانه بمعناه فنقول ثبتت الخيل اي عطفت بفضله على
 بعضه وقيل من ثنيته على الشيء ان اصرقته عنه ويقال ثني
 عنان الدابة اذا صرنا عن مقبوضها ان المستثنى معشوف
 عن حكم المستثنى منه وعرفنا الاخراج بالا واحدية اخوانهم
 ماله لدخل في الكلام السابق حقيقة وتلخيصه وتلخيصه
 او حكم **قوله** في الاقرار الخ هو تخيير المبيع للمقام والافقو صحيح في غير
 من الاحكام **قوله** اذا وصله اي بسكوت اي طويل عفا **قوله** او كلام
 كثير الخ متوايه استفاظ لفظ كثير لان اليسير يضاد نعم لو قال
 له على ان تستغفر الله الامانة فانه يصح كما في العدة والبيان وهو
 المعتد **قوله** اي السكوت والكلام عند الجمهور خلافا لابن عباس

وهي اسمها **قول** كسكتة تنسب الي اوج او تذكر مثلاً **قول** ان لا يستغرق
 المستثنى منه اي حقيقة او تقدير كما في المنقطع فلو قال لعلي الف
 درهم الاثوباً ونشره بثوب قيمته الف درهم كان من المستغرق
قول فان استغرقه بخلاف عشرة الا عشرة ضراي ما لم يلحقه باستثناء
 اخر كقوله علي عشرة الاثمانية فيلزمه الثمانية لان الاستثناء من النبي
 اثبات وعكسه وليست طان لا يجمع الفرق في الاستغراق لاي المستثنى
 ولا في المستثنى منه ولا فيها فلو قال له علي ثلاثة دراهم الا درهمين
 ودرهما لزمه درهم اوله علي درهمان ودرهما الا درهمين
 ودرهما لزمه ثلاثة دراهم اوله علي درهم ودرهما ودرهم
 الا درهمين لزمه ثلاثة دراهم وكذا لو قال له علي درهم
 ودرهم ودرهم الا درهمين ودرهما ودرهما فانه يلزمه
 ثلاثة دراهم ايضا كما في العباب واذا تكرر الاستثناء مما قبله
 نحو له علي عشرة الاثمانية الا اربعة فيلزمه ستة لانها الباقية
 بعد اسقاط كل واحد مما قبله او باسقاط المنقي وهو الثمانية
 من الاخرين بعد جمعها ولا فرق في صحة الاستثنائين تاحيز
 المستثنى منه وتقدمية كما اطلقه المصنف فلو قال له علي الا
 عشرة مائة جمع ولا فرق ايضا بين الاثبات والنفي كما اطلقه
 المصنف وهو من الاثبات نفي من النبي اثبات كما مر وتوفا ليس له
 علي عشرة الا خمسة لم يكن مستثني لان الباقي من العشرة الا خمسة
 خمسة والنفي منصب على هذه الخمسة التي لم ينطق بها فانه
 قال ليس له خمسة ولو قال ليس له علي الا عشرة لزمه عشرة ولو
 قال له علي بشي الا خمسة لزمه تقشير الشئ بما ينسب الي خمسة
 وان قلت الزيادة ولزمه تلك الزيادة ولو قال له علي عشرة

لا

الا خمسة الا خمسة او عشرة الا عشرة لزمه خمسة ولو ما حصل به
 الاستغراق ومنه يستفاد بطلان الاستغراق وان كان في المثنات
 والذروم وفيه تغليب عليه **تنبيه** ذكر ابن المرقع في التلخيص
 انه لو كان عليه لغز الف درهم وله عليه ثوب مثلاً او عشرة
 دنائير وخشيان اقله حمده فطريقه ان يقول له علي الف درهم
 الاثوباً او الا عشرة دنائير فان الحاكم يسمع انذاره وليست تقس
 فان اقربا قل من الالف حلفه ان جميع ما عليه ذلك ولم يلزمه
 عشرة ويقوم الدناير ويستقطا من الالف وان كان الثوب قد
 استهلك فالمقران يسقط عشرة من الالف وينزوي في الدعاوي
 في مسأيل الظرفاين انعم في هذا راجعه **قول** وهو الذي راجع للاقتدار
 الاستثناءات من قول سواي في العسمة والمرضى فيقول بهما وليس
 كالوصية لانه اخبار بحق سابق وسوا كان للوارث او اجنبي وسوا
 كان بعين او دين لكن تقدم العين على الدين وكونه يوههم حرمان
 ورثة ليس مستظورا اليه لانه في حالة يصدق فيها الكذب ولا
 نظر للحكمة عليه لو قصد ذلك ويصح اقتداره بنحو طلاق وموجب
 عقرية بلا خلاف ولزوم المال بالعقر لو فرضي تابع ليس من جرائبه
 ويستوي ايضاً اقتداره واقتدار وارثه بعده **قول** وحينئذ فيقسم
 المقر به بينهما بالسوية قال شيخنا صاحبنا وحينئذ يعطى كل
 منهما ما اقر له به انتهى اقول وكلام الشرح محمول على ما اذا لم يعرف
 ماله بجميع ما اقر به به في الحالين فيقسم بينهما بالنسبة واما لو كانت
 في ماله ما بقي بهما فلا قسم بل يأخذ كل منهما حقه من التركة
 فتأمل **فصل** في بيان احكام العارية ويقال لها العارة
 والعريضة واصلا عورية تخركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا

ومثلها العارة والاول اسم مصدر عار وتعاور والاصل فيه قولنا نقالي
وتعا ونوا على البر والتقوي وهي مستحبة اصالة اجما عا وقد تجب
مع وجود الاجز بطلب مالك المعار ان كان لمثلها اجرة كاعارة
الشرب لدفع نحو حرا وبرد مثلا وقد تقرر كاعارة الامة لخدمة اجني
ويكون العقد فاسدا وقد تكرر كاعارة العبد المسلم لخدمة كافركن
لا يمكن من استدامه ولا تدخلها الاباحة واركانها لغيره معبر مستقيم
ومعار وصيغة وهذا التعريف الذي ذكره الشئ مشتمل على هذه الاركان
الاربعة صريحا واشارة فالمعير اشار اليه بقوله اهل تبرع ويلزم
المستعير الذي هو اهل ان يتبرع عليه والمعار اشار اليه بقوله
بما يحل الانتفاع به والصيغة اشار اليها بقوله اباحة الانتفاع
لان المراد بها لفظ يدل على الحقيقة او حكا كاشارة الى خبر والكنابة
بالفوقين **قول** في الاصح اي والافصح وقد تختلف ايضا **قول** ماخوذة
من عار اي من مصدر ان اريد الاشتقاق العري والافلا **قول**
اذا هب اي وجا بسرعة ومنه قيل للغلام الخفيف عيار
لكثرة ذهابه ومجيئه او ماخوذة من التعاور وهو التناوب **قول**
لهذه الخ قال الشيخنا ليس هذا من التعريف وان الشروط ولا يحاط بطلب
ذكره في العقد انتهى **قول** ولعله اشار به من اول الامر الى
انما جازع من الجانبين كايان التفرع به مظهر بيان للحكم من حيث
الجواز فتأمل **قول** وشروط المعير صحة تبرعه اي بما يعبر لانها
تبرع بالمنافع وشروط المستعير صحة التبرع عليه بتلك المنفعة
لا نحو صيد المحرم وجارية لا جني ونحو ذلك **قول** وكونه مالا
لمنفعة ما يعبر اي ولو باجارة او وصية او ودية كاعارة
الامام اموال بيت المال والعتية خلوة في حوزة باط او مدرسة
وهذا

وهذا الشرط معلوم مما قبله ولا بد من كونه مختارا ايضا وشرط المستعير
التعيين وعدم الحجر بعد تصحيح له من وليه اذ لم تكن مضمونة
كاعارته من مشاجرة لا من مستقيم والمستعير مستيفا المنفعة ولو
غيره وشرط الصيغة اللفظ من احدهما وعدم الرد من الاخرين كمن
الفعل ولو على التراجي **قول** كصبي او مجنون اي او مجنون نفسه
تصح اعارة الصبي لنفسه من نفسه او وليه لما لا يقصد من
منفعته بان لم يجتزأ اليه ولم تقابل باجرة ولذا كدليل الشهاب
الربلي عن قال لو كدغية اقضى في هذه الحاجة مثلا هل يجوز
له ذلك او لا فاجاب **بانه** ان كان يقابل باجرة لا يجوز وان كان
لا يقابل باجرة وعلم رضى وليه جاز **قول** الا باذن المعير الخ ويجوز
عن العارية ان عين له المستعير بمجرد الاذن الا بالقديم **قول**
وكما يمكن اي يسهل **قول** الانتفاع به اي لما لا حيث كانت العارية
مطلقة او موقوفة بزمان يمكن فيه الانتفاع به كالحجج الصغرى
قول جازت اعارته اي وما لا يمكن الانتفاع به مع بقا عينه
لا نحو اعارته **قول** الله لله واي وكذا كل محرم ومنه الختني فلا يصح
كونه معار ولا مستعير احتياطا **قول** ويبقى عينه اي وخرجه
يبقى عينه الخ **قول** اعارة النعمة للوفود اي انه لا يوجد الوفاء
بدون ذهاب العين وبذلك فارقا اعارة الثياب وكسوتها وكذا
اعارة المطعم لا كله وقصص اعارته للطبخ على صورته ومثله النقد
للضرب على صورته لا للترزين به مالم يكن عري فانه يصح لانه
صار من الخلق قال الشيخنا والجواز في كلامهم بمعنى الصحة وعدم
الحرمه وان كرهت كاعارة وانتفاعه فزع امثلة لخدمة كالتزوية
كلمه ولو كسبه بالا اعارة فهو خلاق الاولي وقيل مكره **قول** انما

بالهداي تتشاعنه فلا يتحقق ان هذا مستند لان المقصود
من اعارة الاعيان استيفانها في مقابلة لها فقول الشرح مخرج
للمنافع التي هو اعيان الخ غير مستقيم ولعله فعل ذلك بحجارة الكلام
المص الموهوم ان المنافع قسمان اعيان وغير اعيان فكان المناسب
ان يقول مخرج للاعيان كما هو الوجه المستقيم فتأمل **قوله** ويجوز ذلك
اي كدواة للكتابة منها او ما للوضوء به او للغسل به مثلا او
سبتان لاخذ مئو كد ذلك فكل ذلك صحيح وفيه ما تقدم **قوله** فانه
لا يصح اي ان قلنا ان الدين وحقوقه ماخوذ بالعارية فان قلنا انه
ماخوذ بالاباحة وان الشاة هي المعارة لاخذ لبنها وهكذا هي
صحيحة وبه صرح شيخ الاسلام في شالروض وغيره وهو المعتمد **قوله**
فلو قال الشخص الخ قال شيخنا هذه العبارة من افراد ما قبلها ولفظ
العارية قائم مقام لفظ الاباحة فتأمل **قوله** ويجوز العارية
اي عقدها **قوله** وفي بعض نسخ المتن ويجوز العارية مطلقة ومثبة
بمدة اي وهي اولي فالنذكر في النسخة الاولى باعتبار عقدها
والثانية في النسخة الثانية نظر اللفظ فتأمل **قوله** والمعبر الرجوع
في كل منها اي العارية المطلقة والمقبدة والمستعير به الرد فيها
ميتشالانه من العقود الجائزة من الجانبين كما مر بغير محتج
الرجوع والرد في مسائل منها اعارة الارض لدفن الميت او
انزل في القبر وان لم يوار التراب ولم يصل الي قرار قيمته
عليه حتى يدرس اثره لان في عوده ان درابه ومنها اعارة
السترة لسترة الارض حتى يبرغ منها ومنها اعارة الارض للزرع
فيمنع عليه حتى يبلغ او ان قلعه ان لو قصر بتأخيره وبذلك
علم انها تنفسح بموت احدهما او جنونه واغمايه وعود ذلك

ويجب

ويجب على الورثة والاولاد العارية فورا ولو بلا طلب منه فان اخروا
لعدو فلا ضمان والاجرة ومؤنة الرد في تركه او لغيره عدل فعليه ضمان
والاجرة والمؤنة الرد ولا يلزم المستعير ضمان ما اسقواه من المنافع
قبل علمه برجوع المعير ويلزمه الرد عند علمه به او بخوف ومعرفة
الرد عليه الا ان استعار من مستاجر ورد على المالك قبل علمه برجوع
المعير وخرج بمؤنة الرد مؤنة المعار فهي على المالك فان شرط على
المستعير كقول امرئ تترك هذه الدابة بعينها او لتعلقها في جارة فاسد
نظر للمعني في يلزمه اجرة المثل ولا ضمان لها ان تلفت بغير تقصير
ولو بغير المادون فيه ولا يجب عليه ردها ولا مؤنة رد هيا
تنبيه قد علم مما ذكره ان يجوز الاستعارة الماخوذة منه بما به
الشبه ومثله فتجان المؤنة بهما فحينئذ القناع كذلك ان كان بغير
مقابل فالكوز والفتجان والفتينة مضمونات لانها ماخوذة بالعارية
الفاسدة دون الماء والقهقور والقناع فانها ماخوذة بالاباحة فان
كان ما ذكر بمقابل ولو قبل دفعها فالما والمؤنة والقناع مضمونات
لانها ماخوذة بالبيع الفاسد دون الكوز والفتجان والفتينة لانها
ماخوذة بالاجارة الفاسدة وهكذا هم الضمان الواقع في الارياق
وهو ان ياخذ شخص من اخر مالا ويدفع له دابة لياخذ لبنها بعينها
فلا ضمان في الدابة لانها ماخوذة بالاجارة الفاسدة واللبن مضمون
عليه من اخذه لانه بالبيع الفاسد فيدفع مثله لمالكها ويطالب به
بقيمة علفها وما دفعه له من المال فتأمل **قوله** اي العارية اي بمعنى
المعار **قوله** اذا تلفت اي ولو بغير تقصير وخرج به ما اذا تلفت
فهي مضمونة عما تلفها بالبدل الشريعي **قوله** مضمونة اي وكذا سببها
واكافها وكثرهما مما ينتفع به معا بخلاف ثياب العبد وخوفه

منه لتمام اونايبه وان ابراه المالك منه ويلزمه القيمة ايضا للمجملولة
 في امة حملت بحرا متناع بيها وربما ماتت بالطلق فان لم تمت به
 ردت القيمة للغاصب والرد على الفور كما مر الا في نحو لو حادرج
 في سفينة في البعثة مثلا وخيف من نزعه تلف معصوم ولو
 بالفرار او للغاصب قال شيخنا ويرد عليه ما قالوه فبين غصب حبرا
 ووضعه في راس منارة مثلا بانه يجب هدمها وردة لصاحبه اللهم
 الا ان يقال ان ما هنالك امد ويمكن تداركه انتهى اقول ومحل قولكم
 يجب الرد في الخسبة ونحوها ولو غرم عليه اصناف قيمتها موزون
 في اجرة من يجرها او بفصل الواحها وقولهم الا ان خاف تلف
 مال معصوم ولو للغاصب مفروض فيها اذا كان يتلف بسبب
 الاخراج لا في اجرة الاخراج فتأمل ومنه السفينة فيوخر الي
 محل الامن من التلف ويجوز التاخير للاشياء على ذلك ولا اثم عليه
قول لما لك الخ لو قال لصاحب اليد عليه كان اولى واعلم ان الرد لو ربيع
 ومستاجر ومستعير ومستام لانه يبر بالرد اليهم لا للتلقط قال
 شيخنا وقد يقال ان في مفهوم المالك تفصيل ويبر بالرد الى اصطلح
 المالك ان علم به ولو باخبار ثقة والافلا **قول** ولو غرم الى الغاصب
قول اضعا في قيمة الخ نعم لو لقيه المالك في معارة مثلا فاخذ منه
 لم يلزمه احق ثقله ولا يلزمه اتمالك به لانه ثقل ملك نفسه فتأمل
قول ان شئ تقتصه اي تقتص عليه **قول** ان تقتص اي عينا كقطع يد
 او سقرها باقة صاوية او صفة كسنان صنعة ولو نحو عينا
 من غير امة او امرد ومنه ما لو غصب فرد في خف قيمتها عسرة
 فتلفت احدها فصارت قيمة الباقيتين درهمين فيلزمه
 ثمانية **قول** اجرة مثله اي في كل من يما يناسبه فلو غصب عبدا فقطعت

يده لزمه اجرة مثله سلبا قبل قطعا **قول** ومعيبا بعده **قول** برخص
 سعدي او كساد مثلا **قول** فلا يضمنه اي اذا لم يوجد منه استقال
 ولو قدم المصنف على الاجرة لكان اولى والنسب **قول** على الصحيح الخ هو
 المعتد **قول** اجبر برده اي عليه قالبا بمعنى علي **قول** فان تلف
 الغصوب اي الممتول اما غير الممتول كخبة نرون بل وكلب
 فلا فان فيه او بالتلف الغاصب او بالتلف المالك بصيال وان علم
 انه عنده او بالتلف اجنبي يضمن لكن القرار عليها ما لو اتلفه
 المالك عبدا او برده سائبة على الغصبة او بجناية كذلك وان تلفه
 من لا يقبل ومن يري وجوب طاعة الامر بما هو المالك فلا ضمان على الغاصب
 ولو اتلف بعد رده الى المالك فلا ضمان على الغاصب ايضا الا ان كان
 برده في يد الغاصب او بجناية كذلك او كان رده الى المالك باحراق
 او رهن او ودعة ولم يعلم المالك انه عنده مثلا **قول** بمثله اي في اي
 مكان حله المثل المصوب فان لم يبق لمثله قيمة اصلا كما اذا اتلفه
 في معارة وظفربه على الشط مثلا ضمنه بالقيمة في مكان الغصب
 فتأمل **قول** مثل اي موجود بين مثله في دون سبابة القصر ولا
 ضمانه باقصي قيمة **قول** ما حصر اي ضبطه شرعا **قول** كيد او
 وزن خرج به المذرووع والمعدود ودخل فيه البر المختلط
 بالسعير ويلزمه القدر المحقق منهما لان منع السلم لا يختلط
 المايع من العلم به وينصورد كد باخراج اكثر من الواجب كما اذا كان
 المختلط اردا مثلا وشك هل البر ثلث او نصف فيلزمه الثلثين
 من السعير والنصف من البر احتياطا **قول** وخيار السلم فيه اي بمعنى
 انه لو قدر شرعا قدر يكيل او وزن وليس المراد ما امكن فيه
 ذلك فان كل مال يمكن وزنه فتأمل **قول** كغاس اي واحد يد

ورصاص ونحوهما **قوله** وقطن اي وان لم ينزع وترايب من غير نحو تبر
وكذا سبكية ودقيق ونخالة ومسك وما ولو مغليا وكذا الخ وحجده
وهو شئ يعولوا لما ببلد الشام ايام الشتاء ياخذونه ويوردون
به لما في ايام الصيف **قوله** لا غالية وهي المركبة من نحو مسك وكافور وغير
ودهن ومعجون كذلك مر وهذا خارج بجواز السلم فتأمل **قوله** او
ضمنه بقيمته اي في اي مكان حل به ويضمن بعينه بقسطه
من الاقصى ويضمن ماله ارض مقدرة من رقيق ولو مستولة باكثر
الامرين من مقدرة ونقصه وزاد المغصوب مثله في الغنات
المذكور **قوله** بان كان متقوما الخ دفع به ما يوصفه كلام المصم مما ليس
مرادا وايجوز اوارته نعم لو عجمه للمتقو والمثل الذي لم يوجد
له مثل كما مر لكان اولى واعرف **قوله** واختلفت قيمته الخ هو توطئة لا بعده
من كلام المصم فتأمل **قوله** بالتد الغالب اي في اي مكان حل به المغصوب فان
قال كذا تخنا لتي يتي النظر فيما واختلف الغالب في الامكنة وينبغي هنا
اعتبار الاقصى فتأمل **قوله** وتساويا الخ خرج به ما اذا اختلفا فالمرتبة
منها الاتق للالك **قوله** ولو صار المثل مثليا او متقوما والمتقوم مثليا
كجعل الشمس شرجا والدقيق خبزا او الشاة لحما ثم اختلف ضمن بمثله في
السائل الثلاث الا ان يكون الاخر كثر قيمة ولان يطالب بقيمته
ويخير المالك بين المثلين وان اختلفت قيمتهما وارسار المتقوم
متقوما كجعل الانا النحاس حليا مع احق صفة ان جازت **قوله**
واحد منها اي التقديرين **قوله** قال الماوردي لو دخلت بهيمة
او دخلت راسها في انا مثلا وتقدر خلاصها منه الا بكسر وجب كسره
ولا تذبح البهيمة ولو ما كولة ولا ضمان على صاحبها ان يطمع صاحب الانا
وحده بترك حفظها عنه والا فعليه الضمان ان يطمع وحده ان انكسر انما

فعل

فعل لتخلص ملكه فان وطأ معا فعليه الضمان انتهى وهذا كله
في البهيمة المحترمة فان لم تكن محترمة فبجبت مطلقا ومثل ذلك
وقوع الدنار في الحجرة مثلا **قوله** في بيان احكام الشفعة وليفتيها
فتشيد الله بالاحكام نظر الى ان الغالب من زكوا الاحكام من كس
الكيفية وهي بضم السين المعجمة ماخوذة من الشفع ضد الوتر
او من الشفاعة او من العوق والاميل فيها خبر البخاري فعني زور
اسمه صلى الله عليه وسلم بالشفعة فيما لم يفتهم فاذا وقت الحدود
وصرفت الطرق تشديد الما وتخفيفها فلا شفعة وهي مستثناة
من اخذ المال قهرا كما ياتي ولم يختلف العلما في مشروعية الايمان فل
عن ابن تيمية ان الاصم من انكارها واركانها ثلاثة اخذ وما خوذ
وما خوذ منه واما الصيغة فليست داخلية في تعريفها وانما يجب
في التملك فتأمل **قوله** وهي اي الشفعة **قوله** وبعض الفقهاء يضمنها اي
والسكون افسح من غلط من حركها **قوله** ومعناها لغة الضم اي لما
فيها من ضم احد الضميين الى الاخر **قوله** فقوي هو بالحجر صفة
لتملك وبالرفع صفة لحق وهو اولى وهذا حكمه ذكرها عقب
الفصل لانها تؤخذ فتعرف كما بها مستثناة من تحريم اخذ مال
الغير قهرا كما مر **قوله** للشريك القديم اي ولو دميما مع مسلم
او مكاتبيا مع عبده او مسجدا مع انسان وكذا امام بيت المال مع
المملوك المعين وكذا الشريك في وقف يقسم اقرارا على المعتمد
من جواز قسمة الملك عنه والعقود عنها افضل ما لم يكن المشتري
نادما او مغبونا **قوله** بسبب الشركة الخ هو متعلق بحق او بتملك
او ببثبت فتأمل **قوله** بالعرض الخ هو متعلق بتملك ايضا ولو قال
بدله فيما ملكه بمعاوضة الخ لكان اولى واعرف لشموله جميع اركانها

المتقدم فتأمل **قول** وشرعت اي الشفعة **قول** لدفع الضرر اي ضرر مؤنة
 القسمة باحداث المرافق في الحصة الصادرة اليه كالمصود والمصور
 والبالوعة وغير ذلك **قول** والشفعة اي الحق الشفيع وهذا هو الركن الاول
 فتأمل **قول** اي ثابتة الخ هو تفسير الوجوب بمعناه اللغوي وهو المراد
 هنا لانه لا يحرم تركها فتأمل **قول** بالخلطة اي معها وهي متعلقة لوجبة
 فتأمل **قول** دون خلطة الجوار تكسر الحزم لا غير ولو اسقط الشارع
 لفظ خلطة لكان اوليها والمراد من كلام المصنف ان الشفعة تنبت
 للشريك كالحمار خلا فاللامام اي حبيبة رضائية عنه فلو فرضي بها
 حنفي لم ينقص حكمه بل يتقدمه ظاهره وباطنه ولو كان الفضايل
 لسأفي كمنظاري من المسائل الاجتهادية **قول** فيها ينقسم الخ فانما
 هو متعلق بواجبة وبالخلطة في كلام المصنف فافعله الشئ غير مستقيم
 مع انه راجع اليه فيما بعده انتهى اللهم الا ان يقال لما فسر الواجبة
 بالثابتة احتاج لذكر المتعلق وهو قوله للشريك الخ وعلق به الحمار
 والمحروس الذي بعده وهو قوله بالخلطة الخ وقد سيجد وفاقا
 لمتعلق به قوله فيما ينقسم الخ فتأمل وهذا هو الركن الثاني
 دون ما لا ينقسم اي بان سبط نفعه المقصود منه لو انقسم
قول كالحمار او دار او حانوت مثلا **قول** في كل ما ينقل الخ قال شيخنا
 اسقط المصنف هذه لكان اولي واعلم اللهم الا ان يقال يجعل المحروس
 بقوله من الارض الخ متعلقا ببنقسم وفي كل الخ معطوف على قوله فيما
 ينقسم الخ وقوله كالعقار مثال الاول وغيره مثال الثاني ويكون
 التقدير والشفعة ثابتة فيما ينقسم من الارض كالعقار وفيما لا
 ينقل تبعاً كغير العقار من البناء والشجر انتهى اقول وهذا ظاهر
 جلي وكلام الشئ يشير اليه في اخره دون اوله ومن جعل قوله من الارض

الخ متعلقاً بشئ يتعين عليه ان يفسر الغير بالحمار والطاحون
 وكهوها وخرج بما ذكر المصنف فلا شفعة فيه الا في تابع يدخل
 في بيع الارض عند الاطلاق وخرج به ايضا المنافع المشتركة
 وكهوها فلا شفعة فيها على ما مر انفا فتأمل **قول** والمحكمة
 وهو من الوقونة ايضاً والمراد من ذكرها هنا عدم ثبوت الشفعة
 في البناء الذي عليها فتأمل **قول** كالعقار الخ هو يرفع العين المهمة
 اسم المنزل والارض والضياء كالحاكم صاحب التهذيب تنقل
 عن اهل اللغة واقعه **قول** من البناء والشجر الخ هو بيان لغير العقار
 فتأمل **قول** وانما ياخذ الشفيع الخ لاجابة لهذا التقدير اذا الحار
 في قوله بالمشن الخ متعلق بواجبة ولو قال بالعم من كان اوليها
 ليشمل نحو المهر وعرض الخلع وصلى الدم ويخرج به ما لم يملك يجعل
 الجعالة قبل الفراغ من العمل وما ملك بغير عوض كارت ووضعية
 وهبة بلا ثواب **قول** بالمشن الذي وقع عليه البيع اي الذي لم يزر
 المشتري الذي هو المأخوذ منه وهذا هو الركن الثالث ومحل
 الاخذ ان كان المشن معلوماً والا كالمشرك جراف او معلون وخطه
 مجهول القيمة او بلغة فلا شفعة له وهذا من الخيل المسفطة لها وهي
 مكروهة قبل ثبوت حق الشفيع وحرام تبعه كذا قالوا قال
 شيخنا وفيه نظرا للشفيع ان يدعي قدر احد قدر على المشتري
 ويحلفه حتي اذا نكل حلف الشفيع واخذ بما حلف عليه وما يكتفي
 من المشتري بقوله لا اعلم المقدار ولا اسم دعوى الشفيع
 على المشتري بانه يعلم قدر المشن وراجعه فان كان النقص
 اي الذي يخص الشفيع مما يقابله **قول** اخذه بمثله اي بان
 تيسر والا فبقية **قول** يوم المبيع اي لانه وقت ثبوت الشفعة

او يوم الخلع او الهبر او نحوها واعلم انه يكفي في اخذ الشفعة بالشفعة تقدم
 سبب ملكه عن سبب ملك المشتري وان تقدم ملك المشتري عليه فلو
 اشترى حصته من عقار مثلا بشرط الخيار له ثم اشترى اخرا فاقبه ببلد
 خيار والشفعة للمشتري الاول وان تأخر ملكه اما لو اشترى بامعا
 فلا شفعة احدهما على الاخر **قوله** بمعنى طلبها اي الاخذ بها **قوله** علي
 النوراي بخلاف التملك بعده وبحل النورية اذا علم بالبيع ولو
 باخبار عدل او غير واعتقد صدقه وبان له الشفعة وبأنها على النور
 وكون الثمن حالا فيخير في الموجل بين الاخذ الآن والصبر الى محله
 وان مات المشتري لا ان رضي لكون الثمن في ذمة الشفعين فيجب
 على الاخذ حالا لدفع الضرر عنه على المعتمد ولا يملك الشفع الشقص
 بعد الاخذ الا بلفظ نحو قل لك مع احدا مورثا لثلاثة اما دفع الثمن
 او رضي المشتري بكون الثمن في ذمته او بقبض الفاضي بهاله ولا
 تبطل شفعة لو خرج ما دفعه مستحقا او خاسا **قوله** بعد
 اي جزي ان ما عدت ثانيا اي غالبا **قوله** والا اي وان لم يعد تأخير
 ثانيا غالبا **قوله** فلا اي فلا تنطل شفعة كالحل وصلاة ولو فلا مطلقا
 وغوليس ثوب واغلاق باب وخوف منى في ليل يحتمل فيه
 وغير ذلك **قوله** مع القدرة اي وبعد العلم بما من فلا يضر تأخير
 قبله ولو سنيين وله بعد الاخذ بها نقض تصرف المشتري
 ولو وقفا مسجدا وله فيما فيه الشفعة ان ياخذ بالاول والثاني **قوله**
 مريضا اي لا يحد صدق بغير **قوله** او غالبا اي ولو سلفا **قوله** او
 محبوبا اي ولو بحق **قوله** او خائفا اي ولو على عرضه او ماله او غيرها
قوله فليوكل اي او يشهد بالعد من حيث استأطلمه بنفسه **قوله**
 والا فليشهد اي فالتوكيل مقدم على الاستهاد **قوله** في الاظهر الخ هو المعتمد

لم اعلم ان حق الشفعة على الفور وهذا لو قال لم اعلم ان لي
 الشفعة **قوله** على شقص الخ هو بكسر السين المعجمة واسكان القاف
 اسم للقطعة من الارض وللطائفة من الشيء كما اتفق عليه اهل
 اللغة وغيرهم **قوله** لتلك المرأة اي كما مرويا خذ في المتعة بمنفعة
 مثلها الا بمهر المثل فتأمل **قوله** وان كان الشفعة الخ هو مبني
 على لغة صغيفة وهي لغة الكوفي البراغيث والمشهور حذف
 الواو ويكون الفاعل هو الشفعة وفي بعض النسخ وان كان الشفعة
 بغير وار وهي اول **قوله** على قدر حصصهم اي لا على قدر الروس
 على المعتمد وقيل ياخذون بعد الروس **قوله** لو عفي
 احد الشفعين عن حقه او بعضه سقط حقه كله كالقود ويتخذ
 الاخر بين اخذ الكل او ترك الكل وليس له الاقتضار على حصته
 لئلا يتبعض الصنفه على المشتري ولو كان احدهما غائبا تخير
 الحاضرين بين الصبر الى حضور لعدله في ان لا يؤخذ منه
 او بين اخذ الجميع فاذا حضر الغائب شاركه فيه لان الحق
 لهما فليس للحاضر الاقتضار على حصته لئلا يتبعض الصنفه
 على المشتري لو لم ياخذ الغائب وما استوفاه الحاضر من المنافع
 بعد اخذه كالاجرة والفترة لا يشاركه فيه الغائب اذا اخذ
 ويتقعد الشفعة بتقعد الصنفه ويتقعد الشف صراف ومنه
 تفصيل الثمن وامثلته كثيرة لا تطيل بذكرها **فصل**
 في بيان احكام القراض بكسر القاف ويقال له المقارضة
 والمضاربة من الضرب بمعنى السفر لا شقاه عليه غالبا
 والاولى لغة اهل الحجاز والثانية لغة اهل العراق والاصل
 فيه الاجماع من الصحابة رضي الله عنهم وجوانب محتاج الى

لان صاحب المال قد لا يحسن التصرف ومن الامال له يحسنه فيحتاج الاول
الى الاستئصال والثاني الى العمل واركانه ستة مالكة وعامل وعميل
وربح ومال وصيغة وكلها تعلم من كلام المصنوع والاولي ان العمل لا يعد
ركنا لانه تابع متأخر في الشركة **قول** وهو اي القراض **قول** مشتق
من القرض بفتح القاف وكسر هاء **قول** وهو القسط اي لان المالك جعل
للعامل قطعة من الربح ودفع له قطعة من ماله **قول** دفع المالك
اي بعقد يقتضي ذلك **قول** اربع شروط اي عيب ما ذكره
المصنوع هنا وهي في الحقيقة اكثر من ذلك كما سيأتي **قول** ان يكون
على فاضل الخ فيه اشارة الى ان المال ركن وانما الشرط كونه من النقد
المضروب ولا بد ان يكون معلوما جنسا وقدر وصفة ومعينا
فلا يكفي احدي الصورتين ولو متساويتين نعم ان عيشت احداها
في المجلس صح ويصح ايضا على دين في ذمة المالكين عمن كذلك
لا على منفعة مطلقا ولا على دين غير ما ذكر **قول** ولا على اي حال
وسوار وخوصهما **قول** ولا مفسوش الخ نعم ان كان غشه مستهلكا
كالدراهم بمضرك في الاظهر **قول** ولا عروضة اي كالتسائسات
وخوصها **قول** ومنها القلوس اي فهي كاللوز وجعلها من النقد في عيار
بعضهم بمعنى كونها يتعامل بها كقولهم نقد البلد ما يتعامل به
به فيها كالوديع واللوز وخوصها في بعض البلدان **قول** ان ياذن
رب المال اي مالكة فالشرط الاذن المطلق واما المالك والعامل
والعمل فهي اركان الامر بشرط المالك والعامل كالموكل والوكيل
وسرط العمل كونه تجارة ويؤخذ من الاذن هنا ومن ذكر الربح
الا في اعتبار الصيغة وهي من الاركان ايضا بشرطها كما في البيع
كحقوقه ارضك او عاملك الخ في التصرف اي في التجارة **قول** مطلقا

اي

الى اخره لا ينبغي ان قوله مطلقا وما عطف عليه اما صفة مصدر محذوف
اي اذنا مطلقا اي غير مقيد بنوع او مقيد بنوع لا ينقطع فتأمل
قول ان يصيق التصرف الخ ومنه معاملة شخص معين **قول** ثم عطف
المصنوع الخ اشارة الى ان لا يحتاج في الاذن الى ذكر ما يصرف
فيه فان ذكره شرط ان لا يكون مما يندرج وجوده غالبا فتأمل **قول**
من التصرف الخ لاجابة اليه فيمكن الاقتصار على قوله اي في شيء
الخ فتأمل **قول** غالبا الخ متعلق بالمتن ولواذن فيما بعد فانقطع
لم ينفسخ العقد فتأمل **قول** وان يشترط له اي في شرط الجزئية
الخ هو الشرط والربح من الاركان وبه يتم الاركان الستة **قول** جزا
اي ولو قليلا **قول** معلوما اي لهما **قول** كنصفا او ثلثه الخ هو معنى
الجزئية وخرج به ما جعل له ربح صنف معين او مقدار معين
كعشرة مثلا فلا يصح **قول** فلو قال الخ هو محذور قوله معلوما فتأمل
قول حكم اي لانه من المعلوم ضمننا الحمله على التساوي ومثله
ما لو قال المالك للعامل ولك نصف الربح مثلا فانه يصح ان يلقبه
تابع للمال بحكم الاصل بخلاف ما لو قال له علي اني النصف مثلا
فانه لا يصح وكذا لو قال له كل الربح لي او كله لك فانه لا يصح
ايضا وكذا جعل لغيرهما جزءا معلوما فيه نعم ان كان الغية
غلاما لاحدهما صح لان الشرط له راجع لمبتوعه ولا يضر شرط
نقطة غلام المالك على العامل وان لم تقدر بشيء لانها تابعة
له كما قال شيخنا ويتبع به العرف وفي شرح العلامة الذي
ابدى من تقديرها ومشي فسد القراض استحق العامل اجرة المثل
وان علم الغنا والافق اذا قال المالك والربح كله لي لانه دخل في
طامع **قول** ان لا يقدر الخ يجوز بناءه للعامل والمفعول والمراد به

ان لا يشمل المقدر على ذكر مدة فتأمل **قول** فارضتك سنة الخ قال شيخنا
 هريشامل لما اذا طلقها ومنعه التصرف بعدها او البيع او الشراء وسوا
 ذكر ذلك منفصلا او لا وسواء قدم لفظ السنة او اخره نعم ان قال
 له قارضتك ولا تشترى بعد سنة صح كذا يجب ان يفهم هذا المحل
 وما وقع في كلام العلامة الرمي وغيره مما يخالف ذلك غير مستقيم
 فاحذر **قول** وان لا يعلق الخ هو معلوم من عدم التناقيد بالاروي
 اعتقا والتناقيد في نحو المساقاة وكلامه في تعليق العقد وكذا
 التصرف بخلاف الوكالة **تنبيه** قد علم مما تقدم حواش تعدد
 المالك والعامل وهما سواء في المال او لا سواء في المشرط لكل
 عامل ولا وان تصرف العامل كتصرف الوكيل ولكل منهما
 الربح بالعيب عند نقده مصلحة الابقاء ولو مع تقدم مصلحة الر
 ارضي الاخر بالعيب ولا يعامل العامل المالك ولا وكيله في ماله
 ولا ما دونه كذلك بخلاف مكاتبه ولو كتابة فاسدة ولا يمين
 نفسه منه وعليه فعل ما يعتاد فعله **قول** والقاضى امانة اي
 فيقبل قول العامل في الرد على المالك لانه ايمته وفي تلف المالك
 او بعضه على تفصيل الوديعة وفي مقدار الربح وعدمه وغير ذلك
 كسرايه له ولو راجحا او للقرائن ولو خاسرا **قول** الا بعدوان اي
 تقريط فيه او مخالفة في شيء مما وجب عليه ويقبل قوله لو ادعي
 عدمه **قول** ربح اي فائده عن تصرف العامل بخلاف مخمصة
 وولد وصوف وكسب وغيرها من الزايد العينية فهي
 للمالك نعم المهر الواجب يوطى العامل عليه في مالا فقام لان
 المهر اذا ووطى العامل فائدة عينية وحصلت بفعله فاشبهت
 ربح التجار **قول** وخسران اي نقص بسبب رخص او كساد او عيب
 حادث

حادث مثلا او تلف بآفة فان تلف قبله فلا يجبر به بل يحسب من راس
 المال لان العقد لم يترك بالعمل ولو اخذ المالك بعض المال قبل
 التصرف عاد وما بقي **قول** جبر الخسائر اي المذكور **قول** بالربح اي الخاصل
 بعده نعم لا يجبر خسرا ما اخذه المالك بعده فلو كان المال مائة
 والخسران عشرين فلوربح بعد ذلك لم يجبر جبرها فاذا عاد المال
 الى مائتين فالخسرة الزائدة على الخمسة والسبعين الباقية تقسم
 بينهما على حسب المشتروط ولو اخذ المالك بعض المال بعد الربح
 تبعه ربحه ويتقدر للعامل بينهما بشرطه ولا يجبر به الخسران
 بعده فلو كان الربح المائة عشرين واخذ المالك عشرين من مئتيها
 وهو ثلاثة وثلاثون من الربح لانه سدس مجموع مائتي جابن من الطرفين
 الخ قد علم هذا مما تقدم من انه كالوكالة فينفسخ بها تنفسخ
 به وحينئذ يلزم العامل رد راس المال الى ماله وان ابطله
 السلطان فان رضى المالك بعدم الرد لم يلزم العامل الرد ويستقر
 للعامل ما شرط له بالقسمة بالظهور **قول** ولو اختلفا في قدر
 المشتروط تخالفوا ورجع لاجرة المثل **قول** فسخه اي متى شاء **فصل**
 في بيان احكام المساقاة المشابهة للقرائن فيما من حقيقة وحكم
 ومعنى ولذلك كانت عدة اركانها ستة كعدته وهي مالكو عامل
 وعمل ومورد ومشر وصيغة وكلها تعلم مما ياتي والمحصل
 فيها خبر الصحابي ان النبي صلى الله عليه وسلم عامل يهود خيبر
 على نخلاها وارضها بشرط ما يخرج منها من ثمر او زرع روقا ه
 الشحان ولما كانت شبهة بالقرائن في العمل في شيء ببعض
 ثمايه وجهالة العوض وكالاها في الرد في التناقيد
 جعلت بينهما **قول** من السقي بفتح السين الممثلة وسكون القاف

وكثرة المثانة المحتوية المنخفضة لاحتياجها اليه غالبا لانه اتفق اعلاها وكرها
موتة لاسيما في ارض الحجاز فانهم يشقون من الايام وتكثر القفاف
والاحتية المشددة وهذا صغار النخل لانه موردها **قول** وشرا عاذف الشخص
اي بصيغة معلومة فيوجد منه جميع اركانها الستة المتقدمة **قول** او
شجر عنب اي شرط كونه مغروسا **قول** معلوما اي بالجنسية **قول** عايشين
جائزة اي صحيحة فالجواز بمعنى الصحة المتقابل للبطلان **قول** عايشين
اي صحتها مقيدة بهما وما بعدهما مجرور بالحرف على صيغة المفعول
او على البدلية من مجروره المقدر على صيغة الشئ فتأمل **قول** التمل اي ولو
ذكر او منقذة استقلال **قول** والكرم اي العنب وهذا هو المورد وهو
احد الاركان الستة وشرطه كونه مغروسا معيناً مريباً بيد العاقل
لم يبد صلاح ثمره سوا اظهرام لا واختص بذلك لوجوب زكاته وتأتي
الخصوص فيه واحتياجه في تنميته الى العمل بخلاف غيره **تنبيه**
النخل والعنب بخلافان غيرهما من بقية الاشجار في اربعة امور
الزكاة والخص وبيع العرايا والمساقات وقد تقدم الكلام على
فضلها وغيره في الزكاة فراجع **قول** على غيرهما اي استقلالاً اما
تبعاً فيصح كما سيذكره المصنف في المزارعة لا تية فتأمل **قول** وشمش
تكثر الميمين ويجوز فتحها وضمها وكذا خوخ وتغاح وعناب وسفرجل
وتخون ذلك لانها تنمو من غير تعهد **قول** ونضع المساقات الخ هو بيان
للرأى من الجواز كما مر فلو ذكره التمتع عقبه وعلق به المجرور بقوله
من جاز كان اولى وانسب اللهم الا ان يقال اخره لينصل فيه
بين المتصرف لنفسه والمتصرف لغيره فتأمل **قول** من جاز التصرف
الخ هو احد الاركان الستة وشرطه كما لو كل كما اشار اليه التمتع والعاقل
كالوكيل وهو ركن ايضا وفي ذكرهما هنا تكرر مع ما يأتي فتأمل

قوله

قوله وصيغتها اي المعلومة مما مر وما يأتي احد الاركان اي شرطها
كما في البيع الاية التاقت لا اعتبارها هنا فظاهر كلامه ان الصيغة هي
الاجاب فقط وليس كذلك اللهم الا ان يقال لما مضى شرط قبول
العاقل اليه علم منه ان الصيغة هي مجموع الاجاب والقبول وصرح
بالشرطية ايضاً في القبول لدفع نقضهم الاكتفاء بالاجاب كما في الوكالة
وتخيها وليس مراد اهاناً فتأمل **قول** ولها اي المساقات اي لصحتها
شرطان الخ **قول** ان يقدرها المالك اي والعاقل ايضا فالشرط التقدير
بالدعة والشارط ركن كما مر ولو جعل للمع كغيره الضمير عايداً للعائد
الشامل للعاقل ايضاً لكان اولى وانسب **قول** معلومة اي وليشترط
كونها يوجد فيها الثمرة غالبا يقينا او ظنا ويرجع في المدة المذكورة لاهل
الخبرة بالشجر في تلك الناحية كما يقتضيه الدارمي وغيره وهو المعتمد
قول باذراك الثمرة اي ولا مدة مطلقة ولا مدة يحتمل فيها وجود الثمرة
وعنده سواد لا مدة يحتمل حاله فيها ولا مدة لا توجد الثمرة فيها يقينا
او ظنا وفي كل ذلك ينسد العقد واما عمل العاقل استحقاقه مثله عمله
الا في الاخيرتين فقط **قول** في الاصح الخ هو المعتمد **قول** من الثمرة اي
التي وقع عليها العقد فالشرط تعيين الجزء والعلم به والتمس
المعين منه ركن كما مر وخرج بالثمره الجريد واللين والخص
والكروان وساعد القنوق في كل المالك واما الشماريح ومجموعها
فللعاقل والمالك سوا ولو شرط كون شئ من ذلك بينهما كالثمره
لم يبطل العقد ويعمل بالشرط ولا يصح كون العوض من غير الثمرة
كنصفها او ثلثها اي بالتعيين بالجنس كونه لا يصح بتعيين
عمرة شجرة او استجار معينة ولا يكفل معلوم من الثمرة مثلاً
ويشترط ان لا يكون الثمر كله لاحد منهما ولا شيء منه لغيرهما الا لغيرهم

احد صما كما مر ايضا **قول** صح اي وكذا ذكر جزء لعامل وحده كما مر
في القراض **قول** ثم العمل اي الذي هو احد الاركان الستة وبه تتم
ان كان من العامل ولا يضر ضم ما على المالك اليه لان مراده الاعم
من ذلك بدليل التقسيم بعد فتناسل **قول** فيها اي المساقاة
قول على ضم بين اي صنفين من حيث نفعه ومن يلزمه ولو اسقط
المص لفظ على لكان اولي وانسب **قول** الى الثمرة اي وهو ما يتكرر كل
سنة لزيادتها وصلاحتها وتنميتها **قول** كسقي النخل اي
وتنقية مجري الما من غوطين واصلاح نحو اجاجين الغسيل جمع اجانة
وتنمية غوطضبان وحشيش مضر بالشجر وحفظ الثمر على
الشجر وفي البيدر من غوطير وسارق بان يجعل كل غنقود
منها في وقفا يهيئه المالك كقوصة وقطعة بالعين المهمة
او الفاو وتجنيقه وتقريش للعين جرت العادة به وهو ان ينصب
اعوادا يظلمها اي يربطها بالحبال ويرفعه عليها **قول** فهو على
العامل اي من حيث العمل واما الآلات ذلك كالمنجل والفاص
والمعول فعلى المالك وان جرت العادة بخلافه عند العلامة
الرملي وخالفه العلامة ابن حجر واعتبر العادة الطارئة ولا
يشترط فيها تفصيل الاعمال الا اذا اضطرر فيها العرف **قول** تنصب
الدولاب اي وتبنا الحيطان وتنصب الابواب واصلاح ما انفار
من النهر وجميع الآلات والاعيان كالاجر والحجر فعلى رب
المال فلو شرط على احد صما ما ليس عليه فسدت المساقاة
ويستحق العامل اجرة عمله وان علم الفساد الا ان قال المالك
والثمره كلها فلا ينوي عليه للعامل كما مر ويستحق العامل حصته
من الثمرة بالظهور ان عقد قبله والا فبالعقد وفارق القراض

بان

بان الربح وقاية له **قول** فهو على رب المال اي ماله كما مر **قول** انظر العامل
بالعمل اي وباليدين في الحقيقة ايضا **قول** لم يصح اي ان وقد عمل
العامل على عمله والا فيصح كما تقدم والعامل امين كما في القراض **قول**
من الطرفين اي وعليه لو هرب العامل او عجز بنحو من فان عمل
غير عنه بنفسه او ماله بقي حقه والا فللمالك الفسخ ان كانت المساقاة
على عينه فان تقدر الفسخ او كانت في الذمة آتري الحاكم من يعمل
عنه من ماله او يوكل عليه او ينحو اقتراض ثم لو في من حصنة
فان تقدر الحاكم عمل المالك بنفسه او ماله ويرجع ان اشهد بالجموع
والافلا ولو مات العامل المعين انفسخ العقد والاقام وارثه
مقامه **فصل** في بيان احكام الاجارة من اجرة بالمد يوجره
ايجارا او من اجرة بالقصر يا جرة اجرا والاصل فيها قوله تعالى
فان ارضعن لكم الآية وجه الدلالة منه ان الارض باع بلا عقد
تبرع لا يوجب اجرة وانما يوجبها ظاهر العقد قسعين والمعنى
فيها ان الحاجة داعية اليها اذ ليس لكل احد ركوب ومسكن
وخادم فحوزت لذلك كاجور بيع الاعيان ونحوها واركبها ثلاثة
عاقد ومفقود عليه وصيغة وحكما كالبيع لا يبيع للمنافع
فتأمل **قول** في المشهور اي عندها هل النقة **قول** وحكم ضمها اي ونحوها
ايضا فهو بثلاثة الهنرة **قول** وهي اي الاجارة **قول** اسم للاجرة الخ قال
بعضهم واشتهرت في العقد **قول** وشرعا الخ قد جمع المعنى في هذا
التعريف غالب الشرط وجميع الاركان فنامل **قول** وشرط كل من
الموخر الخ اي فالشرط الرشد بمعنى عدم المجرة عليه والشرط فيه
ذلك هو العاقد وهو ركبن كما مر **قول** وعدم الاكراه اي بغير حق
كالبيع **قول** وخرج بمعلومة الخ هذه محترزات القيود السابقة

في التعريف المذكور وكان الاولي تقديمها عليه **قول** وبمقصودة اي وخرج
 بمقصودة الخ وكذا الباقي فتم **قول** استيجار تناحية اي واحدة والا
 صحة الاجارة كالمسك والعنبر والريحان المزروع حيث **قول**
 باجرة **قول** منفعة البضع الخ اعترض بان البضع لم يدخل في التعريف
 المذكور فلا حاجة لاحاجه فان الزوج لم يملك المنفعة بل يملك ان
 ينتفع به بدليل انما لو وطيت بشبهة كان المهر لها لاله **حج**
 بانه انما دخل في المنفعة من حيث مطلق الانتفاع لا بتقدير ملك
 المنفعة فتم **قول** اجارة الجوارى جمع جاريتي وفي بعض النسخ
 اعمارة الجوارى والاولى اولى لان الاعارة خرجت بقوله يعوم
 الخ فتم **قول** الايجاب الخ هذا هو الصيغة فتم **قول** كاجرتك
 اي او اكريتك هذا او منافع على الاصح او ملكتك منافع
 لا يملكه او منافع وليس كناية فيها ايضا **قول** كاستاجرت
 اي او اكرتت او اخذت لك **قول** ما تضع اجارته الخ هذا هو احد
 جزى العقود عليه فتم **قول** وكما امكن اي سهل ووجد
قول الانتفاع به اي عقب العقد في اجارة العين وعند استئجارها
 في غيرها **قول** مع بقا عينه اي في مدة الاجارة فعلم منه ان
 موردها المنفعة وان تعلقت بالعين فتم **قول** صحت
 اجارته اي بشرط رتبته ان كان معينا كهذه الدابة او هذا
 العقار ولا تكون اجارته الاعيان فلا يثبت في الذمة
 وهذا في العقار كذا او اكثر من نصفه اما نصفه فاقبل فيثبت
 في الذمة لان له نظير او بشرط في غيره ان كان في الذمة
 وصفه بذات جنسه ونوعه وذكر رتبته وانفائه وصفه بشئ
 من جنس موجبة مفتوحة فحاصلة ساكنة فمحملة وهي اسفة

الخطا

الخطا او فلو فابقا مفتوحة فطامحلة مضمومة وهي بطنية
 السير وتكره اجارة مسلم كافر عينا او ذميا ولا يمكن من استئجاره
 مطلقا ويومر بان الة يده عنه وجوبا في المعين **قول** ولعمرة اجارة
 ما ذكره شرط اي يشترط في صحة الاجارة تقديم المنفعة بما يثبت
قول ذكرها اي المولف **قول** اما بمدة اي بشرط ان يمكن بقا العين
 فيها غالباً وذلك في المنفعة المجهولة كالسكنى والارضان وسقي
 الارض اذ لا يعرف مقدار ما يكتفي الصبي من اللبن او الارض من الماء
 ويخوذ لك **قول** كاستاجرت هذه الدار سنة اي وكاستاجرتك للبناء
 شهرا فان قال لتبين لي كذا شهر لم يصح لان فيه الجمع بين
 الزمن ومحل العمل والجمع بينهما قد تنعذر **قول** او عمل اي بتعيين
 محل العمل وذلك في المنفعة المعلومة فتم **قول** لتخيط لي هذا
 الثوب اي بشرط بيان الثوب من كونه قميصا او قبا ونوع الخياط
 من كونها فارسية او رومية اللهم الا ان كان لها عرف مطر فتم
 عليه والخياطة الفارسية بقدرة والرومية بغريتين ولو
 قال لتخيط لي ثوبا واطلق لم يصح **قول** وتجب الاجرة الخ هو
 توطئة لما بعدها وهذا ثاني جزى العقود عليه ويشترط
 العلم بها عيناً في المعينة وقد اوصفت فيما في الذمة والقدرة على
 تسليمها فلا يصح استيجار لطحن بر يتخالنه او بيعه في دقيقه
 ولا تسلم شاة بجلدها ولا دابة بعلقها ولا دار بعمارتها
 نعم ان عينت الاجرة ثم بعدها اذن في صرفها في ذلك جاز
 ولا يصح الاستيجار ايضا لارضان مخور فيق بيعه الا ان
 قال بيعه الا ان لتزنيه اولي مني باقيه فان قال بيعه
 بعد العظام مثلا اولي مني كله لم يصح **قول** واطلاقها اي الاجرة

اي عنه ذكر الاجل فيها وعدمه الا ان يشترط فيها اي الاجارة **قول**
فتكون الاجارة الخ هذا في اجارة العين اما اجارة الذمة فهي كالسليم
فيجب فيها تسليم الاجارة في المجلس ولا يجوز تأجيلها ولا الاستبدال
عنها ولا الحوالة بها ولا عليها ولا الا برأئها بخلاف اجارة العين
في ذلك واعلم ان ملك الاجارة بالعقد من حيث حوز تصرف فيها
وتحوز ذلك ولا يستقر الملك عليها في المقدرة بالزمان الا ان
يضي زمنها فلو فسخت في اثنايه سقط ما يقابل باقيه
وتوزع على كل زمن بقدر اجارة مثله ولا في المقدرة بمحل
العمل الا بتسليم العين وان لم ينتفع هو بها وبكفي عرضها
عليه وان امتنع من تسليمها ويستقر اجارة المثل في الفاسدة
بما يتقرب به المسمى في الصيغة الا في العرض المذكور ويشترط
في الاجارة لمحل عينا او ذمة روية المحمول او امتحانه بيده مثلا
ان حضر او ذكر قدره وجنسه وتحوز ذلك ان غاب وعلي
مكوي الدابة لركوب مثلا ما يركب عليه وما تقاد به
وتحوز ذلك كالجزء يكسر الحامل المملو وبالنزاي المعجمة
ويتبع في نحو سرج وجبر وكحل ومرود وخيط وصنغ
ورقود ومرهم ودواء ومجود وتحوز ذلك عرفا ذلك المحل
قول ولا تبطل الاجارة اي عينا او ذمة في ملك او وقف حيث
صح **قول** يموت احد المتعاقدين اي ولو ناظر افي وقف
نعم تنسخ في اجارة مدبرة وام ولد وكذا بالعلق عتق عند
الصفة وتبطل ايضا بموت ناظر على حصته فقط في موقوف
عليه مدة حياته فاذا مات في اثنا المدة انفسخت لان
الحق انتقل لغيره ولا حق لوارثه فيه **فروع** لا تبطل الاجارة

بانقطاع

بانقطاع ما ارض ولا يبيع العين الموجرة ولا بين يادة اجارة ولو
في وقف مثلا ولا باعتراف رقيق ولا يجمع على سيده وخرج باعتاقه
عتقه كان علق عتقه بصفة ثم اجاره فوجدت الصفة فتتفسخ
الاجارة لاستحقاقه العتق قبلها **قول** ولا يموت المتعاقدين
الخ قال شيخنا يمكن شمول كلام المصنف لهذه فتأمل **قول** وتبطل
الاجارة اي تنسخ **قول** بتلف العين اي وهو المستوفى منه وخرج
بها المستوفى وهو المستاجر والمستوفى فيه كالطريق والمستوفى
به كالمحمول فيجوز ابدال الثلاثة ولو تغير تلف بمثلها او دونها
قول كانه يداير اي ولو بفعل المستاجر في الاظهر الخ هو المعتمد
قول باعتبار اجارة المثل اي في كل زمن بما يناسبه لا تقدم
فاذا كان اجارة مثل الزمن الماضي قدر نصف اجارة مثل الزمن
الباقي وجب من المسمى ثلثه **تنبيه** تنسخ الاجارة
بفصل العين الموجرة العينة شيئا فتشامدة الغصب وثبت
الخيار للمستاجر في كل وقت وهذا هو المراد بقول بعضهم انه
على التراخي **قول** قبض العين الموجرة اي حقيقة او حكا **قول**
في الذمة اي مسلمة عما في الذمة **قول** ابدالها اي في التلف وكذا
في العيب ويجوز ابدالها في غير ذلك بالرضي **قول** واعلم الخ
اي سواء المعين والمشارك انفرد بالعمل او لا **قول** الموجق اي
وعلى ما يعلق بها مما يستفيع به كجوامها ومفتاح غلقها وابوابها
ويلزم الموجر ابدال نحو المفتاح وعلى المستاجر قيمته ان
فقط في تلفه **قول** يد امانة اي سواء في مدة الاجارة وبغيرها
وسواء انتفع بها فيها او لا **قول** على الاجير اي ومنه المحقرا و
اصحاب الادراك ورعاة الحيوان وتحوز ذلك **قول** لا يبعد وان

اي تفريط ولو عبر به لكان اولي ويصدق الاجير في عدمه نعم لاختلاف
في قطع الثوب فنيصا او قباصدق المالك ولزم الخطا بقص قيمته
بين القطعين ولا حجة له لا لو خاط ثوبا بعد انكاره بخلافه
قبله **تنبيه** لا حجة لعمل صدر من مطلق التصرف بغير شرط
الاجرة وان جرت العادة بها فيه او كان يسوال صاحبه او العاقل
او كان لا يتاقي فعله من صاحبه كحلق راسه مثلا نعم ان قال
له اعمل لي كذا وانا ارضيك او ولدك ما يرضيك او ما يسرك او نحو
ذلك او كان العاقل محجورا عليه فله اجرة المثل ويستثنى من
الاول داخل الحمام وراكب السفينة بلا اذن فعليهما الاجرة
على الراجح **قول** فيها اي في العين الموحدة **قول** كان ضرب الدابة
التي هو مثال للعدوان ومنه ما لو كبها بالبحار فوق العادة او انقضى
عليها الاصطبل في وقت لو انتفع بها فيه لسلن قال العلامة
الرملي والهدام الاصطبل قيد فيخرج به ما لو لدغته باحدة مثلا
وخالفه غيره **قول** او اركبها شخصا أثقل منه اي او اسكن كدادا
او قصارا ونحو ذلك وليس هو كذلك او حمل جنسا غير بالنساء
له ولو اخف منه كسعر مثلا بول بر مع الاستواء في الوزن بخلاف
الاخف مع الاستواء في الكيل فلا ضمان عليه وعلى الموجه العمار
وكسرت الثلج ونحوه عن سطح لا ينتفع به المتاجر مطلقا وكذا
تفريق نحو حش وان الزكنا سنة في الابتداء والمتاجر الخيار
ان لم يبادر الموجه بذلك وعلى المتاجر كتفريق الحش
وكسرت الثلج عن محل ينتفع به في الدوام وان الزكنا سنة
ولو بعد انقضاء المدة في ذلك والمراد بكونها عليه عدم
ثبوت الخيار له بها والمراد ايضا بان النهج جمعها في محل من

الدار

الدار معهود لها كالحنية مثلا لاجراجهما الى نحو الكيمان كما قاله
العلامة الرملي **تنبيه** لو اكره له عمل مدة مثلا فن من الطهارة
والصلوات فزايضا وينسبها الرابطة مستثنى منها ولا تنقص
من الاجرة شيئا وكذا اسبغت اليهود والاحد كالتصاري ان
اعتيد ذلك **فصل** في بيان احكام الجعالة الشاملة لما لو
كانت اجارة اذا وجدت شروطها في عم منها فكان ذكرها هنا
النسب من ذكرها عقب اللقطة نظرا لما فيها من التقاط الضالة
ويقال لها الجعيلة والجعل والاصل فيها خبر اللديع الذي
رقاه الصحابي رضي الله عنه بالفاخرة على قطيع من الغنم فبري
لا في الصحابي عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه
وهو الراوي له رواه الحاكم وصححه وقدره اصحابه منه ذلك
وقالوا له فاخذ على كتاب الله اجرا حتى قدموا المدينة انقوا
النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا له اخذ على كتاب الله اجرا يا رسول
الله فقال ان احق وفي رواية احسن ما اخذتم عليه اجرا
كتاب الله زاد بعضهم في رواية اجعلوا لي معكم نصيبا
والقطيع ثلاثون رأسا من الغنم قال بعضهم وحكمة اختياره
الراوي بالفاخرة اليها فحازت كالاجارة دون غيرها من الزمان
لانه صلى الله عليه وسلم قال فاختة الكتاب شغال كل داء وايضا
الحاجة قد تدعو اليها فحازت كالاجارة وحديثه فهو دليل على
بعد الثقل واركابها ربعة متعاقدان وعمل وجعل وصيغة
قول ما يجعل اي في اسم المعوض **قول** وشرعا الخ قد جمع المص في هذا
التفريق غالب شروطها جميعا اركانها الاربعة المذكورة وستاتي
قول التمام مطلق التصرف اي ولو كان الملتزم للمعوض غير المالك

قول عوضا الخ قيد لا بد منه وكذا ما بعده **قول** او مجهول الخ هو عطف على شيء محذوف اي على عمل مجهول الخ فتأمل **قول** جازي الخ يعني ان مراد المصنف بالجواز ما قابل الصحة لا ما قابل اللزوم فاستلحه السارح بخالف لذلك على ان ذكر جوازها قبل ذكر حقيقتها غير مناسب فكان الانسب ان يجعل التمثيل كلام المصنف على ذلك ثم يذكر الجواز المتقابل للزوم بعد ذلك فتأمل **قول** من الطرفين اي فلكل منها قسمتها متى شاء وتنسخ بما تنسخ به الوكالة ثم ان كان النسخ قبل العمل فلا شيء للعامل مطلقا وان كان بعد العمل فله اجرة مثله في تلك المدة ان كان النسخ من الجاعل فان كان من العامل فلا شيء له لان لم يحصل له غير من الجاعل فتأمل **قول** وهو اي لفظ الجعالة وان ذكره باعتبار الخبر كما هو الاولي وفي بعض النسخ وفي الخ وعلى كل منها فالمراد منها الصيغة وشرطها عدم التاقيت وهي من الجاعل فقط سواء التزم الجعل عن نفسه من ماله او باختيار عن غيره ولو كان ذبا فيه لكن لا شيء للراد في الكذب **قول** ان يشترط اي يلتزم والضمة فيه عايد الى الجاعل وشرطه عدم الحجر عليه كما سيظهر اليه التمس بعد بقوله مطلق التصرف الخ **قول** في رد الخ هو اشارة الى العمل وشرطه ان يكون فيه كلفة وان لا يتعين على عامل هو ان لم يكن معلوما نعم ان تيسر عمله تعين ضبطه مما في الاجارة كالتجباطة والبناء فلا يصح في نحو من ولني على كذا او لا في رده الغاصب ما غصبه قال شيخنا والرد مثال فتشمل تخليص المال من نحو ظالم او تخليص محبوب من مثلا او دفع نحو ظالم ولو نجاهه او غيره اذا كان في ذلك كلفة تقابل بمال **قول** ضالته قال الجوهرى وهي اسم لما ضاع من

الحيوان

الحيوان انتهى والمراد بها هنا الاغم فتشمل نحو المال والاختصاص وما فيه عمل كالتجباطة والبناء كما مر والاصطفاة ليست قيد كما مر **قول** عوضا الخ هو اشارة الى الجعل وشرطه ان يصح كونه تمنا فتأمل **قول** معلوما الخ هو قيد لاستحقاق عينته فلو قال فله على ما رضىه او نحو ذلك فعليه اجرة المثل كما تقدم فان لم يكن معلوما كتب او كان نجسا مقصودا المحذور ونحو ذلك استحق العامل اجرة المثل فان لم يكن مقصودا اقدم فلا شيء للعامل **قول** فاذا اردتها اي الضالة بالمعنى السابق وضمير رد عايد الى العامل وشرطه اهلية العمل ولو مجنوننا وصبيا ومجوسا سفه بغير اذن وليه ولا نحو من غير لا يدرى على العمل وان لم يعلم بالنداء سماعه او بخبر ثقة او من صدقة قبل شروعه في العمل فان علم في اثنا نداء استحق اجرة مثله من حينئذ فقط وبعد فراغه فلا شيء له **قول** استحق الرد اي ولو متعدد بعد رد الرأس ان نسا ووا في العمل ومساقفته والافتقار المساقفة مثلا **قول** ذلك العوض اي جميعه على ملتزمه ولو غير المالك ومجمله ان لم يتصرف الملتزم في الجعل بزيادة او نقصان او تغيير حبس والا فان لم العامل بذلك استحق فله اجرة المثل لان ذلك فسخ من الملتزم وان علم قبل شروعه استحق بالنداء الثاني فقط او في اثنا العمل استحق اجرة مثل عمله قبل عمله والنسب من السهم الثاني بعده ولو عمل من سمع النداء الثاني وحده استحق ولو عملا معا استحق الاول نصف اجرة المثل والثاني نصف السهم الثاني ويصدق المالك في تترك الجعل وفي عدم سمي العامل وفي عدم سمي العامل في عدم سمي العامل ولو هو العبد مثلا او غصب او مات ولو بعد دخول دار المالك في ذلك وقبل تسلمه فلا جعل

ولو اختلفا في قدر الجعل تخالفان وجب اجرة المثل بعد الفسخ وليس
للعامل حبس المردود لقبض الجعل ولا لما انفقه عليه باذن
المالك فان تعذر المالك فيها ذن الحاكم فان تعذر فيها لاشهاد
عليه فان تعذر لم يرجع وان قصد الرجوع **فصل** في بيان
احكام المزارعة والمخابرة وكرا الارض وغير ذلك المناسب
للمعالة من حيث ان في كل منها عملا يعرض واقتضار الشئ على
المخابرة في الترجمة نظرا لظاهر كلام المصنفات **قول** ببعض ما يخرج
منها اي الارض **قول** واذا دفع شخص اي اهلا للمعاملة **قول** اي
رجل اي مطلق التصرف اهلا للمعاملة كذلك ومثله الا نرى
فالرجل ليس قيما والتقييد به للغالب **قول** ارضا اي هو مستحق
لمنفعتها **قول** لينزعها اي المدفع اليه وهو العامل بنفسه ودوابه
والآلة وبذره كما هو ظاهر ويسمي المزارع ايضا **قول** بشرطه اي
وشروط الدافع للعامل من ريعها جزا **قول** جزا معلوما اي كنصف
او ثلث مثلا **قول** لم يجز اي فيجرم ولا يصح وجيند فالزرع للعامل
بنعالبذر وعليه للمالك اجرة الارض وطريق جعل الغلة لهما ان
يوجر مالك الارض نصفه للعامل بنصف بذره وعمل دوابه
او بنصف البذر ويسامح من عمل دوابه **قول** لكن النوري في الرجوع
والراجح انه رجوع عنه وقال المختار في المذهب البطلان كما قاله
الامامان مالك وابو حنيفة رضي الله عنهما **قول** تبعالا بن المند
وهو الامام ابو بكر محمد بن ابراهيم بن المند بن النسيابوري
نزيل مكة واحدا لائمة الاعلام لم يقلد احدا في اخر عمره
وله مصنفات كثيرة توفي في سنت تسع او عشرة وست عشرة وثلاثمائة
قول وكذا المزارعة اي باطلة والزرع فيها للمالك وعليه للعامل

أجرة

اجرة دوابه والآلة وطريق جعل الغلة لهما ان يستأجر المالك من العامل
نصف عمل دوابه والآلة بنصف البذر ويجوز نصف الارض او نصف
البذر ونصف منفعة الارض **قول** وان كراه اي احرص صاحب الارض
ارضه لرجل بما ذكر بان خلاص المزارعة والمخابرة وفي بعض النسخ
وان كثر اي استأجر صاحب الارض بنقد او عينة او طعام
في ذمته رجلا ليعمل بنفسه والدواب من عند المالك كالبذر
او ليعمل له الرجل بنفسه ودوابه والآلة جاز اي حل وصح وهذا
النسخة اولى وان شب بعد السياق فتأمل **قول** طعاما معلوما
اي قدر او جنسا وصفة ونوعا عنده وعند المالك **قول** اما لو
دفع لشخص الخ هو اسارة الى جوار المزارعة ورن المخابرة تبعا
للمساقات لكن بشرط احدها ان يتقدم لفظ المساقات في
في العقد وان تفاوتت الحصة المشروطة من الثمر والزرع والثا
ان يكونا في عقد واحد والثالث ان يتخذ العامل والزرع
ان يتعذر افراد الشجر بالشقي **قول** فساقاه اي المالك **قول** تبعا
للمساقاة اي الحاجة الى ذلك **فصل** في بيان احكام احيا
الموات بفتح الميم والواو فيه تشبيه لمارة الارض باحيا
الموتى والاصل فيه خبر من عمر ارضنا ليست لاحد فهو احق
بها اي مستحق لها فيملكها كما في رواية فيله **قول** وهو كما قال
الرافعي الخ وقال الماوردي هو ما لم يعمر من الارض ولم يكن حريم
عامر وقال الزوكشي بقاع الارض اما مملوكة او محبوسة
على حقوق عامة او خاصة او منفكة عنها وهو الموات **قول** في النسخ
الصغير اي شرحه على الوجيز للغزالي وهو متاخر عن الشرح
الكبير قال الاسنوي ولم يلتزمه المصنف يعني الرافعي كالمقب

الشرح الكبير بالعن **قول** لا مالك لها التي يحتمل ان يراد به لا مالك لها معلوم
 فيكون من الموات كما ظهر فيه اثر ملك كغرس شجر واساس جدران
 ونحوها وان اراد به لم يكن لها مالك اصلا لم يكن ما ذكر من
 الموات ويساوي كلام الماوردي وهو الرأح والمراد به لم يعمر
 في الاسلام فلا عبة بعمارتها في الجاهلية كما ياتي **قول** ولا يمتنع بها
 احد الخ قال شيخنا هو مستدر مع ما قبله او مضارته في القول وفيه نظر
 لانه لا يلزم من عدم الملك عدم الانتفاع به وحيث هو محتاج اليه فتأمل
قول مسلما اي ولو غير مكلف لان موات الارض كان لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم ثم رده الى امته كما قاله السبكي نقل عن الجوزي واقره
 وروي الامام الشافعي رضي الله عنه خبر الارض لله ورسوله ثم هي
 لكم مني اي المسلمون وفي رواية ان الله تعالى اقطع رسوله صلى الله
 عليه وسلم ارض الدنيا كما اقطع ما رضى الجنة ليقطع منها ما شاء من ثمار
 ومن ثم اتي السبكي بكفر معارضي اولادهم فيما اقطع له صلى الله
 عليه وسلم بارض الشام وحينئذ فيملك ما احباه بدار الاسلام
 ولو بالحرم وان لم ياذن له الامام كما ياتي او بدار الكفر الا ما يذون عنه
 وقد صولحو على ان الارض لهم نعم يجوز احيا عرفه وان كانت من اجل
 ولا من دلفة ولا مني لتعلق حق الوقف بالاول والمبيت بالآخرين
 ويجب هدم ما فيها من العمارات ويجوز احيا المحصب على المهر وخرج
 بالمسلم الكافة فيمتنع الاحتيا عليه بدارنا كما ياتي وفارق جواز
 الاحتطاب ونحوه من اعادة اقامته عندها لان الساحة تغلب في
 ذلك وللكافة الاحتيا بدار الكفار لانها من حقوقهم ولا ضرر على ثمانية
قول الميتة بالتخفيف والتشديد **قول** كان حيي الامام الخ قال شيخنا
 ظاهره بقاءها على الموات مع ما لها فراجع **قول** الا باذن الامام اي او

نايبه

نايبه **قول** في الاصح الخ هو المعتد **قول** اما الذي وكذا غيره من الكفار
 فليس لهم الاضاي في بلادنا كما مر لانه كالاستيلا **قول** والثاني اي
 من الشرطين قال بعضهم ولا حاجة لجعله من الشرط لانه لم يدخل
 في الموات كما مر فتأمل **قول** لم يجز عليه الخ هو المراد من قوله حرمة
 في النسخة الاخرى ولو جمع بينهما فهو تفسير له **قول** لمسلم ليس قيدا
 بل وكذا غيره والي ذلك اشار الله بقوله والمراد من كلام المص
 الخ ولا يملك بالاحياء ما كان حرم المعمر وهو ما يحتاج اليه لاجله
 ومنه حرم المنزح المحتاج اليه لطرح ما يخرج منه وان بعد عن المنز
 حد ويهدم ما بني فيه ولو مسجد او يجوز اخذها لما بني فيه ومثله
 الحوايت والمسابط التي في الشوارع ونحوها ان يقع المهر لا غير
قول للحيي الخ هو يفتح المنة المحتية بعد الحاملة على اسم المنة
قول عادة ذلك المكان اي عادة اهله **قول** او حجر اي اولين او نحو
 ذلك **قول** او قصب فارسي وهو المشهور عند العامة بالبرص
 وهو في الامثل كل ذي انايب ثم اشتهر فيما ذكر كما تقدم **قول** زريبة
 دواب اي او غيرها كغلال وثمار ونحو ذلك **قول** ولا يستترط
 السقف اي ان لم تجر العادة بدستور فيعمل منها تستظل تحت الدواب
 ونحوها **قول** مزرعة بفتح الراء المرحلة اذ صرح من ضمها وكسرها **قول**
 فجمع التراب حولها اي او نحوه كقصب وحجر وشوك ونحو ذلك **قول**
 يكسح مستعلاي ولا بد من حرمته ان لم تزرع الا به **قول** وترتيب
 ما لها الخ يستثنى من ذلك ارض الجبال التي لا يمكن شقوت
 الما لها ويكفيها المطر المغنا فتملك بالحرثة وجمع التراب
 في اطرافها **قول** على الصبي الخ هو المعتد **قول** يستأننا الخ هو فارسي
 معرب ويقال له الباع بموحدة فجعة بينهما الف وكذا الحنيينة

والحدية والحايطة كقوله العلامة الخطيب واما الجينية باللغة التكمية
فاسمها بجيشه **قوله** ويشترط مع ذلك الغرس اي غرس قدر من الشجر
بحيث يسمى بستانا ومن وجد في احياء معدنا ظاهرا وهو سالا
يحتاج الى علاج كيقظ بكسر النون افصح من فتحها شي يرمي به كالبارد
وخفه وكبريت بكسره وله وقار اي زفت وموميا بضم اوله **قوله**
ويغصر شي يلقبه البحر الى الساحل فيجهد ويصير كالقار وكذا
برام بكسره وله حجر يعمل منه القدر او باطناء وهو ما يحتاج الى علاج
كذهب وفضة وحديد وخاس ورضا من ملكه كالبنقة ان لم
يعلم به قبل الاحياء فان علمه قبله لم يملكه ولا يبعثه على العقد
لان المعدن لا يتخذ دارا ولا بستانا ولا من رعة مع العلم به وحاف
السير بالموت للملك يملكها وماها او للملك من اوقاف بها ادام
باقيا حتى يرتحل **قوله** على المذهب الخ هو المعتمد **قوله** واعلم الخ هو توطئة
لما بعده فتأمل **قوله** المختص بشخص اي يملكه **قوله** مطلقا
اي على الإطلاق فلا يجب بذله الا بشرط ذكر المص بعضهما واثارهم
الى باقية كما ياتي **قوله** بذل الما اي التخلية بينه وبين طالبه لا الا
تقلال به ولا بذل الة نفسه كدثور رشا مطلقا **قوله** بثلاثة
شايط اي بلينة كاستغفر **قوله** عن حاجته اي لنفسه وما يشبه
وزرعه والمراد به حاجته الان لا في المستقبل فاذا كان يحتاج
اليه في المستقبل فيجب بذله لمحتاج اليه في ذلك الوقت **قوله**
لنفسه او لبهيته اي المحتزمين فخرج بهما الزا في المحصن
والحزبي وتارسل الصلاة والمراد والكلب العقور **قوله** هذا اذا
كان الخ هو اشارة الى شرط رابع والكل اسم للمحشيش رطبا او
يا بسا كما تقدم في الزكاة ولا يجب بذله مطلقا لانه يقابل بالعون

قوله

قوله ولا يجب عليه الخ هو محترز البهيمة على ان المراد بها مطلقا الماشية
فتأمل **قوله** ان يكون الما في منفرد الخ احتراز عن العيون الشائعة
على وجه الارض فليس الكلام فيها ولا يجب على مالك الما بذله مع
وجودها وهذا اشارة الى شرط خامس في بذل الما وهو ان يحتاج
غيره اليه **قوله** مما يستعمل الخ هو بالبناء للمفعول **قوله** او عين اي او
ساقية او نحوها **قوله** لم يجب بذله اي على اخذه مطلقا لانه لا يستلزم
قوله على الصحيح الخ هو المعتمد **قوله** ان لم يتضرر الخ هو اشارة الى شرط
سادس في وجوب بذل الما واعلم انه لا يجوز بيع الما بيري
الماشية او الزرع بل بالكيل او الوزن ان لم يجب بذله قال شيخنا
الا في الشرب من كون السقاة لانه اسم لاشية اقول وفيه نظير بل
ما السقاة غيره فلا يجوز بيعه بشرط الري ايضا ثم رابطة في حوائج
الخطيب **قوله** صرح بما قلته فراجعه ويجوز الشرب من الجداول
وهو الانهار الصغيرة وكذا الابار المملوكة ولو لم يحجر عليه حيث
جرت العادة بذلك اعتبارا بالعرف اذ لم يضر بمالكها وكذا اخذ
الما في الاواني كالجور ونحوها وانه لا يمنع في المياه المباحة والخطب
المباح والنار الموقدة فيه وان مالك النار لا يمنع من الاستنفاة
بضوئها ولا من اشعال الفتيلة منها كما قال الماوردي الخ هو المعتمد
قوله على الصحيح الخ هو المعتمد **قوله** في بيان احكام الوقف
الذي قد يكون على العموم فيعم الانشاء به وفي مصدر وقف
واما وقف فلفظة ردية وهي لفظة بني تميم وعليها العامة عكس
حبس واحبس فان احبس افصح من حبس لكن حبس هي
الواردة في الاحاديث الصحيحة وجمعه وقوف واقواف والاصل
فيه قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون فان اتي طلحة

رضي الله عنه لما سمعها رغب في وقف ببيرحا وهي حديقة مشهورة
 فيها البير المعروف المسماة ببيرحا وهي بئر مخصوصة بجانب
 بئر بضاعة فسميت بالحديقة باسمها وكانت لها امواله اليه
 واركانه اربعة واقف وموقوف وموقوف عليه وصيغة **قول** وهي
 لغة الحبس يقال وقفت كذا اي حبسته ومثله النسيب والثايب
 ونحو ذلك **قول** وشرا الخ فيه استيفاء الشرط والاركان الاربعة
 فامل **قول** قابل للنقل الخ قيد يخرج به ما في الذمة **قول** في جهة
 خير الخ والمراد به ما عدا الحرام سواء كان قربة كالوقف على الفقراء
 او لا كالوقف على الاغنيا **قول** تقرب ما اي يقع قربة وان لم يظهر فيه قصد
 كسب ذكره المصنف **قول** وشرا الخ لواقف الخ لآخر هذا عن قوله جاز
 الخ وعلته به لكان اربى واعمر فيصح الوقف من الكافر ولو
 لمسجد وان لم يعتقه قربة اي الايمان به **قول** جازي مستحب
 وصحيح ولم يقل وهو قربة لانه ليس بقربة محضة **قول** بثلاثة شاي
 اي على ما ذكره هو وسياقها اكثر من ذلك **قول** ان يكون الوقف
 الخ هو بمعنى الموقوف لانه الركن والشرط كونه مما ينتفع به الخ فخرج
 به نحو العبد النسيب الذي لا يرجي زوال مانتة والا فيصح ودخل
 فيه المتقون وغيره والمشاع وغيره ومنه المدير والمعلق عنقه
 بصنفة ويعتقان بوجود الصفة من موت السيد ووجود
 المعلق عليه وهذا ان سبق التدبير والتعليق على الوقف كما هو
 قضية كلامه وهو ظاهر قال في الرخصة واسهلها ربط الوقف
 بعقبة انتهى قال فيقينا وفيه نظر فراجع ومنه بناء على وضع
 في ارض بحق ودخل في المشاع وفي المسجد وان وجبت
 قسمة فورا ويعلم من شرط صحة تصرف الواقف انه مملوك له
 ويمكن

٥٧
 ويمكنه نقل ملكه وكله عنه وانه باختياره وانه معين فلا يصح
 وقف نحو مكر ولا موصى بمنفعته ولا نحو سرجين وكلاب ولا مكاتب
 وام ولد ولا مكروه ولا مانع الذمة ولا احد عبده ونحو ذلك
 نعم يصح وقف الامام من بيت المال ولو على اولاده خلافا للجلال
 السوطي ومن تبعه ويجب اتباع شرط **قول** مما ينتفع به اي ولو
 مدة فتعبر اقلها من يقابل باجرة لواحد **قول** الاله اللهواي
 وكذا كل نحو وهذا محترق قوله مباحا فتأمل **قول** للزينة الخ هو
 محترق قوله مقصودا فامل ولا يصح وقف ما لا يبيد بغيره من
 لا يرجي برره ومحار بطلان وقف الدراهم للزينة ما اذا لم يقفها
 لتصاغ حلليا فان وقفها لتصاغ حلليا صح كما صرح به العلامة الرملي
 وهو المقتد **قول** ويجوز ان اي غير من روع لان نفقة زوجته فقط
 ومقصود الوقف الدوام والاقصاح رفته كالمسك والعنبر والمراد
 بالبركان كل بنت غنم طيب الرائحة ويشمل الورود والياسمين
 ونحوهما فيصح ان كان من روعا والا فلا **قول** ان يكون
 الوقف اي الموقوف عليه لانه الركن والشرط كونه موجودا حال الوقف
 غير منقطع ومنه يعلم انه مما يمكن ان يملك ما وقف عليه فيصح
 الوقف على المساجد والربط والمجاهدين والعلماء ونحوهم وكذلك
 الاغنيا والفقراء واهل الذمة والفسقة لان الصدقة عليهم جائزة
 ولا يصح وقف عبد مسلم ونحو مصحف على كافر ولا يصح الوقف
 ايضا على ميت لانه لا يملك ولا على احد هذين الشئيين لعدم تعيين
 الموقوف عليه ولا على عبد نفسه ولا على عبده غيره ان قصد نفس
 العبد والا فهو لسيده والمبعض في ثوبته كالحج وفي ثوبته سيده
 كالتق وفي عدم المهاراة موزع على الرق والحرية فلو اراد ما لم

البعض ان ينفق الوقف على نصفه الحر فالظاهر الصحة كالواو
 به لبعضه الحر ولا يصح الوقف ايضاً على مرتد وحزبي سواء ذكرها
 باسمها او وصفها لانه لا دوام لها مع كونهما ولا على نفسه خلافاً
 للامام ابي حنيفة رضي الله عنه لتغذر تلك الانسان ملكه
 لنفسه لانه حاصِل وتخصيل الحاصل بحال الا في نحو على علم اولاد
 ابيه وهو اعلمهم ولا على بهيمة مملوكة لانها ليست اهلاً للملك
 بحال الا ان تعبد مالكها فهو وقف عليه نعم يصح الوقف على الخيل
 الموقوفة في الثغور ونحوها كالوقف على الارق والوقوفين على
 خدمة الحرم او الكعبة ويصح ايضاً الوقف على حمام مكة وهو مستثنى
 من قولهم لا يصح الوقف على الوحوش ولا على الطيور **المباحة تنبيه**
 يشترط قبول الموقوف عليه في المعين دون غيره كالجمعة **قوله**
 على اصل الخ ظاهر كلامه ان قوله موجود تفسير وان قوله لا ينقطع
 تفسير للزم قتائل **قوله** وفيه لا ينقطع ليس يتبدل هو مبني
 على ان منقطع الوسط والاخر باطل وهو مرجوح كما سيأتي وتم
 يتصل بالمع كغيره الزم بالموجود كما في الاصل لعدم شرطه فيه
قوله على من سولد للواقف اي فلا يصح الوقف على الجنين لعدم
 صحة ملكه ولا يدخل في الولد فاذا انفصل حياً دخل فيه الا ان يكون
 الواقف قد سمي الموجودين او ذكر عددهم فانه لا يدخل فيه فتأمل
قوله منقطع الاول اي وهو باطل على المعتدل ومنه وقفت كذا فمات
 الله او فيها شارب ولم يسبق منه مشيئة في واحد منها وكذا فيما شئت
 انا ومنه الوقف المعلق فهو غير صحيح نعم ان علقه بموت صح لكنه
 وصية لا وقف ومثله ما ضاها التي ير كجعلته مسجداً اذا جاز رمضان
 فهو صحيح وحيث لم يصح تعليقه فلا يصح توقيته كما سيأتي **قوله**

عن

٥٨
 عن الوقف المنقطع الاخر الخ جعله التيم من جملة الشرط قبله وفي
 الروضة كاصلها انه شرط مستقل ومثله منقطع الوسط كقوله
 وقفت هذا على زيد ثم رجل ثم الفقراء فهو صحيح واذا مات الاول
 صرف لما بعد الثاني ان لم يعرف امر انقطاعه كالمثال المذكور والا
 بان عرف امد انقطاعه كوقفت هذا على اولادي ثم هذا العبد او
 على هذه البهيمة ثم الفقراء فنصرته في مدته كمنقطع الاخر فيها
 ياتي احد صما الخ مرجوح **قوله** لكن الراجح الصحة اي صحة الوقف
 المنقطع الاخر وهذا هو المعتد كما مر ويصرف بعد انقضاء زيد
 ثم نسله لا قرب من ينسب الي الواقف من جهة الفقراء يوم الانقطاع
 كما بن بنته ويقدم على ابن عمه اذ لا علة بالارث **قوله** كنيته للتعبير
 اي او نحوها من تعبدات الكفار او حضرتها او قناديلها او نحو
 ذلك وخروج بها ما تشرها المارة ولو كفرا فهو صحيح عليها وكذا
 الموقوفة على قوم يسكنونها ومن المحرم وقف كتب التوراة والابجيل
 او السلاح لقاطع الطريق او الوقف على خادم الكنيسته ان قال مادام
 خادماً او على فلان الذي مادام ذمياً والا فصح **قوله** وافهم
 كلام المع الخ قد علم هذا مما تقدم وقد سرت الاشارة اليه وتأمل **قوله**
 اي الوقف هو بمعنى الصيغة النية والركن وهو من الواقف فقط
 فالشرط العمل في الوقف بما تقتضيه الصيغة من الواقف من
 حيث اشتملت عليه من الشرط والصيغة نحو وقفت كذا على كذا
 او تصدقت به عليه صدقة ومؤبدة او محرمة او نحو ذلك
 وعلم من اعتبار الصيغة انه لا يصح بالنية قال الماوردي في
 المسجد في الموات انتهى وعلم ايضاً من كون الوقف من الصدقة
 انه لا يصح على الانبياء فراجع **قوله** الا ورع اي او الفقير واذا

استخرج عن الاستحقاق فان عاد اليه الفقه عادله الاستحقاق
وكذا على الارامل ونحو ذلك والولد يشمل الذكر والانثى والخنثى والجنين
وولد الولد والعقب والنسل والذرية تشمل ذكرا وولدا البنت
الا ان قيد بمن ينسب اليه فلا يدخل ما لم يكن الواقع انثى فيدخل
لانه ينسب اليها والابن لا يشمل البنت وعكسه ولا تدخل اولاد الاولاد
في الاولاد على المراجع ويحمل عليهم عند عدم الاولاد ثم اذا وجدوا
شاركوهم ومثل ذلك يجري في الاصول والاباء والامهات
والاجداد والحداث والموتى يشمل المفق والمعتق وشرك بينهم
على عدد الرؤس فان واجدا واحدا اختص به ولا يشاركه الاخر
اذا وجد بعده وفارق ما تقدم في الاولاد حيث لم يوجد ولد
هناك ولد ولد فيحمل عليه واذا حصل ولد شاركه ان اطلاق المولى
على كلمته اشترى كلفي وقد دلت القرينة على ارادة احد معنييه
وهو الاختصاص في الموجود فصار المعنى الاخر غير مراد وبظاهر
كلام الشما ان الترتيب ليس داخل في كلام المصنف والوجه شموله
له لان فيه تقدم الطبقات على بعضها كوقفت هذا على اولادى
ثم اولادهم ما تناسلوا فلا يستحق احد من الطبقة النازلة
ما وجدوا احد مما فوقها قال شيخنا وقد يقال ان الشارع لما جعل
الترتيب ما خوردا من التاخير اخرج التقديم عنه فزارا من
التكرار انتهى من الترتيب قوله الاعلى فالاعلى والاول فالاول
قوله وتسوية اي باللفظ كما ذكره نظر القول انهم اولادى وهو
على ما شرطه الواقع ثم والا فالاطلاق مقتضى التسوية **قوله** لبعض
الاولاد اي من المذكور والامانة فما فعله الشما مثال واعمال
بسط الواقع مع خروج الموقوف عن ملكه على المصحح نظر الموفاء

بفرضه

بفرضه الذي امكنه الشارع منه ومنه ما لو شرط النظر لنفسه **قوله**
لذكر مثل حظ الانثيين اي بضيبيهما اذا اجتمعا **قوله** خاتمة
نفقة الموقوف ومؤنة تجهيزه اذ اقامت وعمارته من منافعه
كل حسب العبد ما لم يعين الواقف غيرها فان لم يكن له منافع فعلى
بيت المال كما عدا العماره **فصل** في بيان احكام الهبة المناسبة
للقوف بكونها خالية عن العوض ونحو ذلك وفيه تطلق على ما يصح
الصدقة والهبة وعلى ما يقابلها وهو المارء عند الاطلاق
ولما صل فيه قوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى والهبة بر
واركانها اركان البيع كما سياتي **قوله** من هبوب الرجح اي مروي
قوله اذا استيقظ بمعنى تنبه **قوله** استيقظ للاصان اي والخبر
قوله وهي اي الهبة **قوله** تمليك بمنجز قال شيخنا كان الاول اسقاط
لقط بمنجز فتأمل ولو قال تمليك تطوع في الحياة لكان اولي
واخص **قوله** ولو من الاعلى اي ولو كان الموهوب له اعلى من
الواهب نعم ان قامت قرينة على طلب مقابل وجب رد الموهوب
او دفع المقابل فبما **قوله** يخرج بالمنجز الخ هو قيد يذكره غير الشما
وهو مستدرك لان الخارج به خارج بقيد الحياة كما سيذكره المحقق
فهو مكره فتأمل **قوله** التمليك الوقت الخ قال شيخنا انظر بصورة
ونأمل انتهى اقول ولعل صورة ما الواجب عن امددة معلومة
فانه تمليك للمنافع تلك المدة ليس بهبة فتأمل **قوله** هبة المنافع
اي مني باطله بناء على ان نحو هبتك متفقة هذه الدار عارية على
الاستعج وخروج بالتملك نحو الضيافة والوقف والعارية وبالتطوع
نحو الزكاة والكفارة **قوله** ولا تصح الهبة الخ هو إشارة الى الركن
الثالث وهو الصيغة كما ياتي **قوله** ولما جاز بيعه اي صحيح وان حرم

اي وكل ما صح مبيعاً صحيح ان يكون موهوباً فالموهوب ركن والشرط
 كونه يوحى ببيع به بان يكون طاهر مستقفاً مملوكاً مقدوراً على
 تسليمه معلوماً وهذا في الهبة الخاصة المحتاجة إلى الصيغة التي هي
 احد اركانها وشروطها كشرطها في البيع ومنه توافق الايجاب
 والقبول ولو وهب له شئين فقبل احدهما لم يبيع كما قاله
 شيخنا في نقله عن العلامة الرضا وانه ونقل عن العلامة الخطيب
 في شرحه العمدة او واحد فقبل بعضه لم يبيع اي ونقل العلامة الحلي
 ايضا نقله عن الشهاب الرضا في الصحة ومثله العلامة بن قاسم
 نقله عن العلامة الرضا في الصحة ومثله كالطبراني وغيره
 قال العلامة ناصر الدين الباقلي في حواشيه وبنار قال البيع بانه
 معاوضة فضية فيه خلافاً وان خالف الاسوي ومن تبعه
 شيخنا واما المجهول فانه لا يبيع ببيع فلا تصح هبته كما لو قال
 وهبتك احد هذين الثوبين او العبد من مثلاً فلا تصح الهبة
 لان هذا مجهول واما الصدقة والهدية فلا حاجة فيها
 الى صيغة وتتم الهدية باستقبالها على وجه المهدى للمهدي اليه
 اكراما **تنبيه** قد علم مما ذكر شرط العاقد الذي هو المركن
 الباقي وهو كون الواهب اهلاً للشريعة مختاراً فلا تصح من
 المحجور عليه ولو باذن وليه وامن المكاتب بغير اذن سيده وكون
 الموهوب له اهلاً لتملك الموهوب ولو غيبه مكلف ويقتل له وليه
 ويخرج به ما سرق في الوقف **قول** جازت هبته وفي بعض النسخ جاز
 هبته **قول** وما لا يجوز ببيع الخ هو عكس الضابط في كلامهم
 ولا يخفى ان عدم ذكره كما ناولي ولو جعل الشئ كلام المصنف
 منزهاً وفيه تفصيل السليم من حصر الاستثناء الذي ذكره لعدم

صحة

محنة اذ يد عليه المستولدة من مفسر الموهوبة وما في يد المكاتب
 فان بيعها صحيح دون هبتها وغير ذلك مما هو في المطولات كصوف
 شاة الاضحية الواجبة ولبنها وجليدها وحق النخيل قبل يد وملاحة
قول المجهول اي او نجس **قول** ولا تملك اي مطلقاً **قول** ولا تلزم الهبة اي
 بالمعنى الاعمر ولو من اصل لزوم الصغير **قول** الا بالقبض اي تمام
 في البيع فلا تملك بالقبض لغير الصالحين ان صلب الله عليه ولم
 اهدي اليه الخائض ثلاثين اوقية مسك فمات قبل ان قبض اليه
 فقبضه صلب الله عليه وسلم بين نسائه ولا يفي هذا التولية ولا
 الوضع بين يديه بغير اذنه نعم يكفي القف في الهبة الضمنية
 كاعتق عبدك عني فبعتة عنه **قول** باذن الواهب اي حال القبض
 فلو رجم عنه قبل القبض بطل ويدخل المقبوض في ضمان الفاض
 ومعلوم ان اقتباس الواهب كاذنه بالاولي قتال **قول** او الواهب اي
 او من اوعى عليه **قول** لم تنسج اي ويقوم ولي كل وارث مقامه
 ولو حاكم الا في الاعمال فينظر لقرب زمنه فان اتي منها فكالمنحون
قول واذا قبضه اي الهبة بالمعنى الاعم فتأمل **قول** الا ان يكون والدا
 اي للمتهب ذكر كان او انثى من جهة الاب او من جهة الام موافقاً له
 في الدين ام لا فريباً له ام بعيداً فله الرجوع ما دامت في ملك الولد
 ولم يتعلق بها حق ولو كان قد اسقطه وخصوا بذلك ثلث التمة
 عنهم لو فور شفقتهم فلا يرجعون الى الحاجة او مصلحة وسوا
 الولد الصغير والكبير والغني والفقير بشرط كونهم حراً والموهوب
 عينا فان كان رقيقاً فالموهوب له كسيده وخرج بقولنا عينا
 ما لو وهب لولده ديناً له عليه فلا رجوع له فيه سوا قلنا انه
 تمليك ام استقاط اذ لا يتقارن الدين فاستبه ما لو وهبه شياً فتلقي

اي

والاجوع لم يبيح ذبح ولا بذر نبت لان الوهب صار مستهلكا
 وفيما زالت سلطنته عنه بجوف بيع ولولا صلة وهبة ورهن
 مع قبض فيها ولا يمنع الرجوع نديير وتقليق عتق وتزويج
 واجارة فالزاييل العاير هنا كالذي لم يعد **تنبيه** ليس للوالد
 وان علا العدل في عطية الاولاد والاحوة وفي سائر وجوه
 الاكرام الا لعذر كعقوق ونحوه فلا يجزى ان اعانت عليه كبتية
 المعاصي وعطية الاولاد للاصول كعكسه وصيلة الرحم مندوبة
 ولو بنحو ارسال سلام او كتاب او هدية او نحو ذلك على ما جرت
 به عادته معهم **فايدة** روي ان امير المؤمنين عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه راي رجلا يطوف بامه حاملها وهو يشكو ويقول
 انا لها مطية لا انفر ان الركب دغرت لا ادعني ما حملت
 وارضعني كثير **الله** ربي ذو الجلال اكبر **قوله** واد ا
 اعمر شمس الخ هو من الفاظ الهبة وسمى بذلك لذكر لفظ المعمر
 فتأمل **قوله** اتمتلك هذه الدار اي او جعلتها كدعرك او
 حياتك او ما عشت بخلاف عمري او عمر زيدا مثله لانه لا يقع
 فيها على الراجح لما فيه من تاقية الملك فان الواهب او زيد هذا
 قد يموت او لا فتأمل **قوله** وارقتك الخ ما خوذ من الرقوب
 ان كلامه يرقب موثقا صاحب **قوله** اي ان من فلي الخ هي بيان
 لمعنى اللفظ ولا يصح التفتيح به فتأمل **قوله** ويلغى الشرط
 المذكور اي في كلام الشئ او في كلام الواهب قال شيخنا وقد علم مما
 ذكرناه لا عوض في الهبة فان قيدت به وهو معلوم فهو بيع
 او مجهول فباطلة وظرف الهبة كقصور ثم مثلا وهي وسماء
 من حوص او غير ذلك فيه ونحو ذلك هبة ايضا ان لم يندرد

والا

والا وجب رده وحرر استماله الا في نحو اكلها منه حيث اعتيد ذلك
تنبيه روي عنه صلى الله عليه وسلم انه كان لا ياكل من الهبة
 حتى يامر صاحبها بالاكل منها لمكان الذراع المسموم ثم صار ذلك
 عادة عند الملوك ونحوهم ولوفي غير المدايا واعلم ان كلام الصدقة
 والهبة هبة ولا عكس ولهذا لو خلف انه لا يجب له فتصدق
 عليه او اهدى اليه حنث ولا عكس وكلها مسنونة وافضلها
 الصدقة **فصل** في بيان احكام اللقطة المناسبة للهبة
 لانها يغلب فيها جانب الاكتساب على الامانة كما ياتي وينتال لها
 لقطة ولقطة والاصل فيها الايات الامرة بالبر والاحسان
 وخبر مسلم وابنه في عرن العبد ما دام العبد في عون اخيه
 واركانها ثلاثة لا قط وملقوط ولقطة **قوله** وهي اي لغة
قوله يفتح القاف اي واسكانها مع ضم اللام فيهما **قوله** الملقوط
 هو يفتح التا والقاف على معنى المفعول اي الملقوط **قوله** ما صاع
 الخ هو اعلم من قول بعضهم مال وفي بعض النسخ ايضا مال
 صاع الخ **قوله** سقوط حرج به ما صاع بغير ذلك كان القتل النزع
 ثوبا في دار مثلا او القى اليه من لا يعرفه كبس في هربة
 مثلا او مات مورثه عن ردايع لا يعرف ملاكها فهو مال
 ضائع يحفظه ولا يتلوه **قوله** ونحوهما اي كنتم وهب
 ومنه اعتبا بغير مثلا ينزكه مالكة او بما عجز عن حمله فالقتاه
 ومنه ايضا ما ليس بمال كسجين مثلا **قوله** بالغاه هو يفتح
 في الواحد من حيث الصحة فدخل فيه المحنون والصبي ولو
 غير مميز والكافة ولو في دار الاسلام وان كان حربيا
 او مرتدا او الفاسق ومنه الكافر فوطئه عليه عام وتشمل

كلامه الحر والرفيق ولعل سكوتة عنه لانه لا يصح التناطح بغير
اذن سيده ومن اخذها منه فهو اللاقط وباذنه هو اللاقط
وله اقدارها بيد الرفيق حيث كان امينا ويصح تعريفه حينئذ
فان لم يكن امينا فهو متعد بالاقطار عليها فكانه اخذها منه وردها
اليه ويصح لفظ المكاتب كتابة صحيحة ويعرف ويملك والمبعض
في نفيته كالحرق وفي نفيته سيده كالقن والانبسب الرق
والحرية وكذا ساير الاكساب والمؤون واما رثن الجنانية
منه او عليه الواقعة في نفيته احد صامقوزم عليها مطلقا
قوله وفي طريق الخ مراده به ماليس مملوكا فخرج به المملوك
فهي لما لكانه او لمن ملكه منه الي ان ينهي الامر الى المجبي فهو له
وان نقاها ومن الطريق الشارح لانه الطريق النافذ
في الابنية كمر ومثله السجد والرباط والمدريسة ونحوها
قوله فله اخذها ونزكها اي فهو مباح له ان لم يتق بامانة في
المستقبل **قوله** ولكن اخذها اولي اي ان وثق بامانته فيكره
له تركها ويحرم عليه اللقط مع قصد الحيانة حال اخذها وبقيها
لكن يبرأ بدفعها لحاكم امين وليس له تعريفها وتملكها فان عرفها
فالمنة للتعريف عليه ومكمله ما لم يعد الي قصد الامانة
والحفظ فله التعريف **قوله** ولا مؤنة عليه **قوله** ولا يجب الاشهاد
اي نظرا الي الاكتساب بل ليس مع تعريف شي من اللفظة للشهود
قوله وينزع القاضي اي لا غير **قوله** من الفاسق اي ان اللقط
منه مكروه **قوله** ولا يعتمد تعريف الفاسق اي ان لم يضم
اليه عدل كما ذكره الشارح ومن الفاسق الكافر كما مر **قوله** من
يد الصبي ومثله المجنون فان قصر في انتزاعها منها حتي
تلفت

تلفت ولو باثلا فيها ضمن ثم يعرف التالف فان لم يقصر فلا
ضمان ولذا السخية لكن يعتمد تعريفه ولا تؤخذ مؤنة التالف
من مال المحبوس عليه بل يراجع الحاكم لبيع جزا منها له او يقترض
عليه مثلا **قوله** ان راي المصلحة اي حيث يجوز له الاقتراض
قوله في تملكها له كان الاول ان يقول في تملكها له الخ **قوله** وجب
اي على ما قاله ابن الرفعة كمن احب الكافي ونذب على ما قاله
الاذريعي وهو المعتمد عند العلامة الرمي اللهم الا ان يحمل
كلام الشارح على ما اذا كان عند الفلوك واما عقب اللفظ فتندوب
وجم فافعله الشارح مروج **قوله** في اللفظة الخ هو اظهر في محل
الاضمار لكن ذكره الشارح ايضا للمبتدي فتأمل **قوله** عقب
اخذها الخ هو صريح في انه يحرم عليه تاخير مؤنة ذلك وقد
مر ما فيه **قوله** ستة اشيا بل خمسة على كلام الشارح وبقي عليها معرفة
صفتها من صحة وتكسر ونحوها وسياقي دخولها في قوله
وجنسها **قوله** وعماها هو بكسر الواو مع المد اي ظرفها **قوله**
وعفاها بكسر العين وبالفاء والصاد المهملة وجعله الشارح معني
الوعاء فهو من ادق له وقال الخطابي هو جلد يلبس لراس الفارس
وجم فلا يبدل دقة انهي قال شيخنا ولعله مراد المعنى فتأمل **قوله**
بالمداي مع كسر الواو **قوله** وجنسها هو بالمعني الشامل للنفوس
والصفة ان احتج اليها **قوله** وعددها اي خمسة او عشرة مثلا
قوله ووزنها اي كوزل او رطلين او كذا او اقل وجمعهما لفظ
القدر فتأمل **قوله** وسكون ثابته اي مع تخفيف الراء وهو اختار
عن ضم اوله وفتح ثابته مع تشديد الراء فانه من التعريف
الا يقول **قوله** حتما الخ هو مستدرك مع جعله يحفظ عطفها على تعريف

السلط عليه الوجوب وإما في كلام المتز فيجوز أن يكون متانفا
فيحتاج لقوله حتما فتأمل **قوله** الملتقط أي ولو متعدد فلو كانا
أثنين عرفها كل واحد منهما نصف سنة **قوله** تملكها خرج به ما لو استمر
على إرادة حفظها فلا يلزمه التعريف بل ينبد له فلو عرفها سنة ثم
أراد تملكها لزمه أن يعرفها سنة أخرى **قوله** سنة أي تحديدا وجوبا
بنفسه أو بآيائه وليس ذلك بالتعريف على الفور ويمتنع التعريف
على من غلب على ظنه أن سلطنا بأخذها سنة بل تكون أمانة بيده
ابقا كما في نكث التسمية وغيرها وفيها أيضا أنه يمتنع الاشتراك عليها
قوله على أبواب المساحد أي لافها فنكرة على المعتمد ومجمله إذا كان
برفع صوت والافلا إلا المسجد الحرام لأنه مجمع الناس ويجب تعريق
لقطنته أبدا ولا يجوز تملكها وإذا أراد سنوا ففعل للحاكم أو لأمين
فإن سافر بها ضمنه إلا بأذن حاكمه **قوله** في المواضع كان الأولى
أن يقولوا الموضع بدليل قوله الذي وجد هاتيه فتأمل **قوله** الذي
وجد هاتيه أي إذا كان يكون في مفازة فقي اقرب الأماكن إليه من
بلد أو غيره **قوله** من وقت التعريف أي وإن طال بعد الالتقاط
وهذا هو الرأى وصريح كلامه قبله أنه من وقت إرادة التملك فتأمل
قوله كل يوم الخ والضابط أن تنسب مرات التعريف إلى بعضها **قوله**
ويذكر الملتقط أي ندبا لا وجوبا **قوله** فإن بالغ فيها أي في تعريفها
أما لو استوعب جميع أوصافها للشهود فلا ضمان عليه **قوله** ولا
يلزمه مؤنة التعريف الخ حاصله أن مؤنة التعريف عليه عند
التملك وإن لم يملك والافقي بيت المال اقراضا على المالك بأذن
الحاكم وهذا في غير المحجور عليه **قوله** حقيقا أي لا نحو غيبة أو بكرة
والأفلا حاجة لتعريفه أصلا بل يستبد به واجده أي يستغل فعن

عمر

عمر رضي الله عنه أنه رأى رجلا يعرف أن بيعة ففرضه بالذرة
وقال أن من الورع ما يفت الله عليه **قوله** يظن أن فاقده يعرف
عنه ويختلف دلحا باختلاف المال ونحوه **قوله** بشرط الضمان الخ
هو بيان للواقع فتأمل **قوله** بل لا بد الخ هو مفاد لفظ التملك
في كلام المص ولعل مراد السمع إفادة أن لفظ بشرط الضمان الخ ليس
من الصيغة فتأمل **قوله** كتملكت هذه اللقطة أي إن كانت ما لا
فإن كانت غيره نحو خر وكلب وجب لفظ يدل على الاختصاص
قوله في رد عينها أي بزيارتها المتصلة مطلقا وكذا المتصلة
الحادثة قبل التملك **قوله** فالأمر فيه واضح أي ظاهر جلي **قوله** في
الأصح الخ هو المعتمد **قوله** وإن تلفت أي حسا مطلقا أو شرا عابدا
التملك كعتق ووقف ولوم يظهر صاحبها فلا مطالبة بها على
الملتقط في الأضرة كما قاله النووي ورجحه وهو المعتمد ولا
تدفع إلا الوصف ظن صدقه أو بحجة **قوله** في الأصح الخ هو المعتمد
فصل في بيان أقسام اللقطة وحكم كل منها وحاصلها أن
اللقطة قسمان مال وغيره والمال نوعان حيوان وغيره والحيوان
صنبيان أدومي وغيره ويعلم غالب ذلك من كلامه ولفظ **فصل**
ساقط من بعض النسخ على أربعة أضرب جمع ضرب بالسكون
وهو النعم وكان الأولى استعاط لفظه على المعتمد **قوله** كذهب
ورفضة أي وغيرهما مما يسرع فسادا وليس من الحيوان
قوله كالطعام ويلحق به الشراب **قوله** الرطب هو ينقع إلى الممثلة
كالبقول ويلحق به الرطب الذي لم يبتثر والعنب الذي لم يبتثر
وفي بعض النسخ كالطعام والرطب فوطئه عام **قوله** مخبر بين
خصلتين أي مراعي مصلحة المالك وجوبا ويقدم التمتع

على البيع والاكل ان تساووا في المصلحة **قوله** اكله اي بعد تملكه بلفظ
قوله اي عزم قيمته كان الاولي ان يقول غرم بدله من مثل وقيمة
قوله او بيعة كان الاولي ان يقول وبيعه لان اوله لا تقع بعد بين والراد
 بيعة اي استقلاله ان لم يجد الحاكم او يادنه ان وجدته ثم يغرمه
 لاجل ان يملك ثمنه **قوله** بعلاج هو يكسر العين المهملة **قوله** كالطبيب
 اي بضم الراء **قوله** فيفعل ما فيه المصلحة اي رجوعا **قوله** او تخفيفه
 اي اوكله وغرم ثمنه وموته تخفيفه منه ببيع بعضه باذن
 الحاكم او يخو قرض على المالك ان لم يتبرع به الواجد **قوله** كالحيوان
 ومنه الادبي كرتيق غير ميم او ميم من خوف ونحوه كغزو
 او حريق فيجوز للتقاطه للملك صيانة له عن الضياع بخلاف
 زمن الامن لانه يستبدل به اي بالسؤال منه على سببه **قوله**
 لا تحصل لقطه امة تحت له للملك لانه لا يقرض وموت الرقيق
 من كسبه ان كان له كسب فان فضل منه شيء فهو مالكة والا فباذن
 حاكم او بيعة حرامه ان اسكن والا فباذله لا شها عليه ولا يرجع
 بغير ذلك واذا بيع ثم ظهر مالكة وادعى انه كان اعنته عمل بقوله
 وتبين فساد البيع **قوله** وهو اي الحيوان غير الادبي **قوله** لا يمنع
 بنفسه اي لا يقوي على خلاص نفسه ممن يريد هلاكه ونحوه
 لقطته لحفظه وتملكه من امن او خوف من مفارقة او غم
قوله من صغار السباع سياق ذكرها ايضا في كلامه ولوقد مر
 هنا لكان ادبي **قوله** ومحل تصغيره وكذا كسر بالهملة من خيل
 وابل ونحوه **قوله** مخير اي مع مراعاة المصلحة للمالك بالاشي
 قال في ثم الروض ثم تخيره بين الثلاثة المذكورة تشهيا بل عليه
 فعل الاضطرار لاجته الاسوي في المهمات وهو المعتد **قوله** بين

ثلاثة

بين ثلاثة امور زاد الما وردى وابعاه وهو ان يملكه حالا ويبيعه
 لاحد دره او يسله مثلا اكله اي ان كان مأكولا بعد تملكه وبعد
 تغريمه سنة كما مر فممن يتنع الاكل ان لقطه في العمران لسهولة بيعه
 وفي غير المأكول امران فقط **قوله** والتطوع بالاتفاق عليه فان لم يتفق
 به واد الرجوع اتفق باذن الحاكم ثم ياشهد كما تقدم **قوله** من صغار
 السباع اي اما بقوته كالبعير والغرس كما قاله الشافعي او بعدوه
 كالارنب والظبي الملوكن او بطيرانه كالحمام مثلا **قوله** في الصغار
 بالمد اي في زمن الامن والا فالحاضر والحاضر انه يجوز
 الالتقاط للحفظ مطلقا والمتملك الا في مفارقة امة لما يمنع
 بنفسه **قوله** تركه هو بلفظ الماضي الذي هو الفعل **قوله** بين
 الاشياء الثلاثة لا يخفى ان المصلحة الاولى لا تتناهي هنا فقامل
قوله واد الثلاثة السابقة فيسالا بمنع وهي انه مخير بين
 اكله وغرم ثمنه او تركه بلدا كل والتطوع بالاتفاق عليه
 او بيعة وحفظ ثمنه الى ظهور مالكة **فصل** في بيان
 احكام اللقيط فعيل بمعنى مفعول اي ملقوطة ويقال له
 المنبوء اي المطروح والدعي لان غيره قد يدعيه وهذا باعتبار
 اخرامه ومنبوء باعتبار راوله ولقيط باعتبار وسطه والاصل
 فيه قوله نقالي وانظر الخير **قوله** واركانه اركان اللقطة وهي
 لا قط وملقوطة ولقط وسنات **قوله** وهو صبي اي ولو مميذا
 بالمعنى الشامل للصبي **قوله** منبوء اي مطروح على الارض او على
 ابواب المساجد ونحوها **قوله** لا كافل له وفي قوله واذا وجد
 بالبناء للمفعول **قوله** لقيط اي باعتبار ما في راوله اليه امره
 وهو احد الاركان الثلاثة المذكورة وهو صبي ولو مميذا او مجنونا

كما هو قول بقارعة الطريق اي بطريق البلد وغيره واصل قارعة
الطريق وسطه او اعلاه او صدره او ما يبرز منه سمي بذلك
لقوعه بالنعال والمراد به هنا مطلق الطريق او اعم من ذلك
قوله فاخذه الخ وهو اللفظ الذي هو احد الاركان الثلاثة اي
قوله وكفالة هو عطف عام على تربيته لشمولها الحفظ وما فصله
وقد دفع المص بذلك ارادة الحضانة لانها كفالة فتأمل **قوله**
واجبة اي المذكورات من الامور الثلاثة لحفظ نسبه ونفسه
وغلب فيها الاخيران على الاول المذكور وبذلك فارق اللفظ
فتأمل **قوله** على الكفاية اي ان علم به اكثر من واحد والافترض عين
قوله الحضانة اللقطة اي من الذين علموا به اثنان فاكتر **قوله** في الاصح
الخ هو المعتبر **قوله** على التقاطه اي ومامعه اي لم ير فان لم يشهد لم
يثبت له ولاية اللقطة بل ينزع عنه منه الحكم دون الاحاد والفرق
بين هذا وبين اخذه ابتداءه هنا وجدت يد والنظر فيه بحيث
وجدت انما هو للحاكم بخلاف ما اذا لم توجد فانه في حكم المباح فاذا
تاهل اخذه لم يعارضه ولو سلم الحكم لعدل لم يجب الاستشهاد
عليه لشرط الملتقط اي الذي هو احد الاركان ايضا **قوله** ولا ينفذ
الخ هو بضم المثناة التختية مبني للمفعول اي يترك **قوله** الا في يد
امين الخ لعل المراد به عدل الرواية بدليل ذكر الجري بعده ومحصل
اوصافه انه هو المسلم الحر الرشيد العدل ولو انني اوظاهر فلا يصح
لفظ من اتفق بضد في ذلك ولا يقر معه بل ينزع منه نعم لو
اذن لعبد غير المكاتب في اللفظ معه جاز لان السيد هو اللقطة
ويصح لفظ كافر لما بينه من الموالاة والمبغض كالرفيق ويقدم اذا
لقطه اثنان مثلاً غني بما في الزكاة ولو غنياً لا يفتقر وعدل باطن
ولو

ولو فقيراً عليه ظاهراً وبلدي على بدوي فان استويا في وصف
العدالة الباطنة او الظاهرة وتشاحا افترع بينهما ويجوز نقله
من محل لقطة لمثله او اعلم منه لا لادني **قوله** ما لا يخاص به كليات
ملبوسة له او مغطى بها او مفروشة تحتة ودناير عليه او تحتة ولو
منشورة ودار هوفية وما فيها ان انفرد بها وحضنته منها ان كان معه
غيره منبودا كان او كاملاً بحسب الرئيس **قوله** انفق عليه الحاكم اي
بإشهاد عليه في كل مرة كما صرح به ابن الرفعة نقله عن القاضي مجلاً
واشهر قال العلامة بن حجر وفيه من المخرج ما لا يخفى واعتد العلامة
الرملي وجوبه في المرق الاول فقط **قوله** الا باذن الحاكم اي لان ولاية
المال لا تثبت لغیر الاب والجد من الاقارب فالاجنبى اولى فان قد
اشهد فان لم يفعل ضمن **قوله** كالوقت على اللقطة اي الوصية لهر فان
لم يمكن اقتراض عليه الحكم فان تعذر فعلي بيت المال فان لم يكن
فعل اهل الثروة من المسلمين وهم من يملك زيادة على كفاية
سنة قرضاً بالفاق على الحر وعلى سيد العبد واعلم ان اللقطة
مسلم حر الا ان اقام كافر بينة بنسبه فيتبعه في النسب
والدين او اقام شخص بينة بملكه معترضة لنسبه فيملكه او اقر
هو بالرق بعد كماله لمن صدقه فهو له **خاتمة** لو لم يمسلم
بذميمة فانت بولد فهو كافر كما فتى به الشهاب الرملي
لانه مقطوع النسب عنه خلافاً لابن حزم ومن تبعه **فصل**
في بيان احكام الوديعة المناسبة للقطعة واللقطة في وجوب
حفظها وامانتها وخود لك والاصل فيها قوله تعالى ان الله
يامرکم ان تؤدوا الامانات الی اهلها وخبر ادي الامانة الى من
ايمنتك ولا تخن من خانتك ولان بالناس حاجة اليها بل ضرورة

واركانها اربعة مودع بكسر الدال ووديع وشترطها لكوكل ووكيل
وصيغة وشترطها اللفظ من احدا الجانبين وعدم الرد من الاخر او
الفعل منه كالوكالة على المعتد وعين مودة نعمة وبذلك علم
ان ايداع الصبي ونحوه ومنه الرقيق لمثله او لامل باطله وفيه
الظان مطلقا وان عكسه باطل ايضا ولا ضمان الا بان ثلاثة **قوله**
فعيلة بمعنى مفعولة **قوله** من وودع اي مشتقة من مصدره او
المراد به مطلق الاخذ فتأمل **قوله** فان ترك او من الودع وهو
الراحة لانها في راحة الوديع ومن امانة **قوله** والوديعة امانة
بمعني ان الامانة متصلة فيها لا تابعة كالرهن ونحوه سواء
اكانت يجعل او لا لقوله تعالى ما على المحسنين من سبيل والوديع
محسن في الجملة **قوله** في يد الوديع اي المودع بفتح الدال المهملة
قوله ويستحب قبولها اي عينا لمن انقرد او كفاية لمن تعدد وخرج
بقبولها ايجابها فهو تابع لجواز التصرف وعدمه **فائدة**
فرض العين افضل من فرض الكفاية على الناحج والمراد به فضيلة
كثرة الثواب لفاعله **قوله** لمن قام بالامانة فيها اي حال قبولها
وبعده ان وثق بنفسه ونهما فان عجز عن حفظها حرم
عليه قبولها لانه يعرضها للتلف او لم يثق بنفسه في المستقبل كره
له قبولها نعم ان علم المالك بحال فلا حرمته ولا كراهة وعليه
فتكون مباحة فيعتز بها الاحكام الخمسة **قوله** والا اي وان لم
يوجد ثم امين غيره في مسافة العدوي وجب قبولها اي
عليه عينا ولا المطالبة باحق نفسه وحرزه ونحو ذلك ثم
على المودع كما اشار اليه الشارح **قوله** لا اطلقه جمع اي من اصحابنا
معاصر الشافعية **قوله** قال اي الامام النووي **قوله** في الروضة كاصلها

المشرد

المراد به ما اتفق فيه لفظ الرافعي والنوري في الروضة والشرح
قوله الا بالتقدي الخ هو مفهوم حكمه عليها بالامانة والمراد به
التقصير فيما يلزمه في حفظها فتأمل **قوله** كثيرة اي مضبوطة بعشره
امور تظهرها الكمال الديميري رحمه الله تعالى بقوله **قوله**
عوارض التصمين عشر ودعها وسفر ونقلها وحجدها
ونترك ايضا ودفع ميسلكي ومنع ردها وتضييع حكمي
والامتناع وكذا المخالف **قوله** في حفظها ان لم يرد من خالفه
وقد يعلم غالبها من كلامه صريحا او ضمنا فتأمل **قوله** ان يودع اي
الوديع **قوله** غيره اي غير نفسه **قوله** بلا اذن من المالك اي فيه
فان اذنه فيه فالثاني وديع ايضا لكن لا يخرج الاول عن الايداع
الا ان ظهر للمالك قرينة باستقلال الثاني لجواز استئابة الثاني
فاكر في حفظها ثم ان صرح المالك باجتماعها على حفظها تعين فيها بقاها
في مكان واحد لكل منها اليد عليه بملك او اجارة سواء اتفقا في ذلك
اولا ولكل منهما مفتاح عليه ولو اتفقا احدهما بحفظها برضى
الاخر ضمنها كل منهما وعلى كل منهما قرار النصف والا ضمن
المنفذ وحده وقرارا وان لم يصرح باجتماعهما اجاز الانفاد
محللا ومانا من امانة **قوله** لا لعذر الخ فيجوز للوديع ايداعها
عند غيره لعذر كرامة سفر له او غيره كذلك لكن يجب عليه ولا
ردها الى المالك ولو كيلة فان تعذر عليه ذلك ردها للمالك امين
او وصاه عليه فان تعذر المحاكم ردها الى امين او وصاه عليها
وبذلك علم ان من في كلامه بمعنى اللام **قوله** دونها اي دون
المحلة والدار **قوله** في الحرطي مالم يكن حرز مثلها فان كان حرز
مثلها فلا ضمان عليه وان كان ادون مما كانت فيه ومحلها مالم

ضمانا

بينه المالك عن نقلها والا ضمن مطلقا ولم يدفع ما يتلفها ضمن ايض
فيلزمه تقوية نحو ثياب الصوف او لبسها عند حاجتها لذلك
وقد علم بالان الدود ونحوه قد يفسدها بترك ذلك وكل من
الهوا وعبوق راحته الا دعي بها يدفعها حتى لو لم يجد من يلبس
الثوب المحرير يجوز له لبسها بل يجب عليه ذلك بمعنى انه
يضمنه لا انه ياتر بتركه ويلزمه ايضا تسير قدر ما يتدفع به
زمانها وامان وجد من يجوز له لبسها لكنه امتنع من ذلك
الا با حرة فهل له ان يلبسها عند ذلك ويكون عذرا له في
دفع الحرمة عنه او انه يرفع الامر الى الحاكم فيجعل له اجرة مغلومة
ظاهر كلامهم وجوب اللبس ونظر فيه شيخنا القسطلاني
وقال ينبغي له رفع الامر للحاكم فيستأجر له من يلبسها ثم
رايت العلامة الرملي صرح بالوجوب حيث قال ولو لم يجد
من يلبسها جاز له لبسه او جده ولم يرض الا با حرة
فالوجه الجواز بل الوجوب انتهى وعلق الدابة بكون
اللام اي تقديم العلف لها فانه واجب عليه لانه من جملة
المحفظ ان لم ينهه المالك عن ذلك والا فلا ضمان عليه
وان حرره لحرمة الروح في الدابة فلو كان بهذه الدابة علة
لكنه مثلا ونهاه المالك عن علفها وعلقها فنلت هـ
يضمن او لا قال العلامة ابن حجر ان كان عالما بهذه العلة
وتعمد ذلك ضمن والا فلا وقال العلامة الرملي يضمن
مطلقا سواء علم او لم يعلم وافتى شيخنا البايع ولو لم يعطه
المالك علفا راجعة او وكيله ليعلفها او يستردها فان فقدتها
راجع الحاكم ليقترض عليه او يوجها بما يعلفها به او يبيع

جزا

77
جزا منها كذلك يجب ما يراه ان راي من يشتريه فان تقدر عليه
ذلك استشهد ليرجع به ان اراد فلو خالف في كيفية المحفظ
لما موته حسا او شرعا الى دون ما يقتضيه الحال ضمن ايض
ولو اخذها ظالم من يده فحق عليه لم يضمن والا ضمن كان
دفنها او القاها بموضع ولو لحفظها او ذل عليها فلو حلف عليها
حنث في يمينه بالطلاق او بالله وان كان يجب عليه انكارها
عنه نعم ان وري في يمينه بان قصده غير ما يحلف عليه لم
يحث ولو اكرهه الظالم على تسليمها له فكل منهما ضامن لها وترجع
الوديعة بها الى الظالم **قوله** وقول المودع وفي بعض النسخ الوديعة
قوله بفتح الدار احتزبه عن المودع بكسر هاء وسيقاني **قوله** مقبول
وكذا كل ما من ادعي الرد على من ائتمنه ولو بعد موته فانه يصدق
بيمينته كما مر كشره ووكيل وعامل قراض وجابي مال على من
استأجره للمجانية او اذن له فيها ونقيب على من نصبه وعلى مستحق
طلبه نعم لا يصدق المراهق ولا المستأجر لمكان غرضه ما خرج
بمن ائتمنه وارثا احدهما مع الاخر او وكيله او موكله
او ارضيها او نحو ذلك فانه لا يصدق الا بيمينته وخرج
بردها دعوى تلحقا فيصدق فيه مطلقا لكن ان ادعاه بلاك
سبب ظاهر او سبب خفي كسرقة او غصب صدق بيمينته
ولا ضمان اي بسبب ظاهر عرف هو وعمومه صدق بلا ضمان
مالم يترحم ولا ضمان او بسبب ظاهر عرف هو دون عموم كالزنا
مثلا صدق بيمينته ولا عليه الخ هذه ليست من الحكم الثاني
الذي ذكره المصنف بل هو ضمان فان لم يعرف لاهو ولا عموم
طلب بيمينته على وجوده ويحلف على تلفها به **قوله** على المودع

اي بيينه **قوله** وعليه الخ هذه ليست من الحكم الثاني الذي ذكره المص
بل هي من الحكم الاول فكان الاولي ذكرها هناك فتأمل **قوله** فان لم
يفعل اي بان لم يحفظها في حفظ مثلها **قوله** واذا طوبى الوديع
اي من المالك او وارثه بعد موته او وكيله او نحوهم من له طلبها
قوله بها اي بردها اي دفعها له لئلا يرد ذلك نعم ان كان في حالة
كان يلزمه فيها القبول ابتداء لم يجز له الرد اليه بل يحرم عليه ذلك
فان ردها عليه ضمن فان ردها على المالك في حال سكره فقال
القتال بجملة ان يقال لا ضمان عليه لانه مخاطب بخلاف الصبي
ونحوه وهو ظاهر **قوله** فلم يخرجها اي لم يجز بينهما وبين الطالب
لانه لا يلزمه الرد وموتته على الطالب وليس له تأخير الرد
لغير اسها الا ان كان الطالب ممن يقبل قول الوديع في الرد
عليه **قوله** مع القدرة عليه اي بان لم يعذر بما في رد البيع
وقت طلبها **قوله** حتى تلفت اي بان كان التلف بعد الطلب
المجايز وقبل الرد الواجب اما لو قال الوديع للمالك خذ ودعك
فانه يلزمه الاخذ منه ولا يضمن الوديع بعدم اخذ بقا
منه **قوله** ضمن اي الوديع بدلها من مثل او قيمة قال شيخنا
ولعله بالاقصى من وقت الطلب المتدور عليه الى وقت
التلف نعم لو كانت الوديعة ورقة مكتوب فيها وثيقة مثلا
فمن قيمتها مكتوبة مع احق الكتابة بخلاف الثوب المطرز
اذ اتلف لا يلزمه احق التطريز لان الكتابة تنقص قيمة الورق
والتطريز يزيد ثمة الثوب **قوله** لو بيعت رسولاً
لغرض حاجة مثلا واعطاه خاتمة او منديل امارق لم ينفق
له الحاجة وقال له رده على بعد قضائها فوضعه بعد قضائها

فخر

في حرز مثله لم يضمنه اذ لا يجب عليه الا التخلية لا المالك
قال شيخنا ولا عرق بكفاية الميت مثلاً على شيء او في جريدة هذه
وديعة فلان ابن فلان ونحو ذلك فتأمل والله سبحانه وتعالى اعلم
كتاب بيان احكام الفايض والوضايا اي
مسائل قسمة الموارث الشاملة للتعصيب وغيره عليه
لقوتها ونشرها عليه على التراجع والاصول فيها ايات الموارث واختار
صحيحة كخبر الحقوا الفايض باهلها فما بقي فلاولي رجل ذكر
وكانوا في الجاهلية يورثون الرجال دون النساء والكمار
دون الصغار وكان الارث في ابتداء الاسلام بالخلف
والنصرة بان يتخالف فيسلطان مثلاً على نصرة بعضهم بعضاً
فتسحق ذلك وتوارثوا بالسلام والبيعة ثم تسحق ذلك فكانت
الوصية واجبة للموالدين والافنديين ثم تسحق ذلك ايضاً ياتي
الموارث فانها لما نزلت قال النبي صلى الله عليه وسلم
ان الله تعالى قد اعطى كل ذي حق حقه الا وصية الوارث
وقد اشتهرت الاخبار الصحيحة بالحث على تعليمها وتعلمها
كخبر تعلموا الفايض وعلموها الناس فان في امره مقبوض
اي ميت وان هذا العلم سيقبض اي يرفع من بعدي وتظهر
الفنن حتى ان الاثنين يختلفان في الفريضة الواحدة فلا
يحدان من يقضي لهما فيها وخبر تعلموا الفايض فانه من دينكم
وانه نصف العلم وانما ولد علم يتزعم من امي اي يموت اهله
فلا يوجد من يعرفه منهم كالمجنون انه ينزع من اهله بالفعل
وانما سمي نصفاً لتعلقه بالموت المقابل للحياة وقيل النصف
بمعني النصف فلا يتقيد بكونه نصفاً كما قال الشافعي

اذا كانت كان صنفك شامت واخر من بالذي كنت اصنع
وهو يخرج على لغة من يلزم الشئ الالف دائما وان اسم كان ضمن الشان
والناس مبتدا وبضمان خبر والجملة خبر كان وحج فالمراد
بالنصف الشطر لا خصوص النصف ثم لما كانت الوصايا متعلقة
بالموت بحسب اعتبارها من الثلث وقبولها ناسب ان يضمها
مع الفرائض وقدم الفرائض عليها لموافقة الواقع ولما كانت الفرائض
ايضا نصف العلم كما مر لتعلقها بالموت المقابل للحياة ذكرها
المع كغيره في نصف الكتاب واركان الارث ثلاثة وارث
ومورث ومال موروث واسبابه ثلاثة ايضا نكاح وهو عقد
الزوجية الصحيح وان لم يحصل منه وطى ولا خلو وكولا وهو
عصوبة سبب كنعمة المعتق على رقيقه وقرابة ناشئة عن
الرحم خاصة او عامة وزاد بعضهم رابعا وهو جهة بيت
المال ان كان منتظا وشروطه ثلاثة ايضا تحقق موت المورث
حقيقة او الحاقه بالموتى حكما وذلك في المفقود الذي حكم
القاضي بموته اجتهادا منه او تقديره وذلك في الجنين المنفصل
بجناية على امه توجب الغرة فتنتقل الغرة الى ورثته لانا
نقدر انه حي عرض له الموت بالنسبة الى الغرة عنه وتحقق
حياة الوارث حياة مستقرة بعد موت المورث او الحاقه بالا حيا
حكما كالحال والمفقود فلو كانت متوارثا معا ولو احتمل الاول لم
يعلم عين السابق فلا توارث فان علم عين السابق ونسب
وجب التوقن او الصلح والثالث ويختص به القاضي
والمفتي العلم بالجهة التي بها المارث كالابوة والبنوة وبالدخلة
التي اجتمعا فيها وموافقة ثلاثة مستق عليها وهو الرق والقتل

واختلاف

واختلاف الدين وزاد بعضهم رابعا وهو الدور الحكيم بان يلزم
من الارث مقدمه كالاخ اذا قلنا بان الميت فانه يثبت نسب الابن
ولا يرث وزاد بعضهم خامسا وهو الحجابة وغيرها وزاد بعضهم
سادسا وهو انتفاء النسب باللعان قال شيخنا وفيه بحث
ظاهر لان المنع فيه لعدم النسب انتهى وعلم الفرائض هو فقه
الموارث وعلم الحساب هو الموصل لمعرفة ما يخص كل ذي
حصة من التركة ويحتاج علم الفرائض الى ثلاثة علوم كما قال
شيخ الاسلام كغيره علم الانساب والحساب والفقوى
وموضوعات التركات وغايته معرفة ما يخص كل ذي حق حقه
من التركة ولو اسقط المصنف لفظ احكام لكان وانسب ومن اراد
الزيادة على ذلك فليراجع ما كتبناه على السبط **قول** بمعنى موضوعة
اي لا فارضة **قول** يعني التقدير اي لما فيها من التسميات المقدرة
لا بمعنى القطع ولا بمعنى المقابل للحرام والمندوب ونحو ذلك
قول شئنا اي في هذا المحل يخصه **قول** اسم يقيب الخ هذا اولى
التعاريف المذكورة فيها **قول** من وصيت الشئ بفتح الصاد المهملة
المخففة **قول** اذا وصلته به هذا معناه لغة ويحتمل رجوع الضمير
للمول للشئ الاول والضمير الثاني للشئ الثاني وهو المناسب
للشئ ويحتمل عكسه وهو المناسب للعرف فنأمل **قول** لما
بعد الموت اي ولو تقديره لفظ الوصية **قول** من الرجل الخ قد
يستغنى عنه بضمير السابق عليه فنأمل والمراد المذكورة ولو حكما
قول المجمع على انهم هو قيد لقوله عتة والافذ والارحام وارثون
على الراجح عندنا على تفصيل سيبا في بعضه **قول** وعدا المقام لا يخفى
ان الشم قد اسقط من كلام المصنف تمام العشرة في بعض النسخ حيث

قال الابن وابن الابن وان سفل الخ وسكت ايضا عن الخمسة
 الباقية مع اشارته اليهم فتأمل **قول** وابن الابن الخ اعنا ذكره
 لاجل ابن البنت ولو قال ولو قال وابنه كان اولي وخصه
قول وان سفل اي الابن وابنه وهو يفتح الفاعل على الرفع الا يشهد
 ويجوز ضمها وكسرهما **قول** والجداي ابو الاب وان علا **قول** والاخ
 اي لابوين او لاب او لام **قول** وابن الاخ اي لابوين او لاب
 فقط فخرج به ابن الاخ للام **قول** فانه لا يرث لانه من ذوي الارحام
قول وان تراخيا اي بعد النسب لابن ابن الاخ مثلا **قول** والعم اي
 لابوين او لاب فقط فخرج به العم للام فانه لا يرث ايضا لانه
 من ذوي الارحام **قول** وابن العم اي المذكور كذلك **قول** وان تباعدا
 اي العم وابنه فتشمل عم الاب وعم الجد وهكذا وان كل منهما
 كذلك **قول** والزوج اي ولو في عدة رجعية **قول** والمولي
 اي ذوالو الشامل للمعتق وعصبته المتعصبين بانفسهم
 ولو اسقط لفظ المعتق بكسر التاء كان اولي واخص ويزاد
 في البسط اثنان في الاخ وثلاثة في ابن الاخ والعم وابنه
قول لكل الرجال لو اسقط لفظ كل وابوله بجميع كان اولي وانسب
 وكذا يقال فيما بعده فتأمل **قول** ورث منهم ثلاثة اي ومثلتهم
 من اثني عشر للاب السدس اثنان وللزوج الربع ثلاثة وللأخت
 الباقي وهو سبعة **قول** من النساء اي الاناث وهو معلوم من
 صيغة المؤنث فتأمل **قول** المجمع على ان من الخ هو لاجل التثنية
 بالنسبة على نظير ما مر فتأمل **قول** سبع هو بتقديم السين المهملة
 على الباء الموحدة **قول** وبنت الابن وان سفلت كما في بعض النسخ
 والصواب وان سفل ابوها بخلاف المثناة فوق اذا فاعل

ضمير

ضمير يعود على المضاف اليه اي وان سفل الابن فتأمل **قول** والجدة
 اي من جهة الام المدلية باناث خلع او من الاب المدلية بذكور
 خلع او بمحض اناث اي محض ذكور وان علت اي ارتفعت في
 النسب بامولها فخرج به ام اي الام فانها لا ترث **قول** والاخت
 اي من الابوين او من الاب او من الام **قول** والزوجة هو بابيات
 الماليتين في الفوايق كما سيذكره المصنف في فضل الفروض المقدرة
 ولو في عدة رجعية كما مر **قول** والمولاة اي ذات الولاية تشمل المقتنة
 وعصبته المتعصبين بانفسهم ولو اسقط المصنف لفظ المقتنة تكسر
 التاء كان اولي واخص ويزاد في البسط واحدة في الجدة واثنان
 في الاخت كما علم مما مر **قول** ورث منهم خمس اي ومثلتهم من
 اربعة وعشرين لاجل السدس والثلث المتوافقين بالنصف
 للبنت النصف اثنا عشر ولكل من بنت الابن والام السدس
 اربعة وللزوجة الثلث ثلاثة وللأخت واحد ولو اجتمع الضمان
 ورث منهم خمسة اي من الابوين والولدان واحد الزوجين ومثيلة
 الزوج من اثني عشر له الربع ثلاثة ولكل من الابوين السدس
 اثنان والباقي للولدين اثنان وتحتاج الى تصحيح من ستة وثلاثين
 ومثيلة الزوجة من اربعة وعشرين لها الثلث ثلاثة ولكل من
 الابوين السدس اربعة والباقي للولدين اثنان وتحتاج الى
 تصحيح ايضا الى اثنين وسبعين وقد علم مما مر انه لا يجتمع
 الزوجان معاً وهو كذلك خلافا لما نقل عن النصف من انه قد
 يكن اجتماعهما معاً في ميت ملفوف اقام رجل بينة انها زوجة
 وهو لا اولاده منها واقامة امرأة بينة انه زوجها وهو لا
 اولادها منه فكشف عنه فاذا هو خفي مشكل له الاثنان

واقم ذلك على ميت مفقود وجيشه قتل النص بالقتلة بينهما
 واولادهما مع بقية الورثة على تفصيل المذكور في ثم الفضول
 وغيره واجيب **عنه** بان الاصح ما قاله الشيخ ابوا طاهر
 من ان ابنة الرجل تقدم على بنت المرأة لان معان زيادة علم
 وقد علم ايضا ان ذوي الارحام من عم المذكورين من
 الاقارب وفي كيفية ارثهم منهن بان اصحاب مذهب اهل
 التنزيل وهوان ينزل كل واحد منهم منزلة من يدي
 برفعه اليه درجة او اكثر ويجعل كان الورثة هم المنتهي اليهم
 ويقسم المال عليهم على نظير ما لو كانوا موجودين وتقطي
 حصته كل واحد منهم كواوليهم ومن اراد بسط ذلك
 فليراجع المطولات **تنبيه** قال ابن عبد السلام لو لم
 يوجد احد من ذوي الارحام وجب على من يعرف المصارف
 من اهل العدالة اخذ المال وصرفه فيها وهو ما جاز على
 ذلك بل الظاهر وجوبه بشرط سلامة العاقبة **قوله** ومن
 اي الذي **قوله** لا يسقط من الورثة الخ وهو اشارة الى الحب لانه
 لما فرغ من نوعي الارث واستتمت شرعه في بيان من يمنع
 من الارث والمحجبة المنع وعرفا هنا منع من قيام به سبب
 الارث من الارث بالكلية او من اذ يحظيه ويسمى الاول
 حجب حرمان ويدخل على جميع الورثة ان كان بالعرض
 وهو الموانع الاتية ولا يدخل على خمسة ان كان بالشخص
 كما ذكره المصنف وضابطهم انهم كل من ادعي للميت بغير واسطة
 الا من له الولا ويسمى الثاني حجب نقصان ويدخل على جميع
 الورثة وانواعه ستة من فرض لمثله ومن نقصيب لمثله
 ومن

ومن احدهما الى الاخر ومن اجهة في احدهما **قوله** بحال اي بشخص
 كما علم مما مر **قوله** خمسة لوعدها المصنف ستة او ثلاثة لكان اولي
 والنسب **قوله** والابوان اي حقيقته **قوله** وولد الصلب اي حقيقته
 ايضا **قوله** ومن لا يرث الخ هو اشارة الى المحجب بالوصف المسي بالوانع
 جمع مانع وهولفة الحاييل وشعاعا ما يلزم من وجوده العدم
 ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته وقد بسطت الكلام
 على ذلك مع زيادة فيما كتبناه على السط فراجع ومنه
 قوله لا يرث انه يورث وفيه تفصيل يذكر مع كلام المصنف فاما
قوله بحال اي مطلقا **قوله** سبعة لو سكت عنه لكان اولي والنسب
 لانه لم يستوف جميع الموانع وجعل في المانع الواحد اقتساما
 متفردة كما ستعرفه فاما **قوله** العبد وهولفة المملوك من
 نوع من يعقل لانه مملوك لباريه اي خالقه وقال ابن حزم
 هو شامل للذكر والانثى انتهى وقال في المحكم العبد هو
 المملوك ذكر كان او انثى فلو عير بالرقين كما قال الشافعي
 ما ذكر واستغني عما ذكره بعد وسوارقيق الكل او البعض
 وان قل وهذا لا يورث ايضا لانه لا ملك له نعم ما ملكه المبيع
 ببعضه الحر يرث عنه اقاربه الاحرار وزوجته ومعتقة
 كما قاله الشافعي وكذا حزي له امان وقوت عليه جناية حال
 حريته ثم نقض الامان والتحقق بدار الحرب ثم سبي واسترق
 ثم مات بالسراية فان قدر الارث من قيمته لورثته كما هو الاصح
 عندنا قال الزركشي وليس لنا رقيق كما مل الرق ويورث الا
 هذا انتهى قال شيخنا وفيه بحث ظاهر فاما **قوله** والقاتل
 الخ المراد به من له دخل في القتل ولو غير مكلف سواء كان بمباشرة

او سبب او شرط الا المقتضى وراوي الحديث فلا يمنعان من الارث **قول**
مضموننا اي بقصاص اريدية او كفارة **قول** ام لا اي غير مضمون كان
وقع قضاها او حدا او بصيل او غيرها واما المقتول فتدبر من
قاتله كان جرحه مثلا ومات الجرح قبل المجرور **قول** والمرتب
اي لا يرث احدا ولا يرثه احدا كما في **قول** وهو اي الزنديق **قول** من
يختفي الكفر الخ وقيل هو من لا يتحمل ديننا وقال في القاموس
الزنديق بكسر الزاي هو من يعبد الليل والنهار وقيل غير ذلك
وهو المنافق المشار اليه في قوله تعالى ان المنافقين في الدرك
الاسفل من النار **قول** واهل ملتهم لوقال ولا توارث بين مسلم
وكافر لكان اولي وانسب اذ كل الملل من الكفار يتوارثون الا المجزي
وغير كاي في وجمل الشئ له علامة الاسلام ولكنك تظن ان الكفر
كله ملنة واحدة من حيث البطلان فتأمل **قول** ولا عكسه اي لا يرث
كافر من مسلم **قول** ويرث الكافر الكافر اي حالة الموت وانت
اسلم بعده كحل كافر اسلمت امه **قول** كيهودي ونصراني اي
فيرث كل منهما الآخر ويتصور ذلك في النكاح والعق
وكذا في النسب لان يتولد ولدان بين يهودية ونصراني
او عكسه ثم يختار احدهما دون ابيه والاخر دين امه **قاعدة**
اليهود جمع يهودي كروم ورومي واصله اليهوديين فخذت
منه يا النسبة وهو علم على قوم موسى عليه الصلاة والسلام سموا
بذلك من هادواي مالموا اما عن عبادة العجل او عن دين
ابراهيم او موسى صلى الله عليه وسلم او من هادوا ان ارجع من غير
النسب وعكسه اولانهم كانوا يتهودون اي يتخفون عند
قراءة التوراة والنصارى جمع نصراني بفتح النون كالندامي

جمع

جمع ندمان وهو علم على قوم عيسى صلى الله عليه وسلم سموا بذلك
لانهم يضروه لقوله تعالى من انصاركم الى الله ولنصره بعضهم
بعضا او لا نصره كما نواصيه في قرينة يقال لها نصرته او ناصر
او نصره فسموا باسمها او من اسمها واليا في نصراني للمبالغة
كما في احمر **قول** من دمي اي ومعاهد ونحو ذلك **قول** وعكسه
اي لا يرث دمي من حربي **قول** والمرتب الخ قال شيخنا هو موخر عن
محل مع ما فيه من الغشور انتهى اقول ويمكن الجواب
بان ذكره اولاً من حيث كونه لا يرث لما سبته لما قبله وذكره
هنا من حيث كونه لا يرث كما لا يرث لما سبته لما ذكره هنا
فتأمل **قول** واقرب العصباء الخ قال شيخنا لا يخفى ان هذا
من انواع المحجب المتقدم فكان الاول ذكره معه انتهى اللهم
الا ان يقال لما كان المحجب من حيث التعصيب فقط ذكره المم
استقلاً لان الارث فيه بالتعصيب لا بالفرض فتأمل والاقرب
منه يسقط الابعاد والمراد بهم المتعصبون بانفسهم
وهو كل ذكر من النسب غير الاخ للارث والعصبة لغة قرابة
الرجل لا بيه سموا بذلك لانهم عصبوا به اي احاطوا ومنه
العصايب اي العمام وقيل ليقوي بعضهم بعضاً من
العصب وهو المنع والسدة وشرعاً من ليس له سهم مندر
من الارث ويطلق على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث كما قاله
المطرزي وغيره والمراد بالاقرب كون المتقدم يحجب المتأخر
وان كان في النسب كابن ابن عم الاب وحاصلة انه يقدم
اولاً بالجهة ثم بالقراب ثم بالقوة فتقدم جهة الاخوة مثلاً
على جهة العمومة ثم يقدم من كل جهة الاقرب فالاقرب ثم بعد

الاتحاد في القرب يقدم بالقوة كالأخ الشقيق مع الأخ للاب
وقد اشار الي ذلك الجعيري بقوله **قوله** وبعدهما المتقدم بالقوة اجعلا
في الجبهة المتقدم ثم لقربه **قوله** وبعدهما المتقدم بالقوة اجعلا
قال بعضهم وفي تقديم التعصب على الفرض اشعار بأنه افضل منه وهو
أحد وجهين والراجح ان الفرض افضل منه **قوله** وفي بعض النسخ
العصبة وهي اولى واخصر **قوله** واريد بها اي بالعصبة **قوله** حال
تقصيه قيد ابد منه **قوله** وسبق بيانهم اي في كلامه كما مر **قوله**
الابن اي لانه يدي الي الميت بنفسه **قوله** ثم انه اي وان سفل
لانه يقوم مقام ابيه في الارث بالتعصب **قوله** ثم الاب اي لادلاء
سائر العصبات به **قوله** ثم ابوه وان علا **قوله** ثم الاخ للاب والام
التي تدبرهم هذا ان الجدة تقدم على الاخ وليس مراد ان الجدة
تشارك الاخوة فكل حق المص ان يدينه ولو عبر عنه بالأخ
الشقيق لكان اولى واخصر اللهم الا ان يقال ما عبر به
اولى واظهر للمستدي فتأمل **قوله** ثم الاخ للاب اي لان كلامها
ابن الاب فيدي الي الميت بنفسه **قوله** ثم ابن الاخ للاب والام
اي الشقيق كما مر **قوله** ثم ابن الاخ للاب اي لان كلامها يدي
بنفسه كما مر **قوله** على هذا الترتيب اي المتقدم **قوله** ثم بنوا العم
كذلك اي بنوا العم لا بوبن ثم لاب **قوله** ثم بنوها كذلك اي بنوا
عم الاب لا بوبن ثم لاب **قوله** وهكذا اي ثم بنوا عم الجد لا بوبن
ثم لاب وهكذا قال شيخنا ولا يخفى ان في دخول أحد الاخوين
او العمين او ابني كل منهما تحت قول المصنف واقرب العصبات
التي ونظر ظاهره ولو عبر بالقوة لشمها لان تقديم الاخ الشقيق
على الاخ للاب لقوته لا لقربه وكذا البقية انتهى اللهم الا ان

يقال

يقال انما غلب لان اجتماع الوارثين في الجهة والقرب يقدم
أحدهما بالقوة كما هو معلوم فتأمل **قوله** فاذا عدم العصبات
وفي بعض النسخ عدمته وهي اولى **قوله** فالولي المقتق انجب
بنفسه او بواسطة ثم معتق الاب ثم عصبة ثم معتق الجد
ثم عصبة وهكذا كما ذكره القم **قوله** ذكر ان المقتق او انثى
وليس لنا عاصب بنفسه من النساء الا المقتقة وخرج لهم
العصبة بغيره وهو كل انثى مع اخها او ابن عمها او الاخت
مع الجد والعصبة مع غيره وهن الاخوات الا شفاوا للاب
مع البنات او بنات الابن وحكم العاصب بغيره او مع غيره
انه يأخذ جميع ما بقي من الفروض ويسقط عند استحقاق الفرض
التركة الا في المشتركة وهي زوج وام وحدة وعدد من اولاد الام
وعصبة شقيق فلا يسقط الشقيق بل يتشارك اولاد الام
ويزد العاصب بنفسه انه يأخذ جميع المال ان انفرد
قوله فماله لبيت المال اي ارثا للمسلمين مع مراعاة المصلحة
ان كان منتظما بان يعطى كل ذي حق حقه والابان لم ينتظم
لكون الامام غير عادل فيقدم عليه الرد على اهل الفروض غير
الزوجين بنسبة فروضهم لانه علة الرد القابضة وهي منقوضة
فيهما وذلك كبيت وام مثلا فيكون المال بينهما ارباعا للام
رבעا فان لم يكونوا فلزوج الارحام على ما مر **فصل**
في بيان احكام مقدار الفروض وعدوها وبيان اصحابها ومسا
تعلق بذلك ولفظ فصل ساقط من بعض النسخ **قوله**
المقدرة اعترض على ذكر المقدرة بعد الفروض لان الفرض
لفظ التقدير كما مر وحج يكون في الكلام رككة فكانه قال

المقدرة المقدرة بالتكرار واجاب بعضهم بان المراد به الفروض
 الراجحة وهي ما مقدرة او غير مقدرة فبين المصنف ان مراده
 بالفروض المقدرة او يقال وهو الاصل المراد بالفروض
 الانصاف فانه قال الانصاف المقدرة وما على النسخة الثانية
 فلا اشكال فتأمل **قوله** المذكور هو تقييد لقوله ستة فلا يرد
 نحو الثلث الباقي في احدي الغراوين وهما الابوان مع الزوج
 او الزوجة واما سدس الحدة وبنت الابن مع البنت فهو داخل
 في السدس بقطع النظر عن مستحقته في الابنة الشريفة **قوله** في
 كتاب اسمه وهو القتران العزيب **قوله** كالقول كذا قال المصنف
 والوجه اسقاطه لانه لم يحصل منه فرض زائد على الستة ولان قص
 عنها وانما هو راجع الى مقدار المال فهو نظيرة قلة التركة ومثله
 الرد لانه نظيرة كثرة المال فتأمل **قوله** النصف هو بتثليث النون
 وفيه لغة رابعة وهو نصف بزيادة ياء مع فتح اوله ولغة
 خامسة ايضا وهي بضم با اسقاط الفاء كقرب وبعد وهي
 المتداولة بين العوام **قوله** والسدس هو بضم الدال المهملة في كتابها
قوله وقد يعبر الفرضيون الخ ومما دما قاله المصنف عبارة اخرى
 وهي ان يقال النصف والثلثان ونصف كل منهما ونصف نصفه
 وقد انعكس هذه العبارة ايضا فيقال الثمن والسدس ونصف كل
 منهما ونصف نصفه **قوله** فالنصف الخ انما يدا به المهم كغيره لانه
 اكبر كسرة من فتأمل **قوله** عن ذكر يعصبها اي وعمن يساويها
 واحدة كانت او اكثر وانفردت بنت الابن بعمن يحجبها اي وكذا
 يقال في الاختين فتأمل **قوله** والاخت من الاب والام لو قال
 والاخت السقيمة لكانا ولي واخص **قوله** اذا لم يكن مقمولا لو قال اذا

انفرد

انفرد عن فتم وارث لكان اولي واخص وكذا يقال فيما بعده فتأمل **قوله**
 كذا كان او اثني اي الولد اي اوختي **قوله** مع الولد اي الوارث اما غريم بان قام
 به مانع من حق قتل اوراق او اختلاف دين فلا يحجب الزوج عن النصف
 ولا الزوجة عن الربع **قوله** والزوجين الخ انما زاده الشتم نظر الظاهر للام
 المصنف والافهما واخلتاتان في الجمع بان يراد ما فوق الواحدة كما دخل
 فيه ما زاد على الاربع في نكاح الكفار فتأمل **قوله** او ولد الابن الخ او يعقب
 العا ولا يلا بد في استحقاق الزوجة الربع من انتفا الولد وولد
 الابن والا فصح في الزوجة حذف الثاني وبه جاء التثنية **قوله** عن
 اخي من صوابه عن اخيهما او عن اقتراده عن اخيهما فتأمل **قوله**
 اوام اي او مختلفين كقولنا لانا او اثنا او ختات او مختلفين ومن
 ذلك ما لو ولدت امرأة ولدين ملتصقين لها راسان واربع ايدي
 واربع ارجل وزجان بحيث لا يتأثر احدهما بما يصير الاخر ولها
 ابن اخر ثم مات هذا الابن وترك امه وهذين الاخيرين فلامه
 السدس وهو كذلك لان حكمهما حكم الاثنين في سائر الاحكام
 من قصاص ودية وغيرهما نعم للام في احدي الغراوين ثلث
 الباقي بعد فرض الزوج او الزوجة وهما اب وام مع احدا الزوجين
قوله فضا عداي فاكسر وهو منصوب على الحال وناصبه واجب الاضمار
 ولا يجوز فيه غير النصب ويتعمل بالغا وثم لا بالواو كما في المحكم وغير
 اي فزاد او شرط ارث اولاد الام ان يكون الميت كلاله اي لا شيء
 له وارث ولا اصل ذكر **قوله** من الاخوة اي ولو احتملا لكان وطى اثنتان
 امرأة بسمية وانت بولد واشتبه الحال ثم مات الولد قبل لحوقه
 باحد هما وكان لاحدهما ولدان فللام السدس على الرايح وتقديم
 المهم الولد ثم ولد الابن ثم الاخوة فيه اشعار بنسبة المحرم

اذا اجتمعوا على هذا الترتيب فتأمل **قول** ذكرنا اننا لا نستوي
 فيه الذكر والانثى لانه لا تقصيب فيمن ادلوا به وقد فسرنا الثلث في
 موضع اخر كما لم تدع الاخوة اذا انقص عنه بالمقاسمة **قول** سبعة
 هو بتقديم الممثلة على الموحدة **قول** فصاعدا اي فاكثر كما مر **قول** ولا
 فرق بين الاشتقا وغيرهم اي ولا بين كونهم وارثين او محجوبين فلو كانت
 عن اب وام وولدي ام اي فلام السدس وللاب الباقي وهذه
 السئلة احدي السائل التسع المستثناة من قولهم شرط من يحجب غيره
 ان يكون وارثا للمجدة اي الوارثة فان تعدد من فليس شركا فيه سواء من
 جهة الاب او من جهة الام حيث اتحدت الدرجة او كانت التي من جهة
 الاب اقرب لان الفردي من كل جهة يحجب البعدي منها والفردي من
 جهة الام يحجب البعدي من جهة الاب بخلاف العكس على الراجح لان
 الام اصل في اثار الجدات وخرج بذلك لساقطة وهي التي تدلي
 بذكر بين اثنين سواء كانت من جهة الاب او من جهة الام كما مر
 لانها من ذوي الارحام **قول** عند عدم الاراي ويحجب امه الاب
 بالاب ايضا لانها تدلي به **قول** والثلاث اي فاكثر اذا احصلت
 ولبت الابن اي فاكثر **قول** مع بنت الصلب اي المتردة او مع
 بنت ابن اقرب منها وكذا كل طيتين اسفل من ذلك ولا شيء لبقاطين
 مع بنتي الصلب الا ان كان معن ذكر يعصبن في الباقي سواء كانت
 اخا من او ابن عم من او ابنت منهن **قول** للاخت من الاب اي فاكثر **قول** مع
 الاخت من الاب والام اي الشقيقة المتردة فان تعددت فكانت
 لا يعصبن للاختات من الاب للاخت من **قول** وفي الجد الخ المراد به الذي
 لم يدل بانثي ولا فلا يورث بخصوص القربة لانه من ذوي الارحام
 فتأمل **قول** الوارث يتد لا بد منه **قول** ذكرنا اننا لا نستوي

قوله

قوله وتستط الجرات الخ هذا شروع في حجب الحرمان بالشخص فتأمل
قول مع وجود اربعة اي وهم الفروع مطلقا والاصل الذكر **قول** ذكرنا ان
 او ابني اي او خنثى كما مر **قول** كذا اي ذكرنا ان او ابني او خنثى **قول**
 ويستقط ولد الاب والام اي الشقيق كما مر **قول** ويستقط ولد الاب باربعة
 اي ويستقط ولد الشقيق بحسبة ويستقط ولد الاخ للاب بستة ويستقط
 العم الشقيق بسبعة ويستقط العم للاب بثمانية ويستقط ابن العم
 الشقيق بنسبة ويستقط ابن العم للاب بنسبة وتستقط عصبة الوالد
 بعصبة النيب وهو لا وهم العصبة بانفسهم ومن انفرد منهم اخذ
 جميع المال **قول** وبالاخ من الاب والام اي الشقيق **قول** واربعة
 يعصبون اخواتهم اي فليس هم عصبة بالغير والاختات الاستقا
 اولاد منهن مع البنات او بنات الابن منهن عصبة مع الغير
 حافظ اخواتهم منسوب بالكره لانه جمع مؤنث سالم لا لفون بل لها
 جمع اخ فتأمل **قول** مثل حظ الانثيين اي نصيبها كما مر **قول** والاخ من
 الاب والام اي الشقيق كما مر **قول** بل لها الثلث اي سوية وزرع
 بعض الثلث بل لها السدس وهو يعني ما قبله وفي بعضهما
 بل لهما السدس وهو يعني ما سبق سمل فتأمل **قول** وبوالاعمام
 الى اخره قال شيخنا هو من الاظهار في محل الاضمار لغير حكمة
 انتهى اقول بل له حكمة وهو الاضمار ان هذا الكتاب وضع للمتدينين
 والاظهار لغير اولي من الاضمار فتأمل **فصل** في بيان
 احكام الوصية بالمعني الشامل للايصا واخرت عن الزايق لان
 محل اعتبارها صحة ونسب واداءا واقرارا وادارة ورد بعد الموت
 والاصل فيها قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين
 قال المفسرون قدم الوصية في الآية على الدين للاهتمام بشأنها

وخبر ابن ماجة وغيره المحروم من حرم الوصية من مات على وصية
 مات على سبيل سنة وتقي وشهادة ومات مغفورا له واركا نها
 اربعة موصي وموصي له وموصي به وصيقة وكلها في كلامه
 صريحا او ضمنا او اشاريا فبما مل **قول** سبق معناها لغة وشرعا
 اي في لغة من الاصل لا تقدم الا الموصي وصل خير ونياه بخير
 عقباة وشرعا لا يعني الا يصا تبرع بحق مضاف لما بعد الموت
 ولو تقدم كان يقول او صيت بكذا فكانه قال بعد موتي وبمعي
 الا يصا اثبات تصرف مضاف لما بعد الموت فلو اختلف الوارث المتبرع
 عليه بعد موت المتبرع في عين المرض كان اختلافه في كون الموصي وجمع
 من اوصي مطلقا صدق المتبرع عليه بهيمة ان الاصل السلامة
 من المرض الخوف وعلى الوارث البينة **قول** وجع يجوز الوصية اي قبل وضع
 وتندب ان كانت غير زائدة على الثلث ولا ولي نفه شي منه لما في
 الصحيحين انه لا يملكه عليه ولم قال لسعد ابن ابي وقاص رضي الله
 عنه الثلث والثلث كثر قال في شرح مسلم يجوز في الاول الربع
 والنصب اي اعطى الثلث والثاني تبرع بغير ابد لكن الرواية لم تعلم
 وكان هو ثالث ثلاثة في الاسلام وتكره ان زادت عليه على المعتكف
قول بالمعلوم الخ هو اشارة الى الموصي به الذي هو احد الاركان الاربعة
 والتقسيم في اوصافه نعم بشرط كونه مقصودا لا محروما وقابل
 للنقل لا نحو ام ولد وكذا قصاص وحد قذف الامن هما عليه قال
 شيخنا واعلم ان العلم باوصافه وعدمه يستلزم ان يكون بصيغة
 وهو كذا ايضا كالمرو العلم بشمل القدر والعين والجنس والنوع
 والصفة جميعها او مجموعها او يقابله المجهول في شئ منها ومن العلوم
 نحو حبي حنطة ونجوم كتابنة ومخائب وان لم يقل ان يحجز نفسه وعبد
 غيره

غيره وان لم يقل ان ملكة وطلب قابل للتعليم وزيل وميتة وحدها
 وخبر محترمة لا غيرها وزيت نجس ونحو ذلك **قول** والمجهول اي قدرا
 كنهه الدراهم او جنسا كالثوب او نوعا كصاع حنطة او صفة كعمل هذه
 الدابة او عينا كاحد عبيدي او غير متدور على شئ له كابق وطايس
 في الهوي ومنه تمثيله له باللبس في الصرع فتأمل **قول** وبالموجود
 اي كنهه الدراهم مثلا **قول** والمعدوم اي كعمل يحدث ومنه المنفعة
 دون محلها كملكه وتبادلان لم يقدرها بن من **قول** من الثلث قال
 شيخنا من ابتداه فيدخل جميع الثلث فتأمل **قول** اي ثلث مال
 الموصي اي وقت موته بعد وفادينه او سقوطه عنه ولا عبرة بمسا
 قبله سواء وقعت منه في المرض **قول** نعم ما فيه تفويت على الورثة
 يقتضي بوقت تفويته وليست منه عتق ام الولد لانها من راس المال
 مطلقا ويقدم من الثلث الاول فالاول ان ثبتت **قول** المطلقين
 التصرف خرج به المجهول عليهم ينتقل منهم في الزايد فقط لا اولا
 يكن هناك وارث فتأمل **قول** فاجازتهم تنفيذ اي لتصرف
 الموصي لا عطية مستداة لا قيل **قول** بطلت اي وان قلت **قول** لو ارث
 اي وقت الموت وان لم يكن وارثا قبله او عكسه **قول** الا ان يحجزها
 باق الورثة اي وان كانت بعين هي قدر حصتها ومنها الوقت عليه
 والجهة له وابراوه من دين هو عليه ونحو ذلك وتفسير بعضهم عدم
 الجواز فيما تقدم بالكلية لا يناسب هذا الاستنباط بعده **قول**
 لو قال او صيت لن يبد بالعا ان تبرع بفلان وارثي بخساية **قول**
 لزمه دفعها له او اقبل ولا يحتاج الى اجازة منهم وهذه حيلة
 من حيل الوصية للوارث قال في شئ الرض فان اجازوا فلا رجوع
 لهم ولو قبل القبيض بناء على ان اجازتهم تنفيذ للوصية لا ابتداء عطية

منهم كما مر ولا من اجاز واعتقه والحاصل بالاعتناق في مرض الموت
او بعده بحكم الوصية ثابت للميت يستحقه ذكرور العصة دون انا شهم
والوصية لكل وارث بقدر حصته شايها العفو **قول** ونحو الوصية
اي تصح كما في بعض الشئح وشار اليه الشئح **قول** عاقل لو قال مكلف لكان
اولي واظهر واما السكندر المتعدي بسكره فهو المكلف في سائر ابواب
فتأمل **قول** حر اي كلاً او بعضنا اي لو خطى قوله وان كان كافراً
اي او حرهما او غيره ولو موثقان لم يمت بغير ردة ان ملكه موقوف
على الراجح **قول** بسنه اي او فليس **قول** لك ممتلك الخ هو بكسر اللام المشددة
قول اي لمن يتصور المكلف لو علم به هذه العبارة لكان اولي احسن
لشمل الحمل والسجد والرفيق ان لم يتصده بان قصد السيد
او اطلق ولا ينتقل الى اذن السيد بل لو نهاه عنه لم يضر فان
كان العبد قاصراً قبل السيد ولا ينتظر كما قاله العلامة ابن قاسم
تقلاً عن العلامة الرضائي وافتره وشمل الدابة ايضاً ان قصد ما لكها
لان الوصية لما لكها فان قال ليصرف في علفها مثلاً فالمنقول صحته
لان علفها كما لكها فهو المقصود بالوصية فيشرط قبوله وتعيين الصرف
الى جهة الدابة وان انتقلت الى اخر رعاية لغرض الوصي فلو ماتت
الدابة كانت الوصية لما لكها عند الموت ومن لم يولد له فزينة طاهرة
على انه انما قصد بها ما لكها وانما ذكرها تحملاً وتبسيطاً لقين دفعها
له على الاربعين لا يسلم علفها لما لك بل يصرفه الوصي فان لم يكن فالقاضي
ولو بناه عليه ولو كان النايب هو ما لك الدابة وتشتط فيه عدم
العصية وقبوله بنفسه اربو ليه او نحو **قول** اقل من ستة
اشهر اي اولا كثر منها ولم يزد على اربع سنين وكانت المرأة خلية
عن زوج او سيدان الظاهر وجوده عند الذم وطبي السبهة

وفي تقدير الزنا اساة ظن بها **قول** موجودة عامة اي ومنها الخيل
المسبلة وطيور الحرم والفقر والذميون ونحو ذلك **قول** كتمان
كنية اي اولا هل الحرب او الردة او لمن يجار او يرتد او نحو ذلك
قول يخيل الله اي لانه من القربات كالقراءة وبها المساجد وعمارتها ومصلحتها
ومطلقاً ويجعل على المصالح ولا يضر لو قصد نكحها وبعضهم جعل هذا
اشارة الى الجنة وهو لا ياسب سياق الكلام فامل **تبيين** يكتفي في
الجهة الاعطى الى ثلاثة منهم كالفقراء ويصح الرجوع عن الوصية
وعن بعضها بالتوب والعقل كاطلقت الوصية او رجعت عنها او
هذا الوارث او نحو ذلك ونحو بيع ورهن وكفالة ولو بلا قبول
وكنا كل فعل يشعر بالرجوع او نزول به الاسم **قول** وتصرف للفقراء
اي من اهل الزكاة لشئق هذا الاسم لهم في عرف الشرع **قول** اولها
سجدة اي او عمارته **قول** وتقع الوصية اي من كل مكان حركه او بغضه
بل شئق **قول** اي الايضاً اشار بهذا التفسير الى ان هذا هو القسم الثاني
الذي هو الايضاً بنحو قضاء الحقوق المشار اليه بقوله ثم اثبات تصرف
معناه لما بعد الموت واركانه اربعة لا تقدم بشرط الموضع هناك كما مر
ايضاً ويزاد في امر الاطفال ونحوهم ان يكون له عليهم ولاية ابتدئ بها
نحو الوصي وهي للاب فقط وان علا **قول** وتنفيذ الوصايا اي
رد الوديعة وامر المحجور عليه بخير او صغر ولو جهلاً ان كان موجوداً
حال الايضاً او قابلاً لموجود حال الايضاً ايضاً كالايضاً على اولاد
الموجودين ومن سجد منهم او نحو ذلك قاله البيهقي **قول** الي
من الخ هو اشار الى الوصي هنا فتأمل **قول** جمعت فيه اي عند
موت الموصي وان لم يكن عند الوصية **قول** خمس خصال وفي
بعض الشئح خمس شرايط اي بعد اعتبار العدالة والاهل الى

التصرف وعدم العداوة بين المحور عليه والولي ويقدم الوصي الكامل من
الأب والجد على وصي الآخر إلا إذا كان الأب بغير صفة الولاية فالوصاية
حينئذ للجد **تنبيه** يجوز تقييد مال المحور عليه لصيانتها
من يريد المحور فيه أو أخذه من غاصب أو غيره كما في قصة الخنزير
عليه السلام **قول** والأمانة أي احتراز من الغاسق **قول** لكن الأصح
أنه هو المقصود **قول** فهي أولى أي لو فور سنقتها وخروجها من خلاف
الأصطحي فإنه يرى أنها تأتي بعد الأب والجد فتأمل **هـ**
كتاب أحكام النكاح الذي هو من العقود اللازمة من
جته الزوجة قطعا ومن جهة الزوج على الرجح ومناذره الإباحة
لا الملك والمعتود عليه فيه هو الزوجة على الأصح وبذلك علم أنه
الأخبار فيه والأصل فيه قوله تعالى وأنكحوا الأيامي منكم
الأنثى وخبر من أحب فطري فليست سن سنتي ومن سنتي النكاح
وأركان خمسة زوج وزوجة وولي وشاهدان وصيغة **قول** وما
يتعلق به أي من صحة وفساد وحل وحرمة وغير ذلك المشار
إليه بقوله من القضايا والأحكام فتأمل **قول** من القضايا جمع
قضية بمعنى مقتضى بها فهي السنة المذكورة **قول** والأحكام جمع حكم
وهو السنة الثامنة **قول** وهذه الكلمة بالمعنى اللغوي لأن الأشارة
بتوابع من القضايا والأحكام ساقطة من بعض النسخ المست
كما قاله الشارح وسقوطها ظاهر **قول** والنكاح الخ فيه شاعل لأن الوطى
والعقد من معناه الشرعي وإنما الخلاف في كونه حقيقة فيهما أولا
والأصح أنه حقيقة في العقد مجاز في الوطى كما تجابه التثريد
ويجمل عليه بقرينة كإيائي وإليه أشد التمسك بقوله ويطلق شرعا
على عقد مشتمل على الأركان والشروط ولو أبدل قوله مشتمل الخ بقوله

عقد

عقد يتضمن إباحة وطى بلقظ النكاح أو تزويج أو تزجته لكان أولى
وأظهر قال شيخنا وهو مكنى انتفاع لا ملك منفعة كما يأتي وقد أبلغ
بعضهم أسماءه إلى ألف وأربعين اسما **قول** مستحب أي قبوله بدليل
مما بعده والأصل فيه العفة أو حصول ولد أو نحو ذلك وعليه فهل
يصح نذر أو لا قال العلامة ابن حجر يعي نذر إن قصد به العفة وهو
حصول أصله الإباحة **قول** بنوقان نفسه أي ولو خصيا **قول** كبر
ونفقة أي وكسوة والمراد منها القدرة على الحال من المهر وعلى كسوة
فصل التمكن وعلى نفقة يوم النكاح **قول** فإن قصد الأهنة أي المذكور
مع نوقانه للوطى **قول** لم يستحب له النكاح أي بل يستحب له تركه
كما في المنهاج وغيره وبالف في شمس مسلم فقال بكراهة النكاح وتيسر
شهوته بالمصوم لحديث يا معاشر الشباب من استطاع منك
الباءة فليتزوج فإنه أغنى للبصر وأغنى للفرج ومن لم يستطع
فعلية بالصوم فإن له وجبا أي قاطع لتوقانه لا بما يقطع النسل
كالكا فور الطيار ونحوه فيجوز استعماله فإن لم تنكسر شهوته
بالمصوم فليتزوج فإن لم يكن به توقان كره له ذلك إن كان به
علة أو كان فاقد الأمانة فإن وجدها ولا علة به فالعبادة له
أفضل إن كان متعبدا وإلا فالنكاح له أفضل لئلا يقضي به البطالة
إلى الفواحش نعم لا يستحب النكاح لمسلم في دار الحرب مطلقا
ويستحب للمرأة النكاح إن كانت تايقة له أو احتاجت إليه لنفقة
أو خافت على نفسها من افتخام الفجوة أو نحو ذلك والآخرة لها
ذلك كما في الأم نعم إن لم تندفع عنها الفجوة إلا بالنكاح فهو واجب
عليها **تنبيه** يستحب كون المرأة بكر أي غير مدخول بها ولو
ثيبا إلا لعذر كضعف الله ونحو دينه لا فاسقة جميلة عرقا

عند العلامة الرمي وبجسب طبعه عند شيخ شيخنا ولو دأ وتعرف
 بأقاربها ذات نسب طيب لا بنت زنا وفاسق قال الأذعي ويشبه
 أن يلحق بها اللقطة ومن لا يعرف لها أب وغير عمالة قريبة بأن
 تكون اجنبية أو ذات قرابة بعيدة لضعف الشهود في القرينة فيجوز
 المولد تخيلا ودودا بالغة الحاجة خفيفة المهر لا مطلقة برغبة
 فيها مطلقا قال العلامة المناوي ويسى أن يعقد عليها في شوال
 وأن يكون يوم الجمعة أول النهار وأن يكون في جمع وأن يكون بالمسجد
 وأن يدخل عليها في شوال أيضا **قوله** ويجوز للمحرر أي الكامل الحرية البالغ
 العاقل الرشيد ولو حكا **قوله** أن يجمع بالعقد ولو في عقود متعددة
قوله بين أربع حراري معا أو مرتبا ولو كذا ذات فان زاد عليها بطل
 الشايد أن يمتنع والابطال الكل وانما خصت الأربع لأن في دورها
 ثلاث ليال فهو موافق لغالب احكام الشيعة وفيه مخالفة لشيعة
 موسى صلى الله عليه وسلم التي ليس فيها حصر في عدد النساء لشريعة
 عيسى صلى الله عليه وسلم التي منعت أكثر من واحدة وخرج بالمحرر
 الإساءة بالملك فلا حصر فيها من ولو مع الحراري المذكورات **قوله** ويجوز
 أي كالمجنون **قوله** مما يتوقف أي من كل مكان يتوقف جوازها على الحاجة
 ولو قال ممن يتوقف جوازها على الحاجة لكان أولى والنسب فأنكسر
قوله ويجوز للعبد أي لمن فيه رق بأنواعه لا ذكره الشئ **قوله** أن يجمع
 بين اثنين أي بالعقد حرتين أو امتين أو مختلفتين فهو على النصف
 من الحر لأن النكاح من الفضائل فلم يلحق العبد فيه بالحر كما لا يلحق
 الحر بمنصب النوبة في الزيادة على الأربع فان زاد عليها فكل امر
 في الحر ولا يشترط في نكاح الأمة سارا في مكرها في نكاح الحر فتأمل
قوله ولا ينكح أي لا يجوز ولا يصح **قوله** الحر أي الكامل الحرية بمعنى لا يتزوج

قوله

قوله أمة لغيره أي لمن فيها رق ولو مبعوضة لما يثبت عليه من أرقاق
 الولد نعم يجب تقديم المبعوضة على كاملة الرق ومن هو أقل رقا
 الكرامة **قوله** عدم صداق الحرة لو اسقط المص لفظ صداق لشمل الشرط
 الأول من الشرطين اللذين في كلام الشئ أن عدمها يشمل عدم القدرة
 عليها وعدم كونها تحتة والمراد ما تزوج به من من المثل فاقول فافلا
 عما يحتاجه من مسكنه وخادمه ولباسه ومركوبه ونحوها **قوله** أو
 عدم رضاها أي بالزوج أو بما قدر عليه من المهر وماله الغائب كالمعدوم
 وكذا أرضها بالزوج أو ببلادها فتأمل لامة في ذلك **قوله** وخوف
 العنت وهو في الأصل المشقة وفرضها بالزنا لما فيه من المشقة
 بالحد في الدنيا أن حد والافنا لعذاب عليه في الآخرة أن لم يثبت عنه
 والمراد بخوف العنت أن تغلب شهوته وتضعف تقواه وأن يكون
 لخصوص أمة بعينه أو منه يعلم جواز حل أمة للعنين دون المسحوق
 والمحبوب فتأمل **قوله** أن لا يكون تحتة حرة أي أوامة بالملك أو بالنكاح
 فعلم أن له أن يتزوج امتين أو أكثر من ذلك حيث وجدت الشروط
 ولعل المصنف انما قيد بالحررة لعطفه الكتابية عليها فراجع **قوله** تفعل
 للاستمتاع أي عرفا بأن تعفه فخرج بذلك الصغير الذي لا تحتل الوطى
 والرفق والقنا والهرمة ونحوها نعم إن كانت الصالحة للاستمتاع
 في غير بلد له من السفن اليها إن كانت تنتقل معه إلى وطنه ولم ينسب
 في سفرها إلى الأسراف ومجاوزة الحد والأضي كالعدم فله نكاح
 الأمة حينئذ قال شيخنا ولو قال الصالحة بد لا تفعل لكان أولى وحسن
 انتهى وأظهر مثل الصالحة المتحقق لتوقع شفاها أو هي قسم من
 المرتقا ونحوها رجع العلامة ابن قاسم الأول ونقل عن العلامة
 الرمي أنه قال إن عافت نفسه الوطى جاز له فعله والافلا **قوله**

فلا يجزى لمسلم اي حرام كان او رقيقا **قول** امه كتابية هذا في عقد النكاح
فللمسلم وطى الامة الكتابية بملك اليمين وخرج بالمسلم الكافة
حراما كان او رقيقا فله نكاح الامة الكتابية لكن يشترط في الحر ما شرط
في المسلم مما مر **تنبيه** لا يجزى لحر وطى امه ولده ولا امه مكاتبه
ولا امه موقوفة عليه ولا امه موصى لهما بمقتضاها ولو ملك الولد
زوجته ابية لم ينسخ نكاحه بخلاف المكاتب اذا ملك زوجته
فانه ينسخ نكاحه والفرق بينهما ان تعلقت السيد بمار مكاتبه
اكثر من تعلق الاب بمار ولده **قول** او نكح حره اي بعد الامة كاهن
من المسئلة فخرج به كما لو عقد عليها معا فانه لا يرد في الامة
وان كانت الحره غير سالمة فتأمل **قول** ونظر الرجل اي الذكر البالغ
وهو يشمل الغفل والخصي وهو من قطعت انشائه وبقي ذكره
والعقيد والمجبوب بالبا الموحدة وهو من قطع ذكره وبقيت
انشاءه **قول** والشيخ والصرم والمختل يفتح النون اشهر من كسرهما
وهو المتشبه بالنساء ويحذف له كما ياتي في رايه بذكر الخنثى لكنه
مع النساء كالرجل وعكسه كما صرح به في الروضة واصطفاها والمراد
ويخرج المسحوق لانه من الاجانب كالمحرم والمجنون وغير المراهق
قول الى المرأة اي ولو غير مستكملة تكبر لا يصعد لانها لم تدخل في نفقة
المرأة **قول** سبعة اضرب بتقديم المهلة على الموحدة **قول** اي اجنبية
اي حر او مبعوضة وهي من يجزى له وطوها بعقد نكاح او ملك
في حد ذاته وان حرم لغرض من نحو كف او ورق او اهرام او غير
ذلك فالمراد بها غير المحرم ولوامة ويشمل بدنها ووجهها وكيفية
وشعرها وظفرها وان انفصل او تزوجها بعد انفصاله **قول** فغير
جائز اي ولو من عيون قذار لا من امرأة لانه خيال فقط فلا يجزى

فكلام

وان لم يخف فتنة ولا شهوة لخير من نظر الى امرأة اجنبية حرام
تلك عيناه يوم القيامة بمسا من نار ونظر المرأة الى
الاجنبى كعكسه **قول** جاز اي النظر الى الوجه خاصة **قول** الى
زوجته اي غير العتدة عن شهوة من الغيرة والاخرى كالحايض ونظرها
الى زوجها كعكسه نعم ان منعها من نظرها اليه امتنع عليها بخلاف
عكسه **قول** وامته اي التي يجزى له الاستمتاع بها والافق من زوجة
ومشركة ومكاتبه ومركبه ووثنيته ومحرم ولو من رضاع او مصا هرة
فهي معه كالمحرم ونظرها الى السيد كعكسه **قول** ان ينظر الى اخر
خرج بالنظر لمس فلا خلاف في حله ولو للفرج **قول** من كل منهما
اي في الحياة والممات **قول** الى ما عدا الفرج منهما اي قبل او دونه
وهو كذلك بل قال الامام يجوز التلذذ بدبر المرأة من غير ايلاج
انتهي اقول وهو ظاهر خلافا للدارمي ومن تبعه **قول** والا مخرج
حوار النظر اليه اي الفرج **قول** لكن مع الكراهة بل قيل انه يورث
الغبي في الناظر او في ولده او في قلبه قال شيخنا وقد ورد
في ذلك حديث ضعيف او موضوع او منكرو او باطل او معضل او
حسن فراجع **قول** الى ذوات اي صاحبها فافضا فتم من اضافة
البيان او الاعمر الى الاخص او بعيني ابدان وجه فلا اشكال
في الاضافة فتأمل **قول** محاربه اي ولو يملوكة له كما مر **قول** او امته
الزوجة التي قد تقدمت هذه مع الخوف ومحل الجواز اذ لم تكن
شهوة وكذا كل ما قيل يجوز النظر اليه ونظر المرأة الى محرمها
كعكسه **قول** فيما عدا ما بين السرة والركبة خرجت السرة والركبة
فلا يجزى نظرها **قول** فيجوز اي بل يسن ولو بشهوة وله ذكره
مرارا مادام محتاجا اليه وخرج بالنظر لمس ولو اعصى فلا يجوز

له فيؤكل من ينظر له وخرج بها اختها فلا يجوز نظره لها مطلقا
 واما اخوها الامر اذا كان شهها فافتي بعض المتأخرين
 بأنه يجوز له النظر اليه بغير شهوة كما قاله العلامة الرمي
 كالخطيب **قوله** منها اي الحرة ويجوز نظرها وليس لها
 ايضا ان تنظر منه ما عدا ما بين السر والركبة **قوله** على ترجيح
 النووي اي بان الامة كالحرة وهو مرجوح والراجح انه ينظر
 منها ما عدا ما بين السر والركبة كعكسه والمحصل ان النظر
 منها ما عدا عورتها الصلاة فقط **قوله** فيجوز الخ محله اذا كان
 محصورا بحرم او امرأة ثقة وعدم امرأة تعالج ذلك كما ذكره الش
 ويقدم المسلم على الكافر والكافرة عليها وكذا المسلم بعدتها
 ويلحق بما ذكره الخائف والقائلة للفرج **قوله** للشهادة عليها اي
 اذا اوجلا ولو الى فرج الزاني او الزانية وتؤدي الموضوعة وعانة
 ولد الكافر لا يثبت العانة وذكر الرجل اذا ادعت المرأة عيانة
 ونحو ذلك **قوله** فان تقدم النظر اي بشهوة **قوله** وردت شهوته
 اي فيجب عليه ان يصون نفسه لذلك **قوله** الى الوجه منها
 القصد انه راجع الى المعاملة فقط لما علمت ان النظر للشهادة
 لا يتقيد بالوجه **قوله** عند ابتياعها اي من الرجل او الى العبد
 عند ابتياعه من المرأة **فائدة** هل يجوز النظر الى الامة النسبية
 حال شرائها ولو بشهوة مثل الخطبة يجوز ان ينظر اليها ولو بشهوة
 امر يفرق ما هنا وبين ما هناك قال العلامة ابن قاسم وقت
 هذه المسئلة في درس العلامة الرمي وتوقف فيها من الطلبة
 من قال بالحوار ومنهم من فرق قال وينبغي ان يعمل بالفرق
 فليح رانته في اقول **قوله** ولعل الفرق انه صلى الله عليه وسلم امر

بالنظر

بالنظر للزوجة ممن يريد نكاحها وعلله بقا المدة بينهما ولا كذلك
 الشرا لانه لا يلزم من الشرا الاستمتاع فليتامل **قوله** فيجوز النظر اي
 بلا شهوة واخوف فتنة ولاخلوة فيما يظهر **قوله** لا يجوز لها اي فلا
 ينظرها وكذا عورة العبد وتطير الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة
 كما يحرم نعم لا تنظر الكافرة من المسلمة غير ما يبدوا عند المهنة
 ويجوز النظر للتعليم ولو لامرأة لكن بحضرة محرم ونحوه ومحل في
 غير مطلقة وامرود ولو جميلات سواء ما يجب تعليمه في ذلك وفيه
خاتمة يحرم اصطفا رجلين او امرأتين عوايا في فراش واحد
 وان تباعدوا وشمل ذلك الاب وابنه والاخ واخاه والبنات وامهات
 والاخت واختها وفان عم في الاصول السبكي وفي غيرهم المزرقة
 وليس مصافحة الرجلين والمرأتين وتقبيل نحو الراس لمحو
 قادم من سفر نعم يستثنى الامر بالجميل فتحرر مصافحة
 وكذا من به عاهة كالبرص والاجذم ونحوهما فتكر مصافحة
 كما قاله العبادي واعلم ان المس في جميع ما ذكره كالنظر
 بل اقوي الا النظر بشهوة او خوف فتنة في غير ما سر وليس
 الفتيان اهل الفصل ونحوهم كرايا لا ربا وتغنيا كما مر
 لا لغيرهم الحاجة او ضرورة في ما يجب وخرج بالقيام نحو
 الركوع الواقع بين ايدي العلم والصلحا والامرا ونحوهم فهو
 حرام ولو مع الطهارة واستقبال القبلة كما قاله العلامة ابن حجر
 والف فيه بعضهم مؤلفا **ومثل** في بيان احكام ما لا ينع
 عند النكاح الابه ركنا كان او شرطا او غيرهما وأشار الى الاولين
 بقوله فيما لا يصح النكاح الا به ولو عبر المش بمن كان او كونه
قوله الابوي اي خاص او عام بنفسه او بمن يقوم مقامه **قوله** وهو

الخ راجع للولي الذكور فتأمل **قول** احتراز عن الانثى الخ هو مخرج من
 لفظ ولي عدل ايضاً فشرط الذكورة والعدالة فيما يأتي تكراراً وتصريح
 بالمعلوم ولو سكت الشئ هنا عن المحترز الذي ذكره الى ما سياتي
 لكان اولى والنسب **قول** ولا غيرها اي لا بوكالة ولا ولاية نعم ان وليت
 الولاية العظمى والعياذ بالله تعالى ضح منها ذلك بضرورة وقياسه
 تصحيح تزويجها وهو كذلك وحاجته لتعدد العلامة ابن تاسم
 في ذلك وفيه الشئ المحضور سها دون الولي لان المقصود منه
 عقده وفيه هما ايضاً بالعدالة دون الولي مع اعتبارها فيه ايضاً
 كما سياتي والمراد من المصدر المشي والاصل شاهدان عدلان
 فتأمل **قول** شاهدي عدل اي متصفين بالعدالة وفيدها بها
 هنا دون الولي مع اعتبارها فيه كما يأتي تركاً بلغة الحديث
 لا تكاح الابوي وشاهدي عدل فلا يشيخنا وبعضهم منه ايضاً
 الذكورة فذكرها في والعدالة فيها فيما يأتي تكراراً وتصريح بالمعلوم
 فتأمل **قول** وذكر المص الخ من يعلم ان الولي والشاهدين من الاركان
 الخمسة وتقي منها الزوج والزوجة والصيغة كما هو شرط الزوج
 عدم الاحرام والاجبار وكونه معينا وعلمه بحمل المرأة له وشرط
 الزوج عدم الاحرام والتقيين وخلوها عن تكاح وعدة والعلم
 بانقضاءها فلا يصح العقد على الخلق وان بانته ذكورية في الزوج
 او انثى ويكره تكاح من اتضح باحدهما وشرط الصيغة كالبيع
 وكونها بلفظ صحيح من مشق النكاح او تنويج ولو بغير العربية
 وان قدر على ما حيث فهم العاقدان والشاهدان سواء تقدم
 لفظ الزوج او الولي ولا تصح بالكتابة الا في الزوجة **قول** وينتشر
 الولي اي كل واحد منهم على سبيل الشبهة لا اشار اليه الشئ واليه
 يرمي

يرمي كلام المصنف بقوله شرايط فتأمل **قول** الى ستة شرايط وفي
 بعض النسخ ست باستقاط التثاني غير المعهودة من لفظ
 شهادة من السمع والبصر والمنطق والضبط وضم لسان
 العاقدين وعدم كونهما وليين وغير المعهودة من الولاية من عدم
 الاحرام وعدم حجر السفه ونحو ذلك **قول** الاسلام اي يفتن
 في الولي وكذا في الشهود واو في تكاح كافر لمسلم فلا يصح بظاهر
 الاسلام او مستوره بان يكون بيديا اختلط فيه المسلمون بالكفار
 وغلب المسلمون او تساووا مع الكفار **قول** فلا يكون ولي المرأة
 كافراً الخ لا يخفى ان اقتصار الشئ في مفهومات الشئ وطول الولي
 نقص عما في كلام المص وهو خلاف الصواب وما ذكره فيما يأتي
 بقوله وجميع ما سبق في الولي لا يفيد عدم الاعتراض عليه فتأمل
 الا فيما يستثنيه المصنف بعد اي في قوله الا انه لا ينتشر
 تكاح الذميمة الخ فتأمل **قول** او تقطع اي فلا يتقد حال جنونه
 وتنتقل الولاية للابعد بخلافه حال افاقته حيث لم يكن فيه
 خلل فلا يصح عقد غيره لانه هو الولي وكذا الشاهدان ومن
 ذلك علم عدم الصحة في مختلف النظر بخلاف في عقده فتأمل **قول**
 والرابع الحرية اي الكاملة في الولي والشاهدين يفتن ولا يصح
 مع الحرية المستورة ويعتبر بنظر ما مر في الاسلام **قول** فلا يكون
 الولي عبداً ويجوز للمعصن ان يزوج امته بالملك لا بالولاية
قول ويجوز ان يكون اي العبد **قول** قابل في النكاح اي لنفسه او بلكالة
 عن غيره بخلاف الاجاب فلا يكون وكذا فيه وايسر ادراكه
 المسألة على كلام المص غير مستقيم فتأمل **قول** والخامس الذكورة
 اي ولو في الواقع فيكفي الاحتراز في الذكورة في الجنس بقصد العقد

له ليس معقودا عليه بخلافه فيما مر فتأمل **قوله** فلا تكون المرأة
 والخني وليين اي ولا شاهدين ايضا **قوله** والسادس العدالة
 وهو لغة الاستقامة والاعتدال وعرفا ملكة في النفس يقدر
 بها على اجتناب المحرمات والرد ايل المباحات فالصبي اذا بلغ
 ولم يقدر منه كبره ولم تحصل له تلك الملكة لا يكون عدلا ولا
 فاسقا والمراد بها هنا عدم النسيق الظاهر فلا يصح عقد الفاسق
 وان اسره باي نوع من انواع المحرمات فيكتفى بالعدالة
 المستورة والظاهرة وهو المعروفة بين الناس في الوي والشاهدين
 نعم لا يضر النسيق في الامام الاعظم وينفذ حكم قاضي الضرورة
 قال شيخنا شيخنا تبعا للعلامة الرضوي ويكتفى في صحة العقد بوثبة
 الوي حال العقد فقط انتهى وافق شيخنا **قوله** نكاح الذمية
 اي الكافرة بملع العقد عليها لمسلم او كافرا ولو عتقت مسلمة
قوله الى اسلام الوي اي قبلها بالعدل في دينه وان اختلفت ملتتها
 الى الجارية وغيرها كالارت نعم المرتد لاولاية له مطلقا
 ولا يصح من قاضي الكفار ان يزوجه الكافرة من مسلم **قوله** فيجوز
 كونهما اي سيد الامه **قوله** فاسقا اي وكذا لونه رقيقا مكنا او
 سميئا او كافرا في كافر لانه يزوجه بالملك لا بالولاية فانقصر
 الشئ على اخراج الفاسق غير قيد الا ان يكون ناظرا الى تغيير
 المصنف بالعدالة فتأمل **قوله** فلا يقدح في الولاية اي ولا يزيل
 التزوج لحصول التصور بالبحث والسماع وقال شيخنا من
 حيث صحة العقد كنه بركه بصيرا في قبض المهر واقتباسه
 انتهى ولا يقدح الخ من ايض في الولاية ان كان لها اشارة مفهمة او كتابية
 كذلك لا يزوج الا بعد ثم ان اراد هو ان يتزوج فان لم يختص

بإشارته

بإشارته الفطنون بإشراف العقد بنفسه والاوكل من يعقد
 له بإشارة او كتابية وان كانا كنايتين ولا يباشر النكاح
 بنفسه لانه لا يصح بالكنائية **تنبيه** فقد كل واحد من
 هذه الشروط ينقل الولاية للابعد لا الاحرار فينقلها
 للحاكم ومثله غيبية الوي مسافة قصر وعضله وارادته
 تزويج موليته وعدمه من اصله وقد نظم بعضهم فقال
 خمس محورة تقر حكمها: فيها يراد الامر للحاكم
 فقد الوي وعضله ونكاحه: وكذلك غيبته مع الاحرام
قوله في الاصح الخ هو المعتمد **فصل** في بيان احكام الاوليا
 ترتيبا واجبارا وغيرهما وبعض احكام الخطبة بكنس الخاء
 وما يتعلق بها ولفظ فصل ساقط من بعض النسخ **قوله** واوكل
 الولاية الخ افعال التفصيل على بابها بالنظر لطلاق الولاية لا بالنظر
 لذلك العقد فهو بمعنى مستحق خوف لان احق بماله اي مستحق
 له دون غيره اذ احق للمجد مثلا مع وجود الاب واسباب
 الولاية اربعة الابوة والعصوبة والاعتاق والسلطنة **قوله**
 اي احق الاوليا هو بيان لمعنى الاولوية لمادة ان المراد
 منها الوجوب المقتضي عدم الصحة من غير لا بمعنى الكمال
 قال شيخنا وفي التعبير بان فعل التفصيل اشارة الى ان الولاية
 ثابتة للجميع مع الترتيب لا على الترتيب كما مر في الاشارة
 اليه فتأمل **قوله** الاب ثم الجد لو قال الاب وان علا من جفته
 كان اوي واخصر فتأمل **قوله** ويقدم الاقرب الخ وهو
 مستفاد من التشبيه بما قبله فتأمل **قوله** ثم ابن الاخ للاب والام
 الخ مقتضاها ان ابن الاخ الشقيق البعيد يقدم على ابن الاخ للاب

الاقرب منه وهو كذا **قول** وان سفل كان الاول ان يقول وان تراخا
 في هذا وما بعده فتأمل **قول** فيقدم ابن العم الشقيق الخ اشار به الى
 ان المراد من قوله المص على هذا الترتيب هو هذه الصورة فقط اذ لم
 يبق غيرها والمراد بالعم عم الميت وعم ابيه وعم جده وابن العم كذلك
 نعم لو زاد احد ابني ام باخوة لام او بنوة او عتق او نحو ذلك قدم
 على الاخر وحي علم ان الابن لا يزوج من حيث كونه ابنا فتأمل **قول** فاذا
 عدم العصباء وفي بعض النسخ عدمت العصباء وهي اولى كما مر
قول وفي بعضها ايضا العصبية **قول** الذكر هو احتراز عن الانثى المعقنة
 او اجل التمييز فيما بعده فتأمل **قول** ثم عصبية اي المعقنة لا ينفذ
 كونه ذكرا فتأمل **قول** على ترتيب الارث اي بالاول فيقدم الاخ وابن
 الاخ على الجد والعم وابن العم على من الجد **قول** من يزوج المعقنة
 فكسر التاء ولو قال من يزوجها كان اولي واخص **قول** على المعقنة
 فتفتح التاء ولو قال على العتقة لكان اولي واعم فيقدم ابن العتقة
 على ابيه ولا يعتبر في تزويج العتقة اذن معتقها وليكن سكوت
 العتقة البكر في اذنها كولي ثم الحاكم يزوج اي من في ولاية فقط
 ويزوج ايضا البالغة المجنونة عند فقد المجرم وعند علم الولي
 او حبسه او قراره او غيره كذا تقدم ومنه العصل بان دعت
 رشدة الى كنز عند الحاكم وامتنع الولي دون ثلاث مرات
 فان امتنع ثلاث مرات فاكتر انتقلت الولاية للابعد لانه
 فسق الا ان غلبت طاعته على معاصيه وكذا نكاحه وغيبته
 فوق مسافة التصرف واحرامه وتقرره وتغزيره ونحو ذلك
 مما تقدم وقد نظم ذلك بعضهم فقال
 ويزوج الحاكم في صور اتت منظومة تخلي عن قود جواهر

عزم

عدم الولي وفقده ونكاحه **قول** وكذا كغيبته مسافة قاصر
 وكذا كغيبته وجنس مانع **قول** امته المحجور بقاري القادر
 احرامه وتقرره مع عضله اسلام ام الفرع وهي لكافر
 فان فقد الحاكم جارا للزوجين ان يوليا امرهما حرا عدلا ليعقد
 لهما وان لم يكن يجتهدا ولو مع وجود مجتهد عليهما هو ظاهر
 اطلاقهم بخلاف ما اذا وجد الحاكم ولو حكم ضرورة فانهم لا يجوز
 ان يوليا الا مجتهدا ولا فرق في ذلك بين المحضر والسفر في المكانين
قول وفي التماس الخ وقيل في ما يفعله الخاطب من الطلب والالتقاط
 والاستقطاف **قول** وفلا وقيل من الخطب وهو الشان الذي له خطب
 لانه شان من الشؤون ونوع من الخطوب وقيل من الخطاب اي
 الكلام لانها نوع مخاطبة تجري بين الرجل والمرأة وقيل غير ذلك
 وشرط الخاطب ان يحل له نكاح المخطوبة فلا تجوز الخطبة لمن زرع
 نكاحه اربع غير المخطوبة كما قاله الماوردي وقاس بعضهم عليه
 خطبة من يجرم الجمع بينها وبين زوجته **قول** لو خطب خمسا
 دفعة او مرتين واجيب صريحا حرمت خطبة احدها حتى
 ينكح اربعا منهن او ثنتين **قول** من المخطوبة لو قال ممن له ولاية
 المخطوبة لكان اولي واعم ومثله النفقة في من العدة **قول** ولا
 يجوز اي فيجوز ولا يصح العقد المرتب عليها وكذا ما بعدهما
قول او طلاق باين وكذا يفسخ او انقاسخ او موت او في عدة شبهة
 نعم لمصاحب العدة ان يصح بها ان حل له العقد عليها بان
 كان طلاقه رجعي ولم تكن في عدة شبهة لغيره **قول** ويجوز
 اي لا يجرم ولكن لا يصح العقد عليها **قول** كقول الخاطب الخ قال
 الزركشي ولا كراهة في ان يقول التمس للمجوسية ونحوها اذا

اسلمني تزوجتك ان الحمل على الاسلام مطلوب بخلاف الكافر للمسلمة
انتهى قال العلامة ابن قاسم ولم يتعرض الاصحاب ولا غيرهم لهذه الصورة
قول اما المرأة الخلية الخ وجواب الخطبة يوطى حكمها حلالا وحراما **قول**
وعن خطبة سابقة اي فتعزم الخطبة على الخطبة لكن بشرط ان تكون
الخطبة الاولى جائزة وان يجاب الخاطب ممن يعينه جوابه بالفتح
وان يعلم الثاني بالخطبة ويجوزها وانها بالفتح وانها ممن تعتبر
اجابته ولم يتعرض الاول عنها والا فلا حرمه عليه **قول** يوطى اي ولو
من غير ادبي كقوله مثلا **قول** والبكر عكسها والبكر ضدها كانت
اولي واحسن وهي تكسر الباء من لم تنزل بكارتها وان وطيت كالغفلة
او زالت بكارتها بغير وطى كسقطه وشدة حيض او باصبع او نحو
او خلقت بلا بكار او زالت بكارتها بوطيها في دبرها او نحو ذلك
قول اجبارها بمعنى انه لا يحتاج في فكاضها الى اذنها صفة كانت
او كبيرة عاقلة او مجنونة محتاجة للنكاح او لا ويندب له لئلا
البالغة العاقلة وكذا المراهقة ويكفي سكونها ويجب تزويج
المجنونة البالغة بشرطه ونقد في دعوى البكار بلا يمين
وان كانت فاسقة وكذا في دعوى الثبوت قبل العقد ولا تقال
عن سببها اما بعد العقد فلا يقبل قولها ولا يثبتها ولو حال العقد
ليلد يلزم عليه فساد النكاح مع احتمال انها خلقت بلا بكار
او زالت بكارتها بغير وطى او نحو ذلك **قول** ان وجدت شرط الاجبار
اي المعينة لصحة العقد او لجواز الاقدام كما يصرح به فيما يأتي
قول غير موطوء الخ وهو مستدرك لانه المقسم فتأمل **قول** وان تزوج
تكون الخ هذا شرط لصحة العقد ومثله يسارها بحال الصداق
وعدم عداوة بينها وبين الولي ظاهرة بحيث لا يتحقق عداوة محلها

وبينها

85
وبينها وبين الزوج ولو باطنة ولا يضر مجرد كراهتها من غير
ضرر لغيرها وهدم او غيرهما وان كره زواجها به **قول** بهم
مثلا في نقد البلد هذان شرطان لجواز الاقدام على العقد للصحة
ومثلهما كون المهر حلالا قال ابن العماد وعدم شكه عليها وعدم تعرض
بمعاشرته كعمى او شيخوخة او نحوهما **قول** والشيب الصفة اي
البالغة الحق **قول** لا يجوز لوليها اي الاب والجد او غيرها بالاولي
لانه ليس له اجبار البكر كما علم مما مر **قول** الا بعد بلوغها اي
خلافا للامة الثلاثة رضي الله عنهم **قول** واذنها اي باخبار
امساة ثمة بيعتها اليها وامها الولي فان زوجها الولي بعد رجوعها
عن الاذن له وقبل علمه لم يطع **قول** لو كان لها من جان اصليان
فوطيت في احدهما وزالت بكارتها صارقت ثيبا بخلاف ما لو
كان احدهما اصليا والاخر زائدا واشتهه الاصلي بالزائد فلا
تصير ثيبا للشك في زوال الولاية لانه يحتمل ان يكون الولي في الزائد
فتأمل **قول** في بيان احكام محرمات النكاح وما يثبت به
الخيار وكلامه شامل للمحقق المويذ وغيره كايده عليه ما سياتي
واسبابه الاصلية ثلاثة القرابة والرضاع والمصاهرة واما
اختلاف الجنس كالجن والانس فالعقد عند شيخنا يتبع
للعلامة الذي نقلنا عن افنا والله انه ليس مانعا فتخوذا المناحة
بينهم قال شيخنا وله وطى زوجته الجنية ولو على غير صورة
الادسي حيث علمها وكذا عكسه وخالف في ذلك العلامة الخليل
والمحرمات بالنسب صابط مشهور وهو ان يقال يحرم
عليه اصوله وفصوله وفضول اول اصوله واول فصول من كل
اصل بعد الاصل الاول وهذا الصابط المذكور للشيخ اي اسحق

الاسفرايين وتلميذه الشيخ ابي منصور البغدادي ضابط مختصر
 وهو انه يحرم على الرجل الذكر من نساء القرابة من لا دخلت تحت
 اسم ولد العمومة او الخوالة ولفظ ضابط من بعض النسخ ايضاً
قوله المحرمات اي من حيث نكاحهن بالعقد عليهن فخرج به نحو
 عمه الزوجة وخالتها ونحو ذلك مما سياتي في كلامه وعنده فانه
 يحرم بالنسبة للجمع **قوله** بالنسبة اي في القران والحديث وعنده الاجماع
قوله اربع عشرة الوجه انهن ثمان في عشرة في التخييم المؤبد واربع
 في تخييم الجمع على ما سياتي فتأمل **قوله** سبع بتقديم السين المهملة
 على الموحدة **قوله** وهو الامم وفي بعض النسخ ومن الامم الخ وهي ولي
قوله وان علت اي في كل انثى ينتهي نسبها بالولادة من جهة
 الاب او من جهة الام بواسطة او بغيرها **قوله** وان سفلت اي في
 كل انثى ينتهي نسبها اليك بواسطة او بغيرها **قوله** من نكح شخص اي بان
 حملت امرأة اجنبية غير زوجة من منته الذي خرج منه على غير
 وجه الحمل بوطي او استمناء بغير بلحظيلته والمرتضعة بدين
 الزنا كذا **قوله** فتأمل اي بدليل انتفاء احكام النسب بينهما كالآثار
 ونحوه فتأمل **قوله** على الاصح الخ هو المعتمد **قوله** ولما المرأة فلا يحل
 لها ولد هام من النكاح خلافاً للرجل والفريقين ان الرجل انفصل
 منه وهو طلق قدرة لا يعاينها والمرأة انفصل منها وهو ولد كامل
 فهو منسوب اليها في جميع الاحوال بل ويرث منها ايضاً **قوله** والاخت
 وهي بنت من ولدك من ذكر او انثى **قوله** والخالة وهي اخت انثى
 ولدتك من جهة الاب ومن جهة الام بواسطة او بغيرها **قوله** والمعة
 وهي اخت ذكر ولدك من جهة الاب او من جهة الام بواسطة او بغيرها
 ولو قدم المص المعة على الخالة لوافق نظم منزلة فتأمل **قوله** وبنت الاخ

اي

اي شقيقاً كان اولاد اولام وبنات اولاده اي الاخ فتأمل **قوله** من ذكر او
 انثى هو تميم في اولاد الاخ فتأمل **قوله** وبنت الاخت اي على ما ذكرنا في
 الذي قبله **قوله** وبنت اولادها صوابه وبنات اولادها **قوله** واثنان
 الخ قال شيخنا صريح كلام المصروف وافقه عليه الشرح ان الآية ليس فيها
 الاثنان من سبعة الرضاع ورده بعض المفسرين بانها شاملة
 للسبع لان السبع في النسب حرم من اجل الولادة منها ومن اصوله
 فذكر الامهات للاول والاخوات للثاني فتأمل **قوله** في الآية وهي قوله
 تعالى وما لهاكم اللائح ارضعتكم واخوانكم من الرضاعة **قوله** في كلام
 المتن اي في قوله ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب **قوله** والمحرمات
 بالنسبة اي نكاحهن ولو صنع النسب فيه كاصنع في الذي قبله
 لكان اولاً وانسب فتأمل **قوله** والربيبة اي من نسب او رضاع
 وكذا بناتها وبنت ابن الزوجة وبناتها كما ذكره البغوي في تفسيره
 ومن هذا يعلم تحريم بنت الربيبة وبنت الربيب لانها من بنات
 اولاد زوجته وهذه المسئلة نفيسة جداً يقع السؤال عنها كثيراً
 فتفطن لها **قوله** اذا دخل بلام اي وطئها بعقد صحيح او فاسد
 وقيد غير الروياني الوطي بكونه في حال حياة الام والا فلا يحرم
 عليه لان ذلك لا يسمى دخولا فان لم يدخل بها لم يحرم عليه
 الا المنية بلعان فتحرم عليه وتقديح حرمتها اليها سائر محارمه
 لانها لا تنبت عنه قطعا اذ له استلحاقها وبنت لها جميع
 الاحكام ولا قطع بسرقتها مال النايه وعكسه ولا يقتل
 بقتلها وان كان مصوا على النتي وعنده ذلك والمعتد عدم التقف
 بنسبها وهو ان النظر اليها والخلوة بها لاننا لا ننق من بالسبي
 ومثل الوطي استدخال ما به المحترم والوطي ولو في الذكر وكذا

الاستدخال وانما لم يعين العقد الصحيح **قوله** لان كل من وطئ امرأة بشبهة حرمة
على ابيه وابنايه وحرم عليه امهاتها وبناتها ولا تحرم بنت زوج الام
ولامه ولا بنت زوج البنت ولا امه ولا ام زوجة الابن ولا بنتها
ولا ام زوجة الاب ولا بنتها ولا زوجة الربيب ولا زوجة الراب
قوله وزوجة الاب وان علا وزوجة الابن اي من نسب او رضاع
ولم يقتيد المفسر بالدخول فيها لان كلامها يحرم بها العقد الصحيح
قوله بين المرأة وعمتها اي سواء كانت من نسب او رضاع والحاصل
ان كل اثنين ارى الجمع بينهما تفرض احدهما ذكرا والاخرى
انثى فان حل له نكاحها حل له الجمع بينهما غالبا والا فلا **قوله** فان
وطئ واحدة اي ولو مكروها او جاهلا وكانت حلالا له فلا عبرة
بوطن محرم او مجوسية **قوله** كبغيرها اي كلا او بعضا او كتابة كذلك
لا حين واحرام وردة ونحوها بغير لومك واحدة ونكح
الاخرى حلت له المنكرحة دون الاخرى سواء كانت الاخرى
موطوءة قبل النكاح ام لا **قوله** او تزويجا اي او هبتها **قوله** وانشاء
اي المهر **قوله** ويحرم الخ هذا اعم مما قبله فتأمل **قوله** وسبق
اي في كلام المهر **قوله** ونزد الخ هو بيان لنا للمفعول اي ثبت
الخيار للزوج في فسخ نكاحها **قوله** بخسة عيوب اي بواحدة
منها سواء كان قبل الوطئ او حدث بعده فتأمل **قوله** بالجنون
وهو مرض يزيل الشعور اي الادراك من القلب مع بقاء
الحركة والقدرة في الاعضاء كما تقدم في فصل الاحداث مع زيادة
فراجه **قوله** خلافا للمنفق اي فيما اذا دام واعتد للعلامة
الخطيب كلام المنفقي قال بعض العلما والصريح نزع من
الجنون وكذا الخبل كما قاله الامام الشافعي رضي الله عنه **قوله**

المحذام

المحذام بضم الجيم اي المستحكم ويكفي في استحكامه اسوداد العضو
على الراجح ومما جرب له ان يؤخذ من دهن حب العنب ومراة
النس اجزا متساوية ويخلطان معا ويدلك بهما ثلاثة ايام
فانه يبرأ **قوله** الرص اي المستحكم بقول اهل الخبرة وهذا يجري فيما
يأتي في الرجل ايضا ومما جرب له ان يؤخذ من الورق ويطل به
ثلاثة ايام فانه يبرأ **قوله** يخرج البهق بفتح الباء والكساء **قوله**
وهو ما يغير الجلد الخ وسببه سوء مزاج الانسان وخلل
في طبيعته ولذلك قال الاطباء من اقتصدوا كل شيئا مالحا
فامانة بهق او جرب فلا يلون من الانفسه **قوله** الرق بفتح
الراء المهملة والمثناة الفوقية ومثله القدرن ولا تكلف
الزوجة ان التته فان ازالتة ولو بفعل غيرها وامكن الجماع
فلا خيار له ولا يجوز للامة ان التته الا باذن سيدها **قوله**
كالبحر آي والنحر ونحو ذلك **قوله** وسبق معناها اي في كلامه
قوله الجب بفتح الجيم وتشد يد الباء وهو اسم لمطلق القطع
سواء جمع الذكر او بعضه او اعم من ذلك وخصصه المرق
بالذكر فتأمل **قوله** وهو قطع الذكر اي ولو بفعل الزوجة
كما رجحه في الروضة واصلا **قوله** فلا خيار الخ فان تنازع فيه
صدق هو دونها **قوله** وهو كان الاول ان يقول وهي المهر الا
ان يقال ذكر الضمير باعتبار كونه خامسا فتأمل **قوله** بضم العين
اي مع تشدد يد الثوب ما حفر من عنان الدابة اي لجامها
لانه ينفقها عن المسير **قوله** عجز الزوج اي المكلف ابتداء فخرج
به الصبي والمجنون لانها لا تثبت لها باقرار الزوج او يمينها
بعد نكوته وخرج بالابتداء ما لو حصلت العنة بعد وطئه

ولو مرة فلا خيار وما صرح به العلماء ان الرجل قد يحصل له العنة في امة
دون اخرى **قول** في القتل قيدا لا بد منه **قول** الرنع فيها الى القاصي اي
والغوريه فيها ويشترط في الفسخ بالعنة ضرب سنة لمرارعة
بعد ما الى القاصي سواء الحر والرقيق ولها الاستقلال بالفسخ
حيث ثبت واذا ادعي الوطء فانكرت عندق هو بيمينه **قول** ولا
ينفذ الزوجان الخ هذا هو المقتدر لا في ظاهر النص العنة بعد
اثباتها عند الحاكم فانها تستقل بالفسخ كما مر **قول** لا تقتضيه
كلام الماوردي وغيره اي وهو المقتدر **قول** لكن ظاهر النص اي
نفس الشاعني وهو مرجوح **فصل** في بيان احكام الصداق
سمى بذلك لصدق رغبته باذله ويقال له مهر ونخله وعطية
وقيل غير ذلك وقيل الصداق ما وجب بالعقد والمهر ما وجب
بغيره وقيل غير ذلك والاصل فيه قوله تعالى واتوا النساء
صدقاتهن نحلة وقوله صلى الله عليه وسلم لمريد التزويج
التمس ولو خاتما من حديد قال العلامة البرلسي وهل هو
عوض او تكريمة ونفيلة للزوج قولان حكاهما المروعي
انتهى قال شيخنا البابلي والظاهر منها الثاني لانه يستمتع
بما شتمت هي به بل شتمت ما اقرى من شهوته **قول** افصح من
كسرها وقال الزمخشري الكسر افصح عند اصحابنا البصريين
قول اسم للشديد الصليب بفتح الصاد اي فكانه اشدها عوض
لزوجها من جهة عدم سقوطه بالتزويج **قول** اسم لما لا يغايبها
قول او موت لو اراد او تقويت بضع قهر كمر ضاع ورجوع
شهود وخوف لك لو في المراد فتأمل **قول** ويستحب اي
للعاقدة **قول** سمية المهر الخ وقد يجب كالزوج صغير بالكثر

من

من مهر مثلها وقد حرم كالزوج محجور عليه بمن لم ترض بالاكراه
من مهر مثلها قال في الروضة واصطفا ولم يكن ركنا كالبيع لان
القوض من النكاح الاستثناء وتوابعه وذلك قائم بالزوجين فهما
الركنان انتهى وافق العلامة البرلسي **قول** ولو في نكاح عبد
السيد امته وبه قال العلامة الخطيب نفعا لما في الروضة
 واصطفا واعتمد شيخنا كالعلامة الرمي عدم استحبابه
الا ان يكون العبد مكاتباً فتأمل **قول** اي شيء كان اي مما
يصح ان يكون ثمننا كما ياتي في كلام المص ولو عقد بما لا يتقوى
فسد العقد ورجع الى مهر المثل ويندب ان لا يدخل على الزوجة
حتى يدفع لها سائمة خروجا من خلاف من اوجبه ويجوز كونه
حالا وموجلا او البعض كذا حالا والبعض موجلا قال
بعضهم وحكمة ذلك ان الله تعالى لما خلق حوي اشتاق
لها ادم واراد ان يجامعها فقال له لا يا ادم حتى تؤدي مهرها
فقال وما مهرها قال ان تصلي علي محمد صلى الله عليه وسلم
الف مرة في نفس واحد ففعل خمسين مرة وتنفس فقال
له يا ادم الذي صليته هو مقدم الصداق والذي بقي عليك
هو مؤخره انتهى ثم راي في بستان الواعظين ان الله تعالى
لما خلق حوي قال للادم يا رب زوجني منك حوي فقال
له يا ادم حتى تقطي مهرها فقال وما مهرها يا رب
فقال مهرها ان تقطي علي محمد حبيبي مائة مرة في نفس فصلي
ادم سبعين مرة ثم اتق طعم نفسه فقال له الرب لا بأس عليك
الذي صليته مقدم المهر والذي عليك مؤخره فصارت من حبيبتك
الحال والموجب **قول** عن عشرة احوال الصنة لان اي حنيفة رضي الله

لا يجوز اقل منها **قوله** عن خمسين درهم اي لانه كان صداق رسول
الله صلى الله عليه وسلم لنسائه وامام صداق امر جسيمة رضي الله
عنها فكان من النجاسي اربعة دنانير فلا يقبل ويستحب ان
يكون من الفضة للاتباع وصح عن عمر رضي الله عنه في خطبة
لا تفالوا بصداق النساء فانها لو كانت مكرمة في الدنيا او تقري
عند الله تعالى لكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اولي بها **قوله**
وهو كذا هو المعتبر **قوله** فان لم يسم اي الصداق **قوله** صح العقد
اي مع الكسالة **قوله** وهذا اي عدم تسمية الصداق في العقد **قوله**
معني التنويص وهو جعل الامر الى غيره ويقال لها الاصل
ومنه قوله علي رضي الله عنه لا تصح الناس فوصي لاسرته لهم
ولاسرته اذا جهلهم سادوا قال شيخنا وذكره الشافعي اخذنا
بعده في كلام المصنف وليس كذلك لان عدم ذكره يكون غير تنويص
ويجب فيه مهر المثل بالعقد وقد يكون بتنويص ولا يجب فيه
بالعقد سمي وهو الذي اشار اليه المصنف فيما ياتي **قوله** ويصدر
اي التنويص تارة من الزوجة التي لا يجزي ان هذا ليس من
التنويص في العقد الذي الكلام فيه وانما هو سبب لجواز تنويص
الولي في العقد فقامل **قوله** الرشده اي ولو حكم ليشمل السفينة
المهمله **قوله** فيزوجها الولي الخ هذا يقال له تنويص البضع اذا كان
من الولي للزوج والاخر تنويص المهر كقولها للولي زوجني بما
سئلت او بما شئت فلان مثلا **قوله** او سئلت لكن لا شيء للسيد في
تنويص امته ولو دخل بها الزوج لان الحق له وقد استقطه
قوله بثلاثة اشياء اي بواحد منها كما هو معلوم ولا فنية تناقض
مع ما ذكره بعد **قوله** ان يفرضه الزوج اي بقدره **قوله** على نفسه

اي

اي قبل الدخول بها من غير طلبها وبطلانها منه ولها الامتناع منه
حتى يفرضه لها ولها بعد الفرض حبس نفسها حتى تقبض جميع
المفروض لها ان لم يوجلاه باجل معلوم ولو كان المهر دون مهر
المثل بخلاف الذي يفرضه الحاكم فلا بد ان يكون مهر المثل
قوله بما يفرضه اي ان كان دون مهر المثل كما مر ولم يكن من نقد
البلد او فرض موجدلا والا فلا يعتبر رضاها **قوله** او يفرضه الحاكم
اي الذي تقع الدعوى بين يديه عند تنازعها ورفع الامر اليه
لكن بشرط ان يعلم مهر المثل فيفرضه **قوله** ويكون المفروض عليه
اي من جهة الحاكم مهر المثل جالا من نقد البلد وجوبا عليه وان لم
يرض به الزوجان كما سيذكره بعد **قوله** ويشترط علم القاضي بقدر
اي مهر المثل وهو معلوم من اعتبار قدره فيما يفرضه فلا يجوز
له الزيادة ولا النقص عنه الا برضاها وخرج بالقاضي
الاجنبى فلا يجوز له فرضه من ماله والمفروض متى صح فله
حكم المسمى الصحيح فيسقط بالطلاق قبل الوطى فان طلقها قبل
ذلك فلا شيء له **قوله** او يدخل الزوج بها اي يطأها ولو في حيف
او اجام او خوذ **قوله** المفوضة بكسر الواو وقتها وانفتح انفتح
قوله فيجب لها مهر المثل بنفس الدخول اي وان رضت بان المهر
لها به **قوله** في الاصح اي ان كان اكثر من وقت الوطى ولا اعتبار بوقته
لان الواجب اعتبار اكثر المهر في اوقات ثلاثة حال الوطى وحال
العقد وما بينهما **قوله** وان مات احد الزوجين الخ اشار بذلك
الى ان الموت ولو بالقتل من نفسه او من احبب كالوطى فيجب
مهر المثل وكذا في اعتبار اكثره في الاحوال الثلاثة المذكورة
واعلم انه لا مهر بالموت في النكاح الفاسد فقامل **قوله** في الاظهر

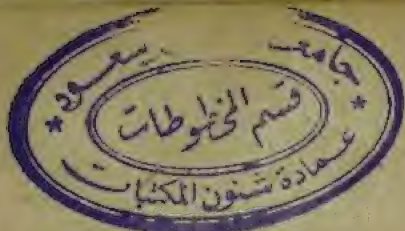
اي ان كان النكاح صحيحا والا فالناسد لا يجب له شيء من مهر المثل
قوله في مثلها اي غالبا عادة في العرب والعجم ويقدم فيه النسب
على غيره ويقدم فيه ايضا اخت لا يورث ثم لا يورث ثم بنتا ثم كذا
ثم بنات ابنة ثم عمه كذا ثم بنت عم كذا ثم ام ثم اخت ثم جدة
ثم خالة ثم بنت اخت ثم بنت خال وتقدم القدي من كل جهة
على البعدي منها ويقدم ايضا من في بلدها على غيره من بعد ذلك
الاجنية عنها ويعتبر في جميع ذلك سن وعقل وعفة وجمال
وفضاحة وعلم وشرف وبكارة وغيرها مما يختلف به الغرض
قوله بل الضابط المثل تقدم هذا في كلامه فراجع **قوله** صح
جعله تمنا فلو عقد بما لا يتول صح ورجع الى مهر المثل **قوله** صح
جعل صداقا اي لقوله صلى الله عليه وسلم في رواية اخرى
غير الاولى **قوله** سبق اي في كلام الثم **قوله** ويجوز ان يتزوجها الخ
فلو تنازعا في البداية بالتسليم في هذه المسئلة فالقياس انه يفسخ
الصداق ويومر بدفع مهر المثل لعدم ثم يورث بالتمكين قال
العلامة ابن قاسم وهذا ما عثر في الدرر فيما علمت ونقل شيخنا
عن شيخنا انه كالموجمل فيجوز على التسليم وراجع **قوله** معلومة
اي للمناقدين مما يجوز الاستحجار لها سواء التزمها في ذمته مطلقا
او على عينه وهو قادر على بيان كان يعرفها فان لم يجسها او كانت
مجهولة فسد الصداق ورجع الى مهر المثل وسواء كان التعليم
لها او لغيرها مطلقا او لغيرها الصغير الواجب عليها تعليمه
بخلاف ولدها الكبير **قوله** كتعليمها القرآن اي سواء كان كله او سورة
منه معينة او قدر معين من سورة معلومة لكن ان قرأها عليها
او كانت تعرفه ومثل القرآن الفقه والحديث وسماعه والشرع الجايز

والخط

والخط وغير ذلك واذا اطلقها قبل التعليم وقبل الوطى او بعد ه
استمر وجوب التعليم عليه بنفسه او غيره نعم ان كان التعليم لها
على عينه تغذرت التعليم ورجع الى مهر المثل قال شيخنا المياضي ومحل
تغذرت تعليمها ان يصدقها بنفسه لنفسها وان لا يضر محرما له
كارتباطها بوجهه الصغيرة وان لا يضر رزقه له بنكاح جديد
وان يكون ذلك له وقع بان يتغذرت تعليمه بمجلس ومجالس وان
تكون كبيرة نسبي وفارق جوار تعليمه الاجنية لفقه المتهمة
فيه يحصل نوع دون زيادة تعلق ويخو ذلك ولو فارقها بعد
التعليم وقبل الوطى رجع عليها بنصف الحق مثله لا بنصف المهر
لانه كغير قبضتها وتلفت بيدها **قوله** ويستقط بالطلاق اي ولو
بتقويضه اليها او بتعليمه على فعلها باينا كان او رجعا لكن بعد
انقضاء العدة وتنقور الرجعة بلا دخول باستئصال المني
قوله قبل الدخول اي الوطى ولو في الدبر **قوله** بنصف المهر الى اخره
مراده من هذا ان الفقة بالطلاق او غيره ان لم تكن منها ولا
يسبها تشطر المهر يعود بنصفه الى دافعه ولو اجنبيا فمهر عليه
مالم يكن الاجنبي ابنا له او جارا لم يقصد قرضه اياه فان تلف
ذهب بنصف بدله فان كانت الفقة من جهتها كاسلامها ولو
تبعها او فسدها بغيره او ردها وحدها او ارضعها او امها له
او لزوجته له اخري صغيرة او كانت بسببها كمنسجعه بغيرها سقط
مهرها كله في جميع ذلك سواء وجب بالعقد او بالفرض **قوله** كاسبق
اي في كلامه **قوله** في الجديد الخ هو المقتدر خلافا للامام الاجنية
رضي الله تعالى عنه **قوله** لا يسقط مهرها وكذا الوقت لها زوجها
او قتل الهمة اجنبيا او قتل الاجنبي الحق لا يسقط مهرها **قوله** فانه

يسقط مهرها وكذا لو قتل السيد زوجها او قتلت هي زوجها
 فانه يسقط مهرها وكذا لو اشترك الزوج والسيد في قتل الامة
 فانه يسقط مهرها جميعه عند العلامة الرمي تقليدا لمخالف
 السيد وعند العلامة الخطيب يسقط نصفه ومثله ما لو قتل
 السيد وغيره المبعضة ولو قتلت الحرة زوجها قبل الدخول بها
 سقط مهرها كما جزم به صاحب الانوار واعتقد الشهاب
 الرمي **خاتمة المتن** بضم الميم وكسرها مما يغفل النساء عنه
 كما قاله النووي ينبغي تقديرهن عنها واشاعة حكمها لهن
 وهو لغة مأخوذة من التمتع وعرفا مال يجب على الزوج دفعه
 لمطقة لم يجب لها نصف مهران كانت الفرقة لا بسببها ولا بسببها
 ولا بسبب ملكها ولا بسبب موت لها او احد صاويين
 ان لا تنتصر عن ثلاثين درهما خالصه وان لا تبلغ نصف
 المهر اذا كان اكثر من ثلاثين درهما مثلا فان تنازعا فنقدر
 قدرها قاض باجتهاد بحسب حالها بينا راعا سارا وفيه
 ونساء وصفة فيها ولا فرق في وجوبها بين المسلم والكافر والمحرر
 والرقبة والمسلمة والذمية والحرة والامة وهي لسيد الامة
 وفي كسب العبد **قوله** في بيان احكام الوليمة
 مشتقة من الولم وهو الاجتماع سميت بذلك لاجتماع الزوجين
 فيها ولفظ فصل ساقط من بعض النسخ **قوله** على العرس اي
 لاجله وهو بضم العين اسم للعقد وكسرها اسم للزوجة
قوله الحادث سرور اي غالبا ثم عمت لغيرة كوضمة الموت
 والسرور وهو كل ما يسره الانسان **قوله** واقلها التمكن من شاة
 ويستحب فيها ما يستحب في العقيقة كما ياتي ومنه ان لا يكره فيها

عظم



عظم ما يذبحه **قوله** وانواعها كثيرة اي تبلغ عشرة او احد عشر
 وقد جمعها بعضهم في قول **قوله** من عدها قد عر في اقزانه
 فالحر من عند نفاسها وعقيقته للطفل والاغدا رعد ختانه
 ولحفظ قران واداب لقد قالوا المذاق لمحذقة وبيان
 ثم الملاك لعقده ووليمة في عصر سه فاحرص على اعلانه
 وكذا مادته بلا سبب تري وكره لبنائه لمكانه
 وتقيقة لغدومه ووضيعة لمصيبة وتكون من جيرانه
 واذا اطلقت الوليمة لا تنصرف الا لوليمة العرس فقط فتأمل
قوله واجبة اي لخدم الصمحين اذا ادعى احدكم الى وليمة عرس
 فالباينها قال العلامة المناري وهذا في غير القاضيه اما هو
 فلا تجب عليه الاجابة في محل ولايته بل ان كان للداعي خصوص
 او غلب على ظنه انه سيجامع حرم عليه الحضور قال في الاجبا
 واذا احضر ينبغي له ان يقصد بالاجابة الاقتداء بالسنة
 حتى يثاب **قوله** على الاصح هو المعتد **قوله** ولا يجب الاكل منها
 اي بل يندب ان لم يكن صايما ويجرم عليه الفطر من فرض ويجوز
 من نفل بل هو افضل ان شق عليه عدمه لا كل **قوله** في الاصح هو
 المعتد **قوله** بشرط الخ هو مفرد مضاف فينعى اذا شرط كثيرة
 نحو عشرين شرطا فتأمل **قوله** ان لا يخفى الداعي الاغنيا اي
 وليسوا اهل حرفة والالم يسقط وجوب الاجابة عليه خلافا
 لشيخ الاسلام **قوله** بل يستحب اي في اليوم الاول وتباح في
 الثاني **قوله** وتكره في اليوم الثالث محله ان لم يكن لضيق
 نحو مكان ولم يجعل كل يوم لصنف مخصوص من الناس كما يقع

٦

ذلك في مصر غالبا والملاوحيات الاجابة وان زاد على ثلاثة ايام **قول** الامس
 عذرا الخ لو اخلتم ما قدمه بقوله ان لا يحسن الداعي الخ عن هذا المكان
 كان اولي وانسب ان العذر شامل لجميع الشئوط التي منها ما تقدم فتأمل
قول اي مانع من الاجابة كان الاولي ان يقول اي مستقط لو جوب
 الاجابة لان شأن الاعذار له فتأمل **قول** في موضع الدعوى ليس
 قيدا اذ لو كان في طريقه مثلا كان كذلك **تنبيه** لم يتقرر متوا
 لوقت الوليمة واستنبط السبكي من كلام البغوي ان وقتها موضع
 من حين العقد فيدخل وقتها به والا فضل له فعلمها بعد الدخول
 على المعتمد وان يكون ليلا **قول** او لا يليق به مجالسة اي خمسة او سبعة
 او كشف عورة او نحو ذلك ومن الشئوط ايضا ان لا تكون الوليمة
 من مال محجور عليه او من مال من في ماله حرام بل يتخير عليه الاجابة
 ان علم حمة ماله ومنها ان لا يكون في حضور شمة او خلقه محمة
 كامراة اجنبية او امرء او نحو ذلك ومنها ان لا يكون الداعي طالبا
 للمباهلة او نحو ذلك كفا سق او ظالم ومنها ان لا يكون معدورا
 بمخوض في ترك الجماعة ومنها ان لا يكون هناك منكر كالة له ورفش
 محرمه كحصى صونية او حرير او جلد نحو ثمر او صور حيوان محرمة
 مرفوعة بان لا تكون على الارض او بساط او وسادة فان كانت
 غير محرمة نحو مقطوعة الرأس او الوسط او مخيطة بحيث لو كانت
 حيوانا لا تقبض به كذا لم يحرم عليه الحضور وكذا لا يحرم عليه
 في صور غير الحيوان كالا تلجأ ونحوها نعم لو كان المنكر نزول
 بحضوره وجب عليه الحضور اجابة للدعوى وان الة للمنكر **تنبيه**
 يجوز للانسان ان يأخذ من مال غيره ما يظن رضاه به من
 درهم او غيرهما ويختلف ذلك باختلاف الناس فقد يسمع الانسان

بماله

بماله دون اخر ولشخص دون اخر ويجوز لضييف ان يأكل مما قدم
 له اذ لم ينتظر غيره بلا لفظ التثنية بتقديم ولا ينصرف
 بما لا يعلم رضى مضيغه به ولو لضييف اخر ولو نحو حق مثلا
 ويملكه بوضعه في فمه ولا يتم ملكه عليه الا بالاذن او اقلو
 اخرجه من فمه فهو على ملك صاحبه ويكره التكلم للضييف وبين
 ان يقول لزوجته وولده ولضييفه كل من اراد متعذرة ولا ينزول
 على ثلاث مرات ويكرهه عليه ما لم يعلم انه التقي ويندب
 للضييف ان يدعو لضييفه وان لم يأكل بان يقول اكل طعامكم
 الابرار وصلت عليكم الملايكة وذكرتم الله في ملاعنه والهم
 هني اكلية واخلف على باذليه واجعل البركة فيه ونحو ذلك
 ويجوز بلا كراهة نشر نحو سكر ودرهم وغيره في الولائم كلها
 وحل للمحاضرين التقاطه ما لم يكن بينه ائذا وترك التقاطه
 اولى ويملكه الاخذ له ولو رقيقا السيدة او غير مكلف ولا يزول
 ملكه عنه بسقوطه منه وليس ايضا ترك التبسط في الاطعمة المباحة
 الا في نحو العيد وعاشورا وليس تقنا شمة عياله كقول مع التوسط
 وبين اكل الخلو من الاطعمة وكثرة ملايدى عليه **تنبيه** اذا
 عم المحرام جان استمال ما يحتاج اليه منه ولا يتوقف على الضم
فصل في بيان احكام القسم والنشور وما يتربى عليه مما
 والقسم يفتح القاف وسكون السين مصدر بمعنى العذر مطلقا
 او بين الزوجات هنا ويفتح السين ايضا بمعنى اليمين ويكسر
 القاف مع سكون السين بمعنى النصب ومع فتحها جمع قسمته
 بمعنى تمييز الاشياء او بمعنى الانضباط والنشور لغة الخروج عن
 الطاعة مطلقا او من الزوج او الزوجة **قول** والاول والقسم

من جهة الزوج اي لا يلزم الامن كان زواجا خلافا للسيد فيملكه ولو
مستوليات او مع الزوجات **قول** والثاني اي وهو النشوز **قول** من جهة
الزوج اي اصالته او غالبها والافيكون من جهة الزوج ايضا بخروجه
عن اداء الحق الواجب عليه لها وهو معاشرتها بالمعروف ومؤونتها والنفق
والمهر وخود ذلك **قول** عن اداء الحق الواجب عليها اي وهو اطاعتها و
معاشرته بالمعروف وتسلم نفسها له وملازمة المسكن ونحو
ذلك **قول** لا يجب عليه القسم بينهما اي في الواحدة مطلقا ولا في اكثر
منها ابتداء **قول** حتى لو اعرض عن اي في الابتداء وبعد تمام دور من معه
قول ولكن يستحب ان لا يعطل من اي ينترك جميع من البيت عنده من
اما ان يات عند واحدة منهم ولو بلا قسمة وجب عليه اتمام الدور
فورا للباقيات بقعة وجوبا لمن بعدهن ثم بقعة وجوبا بين الجميع
ابتداء وبعد تمام دور في تقديري في ابتداء **قول** بين الزوجات فتدأ
منه والمراد بالزوجات الحواشي فقط او الاما فقط فان جمعا كان للحق
قد لامة مرتين ولو ببعضه ومستولية ولا يقدر في القسم جامع ولا
استمتاع نعم لا قسم لناشرة وان لم تات لم يخصف واقل نصف
القسم ليلة واحدة بيوها وهو افضل وان تفترق في البلاد فلا يجوز
اقل منها ويجوز كونها بيلتين او ثلاثا ولا يجوز اكثر منها بغير رضا من
فان رضيت جان ولو مشاهة ومساكنة ويجعل عليه قسما القسم
شهر او شهرين او ستة اشهر وخود ذلك ولا يجوز ايضا تعديس ليلة
مطلقا **قول** واجبة على الزوج ولو رقيقا او صغيرا او كاهنة ولو لم يرضه او
رتقا او قرنا او نحو ذلك **قول** لا بالرضا اي مستها ولا يجوز له ان يدعو
بعض من سكن بعض منهن ابا له صني ولا ان يدعو ايضا منهن الى
مساكنه ولا ان يذهب لبعض منهن ابا له صني او بقرعة مثلا او لغير

كقرب

45
كقرب مسكن من مضي اليها او جالها دون الاخر **قول** فمن لم يكن حارسا
المخاطعة ان الليل اصل والنهار تبع لمن عمله نهارا وعكسه ومن
عمله فيها فالاصل في حقه وقت راحته ولو كان يعمل نارا
ليلة ونارا نهارا لم يجز له ان يجعل لواحدة منهن ليلة تابعة ونهارا
متبوعا والاخرى عكسه والاصل في حق المسافر وقت نزوله ليلة
او نهارا فنام **قول** ليلة قال ينبغي ان صوابه نهارا وكان الاولى ان
يقول لا يدخل في التابع الدم الا ان يجعل كلامه على من النهار في حقه
اصل والليل تابع لان الدخول في الاصل لا يجوز الحاجة وانما يجوز
للضرورة كمن مخوف وشدة طلق وخوف نهب او حريق ونحو
ذلك ولا يقضي قدر من الضرورة عوفا فان طال عليه او طول
هو قضي الجميع عند شئنا وعند العلامة الرمي يقضي الزايد فقط
قول كعبادة اي كخو من مثلا **قول** ونحوها اي كوضع متاع واخذ
او دفع نكته او تعريق خبرا ونحو ذلك **قول** لم يمنع من الدخول كان
الاولي ان يقول لم يحرم عليه الدخول ثم ان طال مسكنه بان تقا في
في قضا الحاجة بز من اكثر مما يسرها عادة او طوله يخلو سه مثلا
من غير اشتغال بها قضي لمن ما اطاله فقط ويحرم عليه الدخول
بلا حاجة ولا ضرورة ولا يقضيه ان لم يطلز منه فنام **قول** فان
جامع الخ كان الاولي ان يقول وله الاستمتاع بها حيث جاز له الدخول
بغير الوطى ويحرم عليه الوطى ولا يقضيه كاستمتاع وحرمة
الوطى الذاتية بل يقتاع المعصية به ولو فارق المطلومة قبل
التقنا لها لم يسقط حقها ويجب عليه عودها ليقضي لها حقها
فان ماتت سقط عنه القضا ولو خذ مما ذكره لا يجب التشوية
في ازمة الدخول في التابع وانما يجب في الاصل فيجب ترك

نحو الخروج لصلاة الجماعة في الجميع او فعلها في الجميع فتأمل **قول** السفر اي
 سفر مباحا لغير نقلة فخرج بالمباح غيره فلا يحل له ان يسافر بواحدة
 منهن مطلقا فان سافر بها لزمه القضاء للمختلفات اما سفر النقلة
 ولو قصيرا فليس له نقل بعضهن ولو فرقة اذ لم يرضين ولا يخلفهن
 حذرا من الاضرار بهن بل ينقلن او يطلفهن او ينقل بعضا ويطلق
 بعضا فان خالف قضى للباقيات مطلقا **قول** افرع بينهما اي وجوبا
 وان كان السفر قصيرا لم ينقضوا على واحدة منهن ولكن الرجوع
 قبل سفرها وبعده قبل مسافة القصر **قول** بالتي تخرج لها القرعة
 ويجب عليها اطاعتها ولو عاصيا بسفر **قول** ولا يقضي الزوج اي ان كان
 سافرا بالتفريق لها القرعة وان لم تكن في نوبتها فان كانت في نوبتها
 لم تدخل نوبتها في مدة السفر فيقضيهما اذا رجع **قول** دهايا اي
 واياها **قول** في السفر قال الشيخنا هو متعلق بالمصحوبة لا ساكن لان مساكنتها
 في اقامة السفر لانيه ويجوز للزوجة ان تحب لزوجهما من
 القسم او لبقية صواحبها ان لم تأخذ منه عوضا ورضي الزوج بذلك
 فان وهبته له خص بعض من ثمنها من او لمعينه منهن خصها به
 اوله ولكن او لبعضهن قسم على الروس ولا يجوز تقديم ليلة الواهية
 على وقتها بخلاف عكسه ولها الرجوع قبل فواتها ولو في اثناها ويجب
 عليه الخروج فور اذا علم ولا يقضي ما فات قبل علمه وقد استنبط
 السبكي من هذه المسئلة ومن الخلع ثم في جواز النزول عن الوظائف
 بالدرهم وغيرها ولو كان المنزل له دون النازل كما في به
 شيخ الاسلام زكريا من الشافعية والشيخ نور الدين الطرابلسي
 من الحنفية والشيخ برهان الدين الدميري من المالكية والشيخ
 من الخابطة قال العلامة ابن قاسم واذا قرر الحاكم غير المنزل له فليس

له الرجوع على النازل بادفعه اليه ما لم يشترط عليه تقريره فيها من
 الحاكم مخدرة **قول** واذا تزوج الزوج ولو رقيقا او غير مكلف **قول**
 جديده اي ولو يتجدد عقدتها بعد ما رقتها فلو مكثت عنده
 ثلاثا متلا ثم طلقها ثم نكحها وجب عليه لها سبع ليال اربعة بنية
 الاول وثلاثا لثاني ان كانت ثيبا واما لو طلقها بعد الثلاث
 ثم نكحها فالقياس انه يجب لها سبع زبادة على ما انفى لها من الاول
 ان كانت بكرا ويجري ذلك في الثيب ابتداء قال العلامة الراسبي
 ولاحق لرجعية نعم ذلك الشيخان انه لو تزوج جديدين ليس في ذلك
 غيرهن وجب لهن حق الزفاف فلهن وحمل على ما لو اراد القسم لها
 والعدد المذكور واجبه على الزوج لتزول الحشمة بينهما وزيد بذكر
 لان حياها الكس ونجب مولاة ما ذكر كما ياتي لان الحشمة لا تزول
 بالمعرق ولو زاد المكر على السبع ولو باختيارها والثيب على الثلاث
 بغير اختيار منها قضى الزايد للباقيات **قول** حتما اي وجوبا **قول**
 ولو كانت امراي او صغيرة محتملة للوطي او محورتقا او قرنا **قول**
 بسبع ليال اي مع ايلها وعبر بالليالي نظرا لاصالة ما يحرم عليه
 فيها الخروج للجمعة والجمعة وغيرها بغير ادنها وقال العلامة الحفيل
 ينبغي ان يرأى في التابع العادة فلا حرم فيه لما ذكر وحكمة
 السبع كونها عدد ايام الدنيا ان غيرها تكرارها **قول** متوالية لم يقتل
 متصلة لانها ليست على الفور ما لم يرد الدور فتأمل **قول** بكذا اي
 حقيقة ولو غورا او كما كتب بغير طي او نحو لوقته كذا **قول**
 بثلاث اي لانها المدة الشرعية **قول** وينقض ما فرقه للباقيات
 اي ويقضيه مفرقا في اثنا الادوار **قول** نشوز المرأة اي
 ظهرت امارات كاعراض او عبوس في وجهه او خروج من منزل

بلا عذر او مفعاله من الاستمتاع بها او اجابة تاله بكلام خشن وليس
طبعها ذلك قبله كما اشار اليه الشئ في بعض احواله حيث قال وليس
الشتم للزوج من النشوز فتأمل **قول** اتفق الله سبحانه على ما
التحتمية اخرى فتأمل **قول** في الحق الواجب لي عليك اي وهو المعاشرة
بالمعروف **قول** في الاصح هو المعتمد **قول** فان ايت من الايمان بمعنى التنازع
من العود الى الطاعة اي استمرت عليه **قول** في مضمونها بتكرار الجرم افع
من قبحها **قول** وهو ذلها وقيل وطؤها والعراش بالنكس فعال بمعنى
مفعول ككتاب بمعنى مكتوب وجمعه فريش اي بستمته بالمعذر
قول وهو انها بالكلام حرام اي وكذا هجران غيرها **قول** بغير عذر
شري اي كبتقة المهور او فسقه او صلاح دين احدهما فيجوز
فوق الثلاث ولو جبيع الذهب كما ذكره الشئ نقلنا عن الروضة
واقتره **قول** بتكرره منها ليس قيد بل له الضرب وان لم يتكرر النشوز
على المعتمد لكن محل جوازها ان افادتها والا فلا ضرب **قول** ضرب
تأديب اي فلا يكون مبرحا ولا على الوجه والمهاك فلو ضربها
واذعن انه بسبب النشوز وادعت هي عدمه فالقول **قول**
بالنسيئة لجواز الضرب لا بالنسيئة لسقوط النفقة والكسوة **قول** الى
التلف اي اليها بموتها او الى شئ من اعضائها او هو اسمها **قول** وجب
الغرم اي عليه بمقابله ما تلف من دينه او قيمة او قد اوارس او
حكومة او نحو ذلك لان ضرب التأديب مشروط بسلامة العاقبة
ولذلك فارق عدم طلب العفو في تأديب الصغير **قول** ويبقى
الخ قال شيخنا معنى السقوط هنا عدم الوجوب لان السقوط فرع
الوجوب او غلب ما في الاثناعلى الا بتدنا **قول** بالنشوز اي
مما هو ولو في اثنا يوم او فصل مثلا **قول** قسمها اي في ذلك
الدور

٩٥
الدور وما بعده مادامت فاسنة وان لم تاتم بالنشوز كصغير
ونحوها ما لم ترجع قبل ثوبتها **قول** ونفقتها اي وتسقط مؤنتها
من نفقة وكسوة وسكني وادم والية تنظيف وغيرها للنشوز
جزء من اليوم ولو في اخرى وان عادت فيه الى الطاعة وكذا
كسوة الفصل جميعه ولعل المص لم يذكره ليعلم بان الكسوة تابعة
للمنفقة وجوبا وعدمه **خاتمة** لو نفق احد الزوجين
على الآخر بما لا يجوز له نفاه القاضي عنه ولا يعذر فان عاد اليه
عززه بطلب الآخر بما يليق به فان ادعى كل منهما نقدي
الآخر عليه ثعرف حالها بخبر ثقة بخبرهما بمحور او غيره ومنع
الظالم منها ولو بتعنت بر يليق به فان ادام الشقاق بينهما
بعث القاضي وجوبا لكل منهما حكم مسلمانا حرا عدا عارفا بما
يطلب منه وكونه ذكرا او من اهل كل منهما اولى ويبدل ان لم
يرض احدهما به فان لم يكن الا لتيام بينهما وكل الزوج حكمه
بطلاق او خلع والزوجة حكمها ببذل لعوض وقبول طلاق حيث
كانت مصلحة **فصل** في بيان احكام الخلع والاصل فيه
قوله تعالى فان طبن لكم عن شئ منه نفسا لانية وهو نوع من
الطلاق وقدمه عليه لنزله غالبا على الشقاق واصلها الكراهة
وقد يخرج عنها الى غيرها من الاحكام بحسب الحال وهو مخلص
من الطلاق الثلاث في المحلف على النفي مطلقا او مقيدا وعلى الاثبات
المطلق وكذا المقيد وقال شيخنا شيخنا لا يخلص في الاثبات
المقيد كقوله لانفقت كذا في هذا الشهر هذا لا يخلص
وقع في الاسلام كان من ام حبيبة بنت سهل الانصاري
امراة ثابت ابن قيس ابن شماس لما انت النبي صلى الله عليه وسلم

وقالت له يا رسول الله ما اعتب وفي رواية ما انقم عليه في خلق
ولا دين ولكني امرأة اكره الكفر في الاسلام فقال لها انزدين عليه
حديثه فقالت نعم فقال له رسول الله عليه وسلم اقبل الحديث
وطلقها تطليقة واركانها خمسة ملتزم وعوض ونضع وزوج
وصيغة وشرطا الصيغة كل في البع لكن لا يضر هنا حمل كلام
يسير وهي كل لقط من الفاظ الطلاق صريحة وكناية ولفظ
الخلع والمفادات منها ولكن شرط صحتها ان يكون المال او يمينه
على المعتمد والحاصل ان يقال انه ان ذكر المال او نواه اول
تذكره ولم ينفه لكن نفي التماس قبولها ففي هذه الصور الثلاثة
متحكم فلا يحتاج الى نية والافكائية فيحتاج الى نية فان نفي
الطلاق وقع والا فلا ويقع في الاولى بما ذكره وبالمعنى ان واقعه
في الثانية والابان لم يوافق في هذه الصور فيقع به المثل
ان قبلت والا فلا يقع والثالثة بمهر المثل ومتي قلنا انه متحكم
فان قبلت وقع والا فلا هذا ما حذر في الدرس واستقر العمل عليه
وما وقع في بعض الشراح والحواشي مما يخالف ذلك فصعيف
او مؤول **قوله** وشرط الزوج كونه يصح طلاقه فيصح خلع بعد
ولو بلا اذن سيده وسفيه ويدفع المال لما ذكره من المهر من السيد
والولي او لها بانها لغير الرفع منه فان دفعته للسفيه بغير
اذن الولي فطلق في يده فلا ضمان ولا ترجع عليه بعد رثه
بخلاف ما اوردفته للسيد كذلك وتلق في يده فانها ترجع
عليه بعد العتق واليسار والفرق بينهما ان الحجر على العبد
لحق السيد فيبقى الضمان مادام حقه باقيا والحجر على السفيه
لحق نفسه بسبب نقصان فيبقى عدم الضمان حالا وماء را

لاصبي

لاصبي ومجنون وفكره ولو جعل المثل ما ذكره قيدا في كلام المم لك
اولي وانسب اللهم الا ان يقال كلام المثل فيما يقع به الخلع وكلام المم
فيما يجب تسليمه بالخلع وشرط البضع ملك الزوج له فيصح الخلع
في الرجعية لانها كالزوجه في كثير من الاحكام لا في بيان وشرط
العوض معلوم من كلام المم وقد اشار اليه بعض محترراته بقوله
فخرج الخلع على دم ونحوه كالحشرات فلا يقع خلعاً بل يقع الطلاق
رجعياً ولا مال فان كان مقصودا كحجر وميتة وقع بائناً
بمهر المثل وجهه الزوج شاملة له ولسده ولو مع غيرهما
كان ابرائيتي وزيدان دينك عليه فانت طالق فيقع بائناً
بمهر المثل وتقع البراءة لهما بخلاف ما لو طلقها على براءة اجنبي
وحده فيقع رجعيان لانك قال شيخ شيخنا والبراءة صحيحة
فاجعه وسيا في شرط ملتزمه وقد اطلقنا الكلام هنا للحاجة اليه
قوله وهو اي لغة **قوله** وهو النزع اي لان كلام الزوجين لباين الآخر
قال فقالي هو لباسكم وانتم لباس من فكان بمفارقة الآخر
نزع لباسه **قوله** مقصود اي راجع لجهة الزوج **قوله** والخلع جابز
اي صحيح بالمسهي وان كره او حرم معلوم ليس قيدا الامر حيث
لزوم المسهي كما سيذكر بعد ولو سكت عنه لكان ادلي وانسب
قوله مقدور على تسليمه ومنه ما لو خالعه بما وجب لها عليه من قود
ونحوه وخرج به ما لو خلعها على نحو مفسوب فانه يقع بائناً بمهر
المثل وعلم منه ان العوض يكون قليلا وكثيرا ودينيا ومنفعة ومملوكا
وغیره وظاهرا وبخسار ومعلوم ما وجهه لا وشرط ملتزمه قابلا او ملتزما
ولو اجنبيا كونه مطلق التصرف وفي مهره تفصيل واختلاف المرفضة
مرض الموت صحيح ويجب من الثلث ما زاد على مهر مثلها واختلاف

محمودة الفليس صحيح بعوض في ذمتها وبعين مالها كالمغضوب
واختلاء السعيمة رجمي ويلغوا ذكر المال واختلاء الامة ولو
مكاتبة باذن سيدها صحيح فان اطلق الاذن اختلعت بهر المثل
فاقل ويتعلق بكسبها ومال تجارتها وقدر لها دينها فاختلعت به
فكذلك او عين لها عينات تعلق الخلع بها فان خالعت شيئا من ذلك
بزياة علي مهر المثل او علي الدين او علي العين تعلق بذمتها
او اختلعت بغير ذلك بعين من مال سيدها او غيره بانته بهر
المثل في ذمتها او بدين بانته به في ذمتها وكل ما تعلق بذمتها
لا يظالب به الا بعد العتق واليبس وان قال ان ابرأ نيتي من
دينك او صدقت فانته طالق فابراثة وقع الطلاق ان كان ما ابرأته
منه معلوما والا فلا **قوله** محمول ومنه ما لو حالها على كافي كفا وليس
فيه شيء فانه يقع ايضا بايضا بمهر المثل **قوله** يملك به المرأة نفسها اي
بضمها **قوله** الذي استثنى لصنته منه بالعوض **قوله** ولا رجعة له اي في
عدته لبيئته منها منه ولا يصح منها ظهلا ولا ايلا وكذا الاقارن
بينهما فان شرط عليها الرجعة وقع رجعيها ولا مال لتنا في شرطي
المال والرجعة فينتا قطان ويتقوا اصل الطلاق قال العلامة
ابن قاسم وقضيه بثبوت الرجعة فراجع **قوله** لا ينكح جدي يداي
باركانه وشرطه السابقة وهذا استثناء منقطع ولذلك قال الشافعي
انه ساقط من اكراه النسخ ومحلله اذ لم يكن الطلاق ثلاثا **قوله** ويجوز
الخلع اي يحل وينتد **قوله** في الطهر اي الذي جامعها فيه او في صيف
قبله وفي الحميم ايضا وخرج بالطهر المذكور الطهر الخالي عن ذلك
فلا حصة فيه مطلقا **قوله** ولا يكون حراما اي ان كان معها والا بان كان
مع اجنبي فحرام **قوله** ولا يلحق المختلعة الطلاق اي لما مر **قوله**

لو

لو ادعت خلعها فانك هو صدق بيئته فان اقامت بينة بيمان فان كانت
رجلين ولا مال ولو ادعي هو خلعها فانكرته بانته بقوله ولا مال
فتحمل على نفيه ولها نفقة العدة وسكنهاها ولا يرثها قال الالاء
بل الظاهر انها ترثه فان اقام هو بينة ولو شهدا ليمثلوا معه ثبت
المال ولو اختلفا في عدد الطلاق او في حشيش عوضه او صفته
تخالفا ويبدأ بالزوج هناك فيفسخ ويجب له المهر المثل **فصل**
في بيان احكام الطلاق ومنه ما كونه مكررها او حراما او غير ذلك من
بقية الاحكام وسيد كونه المهر والمصلحة فيه قوله تعالى الطلاق
مرتان وخبر ليس بشيء من الحلال الغصن الى الله من الطلاق رواه
الحاكم وصححه اسناده قال القاضي وهو لفظ جاهل بالشرع
بثبوت واركانه خمسة محل ولا ينة وقصد ومطلق وصيغة وسياتي
ذكرها انشا وكذا ذكر الاكراه وغيره في الفصل الا في فتايل **قوله** حل
القبدي اي حسا او معني ومنه ناقة طالق **قوله** وشرا
اسم المحل قيد النكاح اي فهو معنوي ولو قال كغيره وشرا حل عقد
النكاح كان اولى وانسب ولو زاد ايضا بلفظ طلاق او نحوه كان
صوابا اذا الاول يشمل النسخ وهو ليس به طلاقا ولذلك رد على الذين
حيث قال لنا طلاق يقع بلا صريح ولا كناية وهو اعتراف الزوجين
بفسق الشهود كحال العقد بان هذا لغة فسحق على الصحيح **قوله**
ويشترط لنفوذ اي وقوعه ولو معلقا **قوله** التطيق والاختيار
هما شرطان في الزوج الذي هو احدى اركان الخمسة فتأمل
قوله واما السكران اي المتقدي بسكره فانه المراد عند الاطلاق
قوله عقوبة له اي وكذا سائر تصرفاته لم وعليه وقصر فاته
المجنون المتقدي كذلك لان هذا من قبيل ربط الاحكام بالاشياء

لا من باب التكليف والعلّة للأغلب **قول** والطلاق أي الفاظه الدالة
 على حصوله قال فيه للمجنس وحيد صحيح الإخبار وأما على حذف
 مضاف أي الفاظ بالطلاق الذي هو محل العصة فتأمل **قول**
 ضربان وفي بعض النسخ قنمان ولا بد من إسماع نفسه ولو قد
 فلا يقع بتخيّر لسانه به ولا يبينه أيضا **قول** ما لا يجتمع في الطلاق
 الخ سياحي في كلام المصنف فذكره هنا تكرر فتأمل **قول** لم يقبل قوله
 لو قال لم يمنع من الوقوع لكان أولى وأخصر لأن عدم إرادته الطلاق
 مع اللفظ الصريح وإن قبلت منه لا يمنع من وقوع الطلاق
 بل لو أراد عدمه لم يمنع من الوقوع فتأمل **قول** ثلاثة الفاظ أي
 بحسب المجنس أو النوع أو المشتق منه فتأمل **قول** وما اشتق منه
 صوابه حذف الواو لأن المصداق الثلاثة كنايةات والصريح هو
 ما اشتق منها ولو بالجمجمة فيما اشتق من الطلاق دون الآخرين فتأمل
قول ومطلقه أي يفتح الطاء وتشديد اللام وأما مطلقه يسكون
 الطاء وتخفيف اللام فهو كناية وإن كان الزوج مخويا **قول** إن ذكر المال
 أي أو نوي فإن لم يذكر المال ولم ينو كناية لا تقدم تحريره في الفصل
 قبله فاجعه **قول** ولا يفتقر أي لا يتوقف وقوع الطلاق في الصريح
 على إتيانها والافلا بد من قصد اللفظ لمعني بل يقع وإن نوي
 عدمه ومنه على الطلاق والطلاق لازم لي أو واجب على وطلق
 الله لأن كل ما يستقل به الإنسان يصح إضافته إليه تعالى
 كالعتق والامتناع **فروع** لو وكل سدا مة زوجها في عتقها فطلقها
 أو عتقها وقصد الطلاق والعتق معا وقعا بناء على إرادة الحقيقة
 والمجاز يلفظ واحد ولو قال لها أنت طالق ثلاثا الأقل الطلاق
 وقع ثلاثا لأن الأقل يصدق ببعض طلقة فكانه استثناءه وأبقي

من

من الطلقة الثالثة جزأ في كل ولو قال أنت طالق طلقة ونصفا لا
 طلقة ونصفا فنقل الزركشي عن بعض فقهاء عصره أنه أفتى بوقوع
 طلقة قال لا نأكل النصف في جانب الإيقاع ثم تستني منه طلقة ونصفا
 فيبقى نصف طلقة ولو قال أنت طالق قليل ولا كثير وقع ثلاثا
 لأن قوله قليل يقتضي وقوع الكثير وهو الثلاث وقوله ولا كثير
 يقتضي رفعه بعد ثبوته والواقع لا يرتفع بخلافه لو قال لها أنت
 أنت طالق لا كثير ولا قليل فإنه يقتضي وقوع طلقة لأن قوله
 لا كثير يقتضي وقوع القليل وهو طلقة وقوله ولا قليل يقتضي
 رفعه بعد ثبوته والواقع لا يرتفع **قول** إلى النية ويكفي اقترانها
 بجزء من اللفظ ومنه أنت على المعتمد **قول** والكناية الخ أصل
 الكناية الإيماء إلى الشيء من غير تصريح به فتأمل **قول** خلية بفتح
 الحاء وتشديد الهمزة أي خالصة من الزواج **قول** الحق بكسر الهمزة
 وفتح الحاء وقيل بالعكس قال المطرزي وهو خطأ **قول** بأهلك
 أي لا يطلعت أي لا يطلعتك سواء كان لها أهلام لا **قول** وغير ذلك
 مما في المطولات وفي بعض النسخ ذكر بعض منها كانت بنت أي
 مقطوعة العصلة أنت بنته أي منزلة النكاح أنت بائنة أو بآئنة
 أنت حرام أي محرمة أنت كالميتة أي في التحريم أعز أي بهيمة ثم رأيت
 معجمة أي صيري عازبة أعز أي بهيمة ثم رأيت أمهلة أي صيري
 غريبة أبعد أي معني أذهبي أي عني تقتضي أي استري
 وأسك بالقناع استعري رحمتك أي لا يطلعتك وما أشبه ذلك
 من الفاظ الكناية كتحردني وتزودي ودعيني وودعيني
 وحكك علي غارتك ولا الله سرك ولا حاجة لي فبك ودوتي
 ونحو ذلك فإن نوي بجميع ذلك الطلاق وقع والأقلا ولا عبث

بأشارة الناطق في ذلك وأما أشارة الأخرى فهي كالنطق في سائر
 الأحكام عقدا وكلاهما في ثلاث مسائل أحدها عدم بطلان
 الصلاة بها والثانية عدم صحة الشهادة بها والثالثة عدم
 المحنة بها فيها إذا خلف الله لا يتكلم ثم إن فهمها كل واحد في صريحة
 أو اختص بعنقها الغطون في كناية والأفلا **خاتمة**
 لو قال الزوجنة إن قبلت مني فانت طالق فقبلها بعد موتها
 لم تطلق لأنه لا شهوة بعد الموت بخلاف تعجيل أمه فإنه
 للشفقة والأكرام ولو قال الزوجنة إن وجدت في البيت شيئا
 من متاعك ولم أكره في رأسك فانت طالق فوجدتها وت
 لم تطلق على المعتقد وقيل تطلق عند اليأس بموت أحدهما
فصل في بيان أحكام الطلاق السني والبدعي وغير
 ذلك ولفظ فصل ساقط من بعض النسخ **قوله** والنساء في
 هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا منه للمجنس والمراد النساء
 لا بقيد ما يأتي فلا يلزم تقسيم النكاح لنفسه والغير **قوله**
 أي الطلاق أي ابتاعه لأن الحرمة وغيرها انما تنفك بفعل
 المكلف وهو المبتاع وخبر به الفسخ فلا سنة فيه ولا بدعة كما
 في الرضة وأصلها **قوله** سنة وبدعة سيذكر الشئ تفسيرهما يجوز
 الأول وحرمة الثاني لما فيه من تطويل عدة المطلقته فتأمل
قوله وهن ذوات الحيض أي غير الحامل والصغيرة واللايسة
 والمختلعة كما سيأتي والله المصم باعتبار خبر **قوله** الزوج هو
 قيد لا بعينه **قوله** في طهر أي لا مع آخره والأفرو بدعي **قوله** غير
 مجامع فيه أي لا في حيض قبله سواء خضعه أو كان قد علقه
 بالوقوع فيه بخلاف ما علق فيه بالوقوع في غير ثم إن وجدت
 الصبيغة

الصبيغة في وقت سنة فهو سني أو في وقت بدعة فهو بدعي لكن لا يتم
 فيه قال شيخنا وأعلم أن الناس كالحيض وإن الوطى في الدبر واستدخال
 التي المحترمة كالجاء فتأمل **قوله** في الحيض أي لا مع آخره بأن توجد جميع
 صيفه أو طلقة فيه وليست مع آخره يستثنى من ذلك ما لو طهرها
 في الطهر طلقة ثم في الحيض أخرى أو وقع الطلاق مع آخر جزء
 من الحيض فهو سني فيها ووجود الصفة المعلق بها في الحيض
 باختياره كتنجيزه وخرج بقوله في الحيض ملو وافق قوله أنت
 من الطهر ور من الحيض طالق فإنه يكون سنة لا سني عليه
 العلامة الخطيب وغيره بنوا بن الرفعة وغيره وهي مسئلة تعز نزق
 النقل قال ابن الرفعة وهو من ترتيب الحكم على أول اجزائه
 لأن الطلاق لا يقع بقوله أنت بمفردة اتفاقا وإنما يقع بجمع
 قوله أنت طالق وبحسب الطهر المذكور قرا كما لا تقم لو علق
 سيادة عتقها على طلاقها فطلقها زوجها في الحيض لم يحرم وكذا
 طلاق المولي والمحرر فتأمل **قوله** جامعها فيها أي في القبل أو في
 الدبر واستدخال المني المحترمة كالوطى حيث كان عما لم يستدخاله
 والألم يحرم **قوله** وضرب ليس في طلاقين سنة ولا بدعة هذا
 هو الضرب الثاني في كلام المصم قال شيخنا ولا يخفى أن ما سلكه
 المصم مخالف لما سلكه غيره من المصنفين حيث قالوا إن في تقسيم
 السني والبدعي طريقتين أحدهما أنه قسمان سني وبدعي وفسر
 السني فيه بالجائز وتأييدها أنه ثلاثة أقسام سني وبدعي
 ولا ولا فالقسمان الأولان هما ما ذكره المصم في الضرب الثاني
 على أن ما ذكره المصم غير مستقيم كما سيعرف من تأمل ما قرناه
 فيه انتهى أقول ويمكن الجواب بأن مراد المصم بالضرب الأول

ما يشمل السني والبدعي ويراعي بالسني ما فيه ثواب لا مطلق الجائز
الذي سلكه الشئ بدليل قول المص وبدعي ومراوده بالضرب الثاني
ما عند القسمين الاولين وجينيد ونوافق المشهور من كونه ثلاثة
اقسام سني وبدعي ولا ولا فاما **قول** وهن اربع لو سكت المص عن
العدد المذكور لكان اولى وحسن لما عرفت من انهن اكثر من ذلك
كما تقدم ويشمل ايضا طلاق المتخبر فاما **قول** الصغرى اي لان
عدتها بالاشهر ومثلها لايسة والجماع عدتها بوضع الحمل وغير
المدخول بها لعدة عليها مع ان المختلفة بعد الدخول لحرمة في
طلاقها ايضا ان كان المال من جهةها ولو بوكالة فتأمل **فائدة**
اذا وصف الطلاق بالمحسن او نحو حمل على وقت السنة او بالقبض
او الفحش حمل على وقت البدعة فان جمع الصفتين وقع حاله هذا
فمن انصف طلاقها بالسنة والبدعة والموقع خلا لا كالصغرى
والايسة كما ياتي **تنبيه** يندب لمن طلق بدعيًا حرًا ان يراجع
ما دامت البدعة وكان دون ثلاث ثم اذا جاء وقت السنة
ان شأ طلق وان شأ لا يطلق وينتهي السني بنفسه وقت البدعة
فتأمل **قول** المختلفة اي لانها وان تضررت بالطول في بعض الصور
فقد استعقب الطلاق شرعها في العدة ولاندم **قول** والمختلفة
اي بنفسها اما من اختلها الاجنبي من الزوج بماله ولو ياذنها
فانه بدعي قال شيخنا وهو محل القسم الرابع فلا حاجة لتقييدها
بعد المدخول لان غير المدخول بها لعدة عليها فتأمل **قول**
باعتبار اخر اي غير السني والبدعي بحسب عروضة الاحكام الخمسة
فتأمل **قول** كطلاق الموكح اي وطلاق الحكم في الشقاق وخوفه
قول غير مستقيمة الحال اي بان تكون غير عفيفة **قول** كسيرة الخلق

اي زيادة على ما اعتيد والام يكن احد يجلو عن سوء الخلق كسقيمة
الحال وحمل عليه قوله صلى الله عليه وسلم ان يفض الحلال الى الله الطلاق
قول وبيان قد سبق اي في كلام المص **قول** واثار الامام اي امام الحرمين
رضي الله تعالى عنه **فصل** في بيان احكام طلاق الحر والعبد
من حيث العدد وما يترتب عليه **قول** وغيره كد الاستئنا والتعديق
والمحل القابل للطلاق وشروط الطلاق وما يتبع ذلك **قول** الحر اي
الكامل الحر نيزه ولو كان فاحالة النكاح وان رق بعد كذا طلق
طلقتين ثم التحق بدار الحرب ثم استرق وله نكاحها بلا محلل
واما لو طلقها طليقة ثم استرق فانها تعود له بطلقة واحدة
لان رقه قبل سيقا عدد العبيد فتأمل **قول** ولو كانت امه
اي اعتبارا بحرية الزوج خلا فالامام ابو حنيفة رضي الله عنه
لانه المالك **قول** ويحل للعبد اي من فيه رق كما ذكره الشئ
والمعص والمكاتب والمذنب كالعبد قال شيخنا لا يخفى ان
الاخيرين داخلين في العبد فان ارادهما غير مستقيم
ولو اراد الشئ بالعبد من فيه رق لدخل المعص ايضا انتهى
اقول ويمكن الجواب بان مراده بالعبد في كلام المص
مالا يتعلق به سبب حرية كما هو موضع العبد لفته فتأمل **قول**
ويصح الاستئنا وهو لغة الاخراج وشرعا الاخراج باء لا
واحد اي اخوانها مالولا له لدخل في الكلام السابق ما خوذ
من الشئ وهو الانقطاع والالتوا كما سبق في الاقرار والمراء
به هنا اهم من ذلك ومنه ما لو قال على الطلاق من ذراعي
او من نحوه راسي او من ظهر فرسه او خوذك ففيه التقصيل
الاتي ومنه ايضا التعلق بان شأ الله وان لم يشأ الله وهذا

يمنع كل عقد وكل ما لم يقصد به التبرك نعم لو قال يا طالق ان شاء
الله لم ينفعه الاستئنا ولا يقع الطلاق في التعليق بما هو مستحيل
عقلا كالجمع بين التقيضين او عادة كصعود السماء او شرا كمنع
صوم رمضان واليمين فيما ذكر من عقدة حتى يثبت بها المعلق
على الحلف **قوله** في الطلاق وكذا ساير العقود والمحلول ولعل يقيدها لم
به لدفع تكراره مع ذكره في الاقرار **قوله** اذا وصله به
بان لم يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بكلام اجنبي مطلقا او
بسكوت غير سكتة التنفس والعجز او انقطاع الصوت او نحو
ذلك ولا يضر عروض السعال بينهما قال العلامة ابن قاسم
وهل يحله في غير الطويل فيه نظر انتهى اقول ولما قرب ان يفرض
نحره **قاعدة** كل ما استقل به الشخص من العقود او المحللات
اذا اضاف الى الله تعالى نفذ وما لا يستقل به لا ينفذ فالذي
يستقل به كالطلاق والعقود فاذا قال الشخص لزوجه
طلق الله او لعبد اعنقل الله نفذ والذي لا يستقل به كالبيع
فاذا قال الشخص لصاحبه باع الله لا ينفذ لان البيع
لا يستقل به الشخص بنفسه **قوله** ويشترط ايضا ان ينوي الاستئنا
اي ان يوجد قصد المستثنى حالة تلفظه بالمستثنى منه فلو لم
يعرض له ففنده الا بعد الفراغ منه لم يعتد به **قوله** قبل فراغ
اليمين اي قبل الفراغ من المستثنى منه **قوله** ولا يكفي التلفظ به
من غيرنية الاستئنا ولا بد ان يشمع به نفسه وكذا غير
ليصدق فيه والافلواد عاه وانكرت الزوجه الايتان به
حلفت على نفسه وطلقت بخلاف ما لو انكرت سماعها اياه
مثلا فلا اثر لانكارها كما هو ظاهر **قوله** ويشترط ايضا عدم
استفراق

استفراق المستثنى منه اي ان لا يكون العدد الثاني مساويا لما
قبله او زائدا عليه لان العدة بالمفوط فلو قال لنزوجه انت طالق
خمسا الا ثلاثا وقع ثنتان فقط وان كانت الثلاثة مستفوقة
للعدد الشرعي ويشترط ايضا ان لا يجمع المفرق في المستثنى ولا في المستثنى
منه ولا فيها فلو قال لنزوجه انت طالق ثلاثا الا ثنتين وواحدة
او انت طالق ثنتين وواحدة الا واحدة فثلاث او انت طالق
واحدة وواحدة وواحدة الا واحدة وواحدة وواحدة فثلاث
لم يفي العباد **قوله** بطل الاستئنا اي ويقع الطلاق الثلاث ما لم
يتبعه باستئنا آخر والا فيصح فلو قال لنزوجه انت طالق
ثلاثا الا ثلاثا الا واحدة فيقع واحدة وكقوله انت طالق ثلاثا
الا ثلاثا الا اثنتين فيلحق قوله ثلاثا الثاني ويقع عليه ثنتان
والاستئنا من النفي اثبات وعكسه كما سبق في الاقرار **قوله** ويعبر
تعليقه اي بغير المشيئة كما مر من زمان او مكان او غيرهما
واليه اشار المصنف بقوله بالصفة كاول الشهر او راسه او هلاله
ويقع باول جزء من اول ليلة منه او سلخه واخره وتخلله ويقع
باخر جزء منه او باول آخر اوله ويقع باول جزء منه عند
العلامة الرمي كالمخيط لتحقق الاسم باول جزء منه
او بنصفه ويقع بفراغ ما هو فيه فان كان ليللا فنطوع الفجر
وان كان نهارا فنغروب الشمس او بنصف نصفه الاول
ويقع بطول فخر الثامن لان نصف نصفه سبع ليال ونصف
وسبعة ايام ونصف والليل سبعة ايام فبقا النهار فيقابل نصف ليلة
بنصف يوم ويجعل ثمان ليال وسبعة ايام نصفها وسبع ليال
وثمانية ايام نصفها **قوله** والشروط هو بالجر عطف على بالصفة

وفيه إشارة إلى تعليقه بالأدوات الشارعية كان دخلت الدار بكسر
الهمزة وسكون النون أو متى دخلت الدار وكلها لا تقتضي فوراً إلا أن
وإذا مع العوض أو مشيها خطايا وتقتضي الغور من النقي إلا أن
ولا تقتضي تكرار الألف وقد أشار إليه بعضهم فقال
أدوات التعليق في النفي للنفور رسيوي أن وفي البتوت راقها
للتواخي إلا إذا أن مع المال وسئت وظها كروها
فتطلق إذا دخلت بخلاف ما أن أي بالنقي مع أن كقولهم
أن لم تدخل الدار فانت طالق فلا حنت الاموتها لأن المعنى أن فانتك
دخل الدار والفوت لا يكون الاموتها **فرع** حلف على غيره أن لا يدخل
داره فدخلها فإن كان ناسياً أو جاهلاً فلا يقع أن كان يباي بحت
المخالف كان يعسر عليه طلاق زوجته والافيقع فإن كان عامداً
عالمًا وقع مطلقاً وهل الزوجة مثل الأجنبية فيفصل فيها بين أن
تباي وبين أن لا تباي أو هي تباي مطلقاً وقع في ذلك خلاف بين
التأخرين فقال شيخ شيخنا أنها كالأجنبية وقال العلامة الجليل أنها
تباي مطلقاً والراجح أنه لا يقع أن الزوجة من شأنها أن تباي
كما يؤخذ من عبارة العياشي وهذا إذا حلف على فعل غير ما إذا حلف
على فعل نفسه فلا يحنث إذا كان ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً **قوله** والطلاق
أن هو فبطونية الكلام المع فتأمل **قوله** إلا على زوجة أي ولوامة
ورجعية وهذا إشارة إلى اعتبار شرط المحل السابق قبله فتأمل
قوله وحسينه لا يقع الطلاق كالأقوال الأجنبية أن تزوجك فانت
طالق أو أن تزوجت فلانة فهي طالق أو كل امرأة تزوجتها فهي طالق
ثم تزوج الحينة أو غيرها لم يقع الطلاق فيها ولو حكم حكم بوقوعه
فلسا في نقضه كقوله الوحي العواشي وغيره وإن خالف فيه العلامة

ابن

ابن قاسم وعند العلامة الراسي للسا في نقضه قبل نكاحها لا بعده
وعند شيخ شيخنا له النقض مطلقاً **قوله** كقولهم أي المعلق **قوله** لها أي
الأجنبية **قوله** ولا تعليقاً قال شيخنا لوجعل الشئ هذه مسئلة مستقلة
لأن أولى والسبب لأنها ليست داخلية في كلام المص إن كلامه في الوقع
أي التعليق انتهى أقول وفيه نظر لأنه داخل في عموم قول المص
ويصح تعليقه بالصيغة والشرط فتأمل **قوله** كقولها فيه ما تقدم
قوله وأربع الخ هو مجرد في التأخير في المحدث ودق لا يقع طلاقهم أي
ولا يصح تعليقهم وهذه إشارة إلى اعتبار شرط المطلق المتقدم
وسكت المص عن السكران لذكره له فيما تقدم وسينه عليه الشئ
فتأمل **قوله** والمجهون أي المتقدمين به إذا لم يقع في متقدمه أما إذا وقع
في متقدمه كان جن بغير تعد في سكر متقدمه فيقع الطلاق
وتنفذ تصرفاته كما مر **قوله** وفي معناه المعنى عليه أي محكمه حكم
المجهون فيما ذكره ومثله المبرسم والمعتوه وهو الناقص العقل
من خيل لا عن عدم معرفة تصرف **قوله** والنائم ولو أجاز به بعد انتباهه
بأن قال اجزت ذلك أو مضيته وخوذه لك **قوله** والمكره أي
لا يقع طلاقه خلافاً للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه لقوله صلى
الله عليه وسلم رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا
عليه **قوله** وصوته أي صورة الأكره على الطلاق بحق **قوله** كقوله
أي من أصحابنا **قوله** أكره القاصي للمولى أي عليه وعليه فالأكره المرد
على الإسلام بحق فيصح منه قال بعضهم ومنه أكره المحرج
عليه وفيه نظر فإن أكرهه **قوله** وشرط الأكره الخ ومن شرطه أيضاً
أن يكون عاقلًا ظاهراً فلا أكره بالتخويف بالعتوبة الاجلّة ولا بما
هو مستحق له ولو خوف **قوله** ما يظنه مهلكاً فيكون أكرهًا

احتمالان في الام والوجه في البسيط انه لا وقوع لانه ساقط الاختيار
قوله او اتلاف ماله له وقع بحيث يسهل عليه الطلاق دون بذل
قوله وعود لك الوان يعني او يختلف ذلك باختلاف الناس
واحوالهم حتى قال الدارمي ان الضرب اليسير في حق اهل
المررات اكراه **قوله** واذا صدر الخ اشار به الى ان التطبيق البعينة
وجود محال وجود الصفة التي وقع التعليق بها في وقت
التكليف وهذا يشمل ما اذا وجدت الصفة بفعله وغيره فتأمل
قوله فان الطلاق المعلق بها يقع بخلاف عكسه كان قال صبيح جنة
ان بلغت فانت طالق فانها لا تطلق **قوله** كما سبق اي في كلام الشافعي
في فصل الطلاق فراجع **تمت** في السئلة الشريفة بنسبة
الى القاضي ابو العباس احمد بن عمر ابن شريح شيخ الشافعية
في عصره وهو ما لو قال لزوجته متى طلقتك او وقع طلاقتي
عليك فانت طالق قبله ثلاثا فاذا اطلقها وقع المخرج على
الراجح **فصل** في بيان احكام الرجعة وذكرها المصنف عقب
الطلاق اشار اليها كابتداء النكاح لان الطلاق قطع العصمة وقيل
هي كاستدامته فلا يطلق فيها القول واصلا بالاباحة وقد يعترض بها
احكام النكاح والاصل فيها قوله تعالى وبقرتهن احق برؤس
في ذلك ان اراد واصلا حا اي رجعة وقوله صلى الله عليه وسلم
اتاني جبريل فقال لي يا محمد راجع زوجك حفصة فانها
املة صوامة قوامه وانها زوجتك في الجنة وانها ثلاثه
زوج وصيغة ومحل وشرط في الزوج كونه بالغ عاقل مختارا
وشرط في الصيغة لفظ يشعر بالمراد وشرط في المحل ما ياتي
قوله وحتى كسرهما اي والفتح افصح عند الجوهري والكسرة عند

الزهري

الزهري **قوله** المرة من الرجوع اي من طلاق او غيره **قوله** رد الزوج
الخ هو مصدر مضاف للمفعول بعد حذف الغايل اي رد الزوج
او من قام مقامه من وكيل او ولي او نحو ذلك **قوله** الى نكاح الخ قال
بعضهم وهذا مشكل لانها في النكاح بدليل التوارث وانه يصح
الطلاق منها وكذا الظهار والايلا كما ياتي وتجب نفقتها واجيب
بان المراد بالنكاح الكامل والا فالنكاح اختل بالطلاق فتأمل
قوله في عدة طلاق الخ وهو قيد لا بد منه فيخرج به الفسخ **قوله** غير
باين اي لانها في حكم الزوجة **قوله** على وجه مخصوص لعلمه اراد به
شروط الزوجة المعتقة في صحة رجعتها فتأمل **قوله** وخروج
بطلاق وطيا الشبهة والظهار اي وكنا الايلا كما مر **قوله** واذا
طلق شخص اي حرار فتيق **قوله** امرتها اي زوجه **قوله** واحدة
اي طلقة واحدة **قوله** او اثنتين اي او طلق حراما ثم طلقتهن
وفي بعض النسخ اثنتين بلا تأ **قوله** فله اي ولو بناييه **قوله** بغير
اذنها اي وبغير رضاها وبغير رضي سيدها ويندب
له الاستهاد عليها **قوله** مراجعتها اي رجعتها بمعنى عودها
الى نكاحه ولوامة لا تحل له لان الرجعة دوام بشرط كونها مطلقة
بلاعوض لم ينشئ في عدة طلاقها في العدة قابلة للحل معينة موطوع
له ولو في الدبر او استدخلت ما به المحترمة في القبل او في الدبر
فلا تصح رجعة المردء ولا البهمة وان علمت ثم نسيت ولا من
سكت في طلاقها لكن لو تبين وجوده صححت وهذا شرط
في احد الاركان الثلاثة وهو المحل فتأمل **قوله** وتحملا للرجعة
الخ فيه اشار الى الشرط الركن الثاني وهو الصيغة فتأمل **قوله**
من الناطق قيد لا بد منه وتقدم ان اشارة الاخوس كما لنطق

فراجعها **قوله** بالفاظ فلا يحصل اي لا تصح بنية ولا بفعل كوطي خلافا
للانام اي حبيبة رضي الله عنه نعم لو صدر ذلك من كفار واعتقدوا
رجعة ثم اسلموا وتزافوا اليها اقرناهم واطمع معلقة واموتة
ولو بمشيتها وتصح بالعجبة ولو لم يكن يحسن العربية **قوله** وما تصرف
منها اي لو جفتك وارجعتك وانت مراجعة وتكون **قوله** صريحا
هو المعتد كسابقين في الرجعة ايضا وهو المعتد **قوله** بشرط
المرجع الخ هو اشارة الى شرط الركن الثالث وهو الزوج حر كان
او قتيلا فتأمل **قوله** ان لم يكن محرما لوقال وشرط المرجع اهلية
النكاح الى المحرم لانه تصح رجعة لكانا ولي واظهر فتأمل **قوله**
اهلية النكاح بنفسه اي ان يكون عقده النكاح صحيحا في حد
دا بعد ان منعه منه عارض كاحرام او توقف على ان غيره كما
سذكره التمس فتأمل **قوله** وجنبه فتصح رجعة السكران اي
المتقدي لانه المراد عند الاطلاق ولا رجعة الصبي استشكل هذا
بان الصبي لا يصح طلاقه فكيف لا يقع رجعته واجيب بان
ذلك مصور بما اذا رفع الحاكم مالكي وحكم بوقوع طلاقه
ومن هنا اخذت المسئلة الملققة وصورتها كما قاله العلامة
الاجهوري ان يزوجه الصغير المطلقة ثلاثا لذي حاكم شافعي
ويحكم بصحة النكاح لا بموجبه ثم بعد دخول الصبي بها يطلق
عنه ولية لمصلحة ويحكم الحاكم المالكي بصحة النكاح وعدم وجوب
العدة بوطئه ثم ينتزعهما الزوج الاول لذي حاكم شافعي ويحكم
بصحة النكاح بوطي الصبي وليس هذا من التلطيف المستنع
لدخول الحكم وحكم المالكي بالطلاق وعدم وجوب العدة
صحيح وان علم انه يترتب عليه ما لا يجوز عنده والمعتدان

حكم

دع

حكم المالكي بجلل الحرام الذي ظاهره موافق لباطنه كما افتي به
خاتمة المحققين الشيخ ناصر الدين اللفاني وكلام الفرائي وابن
عمره عن المدونة يعقده وما يخالف ذلك لا يعول عليه **قوله**
والمجنون اي والمعنى عليه والنائم والمبرسم ونحو ذلك ولو لم يكن من جن
وقد وقع عليه الطلاق رجعة حيث يزوجه بان احتاج اليه **قوله**
لان كلامهم اي من المرتد والصبي والمجنون **قوله** يعقد جديد هو
ايضاح ويجتمل على بعد ان المراد بالنكاح الوطي فيكون للتعديد
فتأمل **قوله** وتكون معه اي الزوجة مع الزوج **قوله** فان طلقها
اي وقع طلاقه عليها ولو لغيره او بصفة ثلاثا اي معا وموتيا
ولو في اكثر من السبعين والتسعين مثلا وان قيل يجوز منه على
الزوج المراجع وكذا التثنيان في الرقيق فتأمل **قوله** لم تحل له
اي ولو ملك اليمين **قوله** الا بعد وجود خمس شرايط في
بعض النسخ الامع وجود خمسة اشياء **قوله** انتقضا عدتها
منه اي باقرا او اشهر او حمل وتصدق فيها حيث امكن ان كان
دخل بها والا بان لم يدخل بها فلا يشترط انتقضا العدة فتأمل
قوله تزويجها بغيره اي ولو مجنونا او صغيرا حر ابنة طه الا تي او
رقيقا بالغ او خرج به الوطي بملك اليمين او الشبهة فلا يحصل
به التحليل فتأمل **قوله** تزويجها صبيها خرج به تزويج الرقيق
غير البالغ وما لو شرط في العقد انه اذا وطئ طلق بخلاف بنية
ذلك وان كرهت **قوله** والثالث دخوله الخ هو مستدرج
فتأمل **قوله** واصابتها الواو بمعنى مع اي مع اصابتها **قوله** بان يزوج
الخ سواء ارجعها او انزلت عليه في بقية او نكح او اوجع
هو فيها وهي نائمة كما ياتي **قوله** بقبل المرأة اي ولو كان بحايل

او كان احدها او كل منهما مجنوناً او نائماً او مجرباً او صائماً او كان هو خصياً
او عتياً او كانت هي حائضاً او مظهراً منها او معتدة عن شبهة طوأت
على نكاح المحلل ولا بد من زوال البكارة في البكر ولو غور **قوله** بشرط الانتشار
اي بالفعل وان استعان على ادخاله ولو من السليم الكبيرة فتأمل لا فلا
اي لا يمكن طاعه فان تزوجها الثاني بشرط الطلاق لم يصح وهذا محل
قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله المحلل والمحلل له **قوله** والرابع بينونتها
منها اي طلاقها منه بائناً ولو جلع **قوله** انقضاء عدتها منه وفي بعض
النسخ عنه بدل منه **تنبيه** يقبل قول المطلقة ثلاثاً بيمينها
في التحليل ان امكن وللدول تزويجها وان ظن كذبها لكن مع الكراهة
فان كذبها منع تزويجها قال العلامة ابن قاسم ولو اخبرته بالتحليل
ثم رجعت فان كان قبل العقد عليها قبل رجوعها او بعده لم يقبل
خاتمة اسقط المصنف هنا فضلاً موجوداً في بعض النسخ قبل
هذا الفصل وشرح عليه العلامة الخطيب وهو ما نصه وفصل
وشروط الرجعة اربعة ان يكون الطلاق دون الثلاث وان يكون
بعد الدخول بها وان لا يكون الطلاق بعوض وان تكون قبل
انقضاء العدة انتهى وفي بعض النسخ اسقاط لفصل المتقدم
فتأمل **فصل** في بيان احكام الايلاء وهو حرام لما فيه من
الايداء كبره عند العلامة ابن حجر وصغيره عند العلامة الخطيب
وكان طلاقاً في الجاهلية فغير الشريعة حكماً بما ياتي والاصل فيه
قوله تعالى للذين يولون من نسائهم الاية واركانه ستة
حالف ومحلوف به ومحلوف عليه وزوجة وصيغة ومدة
وقد نظمها بعضهم فقال **قوله**
اركان الايلاء من يحطها لديه **قوله** حالف ومحلوف ومحلوف عليه

وزوجة

وزوجة وصيغة ومدة **قوله** فافهم متالي لالقية شدة وقول
الناظم ومحلوف اي به وانما حذفه لضرورة النظم فتأمل
مصدر آلي اي بفتح الهمزة ممدود ايولي ايلاء كما عطي يعطي
اعطاء **قوله** اذا حلف قال الشافعي **قوله**
والكذب ما يكون ابو المثنى **قوله** اذا آلي يميناً بالطلاق
اي حلف **قوله** وشرعاً الخ هذا التقدير قد اشتمل على اركان اليمين
المتقدمة فتأمل **قوله** يصح طلاقه ولا بد ان يتاقي منه الوطى
ليخرج به المجهوب فانه يصح طلاقه ولا يصح ايلاءه **قوله**
في قبلها لا بد منه **قوله** مطلقاً هو صيغة لمصدر محذوف اي
امتناعاً مطلقاً غير مقيد بمدة ومثل المطلق المؤبد
قوله وهذا المعنى الخ قال الشيخ شيخنا فيه تجوز انتهى اللهم الا
ان يقال مراده بذلك مطلق الواقعة والا فالتقدير
لا يتوقف على الاخذ من كلام المصنف فتأمل **قوله** واذا حلف اي الزوج
الممكن وطوقه كما مر حراً كان او رقيقاً **قوله** ان لا يطأ اي اولا
يجامع فخرج بالجماع الاستمتاع فلا ايلاء لامتناع منه بالحلف
قوله وجبته اي حرة او امته فخرج بالزوجة الامة فلا ايلاء فيها
من سيوها **قوله** وطياً اي شراً لان الوطى متى اطلق انصرف للجائز
شراً وخرج بالشراً على الوطى في الحيض او النفاس او الدبر قال
شيخنا وقد اشار بذلك الى ان مطلقاً في كلام المصنف محذوف
وليس من صيغة الحالف ولا يتوقف صيغته عليه ولا يقبل
دعواه الوطى بالقدم والاجتماع فيما اذا حلف على الجماع او
الوطى بل يدعي لانه صريح ولا يدعي فيها ركب من ثوب وبار
وكاف ولا في تعيين الحسنة في القبول **قوله** مطلقاً اي غير

مقتدعة لمقابلة بالقييد فليس من لفظ المحالف كما مر **قول** ان وطيا مقتدا
 اشارت اليه لفظا لفظا ليس من لفظ المحالف على ما تقدم فتأمل **قول** تنزيه
 على اربعة اشهر اي زيادة كانت ولو نحو اعتقاده وان لم يكن فيها
 الرفع الى الحاكم على المقتد عند العلامة الربلي كان حجي واعتدلتنا
 كالعلامة ابن قاسم انه لا بد من كونها يمكن فيها الرفع الى الحاكم قال
 العلامة الربلي كان حجي وفائدة الامم فقط وان وقعت المدة
 فلا يشترط كونها تستوعب الرفع الى الحاكم ومن الايلا الحلف بمقتد
 الحصول كونها او مونة او مونة غيرهما او تزول عيني صلى الله
 عليه وعلى نبينا وسلم ونحو ذلك **تنبيه** دخل في الزيادة
 المذكورة ما لو تكررها كقولك والله لا اطاولك خمسة اشهر فاذا
 مضت فوالله لا اطاولك سنة بالسن ففهمنا ايلا ان لكل منها حكمه
 وخرج بها الاربعة وما دونها وان تكرر كقولك والله لا اطاولك
 اربعة اشهر مرة او اكثر فليس ايلا لكن ياتم ام لا ايلا قال في المطلب
 وكان دون اتم الايلا ويجوز ان يكون فوقة لان ذاك يمكن
 فيه رفع الضرورة قهرا على النزع بخلاف هذا نعم لو لم يكرر
 القسم فهو ايلا واحد كقولك والله لا اطاولك اربعة اشهر
 فاذا مضت فلا اطاولك اربعة اشهر وهكذا **قول** او علق هو
 علق على حلف فهو زيادة على كلام الحكم وكذا ما بعده فتأمل **قول**
 فانت طالعت ومثله ان وطيتك فضررتك طالق **قول** ويؤجل لها
 كذا في غايه نسخ الشارع واكثر نسخ المصنف له وهي اول
قول اي يمهل الخ فيه اشارة الى ان امهاله لا يبيح اجلا فتأمل **قول**
 ان سالت ذلك لا حاجة اليه والاولي استقامة لان ابتداء المدة
 لا شوق عليه ولا على رفع القاصي كما يفيد كلام الشافعي بعد فتأمل **قول**

من

من الايلا هذا في زمن يمكن جماعها فيه حالا والا فابتداء المدة من زمن يمكن
 الحكم كافي الصغيرة والمريضة والمجنون والمطهر منة ونحو ذلك
قول من الرجعة اي اذا وقع الايلا في الرجعة المطلقة رجعا لم تحسب
 المدة حتي يرجع والحيث من المدة من ردة احد هما ولمدة مانع
 وطونهما حسي نحو مرض وجنون ونشوز او شرعي كتلبس بفرض
 من صوم او صلاة او احرام او تنساف المدة بعد زواله ولا يثنى على
 ما مضى قبله نعم يحسب منها كل من حين ونقاس فتأمل
 او احرام وتنساف المدة بعد زواله ثم بعد انقضاء هذه المدة اي
 الخالية عن المانع ومضيها بعد زوال المانع **قول** بخير المولي اي بطلبها
 ان كانت بالغة ولوامة وتمهل المراهقة حتي تبلغ ولا يطالب بسيد
 ولا ولي وتطالب الكاملة متى شأت لانها على التراضي ولا يسقط شرطها
قول بين القبيحة اي الوطي من قال ان رجوعه الى الذي امتنع
 منه **قول** والتكفير لوقال مع التكفير لكان اولي واحسن لدفع
 قهره انه من المخير فيه وليس مراد او اعمال التخيير بين النية والطلاق
 وما ذكره المصنف من التخيير وهو ظاهر كلام غيره واعتدله العلامة
 الربلي واتباعه واعتدله العلامة ابن حجر كالتخيطب انها نقط اليه
 بالقبيحة او لا فان امتنع طالبتة بالطلاق نعم ان قام به مانع طبعي
 كمر من طالبتة بغيثة اللسان بان يقول اذا قدرت ففيت او مانع
 شرعي كاحرام او صوم واجب طالبتة بالطلاق لحرمة الوطي عليه
 فان عصي بالوطي انحلت اليمين وسقطت مطالبتة **قول** ان كان
 حلفه بالله تعالى اي او بصفة من صفاته ولا يلزمه الاكفارة واحدة
 وان كور الايلا حيث قصد التاكيد وان قدر المجلس او اطلق واتحد
 المجلس والاكثرت فان كان الايلا بغير الحلف بالله تعالى حصل ما قاله

من وقوع ما علق به من طلاق او عتق او لزوم ما التزمه من صوم او صلاة
او غيرها **قوله** طلق عليه الحاكم اي بياينة عنه بسواها بشرط حضوره عنده
ليثبت امتناعه حتى لو شهد عدان انه آلي ومضت المدة وهو
مستغفم بطلق عليه الحاكم بل لا بد من الامتناع بحضوره الا ان تعذر
حضوره بنور او غيبته او عتدا او نحو ذلك فلا يستلزم حضوره
بل يطلق عليه في غيبته قال الدارمي وكيفية نظايقة ان يقول
او عتقت فلانة عن فلان طلتها او عتقت فلان في زوجته بطلقة
او نحو ذلك ولو طلقا معا او طلق هو بعد طلاق القاضي وقع الطلاق ان
في مدة الامهال او بعد طلاقه او بعد طلقه لم يقع **قوله** فان طلق الحاكم
نتيجه لو اختلفنا في الابدان او في مضي مدته بان ادعته عليه فالتكرار
هو صدق بيمينه لان الاصل عدمه وان اعترف بالوطي بعد المدة
سقط حقها وان التكرار هو **فصل** في بيان احكام الظهار بتكرار
الظالمات والمغلب فيه معني التمين وهو من الكباير وكان
طلاقا في الجاهلية كما لا يلد في غير الشرع حكمه الي تخريمها بعد العود
ولزوم الكفارة كباقي الاصل فيه قوله تعالى والذين يظهرون
من نساءهم وسبب نزلها ان اوس ابن الصامت رضي الله عنه لما
ظاهر من زوجته خولة ابن حكيم وفيل خوله بنت ثعلبة سالت
النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها حرمت عليه فقالت يا رسول الله
انظر في امري فاني لا اصر عنه ساعة واحدة وفي رواية انها
قالت ان معي صبيتان فنهتني عن الرضا عوا وان ضممتهم الى جاعوا
فقال لها حرمت عليه وكررت وكررت فلما ايسست منه اشكت امرها
الى الله تعالى فنزلت السورة وقد مر بها عمر بن الخطاب رضي الله
عنه في رخصته فاستوقفته طويلا وعظمتها فقالت له

يا عمر

يا عمر كنت تدعي عيبرا ثم قتل لك عمر ثم قتل لك يا امير المؤمنين فانق الله
يا عمر فان من ايقن بالموت خاف الموت ومن ايقن بالحساب خاف الحساب
وهو واقف يسمع كلامها فتبيل له يا امير المؤمنين انتن هذه العجوز فقال
واسه لو انتن من اول النهار الى اخره لانت الالم لصلاة اندرون من
هذه العجوز قالوا قال هذه الذي سمع الله قولها من فوق سبع سموات
وفي رواية سبعة اربعة مظاهر ومظاهرها ومثبه به وصيغة وقد جمعها
بقبور المصنوع من الصور في الاصلية فتأمل **قوله** ما خذ اي مشق **قوله** لم
تكن خلاي له **قوله** ان يقول اي باللفظ واشارة الخيس كالقول وكذا
الكتابة **قوله** الرجل اي الزوج الذي يصح طلاقه ولو رقتا او كافرا
او مجنونا او مسوفا او ضعيفا او سكران فلا يصح من المكره **قوله** لزوجته
اي ولو غايبه او امة او كافرة او معتدة عن شهرة او زنا او قضا او حائضا
او نفسا او رجعية او مجنونة او صغيرة او نحو ذلك **قوله** انت اي او راسك
او يدك وكذا كل عضو ظاهر ولو شعره او الفضلات كالدين والاعضاء
الباطنة **قوله** على ليس قيدا **قوله** فلاظهار فيها كظهار امي وعينها او يد لها
وان لم يكن لها يد او رجلها وكل عضو من اعضائها الظاهرة والباطنة كما
تقدم فلاظهار فيها في المسبه والمثبه به على المعتد ومثل الام كل محرم
لم تكن جلالة من نسب او رضاء او مصاهرة وكل محرم لم يطر
تخيمها فخرج اخذ الزوجة وزوجة ابيهم التي تكلم بعد ولادته واخذه
من الرضاغة التي قبل الرضاغة وزوجات النبي صلى الله عليه وسلم
ولو قال لها انت على كظهر امي فان كان ابو زوجها قتل وجده
صار مظاهرها منها او بعد لم يصير مظاهرها ولو قال لها انت على مثل امي
او كما امي او كعينها او كوجهها فانه كناية عن قصد اظهار كان مظاهرها

منها ويصح توقيته بيوم او شهر او غيره ولو قال لها انت علي كظهر بي خمسة
اشهر كما يظهر اوابلاء ويلزمه كفارتان ان كان خلقه بانه او بعقبة
من صنفات الكفارة واحدة **قول** فاذا قتل لها ذكرا مرة واحدة او
الكثير مع قصد التاكيد لانه لا يصير عابدا معه علي الاصح **قول** ولم
ينبغيه بالطلاق اي بان سكت زمانا يسع لفظ انت طالق **قول** صار
عابدا اي وان طلقها عقبه ولو قال للمعولم يحصل عقبه فرقة لكان اولي
واعمل ليشمل غير الطلاق من موت احد صما او فسخه او ردت فارت
راجع من طلقها صار عابدا بالرجعة او عاد الي الاسلام لم يصير عابدا الا ان
استكملها عقبه زمانا يسع الفرقة لان الرجعة عود الي المحل والاسلام عود
الي الدين الحنف وهذا كله في الظاهر غير الموقت لانه يحصل العود فيه
الا بالوطي فتأمل **قول** ولزمته اي وان فارقتها بعد طلاق او غيره ابتدا
وانتها **قول** الكفارة اي بالعود والظهار معها لا في كفارة اليمين وقيل
بالظهار وحده والعود شرط وقيل بالعود وحده وتتعدد بتعدد
المظاهر منها ولا ينقطع بعد ذلك بفرقة ولا موت وهي على المذاهب لان
العود ليس جارا **قول** وهي مرتبة ومثلها كفارة القتل وكفارة الجراح
في نهار رمضان بخلاف كفارة اليمين فانها مخيرة ابتداء من نية انتهائها
فصل في بيان احكام الكفارة واشتقاقها من الكفر وهو الستر لانها
لستر الذنب بغفارة ويقال للمحراث كافر لانه يستر الارض باليدزر
والحرثة ومنه الكافر لانه يستر الحق بالباطل ولفظ فعل ساقط
من غالب النسخ **قول** عتق لولا اعتناق لكان اولي وانسب ليخرج من
يعتق عليه بتصد الكفارة كاصوله وفرعه ولا يجوز يعتق ام ولد
عنها ولا مكاتب كناية صحيحة بخلاف المكاتب كناية فاسدة ولا
يجزي مشرك بشرط العتق لانه مستحق بالشرط ويجزي المدبر

والملق

والملق بان ينجز عتقه بنية الكفارة او بعلقه بنية الكفارة بصفة
اخرى وتوجد قبل الاولي ولا يجزي العتق مع اخذ عود من عليه من العبد
او من اجنبي ولا يجزي عتق بعض رقبة الا من بعضين باقية باحر
واحدة كما استظهره الزركشي وغيره **قول** رقبة اي ولو موصوبة
لا قدر له علي انتزاعها وبقية لا قدر له علي ردّها بشرط العلم بحيايتها
ولو بعد الاعتناق ومرونة من موصور وكذا اجابته ومقتضا قلها في محاربة
وان حصل العتق في مرتين او اكثر بنية الكفارة **قول** مسلمة بحقلالة
تفسير للمومنة وهو اظهر ويؤيده انه وجد في بعض النسخ اي مسلمة
ويحتمل ان يكون نعتا ثانيا لرقبة ويكون نونية لما بعده فتأمل **قول**
باسلام احدا بوجه اي او تبعه للسابي او بالدار **قول** سلمية اي ولو
اصالة فيجزي صغير ولو ابن يوم ومريض يبرجي برف فان لم يبر
تبين عدم الاجزاء **قول** بالعلم والكتب هو عطف نفس ولا يجزي
فاقد رجل ولا فاقد يد او خنصر او ينصر منها او اغملتين من كل منهما
او اغملتين من غيرهما او اغملة البهام ولا عاجز لهرم ولا مريض
لا يبرجي برفه فان يبري تبين الاجزاء **قول** اضرا رايضا احتز به عن
اجزا فاذا نفعه او اذنيه او اصابعه رجليه لان قدر ذلك لا يحل بالعمل
مخلوق فاذا اصابع يديه واجزا الاصغر والاعور الذي لم يضعف
عور بصري عينه السلمية والمخرج الذي يمكنه اتباع المشي والمخرج
وهو الذي لا يبات بل شبه **قول** بان يجوز عنها اي في وقت اذ تملكه
قول حسا اي بان لم يجدها اصلا **قول** او شرا عا اي بان لم يجد ثمنها فاضلا
عن كفايته وكفاية موهبة نفقة وكسوة واثاثا واحدا اما لان ما بنية
العمر الغالب ولا يكلف شرا رقيق بن بادة علي مثل ما لا يتقرب اليه
ولا يكلف بيع عقار يسعه ولا راس مال تجارة ولا مسكن نفيس ارفة

ولا يفتق كذلك ولا يكلف الاستقراض فان تكلف وفل شيئا من ذلك
حصل به الاكل **قوله** ويقتبر الشهران بالهلال اي انصام من اولها
وان نقصا فانصام في اثنتاهما اعتبار الذي بعده بالهلال وان
نقص تمام الاول من الثالث ثلاثين يوما **قوله** بنسبة كفارة اي لا يحتاج
الي تعيينها من ظهارة او غير فان عين واخطا بان نوي الظهار وعليه
كفارة القتل مثلا لم يحز **قوله** من الليل هو اشارة الى وجوب التبييت
فتامل **قوله** ولا يشترط نية تنابع اي الكفا بالنتابع العقلي ويؤت
في كالتتابع ويلزمه الاستيناف بفطريهم ولو الاحد بغير عذر
او مرض لا يجنون وانما مستغرق وحسين ونفاس **قوله** في الاصح
هو المعنى **قوله** او لم يستطع تنابعهما اي ولو لم يشقة لا تحتمل عادة او خوف
زيادة مرض او لشدة شهوة الجماع **قوله** فاطعام الخ تبع في هذا لفظ
الاية الشريفة والمراد به تملك الحب هم سلبا لقول جابر رضي الله عنه
اطعم رسول الله صلى الله عليه وسلم المجدرة السدرى ملكة لهما
ويدفعه لهما ولو بلا لفظ او بوضعه بين ايديهم ولا يكفي ان يطعمهم
بعدا وعشا **قوله** يستين مسكينا اي من يجوز دفع الزكاة لهم فلا
يكفي اقل منهم ولا اكثر الا ان كانت الامداد بعدد الأكثر قال بعضهم
والحكمة في اطعام الستين مسكينا ان الله تعالى خلق آدم من ستين
لونا من التراب فكان الاطعام لستين مسكينا يستوفي به جميع
اللون **قوله** او فقيرهم عطف على مسكين ولو جعله المم منه لكان او في
واعم لانه متى انقرد احدهما دخل فيه الاخر ومن كلام الفقهاء انهما
اذا اجتمعا افترقا واذا افترقا اجتمعا **قوله** مد فلا يكفي اقل منه
ولو جمعهم ودفع لهم جملة الامداد دفعة واحدة على الاشتراك
كفي ولو اقتسموه بعد ذلك على التقاوت **قوله** من جنس الحب ظاهر

اختصاصه

اختصاصه بالحبوب فلا يتبع اللبن ونحوه من غير الحبوب وفي كلام العلامة
الخطيب احزا الاقط واللبن كما في الفطرة وهو المعنى لان كلامه يحز في
في الفطرة ومقتضى هذه العلة احزا كل ما يحز فيها وهو كذا كذا صرح
به العلامة ابن قاسم **قوله** استغفر الكفارة في ذمتي من نية **قوله** ولو
فذر على بعضهما اي من غير العتق لانه لا يتبع من ومثله الصوم كما قاله
العلامة ابن قاسم **قوله** اخرجته ويستمر باقية من جسده في ذمته ولا
يجوز له تبعض الكفارة من خصلتين **قوله** حتى يكفر اي باخراج جميع
الكفارة ولا يكفي بعضها وان عجز عن باقيها حتى يتيها نعم ان عجز
عن الحصول الثلاثة جاز له الوطى وان لم يشق عليه تركه خلافا للعلامة
الخطيب وتوقف فيه شيخنا الشيرازي وقال القياس المنع منه حتى
يكفر وان عجز **قوله** في بيان احكام القذف واللعان وقدم
المصنف القذف على اللعان لسببه عليه وهو لغة الرمي وشراعي الرمي
بالنار او ما في معناه في معرض التعبير كسياتي واللعان لغة
وشراعي ما ذكره المصنف والامثلة فيه قوله تعالى والذين يرمون ارجلهم
الاية وسبب نزولها ان هلال ابن امية قذف زوجته عند رسول
الله صلى الله عليه وسلم بشريك ابن سمية فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
البينة او حد في ظهره فقال يا رسول الله اجد احدا مع امرأته
رجلا وينطق بيمين البينة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
يكور عليه ذكرا فقال هلال **قوله** والذي بعثك بالحق نبيا
اني لصادق ولينزل الله ما يريد في ظهر ي وروي ان عويمر
القمياني قال يا رسول الله ارايت ان اوجد احدا مع امرأته رجلا
ماذا يصنع ان قتله قتلتموه فكيف يفعل فقال له رسول الله صلى
الله عليه وسلم قد انزل الله فيك وفي صاحبك قرآنا فاذهبا

فات بها فتلا عن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ولهذا جعله بعضهم
سببا لنزول الآية ومن قال بالاول حمل هذا على ان المراد ان حكم واقعتك
تبين بما انزل في هلال وهو يمين مؤكدة بلفظ الشهادة ولم يقع
بالمدينة الشريفة لعان بعد اللعان الذي وقع بين يدي النبي صلى
الله عليه وسلم الا في ايام عمر ابن عبد العزيز رضي الله عنه **قوله** وهو
اي اللعان ولم يذكر القذف لانسيا في فصل مستقل **قوله** مصدر لا عن
يلا عن لساننا **قوله** ما خذ اي مشتق **قوله** من اللعن سمي بذلك لاشتراكه
على لفظ اللعن وغلب على الغضب لما خفف منه ومن جانب الزوج
ولتقدمه في الآية الشريفة على الغضب **قوله** اي البعد ان كلام من
المبتلا عن يمينه يبعد عن الآخر ولبعده عن رحمة الله تعالى **قوله**
للمضطر ليس فيدابل له الملاعة وان كان هناك بينه **قوله** والحق
العارية او التي بقي الولد **قوله** الرجل المكلف المختار المتميز للاحكام
العالم بالحق **قوله** زوجته اي المكنته كذلك المختارة الملتزمة
للاحكام العامة بالحق **قوله** والتدفع واجب على الفور كالرد بالعيب
ان علم الزوج ناهها وهناك ولد بنفيه وجاز ان علمه ولا ولد
والاولي له السر عليه ما يطلقها ان كورها وحرام ان لم يعلم ناهها
وان لم يكن هناك ولد وعلم الزنا بزوجيتها او يبيع ذلك مع قرينة
كوزيتها خارجة من عنده او عكسه او رويتها تحت شعار في محل
رؤيته ولا يكفي الشروع وحده ولا الرتبة وحدها وعلم كون الولد ليس
منه بمعنى اربع سنين بين وطئه وحدوث الولد والابان لم يكن
كذلك او شك فيه حرم القذف واللعان والنفي **قوله** وسياق اي
في فعل القذف في كلام المصنف **قوله** بامر الحاكم اي بطريقه **قوله** كالحكم
نعم لا يجوز التحكيم في نفي ولد صغير ولا كبير لم ير منه **قوله** فيقول

اي

اي الملاعن وجوبه **قوله** عند الحاكم اي وجوبا ايضا بعد تلقينه وجوبا
والاولا يعتد به ومثله السيد بين ائمة وعنده اذان وجها منه
لان له ان يتولي لعان رقيقه **قوله** في الجامع الخ هذه الاربعة من التعليل
بالامانة الفاضلة فهي مندوبة ويشمل الجامع والمنزل المسجل المحرام
ومسجد المدينة وغيرهما نعم الاولى في المسجد المحرام ان يكون بين
الركن الذي فيه الحجر الاسود ومقام سيدنا ابن ابيهم عليه وعلي نبينا
افضل الصلاة والسلام المسي بالخطيم ولم يكن بالحجر مع انه افضل منه
لكونه من البيت صونه عن ذلك وان حلف فيه عمر رضي الله عنه
وفي بيت المقدس ان يكون عند الصخرة ويسن التعليل بالارضية
الفاضلة نحو بعد العصر خصوصا عصر يوم الجمعة ان اليمين الفاجرة
بعد العصر غلط عقوبة خبر الصحيحين عن ابي هريرة رضي الله عنه
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة منكم هم الله تعالى يوم القيمة
ولا يحركهم ولا هم عذاب اليم وعد منهم رجلا يحلف بمينا كاذبة بعد
العصر يقتطع بها مال امرء مسلم ويعتبر التعليل في القافله
حريبا ان تراقعوا البنات سوا المكان كالبيعة بكسر الباء والكسبة والزمنا
ما يعظونه ودخول الحاكم امكانهم غير معصية لانه الحاجة ومثله غير
لكن باذن مكلف بالغ عاقل منهم ومحل ذلك ان خلت عن صور والا
حرم مطلقا فان لم يعظوا شيئا كالدهري يفتح الدار من ينسب
الافعال للدهري ويضرب من يطعن بالسن وضوء في الشاة للفرق
بينهما ومثله الذنديف واعتبر مجلس الحكم وصورة ان يدخلوا
دارا بانان او هدنة ويترافعوا اليها **قوله** وليس مني هو ناكيد
ولا يكفي الاقتضار عليه لاقاله العلامة الخطيب وغيره ولو علم
ان الولد ليس منه لم يحتج الى نفيه كزوج مشوحر او صغير **قوله** هذه

الكلمات اي التي منها ذكر الولد فلو اغفله في مرة اعاد اللعان من
اصله لانها اقيمت مقام اربعة شهود وتذكر سميت شهادات
فتأمل **قول** بعد ان يقطع الحاكم ويامر شخصاً يضع يده على فمه
له ان ينزجر **قول** في الاخرة ويقرا عليه قوله تعالى ان الذين يشتركون
بعمد الله وامايمانهم ثمنا قليلا الآية ويذكر له قوله صلى الله عليه
وسلم للمتلان عن حسابتكما علي الله احدكما كاذب جهنم من
تايب او نحو ذلك **قول** فيما رميت به الخ هذه الجملة لا بد من ذكرها
فلان حق العلم ان يذكرها ويشترط موالاته الكلمات الخمس ان اختلف
كون الولد من وطئ البشري فيقول فيما رميت به من اصابة غيري لها
وان هذا الولد من تلك الاصابة وليس مني ولا يحتاج المرأة في هذا
الى لعان **قول** زوجتي اي ان كان راه فان ادعاه عليها وعكسه في المرأة
قول ويتعلق بلعانه اي يرتب على وجوده وتامه ولو بلا حكم فاقطع كونه
وان كان كاذبا فيه وان لم تلعن هي **قول** حكمة احكام اي متعلقة بما
هنا فلا يبين في وجود احكام اخري يعلم بعضها مما ياتي وبعضها
من محالها **قول** عنه اي عن الزوج الثابت عليه بقذفها وقذف
الزاني بها ان ذكره في كلمات اللعان والا فلا يسقط عنه لكن لاعادة
اللعان وذكره فيه فان لم يفعل جدد اجله الم يلعن وجب عليه حران
ولا يسقط الحد عنه لاحد مما بعفو الاخر **قول** وسقوط التعذيب لوقال
وسقوط العقوبة لشمل التعذيب الذي ذكره فتأمل **قول** ان لم يلعن لو
اسقطه لكان اولى لان لعانه يدفع عنها لا يقيد لوجوبه فتأمل **قول**
وعبر عنه اي عن زوال الفرائض **قول** بالفرقة المؤبدة اي التي هي البسوة
وهي فرقة فسخ مثل الرضا لا طلاق ويرتبت عليها عدم الارث بينهما
وعدم نفقتها لو كانت حاملا لنفي الولد عنه وجوز تزويجه اخفا واربع
نسوة

نسوة يسواها وعدم اختفاء حاجتي في الاخرة كما قال الشيخ شيخنا كالشها
الرملي نفي الولد اي ان احتاج اليه على الفور كالرودب العيب كما مر
بان يا تيمم الحاكم ويقول له وان هذا الولد ليس مني واما اللعان بعد
ذلك فعلى التراضي فان قصر لم يصح نفيه بعد ذلك ولو ادعى
جهل النفي او الفورية وقرب اسلامه او نشأ بعيدا عن العلم او كان
عاميا متدق بيمينه ولا يصح نفي احد تومين دون الاخر لان النيب
يختلطه ولو هي بولد فلجواب بما ينقضي الاقرار بحقه والا
كقوله جزاك الله خيرا فلا **قول** واشترها اي مثالا والمراد تملكها بشر او
هبة او غيرهما لم يجل له وطوها **قول** سقوط حصانتهما بالصادق المملك
اي كونها محصنة في حق الزوج اما في حق غيره فلا يسقط فلو قذفها اجنبي
ولو بتلك النية لزم له الحد لا اعتنا لم تلعن لان اللعان مختص
بالزوج فيقتصر اثره عليه **قول** فتقول اي على نظير ما مر في لعانه نية لعانه من
الشروط المندوبات ومنها التخليط بالمكان والزمان نعم فلا عن
المجايف بباب المسجد ويخرج القاضي اليه بعد فراغ لعان الزوج
قول غضب الله انما خص الغضب بها لانه استند من اللعان اذ هو
الطرد والبعد عن الانتقام وجزئمة الزنا اسد من جريمة القذف
قول ولو بدل في كلمات اللعان الخ ومنه ابدال لفظ الله بلفظ الرحمن
مثلا **خاتمة** العبرة في الحد والتعذيب بحالة القذف وان حصل
تغير بعده بنحو اسلام او عتق او نحو ذلك ولو اسلم دمي بعد نفي ولد
لم يتبعه في الاسلام فان استخففت ولو بعد موته وقسمته تركته
بين الكفار محقة في نسبه واسلامه ويرثه وتنقض القسمة واذا
لا عن النفي حمل فبان ان الحمل واعن زوج ولا بد فبان فساده نكاحه
بان فساده لانه فلا يثبت له شيء من احكامه ككتابي الحرمة وسقوط

المدة عنه ونحو ذلك **فصل** في بيان احكام العدة وانواع المعتدة
 وهي تكسر العدة الممهلة وتشتت لصيانة الانساب عن الاختلاط والاصل
 فيها الايات والاخبار الالنية **قوله** وهي العدة **قوله** من اعتد او ما حوذة من
 العدة اشتغالها عليه غالباً **قوله** تزوج المرأة اي الزوجة حرة كانت او امه
 والغالب فيها التعبد بدليل عدم الالتقاء بغير واحد مع حصول
 الراه به **قوله** يعرف منها ببراهة او للتفريق او لتفريقها على زوجها
قوله والمعتدة اي من حيث هي لا بقيد كونها متق في عمنها ولا مفارقة فلا
 يلزم انقسام الشئ الى نفسه والغير **قوله** متق في عمنها هو بفتح المنة
 الفوقية والواو والفاء المستدرة عاضية اسم المتفرد في المواضع
 الثلاثة وتايب الفاعل الجار والمجرور ولا يجوز غير ذلك **قوله**
 حرة انما ذكره الشئ مراعاة لصنيع كلام المصنف **قوله** بوضع الحمل
 اي تمام الفصل **قوله** كلمة اي ولو ميتا ولا يشترط ان يكون بعضه
 لم تقدم متصلا كان او منفصلا في سائر الاحكام غالباً **قوله** حتي
 ثالي توأمين اي بان لا يتخلل بينهما ستة اشهر فان ولد معا او
 تخلل بين وضعهما دون ستة اشهر **قوله** ان الله تعالى لم يحرم
 العادة فان يجتمع في الرحم ولد من تارجل وولد من اخر ان الرحم
 اذا اشتمل على المنى استند منه فلا يتاخر قبوله مني اخر فالقولان
 من تارجل واحد خلافا لبعض الائمة اذا كان بين وضعي الولدين
 ستة اشهر فالقولان **قوله** كمنني بلعان اي لانه لا ينافي في مكان
 كونه منه ولهذا الاستحقة كحته والكاف هنا تمثيلية فقل
 المنني بلعان المنني بالملف في الامة وليست استقبالية كاه
 توهمه بعضهم **قوله** لا بوضع الحمل ومثله الممسوح بخلاص المحبوب
 والخصي

والخصي والمسلول لان الولد ينسب اليهم ولا يحكم بنزاهة احتمال
 ان يكون وطئه بشبهة **قوله** وان كانت حايلا اي غير حامل او حاملا
 بما لا ينسب للزوج او رجعية او غير مدخول بها او نحو ذلك **قوله**
 فعدتها اي ان كانت حرة وان لم يوطا او كانت زوجة لتصغير **قوله**
 بليها ليها قال العلامة ابن قاسم لكن بعد وضع الحمل وان كانت حاملا
 من غير نال لان عدة الحمل مقدمة تقدمت او تاخرت فان كانت حاملا
 من نال انقضت عدتها بمضي الشهر موجوده الاله احرمة له
 ولهذا القول حاملا من نال ناصح نكاحه قطعاً وجان له العطي
 قبل الوضع على الاصح ولو زنت في العدة وحملت من الزنا لم تنقطع
 العدة ولو جهل حال الحمل علياً من الزنا كما نقله الشيخان عن
 الروياني وبه افتي الفقهاء وجزم به صاحب الانوار وقال
 الامام يجهل على انه من وطئ شهية تخيسا للظن به جزم صاحب
 النجاشي قال شيخنا شيخنا و قد يجمع بينهما بحمل الاول على انه
 كالزنا في انه لا تنقضي به العدة كما تقدم والثاني على انه
 من شهية تخيسا عن حمل الائم بقدرته اخر كلام قايده فتأمل
قوله وتعتبر الاشهر بالاهلة فان خفيت عليها كحجوبة مثلاً
 اعتدت بمائة وثلاثين يوماً ولومات عن مطلقة رجعية انتقلت
 الى عدة الوفاة بخلاف البيان **قوله** وعذر المتوفي عنها اي المعتدة
 عن فرقة طلاق او فسخ بعيب او رضاع او لعان او غيرها
قوله المنسوب لصاحب العدة اي زوجها كان او غيره وان كان
 مسلولاً والحمل منفاً بلعان او لها بشرطه السابق **قوله** وان كانت
 حايلا اي او حاملا ولا يمكن لونه منه فتولى صواحبه
 الحيض اي من تخيس **قوله** ثلاثة قدره بصفتين جمع قرة وبالضم

والفتح والفتح أشهر وهو يطلق على الحيض والطهر حقيقة فلا شخنا
ولما كان المراد به هنا الاطهار فبده المصير بها وقيل القدر للاطهار والافترا
للحيض لحدوثه تنكر المرأة الصلاة ايام اقربها ولا يجب طهر من لم
تخص قرة الانا القرة هو المحتوش بين دميين من ديصتين او حيضين
ونفاس او نفاسين كان تليد من زوج ثم من زنا او عكسه **قوله** بقية
اي وان قلت وخرج بها ما لو قارنها بالطلاق اخر جزم من طهرها
بتقليتها وغيره في المطلقة في الحيض **قوله** في حيضة ثالثة اي
وان طال طهرها وانقطع دمها لعلته او لا لتوقف حصول
الاقذار الثلاثة على ذلك ومن الطعن في الحيض ليس من العدة
بل يتبين به انقضاء عدتها فان بلغت سن الياس اعتدت
بالاشهر واقضي سن الياس اثنا عشر سنة على الاصح
وقيل سنون وقيل خمسون **قوله** او طلقت حايضا وكذا لو قال لها
انت طالق مع اخر طهرك **قوله** لا يحسب قرا الخ لعلته كره هذا لشمالكلة
بقية الطهر السابقة والافهم من سبق القلم لما مر من ان المراد بالاقذار
الاطهار فتأمل **قوله** لم تخص اصلا اي لم يسبق لها حيض قبل وجوب
العدة عليها **قوله** وان لم تبلغ سن الياس هو قيد لدفع التكرار فيما
بعده فتأمل **قوله** او كانت من غير الخ خرج بها المستحاضة فتدري الى اقربها
المعتبرة في حقها نعم ان طلقت والباقي من الشهر اكثر من ستة عشر يوما
حسبت قرا واحدا وتحتاج الى شهرين **قوله** او ايسر اي ان بلغت سن
الياس السابقة سواء سبق لها حيض ام لا **قوله** فان طهرت المعتدة اي
المذكورة وهي الصغرة والكسرة والمنحقة والابيسة **قوله** في الاشهر
اي الثلاثة المذكورة **قوله** وجب عليها العدة اي ان تعود الى الاقرا
الثلاثة ولا يحسب هذا الطهر قرا الا لمن سبق لها حيض او نفاس كما تقدم

ولو

ولو انقطع الدم قبل تمام الاقذار استأنفت عدة بالاشهر **قوله** او بعد
انقضاء الاشهر هذا هو الصواب وما وقع في بعض النسخ من
انقضاء الاقذار ليس في محله فتأمل **قوله** لم يجب الاقذار الخ هذا في غير
الابيسة اما هي فان نكحت زوجها اخر فكد لا لانقضاء عدتها
ظاهر مع تعلق حق الزوج بها وان لم تنكح بعد الاشهر زوجها اخر
وحاضت فانها لا تعتد بالاقذار لتبين انها ليست ابيسة **قوله**
والمطلقة اي او المنسوخة **قوله** قبل الدخول بها اي قبل وطئها وان كان
المني كالوطء ولو في الدبر فيها نعم لو كان عليها بقية عدة
سابقة لم يصح نكاحها حتى تنكحها كما لو طلقها باينا بنحو خلع ثم عقد
عليها قبل تمام عدتها ثم طلقها قبل وطئها فلا بد من تمام العدة
الاولى لتمام القرائن الباقيتين والاشهر كالاقذار فتأمل ذلك
وافهم فانه قد غلط فيه كثير من الفضلاء بل انكروا بعضهم
والله الموفق **قوله** وعدة المرأة اي الذي فيها ريق وان قل ولو
مكاتبته ومسئولة كاسياني **قوله** كعدة الحرة سواء كان الحمل كاملا او
مضغطة بشرط ان تقول القوايل ان فيها صوت خفية او انها اقبل
ادمي ولو بقيت لنفورت والحمل لا تنقض بها العدة كالعلة ولو
مات الحمل في بطنها لم تنقض عدتها الا بالقاية على الراجح **قوله**
بقدر يس اي ما لم تغتفر في عدة رجعية والاكلت عدة حرة
لان الرجعية كالزوجة وما لم تكن منقحة والافان وجبت
العدة عليها في ارل شهر اعتدت بشهرين او في اثنا عشر فان كان
الباقي منه اكثر من ستة عشر يوما اعتدت بعدة شهر فقط
او كان اقل اعتدت بعدة شهرين غير تلك البقعة واما لو كانت
حرة فطلعت ثم التحقت بدار الحرب واسترقت وصارت امه

فوجهان في التهمة احدهما وهو الاوجه انها تكل عدة حرة وثانيتها
وبه قال ابن الحداد نرجع الى عدة الامة قال العلامة ابن قاسم والعبير
في كونها عدة او امة بظن الواطى ان اقتضى ذلك تقليطا والمبالغة
على الاوجه فلو وطى امة غير بظن انها زوجة المحرم اعتدت بثلاثة
افرا او حرة بظنها امة او زوجة الامة فكذلك كما جزم به في ثم
الروض في الاولى ومثلها الثانية وجعل الشيخين الاثنى خلاف
ذلك اي من حيث القياس ولو وطى امة غير بظنها امة اعتدت
بقرء واحد **قوله** على النصف هو المعتمد لانها على النصف من الحرية
وانما كملت القرء الثاني فيما قد نفذ معرفة نصفه الائمة
قوله وفي قول الخ قال شيخنا صريح كلامه ان الخلاف في غير المعتدة
عن الوفاة نرجعه **قوله** وكلام الغزالي الخ مرجوح وهو الامام الجليل
حجة الاسلام زين الدين ابو حامد محمد بن محمد بن محمد بن محمد
ابن احمد الطوسي الغزالي ولد بطوس سنة خمس مائة واربعمائة
وتوفي بها صبيحة يوم الاثنين رابع عشر شهر جمادى الآخرة
سنة خمس وخمسمائة فكان عمره خمسا وخمسين سنة رحمه الله
تعالى **قوله** واما المع فعمله اولى اي ان المع قال ان الامة اذا اعتدت
بشهرين كان اولى في حقها من شهر ونصف قال بعضهم وما سلكه
المصنف لم يقل به اخذ من الاصحاب ابدل من الخلاف في وجوب
قدرا لعدة عليها وهو ثلاثة اقوال شهر ونصف وشهران
وثلاثة اشهر وهو مردود لان مراعاة الخلاف متفق على انها
اولى واقتصارا للمع على اولوية مراعاة القول الثاني لا ياتي
اولوية مراعاة القول الثالث كما اشار اليه الشارع **قوله** كان
اولى اي لانها تعتد بقريب في الياس فتعد بشهرين بدلا

عنهما

عنهما **قوله** وهو الاوطى اي من حيث الاحتياط **قوله** وعليه جمع من الاصحاب
اي اصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنه **قوله** لو ادعت المعتدة
التي مات عنها زوجها انقضا عدتها في حياتها لم تستطع عنها عدة
ولم تنزل لكن بقيت القنات بالرجعية فاخذ منها لا ذرعي سقوط
عدة البائين ولو ادعت ان الطلاق رجعي لتوثق وقيل هل انه رجعي
او باين صدقته كما يجتبه الا ذرعي لان الاصل بقاء احكام الزوجية
وعدم الابانة **قوله** لو عاش الزوج زوجة المطلقة او عاش
السيد اتمته المطلقة من زوجها انقضت عدتها فيهما في الطلاق
البائين مطلقا وكذا في الرجعي فلا يراجعهما بعد ما كان يلحقها
طلاقه لو طلقها ويجب لها السكنى مطلقا وكذا في الرجعي وقيل
ببرائتها ولا يجد بوطئها كما رجى البليغين ولا تنتقل الى عدة
الوفاة اذا مات عنها ولا تقارب بينهما ولا يتزوج اربعا منها
وليس لغيره ان يعقد عليها ولا يجمع بينها وبين اخاتها ولا يصح منها
خلع وليس لمرأة يصح طلاقها ولا يقع خلعها الا هذه **فصل**
في بيان احكام المعتدة وانواعها وما يجب لها وعليها كالا حلال
مثلا سواء كانت بائنا او رجعية وفي بعض النسخ تقديم فصل
الاستبراء على هذا وما هنا النسب وفي بعض النسخ عدم ذكر فصل
ايضا ويشهد له قول الشافعي فيما تقدم فصل في احكام العدة
وانواع المعتدة **قوله** الرجعية اي ولو غتر حامل وخرج بها المفسوخة
والوطوء بشبهة ولو بتكاف فاسد **قوله** ان لاق بها اي وان لم يكن
ملك للزوج فيجب على الحاكم التزاور لها من مال الزوج ان كان
موسرا او بالاقتراف عليه بنفسه او باذنه لها في ذلك
فان اكثرته من مال نفسه ورجعت عليها ان كان بائنا الحاكم

او باشها دوا افلا ويجري ذلك في كل لازم مما يأتي **قوله** والنفقة اي
بقدر حاله لانها كالزوجة **قوله** بقية المؤن اي من كسوة وأدم واخدا
ومؤنة خادمها وغير ذلك لما ذكره ولذا ذكر سقط ذلك بشئها قبل
الطلاق وبعده كما ذكره الشافعي **قوله** الاالة التنظيف نعم ان
تأدت بمغفل وجب ما ينزله كمشط ونحوه **قوله** ويجب للمباين
اي بخلع او ثلاث او فسخ في غير شئ فلا سكني لمن ابانها فاشترى
او نشرت في العدة الا ان عادت الى الطاعة كما في الروضة واحدا
نعم ان عادت في اثنان عادت السكنى دون النفقة وخرج بان
معدة الوفاة فلا نفقة لها وان كانت حاملا لمحبس ليس للحامل المتوفي
عنها زوج نفقة او رجعية لانها تنتقل الى عدة الوفاة نعم ان
وجبت النفقة للمباين الحامل قبل الوفاة استمرت لانه دوام **قوله**
دون النفقة اي دون بقية المؤن قال شيخنا ولعل تقيد بالنفقة
لاحل الاستئنا بعده بقوله الا ان تكون حاملا وثبت حملها بتوافق
عليه او بشهادة اربع نسوة او بدعواها مع ميمينها فيجب لها النفقة
ايضا الا ان كانت ناشرة ولو في العدة بنا على الاظهر ان النفقة
لها بسبب الحمل **قوله** على الصحيح وهل هو لها او للحمل فان قلنا انه لها
لا يستطع بمضي الزمن والمعتد انه لها بسبب الحمل كما تقدم **قوله**
ويجب على المتوفى عنها زوجها اي المعتدة عن وفاة ولو امة او كافرة
امجنونة او صغيرة بمنع ولها قال الا ذرعي ومحلها في الكافة
اذا رضوا بحكمنا والا فلا تنقض لهم ومثل الكافة المعاودة
والمؤنة **قوله** الاحداد بالحاء المهملة ودالين مهملتين ايضا
من احد ويقال له الحداد بكسر الحاء من حد ويروي بالتحميم
من جدوة الشئ قطعت فكانها انقطعت عن الطيب والزينة

والاستحداد

والاستحداد بالحاء ايضا استفعال من الحديد والمراد به استفعال
الموتى في حلق الشعر من مكان مخصوص وهو العانة من الحد
قوله وهو المنع اي مطلقا وشرا بالمنع مما ذكره المصنف لان المحرمة
تمنع نفسها من الطيب والزينة كما تقدم **قوله** من الزينة اي التزين
في البدن بترك لبس الحلي لبسها من ذهب او فضة او لؤلؤ
وان كان صغيرا كخاتم مثلا ومنه الودع ونحوه للأعراب والسلاسل
وغيرها وخرج بالبدن غير كتميل فاش وهو ما يرقد او يقعد
من نطع وموتة ووسادة وغيرها وتجميل الثياب وهو متناع
البيت فلا احداث فيه نعم الغطا كاللبس على الراجح ليل ونهارا
قوله بترك لبس مصوغ اي ليل ونهارا من حرير وغيره مما يقصد
للزينة **قوله** وابر يسيم هو بمعنى الشامل للقر فيجل قالم يصنع
كما مر **قوله** لا يقصد لزيته اي كالا سود والاضفر والازرق
الا ان كانت من قوم يتزينون به كالأعراب مثلا فيحرم نعم
ان كان شي مما ذكره اقا صا في اللون حرم لانه يتزين به
قوله من الطيب اي الذي يحرم استعماله على المحرم ليل ونهارا ويلزمه
ان الله بهذا الشرع في العدة ومع ذلك لا يلزمها القديمة بخلاف
المحرم **قوله** اي استعماله انما قدر لفظ الاستعمال لان الطيب عين
ولا يجمع نسبة الحكم اليه ولو فسره بالتطيب لكان اولي واخص
قوله كالا كخنا باللام مثله الاضفر كالصبر يفتح العباد وكسرها
مع اسكان الباء وفتح الصاد وكسر الباء **قوله** الا الحاجة كرمد
بخلاف الابيض كتوتيا سوا السوداء وغيرها **قوله** فائدة من حفظ
هذين البيتين لم يربدا **قوله** بما استعان به ان مسه الكمد
يا ناظري بيعتوب اعيد كما

قبض يوسف اذ جاء البشير به . بحق يعقوب اذهب ايها الرمد
 قاله بعض الفضلاء يحرم عليها ليلها ونهارها دهن شعر راسها
 ولحيثها ان كانت وبقية شعور وجهها لا بقية بدنها ويجوز
 عليها ايضا طلاء وجهها بتخف اسفنداج بالذال المعجمة وهو ما يتخذ
 من الصا ص يطلبي به الوجه وكذا الحجرة وخصاب ما ظهر من
 بدنها كالوجه واليدين والرجلين بالحناء او غيرها وتطريفا صابونها
 وتغنيق شعر طريها وتجميد شعر صدغها وتدقيق حاجبها
 وحشوة بالكل والزالة شعر ما حول حاجبها واعلى جبهتها ويجوز
 لها التخليق بغسل راس وبدن وامتناع طيلادهن واستعمال الخمر
 سدر وازالة شعر لحيه او شارب او عانة او ابط وقلم ظفر وحقول
 حمام ليس فيه خروج محرم ولا يجوز للزوج الاحداد مطلقا **قوله**
 وللمرأة اي لا للرجل **قوله** من قريب لها اي او سيد **قوله** او اجني حيث
 لا رية فيما يظهر بان كان عالما او صالحا او بخودك **قوله** ان قصدت
 ذلك اي الاحداد **قوله** والميتونة بموجده الميم وتايين فتيين
 بينهما واوي البايين من الميت وهو القطع لا تقطاع نكاحها بطلاق
 او فسوخ او كانت في عدة شبهة او نكاح فاسد وضابطها كل معتدة
 لا تجب نفقةها وفي الرجعية خلاف ومثلها البايين الحامل والمستبرة
قوله من مسكن فراقها لو قال منها لكان اولي واخصر فتأمل **قوله** وان
 رضي زوجها اي او رضا معا لان الحق له تعالى **قوله** الحاجة فلا يجوز
 لها الخروج لغيرها كعبادة وزيارة فتخدم ولو لابيها وامها وعبادة
 ولو لمرضها ونجاسة وكذا زياره قبور الاوليا والعقارب وقبر
 زوجها الميت ومن الحاجة ايضا الخروج للحج او عمرة احسنه قبل
 الفراق والموت ولو بغير ذته ولم تخف الفوات اما احرامها بعد الموت

او الفراق

او الفراق فليس لها الخروج له وان تحققت الفوات وتخلل بالمعد
 ويلزمها القضا ودم الفوات **قوله** ويخوذ لك الواو بمعنى او **قوله** الي
 دار جارتها المراد بالخارجة الملاصق وملاصق الملاصق ونحوها
 الواو بمعنى او كما تقدم **قوله** اذا خافت الخ هو من الضرورة ايضا فهو
 معلوم من كلام المعصم بالطريق الاول فتأمل **قوله** على نفسها اي او
 عضوها تلقا او منفعة او فاحشة وكذا الخوف على مالها فتأمل **قوله**
 او ولد لها اي هدم او غرقا او تلقا او غرقا **قوله** وغير ذلك الواو
 بمعنى او كما تقدم **فصل** في بيان احكام الاستبراء الذي هو
 في الوفيقة غير الزوجة كالعدة في الحرة وهو لغة وشرا ما ذكره
 المصنف والاصل فيه الاحاديت الكثيرة منها قوله صلى الله عليه
 وسلم في سبايا او طاس بضم الهيمه افصح من فقها اسم وارمن
 هو ان عند حنين الا لا نقط احامل حتى تضع وكا غير ذات
 حمل حتى تحيض حيضة وما روي البيهقي ان ابن عمر رضي
 عنهما انه قال وقع في سهرمي جارية حسنا من سهرم خلولا
 فنظرت اليها فاذا عنتها كانه ابرني فضة فلم اتمالك ان قبلتها والناس
 ينظرون الي وجلولا بنفق الجيم والمدفعية من نواحي فارس فتحت
 يوم اليرموك سنة سبع عشرة من الهجرة وبلغت غنائمها ثمانية
 عشر الف الف والمنة اليه لخلولي علي قيا **قوله** والنفاس
 اي عن الامة **قوله** ملكا مائة اي ولو قهر **قوله** بشرط الاختيار فيه لو قال
 بشرط بعد لزومه لكان اولي وان شرب سوا وجد القبط ام لا فلا يفتد
 بما قبل اللزوم نفهم سيد كذا التمه انه لو اشترى من زوجته نذبه له
 اشترىها ولا يجب ولو اشترى مائة او مئوسية لم يفتد باسرها
 قبل اسلامها **قوله** او بارث اي وان لم يوجد فبعضها **قوله** او وصية اي

بعد قبولها وان لم يبق عنها **قول** اوهبة اي بعد قبضتها **قول** او غيره ذلك كرد
بعبوب او اقاله او تخالف او سبي او بخود ذلك **تنبيه** عمود حل
الوطي بعد زواله كاستحداث الملك لتعجز مكاتبة كتابه صحيحة
لا فاسدة ولا سلام سيد ارتد او امة ارتدت وكذا من وجدة طلقت
قبل الدخول وكذا بعده لكن استبرأه بعد انقضاء عدتها من
النزوح وخرج بن والرجل الوطي منعه منه بمخوم او حصى او
احرام او اعتكاف فلا استبرأه **قول** ولم تكن زوجته الخ سياتي في كلام
الشم وهو الضمير لانه بعض النسخ استثنى من وجوب الاستبرأ
فانه مندوب لا تقدم وان كان ثابتا لاني بعضنا ايضا فلا استبرأ
ما دامت من وجدة واذا طلقت وجب الاستبرأ بعد عدة الطلاق
كما سذكره المصنف **قول** عند اعادة وطئها لوجوب البتة الوطي
داخل في الاستمتاع لكان اولى واحسن لدفع ايهام توقف
الاستبرأ على اعادة الاستمتاع وايها من حرمة الاستمتاع دون
الوطي وايها ان الوطي لا يسمى استمتاعا وغير ذلك فتأمل **قول**
الاستمتاع بها اي في جميع بدنها ولو النظر بشهوة نعم لا يحرم في
المسبية الا الوطي فتأمل صيانة لما فيه ومثلها المشتهر من حربي **قول**
حتى يبتدر بها اي احتمال حملها او قبلا **قول** بحبيضة اي كاملة
بعد ملكها فلا يكفي بقية حبيضة وجد السبب فيها لان الطهر
لا يبيد البراءة ولو انقطع حبيضة صبرت ليس الياس وفقدت
المملوكة بلا يمين في قولها خضعت لانه لا يعلم الاثبات غالبا
وللسيد وطئها بعد طهرها **قول** من ذوات الشهور اي كالبسة
ومغيرة ومغيرة **قول** فعدتها قال شيخنا العله هذا هو من المصنف
لان الكلام في الاستبرأ وكذا ما بعده انتهى اقول ولعل من اد الشك بقوله
فعدتها

فعدتها اي استبرأها ويكون ذلك مجاز لان الاستبرأ يقال له عدة
بجامع براءة الرحم بكل منهما فتأمل **قول** بالوضع اي ولو من زنا ومحل
ذلك ما لم تخضع فان حاضت فتكون حبيضة واحدة ولا عرق بالمحل
وكذا الوصفي شهر وكانت من ذوات الاشهر قبل وضع الحمل
فتكون الشهر الواحد ومحل الاكتنا بوضع الحمل من الزنا ان وجد
قبل القاء او الشهر فتأمل **قول** واذا اشترى زوجته الخ تقدم
حكمها فاجعه **قول** سن له استبرأها اي ليشترى الولد الحاصل بالملك
عن الحاصل بالملك ملك عن الحاصل بالنكاح **قول** حينئذ
اي حين انقضاء عدتها اي بعده لتقدم حق الزوجية على الاستبرأ
ولو وطئ الامة اثنان بشبهة او بزوجية وشبهة لزمها استبرأ
بلفظ المشتري كالودعتين لشخصين **قول** واذا مات سيد الولد
وكذا الواعنة **قول** ولها ان تتزوج في الحال اي من السيد او من
اجنبي ولو اعتق مستولدة فله نكاحها بلا استبرأ كما لمعتدة منه
فصل في بيان احكام الرضاع بالصناد المعجمة وبالغوفية بدلها
ويقال لها الرضاعة بآبائات التنا والاصل فيه قوله تعالى والوالدان
يرضعون اولادهم حولين كاملين وخبر لا رضاع الا ما كان
في الحولين بسبب تحريمه ان اللبن جزء الرضعة وقد صار من
اجن الرضيع فاشبهه منيها في النسب وتأثيره مختم النكاح ابتداء واما
وخوار النظر والخلوة وعدم نقض الطهارة بالمس والحياب الغرم
وسقوط المهر كسبا في دون سائر احكام النسب كالميراث والنفقة
والعنف بالملك وسقوط القصاص ورد الشهادة ويخود ذلك
واركانه ثلاثة موضع ورضيع ولبن **قول** وهو لغة الخ اذا تاملت
ما ذكره الشم رايت المعني اللغوي اخفى من المعني الاصطلاحي

وهو مخالف للعادة الغالبة فيهما **قوله** ادمية خرج بها الرجل والخشني
والبهيمية وكذا الجنينة بناء على عدم صحة مناجتهم معنا والمعتد بخلافه
فهم كالادميين وينبغي على ذكر المخزوم ولو على صورة ادمية او كان
تديها او فوجها في غير محله **قوله** الجوف ارمي مثل الجوف الدماغ فامل
قوله على وجه مخصوص وهو كونه خمس مرات متفرقات لا ياتي اتصالا
ووصولا الى جوف الطفل **قوله** بلدين امرأة اي ولو حكما او مع غيره ولو
مخفيا ومثله الزبد والجبن والاقط والتسطة بخلاف السمن
الخالص عن اللبن والمصل ودخل فيه المختلط بنحو ما يع حيث
بقي طعمه اولونه ارجحه فان شرب الكل حرم والا فلا وسواء
في ذلك كانت المرأة من الالسن او من الجن كما مر فتأمل **قوله** حية اي
حياة مستقرة بان لم تفصل الى حركة مذبح حال انفصال اللبن
منها كما ياتي فان وصلت اليها لم يحرّم لبنها او جراحته مثلا فلا
قوله قرينة اي تقريبيه كما في الحيض وكونها تقريبيه هو
ما اعتد به شيخ شيخنا والمراد به ما في الجميع بان يفصل اللبن قبل
تمام التسع بما لا يسمع حيضا وطهرا وهو ستة عشر يوما فتأمل
قوله واذا رضع المرأة الخ ليس قيدا ولو قال واذا ارتضع ولد
لكا فاعاوي وانسب ليدخل بالواضع على امرأة نائمة واو لي من
ذلك ايضا لو قال واذا وصل الى جوفه ليدخل بالواضع
وهو نائم فتأمل **قوله** سقوا شرب اللبن الخ قال شيخنا لا يخفى عدم
صحة هذا التعيين في كلام المصنف فراجع انتهى **قوله** وفيه نظر
بل التعيين مراد لان المدار على انفصاله في حياتهما سواء وصل
الى جوفه في حياتهما او بعد موتها سيما في كلامه فتأمل **قوله** او بعد
موتها هو متعلق بشرب قال شيخنا واختلاط اللبن بغيره لا يضر

ولو

ولو غلبا حيث وصل شي منه الى جوف المعدة او الدماغ ولو باسقاط
وخنوع بان يصب اللبن في الانف فيوصل الى الدماغ فانه يحرم لموصول
التغذي بذلك لا وصوله بجفنة او تقطير من نحو ذلك فتأمل
التغذي بتلك ولا بواسطة تقطير في الدبر لعدم التغذي بها لتقطير
فيه ومن هنا يظهر انه لا اثر لوصوله لما بعد المعدة والدماغ وان
كان في حبل الباطن المفطر للصاير فتأمل **قوله** صار الرضيع اي ذكر
كان او انثى او خشي **قوله** دون الحولين اي يقينا قال شيخنا ظاهره
عدم التحريم لو فارقت الرضعة الخامسة تمام الحولين والمعتد بخلافه
فراجع **قوله** بالاهلته فان انكسر الشهر الاول كل بالعدد من الخامس
والعشرين قال العلامة ابن قاسم وهل العبرة في الانكسار بخروج
التقام بالثدي وبمصده مثلا او بوصول شيء من اللبن الى المعدة
او الدماغ حتى لو وقع الالتقام والمص مع ابتداء الشهر لكن لم
يصل اللبن الى ما ذكر الا بعد مضي جزء منه حصل الانكسار فيه
تظن ولا يظهر ان المراد الثاني لان الوصول هو المقدر الى ما ذكر
لا غير فتأمل **قوله** خمس رضعات اي يقينا اتصالا ووصولا
لما ذكر فلو انفصل في مرة واحدة خمس او بالعكس كان رضعة
واحدة قال بعضهم والحكمة في كون التحريم بخمس رضعات
ان الحواس التي سبب الادراك خمس انتهى **قوله** واصلة جوف الرضيع
اي وان تقاية حال فان لم تفصل اليه لم يحرم **قوله** وضبط من اي الخمس
قوله بالعرف اي لانه لا ضابط لهن لغة ولا شرعا **قوله** تغدد الارقضاء
فلو قطعت عليه المصضة لشغل وقطعه هو للهواء ونوم او نحو
من ثديي الاخر فان طال الزمان في الكل تغدد والا فلا قال
العلامة ابن قاسم ويجري ذلك فيمن خلف لا ياكل في اليوم الامر

واحدة فيعتبر في التعدد العرف فلو اكل لقمة ثم اعرض واشتغل
 بشغل طويل ثم عادواكل حبة ولو اطال الاكل على المائدة وكان
 ينتقل من لون الى لون ويتحدث في خلال الاكل ويقوم ويأتي بالخبز
 عند نقاده لم يثبت لان ذلك كله يعد في العرف اكلة واحدة **قوله**
 اياه الخ حاصله انه يحرم على الرضيع اصول المرضعة وفروعها فقط
 من لبن اورضاعه وقد نظم ذلك الشيخ علاي الدين التتويقي فقال
 وينشر التتويج من مريض الى **اصول** وفصول **والحواس** من الوسط
 ومن له دراي هذه **ومن** رضيع الى ما كان من وبعده فقط
قوله ينتج الضاد اي اسم مفعول **قوله** اليها فيه اناية الى عن البا
 في هذا وما بعد **قوله** بنسب اورضاعه قال شيخنا ذكر الرضاع مع
 النسب فيه يجوز الا ان يراعى لا نشاب الانتماء ولو عبر به كان
 اولى فتأمل **تنبيه** تعتبر شهادة الرجال في الاقرار بالرضاع
 وفي الشرب من انا او با بجار ويكفي في الشرب من الثدي رجل
 ويمين او ابع نسوة **قوله** الى الموضع هو بفتح الضاد ايضا **قوله** ومن
 انتسب اليه تأمل ما معناه فانه اما سبق قلم من المصا ومن الناس من
 والا فهو مرجوح والراجح ان اياه وجده وان عليا يجوز لها تزويجها
قوله واعلا هو عطن علي في درجته فكان اما زائدة او تامة
 بمعنى وجد **قوله** كما عمامه اي او اياه **قوله** فارجم اليها اي ان
 اردت ذلك **فصل** في بيان احكام نفقة الاقارب والبهائم
 وجمعها المص في هذا الفصل لتناسبها في سقوط كل منها بمضي
 الزمن وجوب الامار **الكفاية** من غير تقدير ولو قال
 في بيان احكام النفقات لكان اولى واحسن فتأمل **قوله** وفي
 بعض نسخ المتن الخ وهذه النسخة اولى وانسب لان الحضنة من

تعلق

تعلق الرضاع اللهم لما ان يقال لما كان الرضاع سابقا على الحضنة
 وهو من جملة النفقة فقد تمت اشتغالها على المقدم وانضم اليها
 غيرها استطرادا فتأمل **قوله** عن الذي بعده اي وهو الحضنة
 كما مر **قوله** ما خذ من الاتفاق قال شيخنا فيه اشتقاق مصدر
 من مصدر انتهى **قوله** وفيه نظر والصواب ان يقال ان فيه
 اشتقاق مصدر مجرد من مصدر من يد وهو يصح وانما يصح
 اشتقاق المزيد من مجرد وحيد فيه يجوز ولذا عبر الشئ فيه
 بالخذ دونه الاشتقاق لانه اوسع فتأمل **قوله** وهو الاخراج
 اي دفعها ليعمل نفقة لمن هو له **قوله** ولا يستعمل اي الاتفاق **قوله** الا
 في الخير **قوله** لا خير في السر في خلاف الاخراج وعند الاتفاق الاسراف
 ولا يستعمل الا في غير الخير ومن بلاغات الزمخشري لا سرف في الخير
 كما لا خير في السرف وهو من رد العجز الى المصدر **قوله** استباب
 ثلاثة ولا يراد بيجاب نفقة الهدى والافحية المندورين على
 الناذري ولا بيجاب النفقة على حصة الفقراء ان كاه بعد الجور
 وقبل التمكن والخراج مثلا لانها من استصحاب المال كفتأمل
قوله القرابة انما قدمها على الملك والنكاح لانها قد سبق علمها
 كوالد طفل غني بموروث او نحو وصية ولانها خيرة المنفق ايضا
 وقدم الملك على النكاح لمثل ذلك غالبا ومن قدم النكاح نظر الى
 قوة الزوم فيه وتقديم القرابة على الملك للاعتناء بها وشرفها
 فتأمل **قوله** ونفقة العمودين اي الاصول **قوله** والفرع سمو
 بذلك للاعتناء عليهم ونسبها بائمة الخيام فتأمل **قوله** من
 الاهل اي الاقارب فهو حال مفيدة **قوله** واجبة اي وجوبها
 موسعا على الغني بما زاد على ما يحتاج اليه لمونة يوما وليلة من

من نفقة وكسوة وخادم ومسكن وملبس وغير ذلك وان كان عليه
دين ويبيع فيها وان لم يقصر ديناً عليه ما يباع فيه من غنائه ٢ انتهى
مقدمة على الدين الذي يباع فيها ملكه فبيعه فيها اولي وجوبه بالقدرة
الكفاية بما يسبقه مع اعتبار سنة وزهاده ورغبته في الحالة الناجزة
وللحاكم بيع جزء من ماله لغيبته او امتناعه ولا يقصر ديناً عليه بمضي
زمن بدونها ولو مع الامتناع الا بقدر من قاض بالتقاضي بنفسه
او كما ذنبه او ناسها عند تعذره وله اخذها عند الامتناع من ماله
وان لم يكن من جنسها وللاب والجد اخذها من مال المحجور بحكم الولاية
والا يجاز لها بالعمل بطيئته ويليق به بخلاف الام والفرع نعم
للحاكم ان يولي الولد من اجازة ابيه المحجور لها ويجب على الام
ارضاع ولدها للباب بالوصف والقصر وهو اللبن النازل اول
الولادة لان الولد لا يعيش بدونه غالباً وانه لا يقوى ويستد
بنيتة الابيه ومدته ثلاثة ايام وقيل سبع وقال شيخنا رحمه
نبي قدس في اهل الخقة وبه صرح شيخنا في حاشيته ولا يجبر بعده
على رضاعه الا ان تقين وتقدم على غيرها اذ رغبته في رضاعه
ولا يزداد في نفقة الاجله فان ترفع به احبته او طلبت دون
ما طلبته الام فلا بد من الام من ذلك **قوله** للوالدين والمولودين
هو بصيغة الجمع وفيها كما سيصرح به فيما بعد وهو يدل من
الاهل يخرج عنهم كاخوة واعمام وخالات فلا تجب نفقتهم
مطلقاً **قوله** اي ذنورا كانا انا اي من جهة الاصول وان علوا
ولو من جهة الام او من الفرع وان سفلوا ولو من جهة البنات
قال شيخنا وفيه اشارة الى التغليب في صيغة جمع المذكور فامل **قوله**
او اختلدا فيه لكن بشرط طي الجانين الحرية والقصر فلا تجب

لموتد

لموتد وحري مطلقا وكذا اثار كصلاة وزان محصن وقال العلامة
ابن حجر تجب للراي المحصن لعدم قدرته على التوبة ولا تجب ايضا
لرقيق واعليه ولو مكاتباً ومعضاً نعم تجب للبعث من قدر حريته
وتجب عليه نفقة كاملة لتام ملكه خلافاً للعلامة الخطيب **قوله**
واجبة هذه الكلمة مكررة مع كلام القم السابق ولو استغنى او لا
لكان اولي وانسب فتامل **قوله** على اولادهم اي واصولهم **قوله** فاما والودون
اي وان علوا **قوله** فتجب نفقتهم اي منتهى فيدخل الام والكسوة والسكنى
ولو بخادم محتاج اليه وزوجه كذلك واجبة طيب وممن دواء له
وحواد **قوله** بشرط طي اي باحد من منضمين الى النفقة فهو مكرر مقني
قوله والزمانة نفقة الزاي واصطفاها لابن لا والعاية وقال بعضهم
هي اقة تصيب الحيوان تمنعه من الحركة قال شيخنا واشنا المص الى
ان المراد بها هتافاة مع مانعة من الكسب والمعتد انه لا يشترط
في الوالدين الزمانة بل لو كانا قادرين على الكسب لا يكفانه وتجب
نفقة بخلاف الفرع لان الله تعالى قال ومناحيهما في الدنيا
معروفا وليس من المصاحبة بالمعروف فكلها الى الكسب **قوله**
او القفر والجنون اي عياري مرجوع **قوله** لم تجب نفقتهم هو مقتضى
كلام المص والمعتد ان قدرتهم على الكسب لا تمنع وجوب نفقتهم بخلاف
عكسه الا في فتامل **قوله** بثلاثة شرط اي باحد امور ثلاثة
مضموم الى النفقة فهو مكرر معها فتامل **قوله** احدها كان الاول
استفاطه ولعله زيادة من الناسخ بدليل عدم ذكر ثان وثالث
مقابل له فتامل **قوله** لا تجب نفقة هذا هو مفهوم الوصفين
معاً ولا حاجة الى نقلا الوصف الثاني مع وجود الاول فكان الوجه
ان يقول فالعني الصغير والفقير الكبير لا تجب نفقتهم وان احتاج

معها

الى التقييد بما بعده لان مفهوم شرط لا يعارض بمفهوم شرط اخر
وكذا يقال فيما ذكره في الباقي نعم القادر على الكتب اللاتي به
لا تجب نفقته كما مر في الاشارة اليه وربما يقال انه داخل في
وصف الغني المذكور فتأمل **قول** وذكر المم الثاني اي من الاسباب
الثلاثة **قول** ونفقة الرقيق اي حوائته كما سيبين اليه بعد ومنها
اجرة الطبيب وحق الدوا وشرا ما للطهارة وتزاد التيمم
وتحوز ذلك **قول** والبهائم جمع بهيمة سميت بذلك لعدم نطقها
واصلها اسم لذوات الاربع من ذوات البر والبحر والمراد
بها هنا الاعم من محترم فيجب فيه ما يدفع ضرره من علف
وسقي وغيرهما ويحبر الحاكم عليه او على بيعه او ذبحه ان كان
ماكولا فان لم يفعل فاب الحاكم عنه في بيعه او بيع جزء منه او اجارته
فان تغذر ذلك فعلى بيت المال ولا يلزم في الحيوان غير المحترم
الاتركه فقط ويحرم عليه شرب لبن البهيمة الا ما فضل عن
ابنها واستغنى عنه حتى لو لم يكن العلف لبن امه وجب عليه
ان يشتري له لبنا ايضا لان نفقته واجبة وكذا نظير فتأمل
قول او ام ولد او مستاجر او مغارة او اممي او زمنا او مستحقا
منافعه بوصية او غيرها او ابنا او من وجته لم ينسب لزوجها
ليلادها رانعم لا يجب شيء للمكاتب ولو كانت فاسدة الا ان
عجز نفسه وان لم يعجز السيد بنفسه كتابته **قول** وجب
عليه نفقته ولا يجب عليه ان يشبعهم شيئا من طعام بل الشبع
المعتاد او ما قارب **قول** من غالب قوت اهل البلد وان لم
يكن من جنس قوت السيد وكذا يقال في الادم والكسوة
فتأمل **قول** بقدر الكفاية اي في النفقة والكسوة والادم وغيرها

كل حيوان

ويعتبر



ويعتبر حالة زهادة ورغبة بقدر شيعه وان زاد على كفاية أمثاله
وبراعى حال السيد بمثله في بشاره واعساره وشغل بمغني الزمن
ولا تضيق حينا الا بالافتراض من القاضي او ما ذونه وبيع فيها
ماله العايب لغيبه او امتناع فان لم يوجد مال امره الحاكم ببيع
او غناقه او اجارته فان لم يفعل اجره الحاكم ان ينس والاباعه
ان وجد مشتر والافتق عليه من بيت المال **قول** يستقر العورة
فقط محله مالم يكن بيلاذ يعتاد وله فيها استقرار العورة كالسودان
وغيرهم اما فيها فتكنى استقرار العورة فقط **قول** ما لا يطينفون قط
بالمثناة التختية كالذي قبله وضمير راجع للمذكور من الرقيق
والبهائم والشم جعله عايد للرقيق وحده نظرا للظاهر
والاول اولى وافيد والمراد تكليف ذلك واما الواقف ذلك
في بعض الاوقات لم حاجة او عذر لم يحرم **قول** اراحه ليلا
كلامه ظاهر في الاشغال ومثله الحمل واقتصر في الدابة
على الحمل ومثله الاشغال ومنه الحلب فيحرم عليه ما يضرب
فيه تركا او فعلا كاستقصا مع الجوع ويبقى لولدها
ما لا يضربه حلبه ويجب ترك شيء من غسل النمل في الكوار
او يسوي له نحو حاجة ويعلق على باب الكوار لياكلها وحرم
حلق نحو الصوف واستئصال حنة ويجب على ما ذكره في
الفرع علفه بورق التوت بمثناة او مثلمة اخرى او تخليته
لاكله ليلا يملك بلا فائدة **تنبيه** ما لا روح فيه كالغفار
والقناة لا يجب عمارته ويكوه تركه اذا خرب نعم يجب
عمارته ان تعلق به حق كرهن لاجل حق الميراث وكذا الموقوف
ومال المحرم عليه **قول** وعكسه اي بان استعماله ليلا اراحه نهارا

قول وقت القيلولة وهي اسم لشدة الحر **قول** ولا يكلف دابة الخ صوابه
التقديم على قوله ولا يكلفون من العمل فتأمل **فصل** في بيان
احكام نفقة الزوجة وما يتعلق بها والتفصيل بالانها انقلب
والمؤنة اعمر منها ولفظ فصل ساقط من بعض النسخ **قول** الممكنة
اي غير الناشئة **قول** واجبة اي بشرط التمكن يومها يوم قلوا
حصل التمكن في اثنا يوم وجب بقسطه وهذا في اليوم
الاول واما لو نشزت في يوم بعد ذلك لم يطاعت فيه لم يجب
قسطه ويستحقها ايام صحتها ومرضها وكذا الادم وغيرهما
ياي والتمكن في غير الميزة والمراهقة والسفينة بوليها
وفي الغايبة يبلوغ خبر حاله به ويصدق هو في عدم التمكن
اذا اختلفا فيه لان الاصل عدمه **قول** من غالب قوت البلادي
بلد الزوجة اي محل التمكن اقامتها ولو بالاذنه ولو اختلف
الغالب اعتبر حال الزوج بحسب العادة ولا نظر لكونه مقرا
اولا والمراد بالمعسر ما يملك ما يفي بمونة مومنه قدر بقية
العمر الغالب فاقل فان زاد عليه ولم يبلغ قدر مدين فتوسط
او بلغها فاكثر فموسر وحيث اعتبر ذلك بطلوع الفجر في كل يوم
ولا يبعد ان يكون موسرا في يوم وغير موسر في يوم اخر فتأمل
او غيرهما اي كالذرة والدخن ويخوف ذلك **قول** والكسوة بكسر
الكاف وضمة **قول** ما جرت به العادة اي لقوله صلى الله عليه وسلم
اتقوا الله في النساء فانكم اخذتموهن بامانة الله واستحللتم
فروجهن بكلمة الله ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف
والمراد بكلمة الله هنا العقد فتأمل **قول** من كل منهما اي للادم
والكسوة **قول** او شيج قال في المصباح الشيج معون من شيء

وهو

وهو دهن السمسم وربما قبيل للدهن الابيض وللصير قبل
ان يتغير شيج تشبها به لصفايه وهو نقي الشين مثال
ز ينب وصيقل وعبطل وهذا الباب باتفاق ملحق
بباب فغلل نحو جعفر انتمي قال شيخنا الشيرازي ولا يجوز
كسر الشين لانه يصير من باب درهم وهو قليل ومع قلته
فامتثلته محصورة وليس هذا منه فتأمل **قول** وجبن الواو
بمعنى او **قول** ونحوهما الواو بمعنى او الهم وكذا سمن ونحوه
قول باختلاف الفصول ومنه الفاكهة في اوانها ومشي اختلفا
في مقدار الادم قدره القاضي باجتهاده معتبرا حال الزوج
ولا تكلف الزوجة كل الخبز وحده وان جرت عادتها به
والمعتر في مقدار الكسوة كفاية بدنها طولا وقصرا وسمنها
وهذا لا وفي جسدتها عادة امثاله من قطن او كتان او خرب
وبناوت بين الموسر وغيره ونقير الكسوة في كل فصل وهو
قديس وسراويل وخمار ومكعب اي مدراس ويلحق به القتياب
ان جرت عادتها به وين يد في الشتاء لدفع البرد جبة محسوة
او فروة مثلا ويتبع ذلك طاقية وتكة لباس وزر فميت
وخياطته وخياطها واذا وقع التمكن في اثنا فصل وجب
بقسطه مما فيه ويجب لها ما تقدر عليه من غولباد او حصر
للمعسر وبساط للموسر مما جرت به العادة واذا اختلف
الفاس في الليل والنهار وجب لكل منهما ما يليق به ويجب
عليه ما يتعلق بالنوع من طراحة ومخدة وملحفة اي طانية
ولحاف ويخوف ذلك **قول** الحكم اي بحسب العادة ويتبعه ما يطبخ
به **قول** الطعام حبا اي وان طلبت غيره **قول** وعليه طحنه وخبزه

اي بنفسه او غيره فان غلب غير الحب كتمر واقط وجب تسليم فقط
قول ان جرت عاداتهم بالافتيان به وحده كما فقد به في ثم الرض
وهو المعتمد ولو طلبت بدلا عن النفقة غير المستتلة جاز ان لم
يكن ربا ولو اكلن معه على العادة سقطت نفقتها ان كانت رشيقة
او اذن لها وليها والا فلا تسقط نفقتها واكلها تطوع من الزوج قال
شيخنا الباكي ومثل النفقة المكسوة على الرابع انتهى فتأمل **قول** ويجب
لها الات الحلو وشرب وطبخ كقصعة وصحن وملقعة وكوز وخرقة
وقدر ومغرفة ونحو ذلك مما لا غنا عنه **فائدة** الشرب بفتح اوله
وفمه زاد بعضهم وكسره ايض ويجب لها ما تنسل به ثيابا بها
من اجانة ونحوها وما غسيل وضو يسهل فيهما لا من حين
واختلام وعليه اجرة حمام جرت به عادة امثالها في كل شهر
او اكثر او اقل وعليه التثنية من نحو مشط وما تنسل به
راسها من نحو سدر ومرتك ونحوه لدفع صلتها اذا لم يندفع
الابم ولا يجبلها الحبل ولا طيب ولا ما تنثرين به كخضاب ونحوه
فان هياه لها وجب عليها استعماله ولا يجب لها ايض دواء مرض
ولا اجرة طبيب وحاجم وخاتن وفاصل **قول** يليق بها اي ولو
باحق لانها لا تملكه لانه امتناع وسقط بمصلي لزمن بخلاف
ما تقدم مما النفقة والكسوة والادم والاث التنظيف وغير ذلك
فالها تملكه ان كانت حرة وسدها ان كانت امه وللحرة التصرف
فيها باشتات وليس غيرها ما لم يمنها الزوج فتأمل **قول** وان كانت
من يخدم مثلها اي في بيت اهلها او زوج قبله وسواي وجوب
الاخدا الزوج الحر والرفيق والمسر وغيره واما الزوجة الرقيقة
كلا او بعضا فلا اخدا لها لان العرف انها تخدم نفسها وان كانت

جميلة

جميلة **قول** اخداها قال العلامة ابن قاسم تفلا عن العلامة الرمي
واقنه ويكفي خادمة واحدة وان لم تكن بخلاف المرض فتأمل **قول**
او امه له قال شيخنا كان الاول تقديم امنه على الحرية لينفلق بها
ما بعده من الاستيحار فتأمل **قول** او مستأجرة ولا يلزمه غير الاجر
وان كانت حرة **قول** او بالاتفاق على من صحب الزوجة اي ولو امه
وعليه نفقةها وكسوتها وفطرتها وغيرها مما مكرن دون المخدومة
جنسا ونوعا وصفة وقدر ولا يجوز لمن لا تخدم اتخاذ خادم
ولو باجر من مالها بغير اذن زوجها نفق عليه عليه اخدا
كخومريضة وذوي رمانة لانه الحاجة وان تعدد **قول** وان
اعسر اي الزوج بان يحجز عن نفقة المعسرين ولو بغيرية مال
في مساقاة القفر او بعجزه عن الكسب فلولم يجز الانصف مده
عنا وبضفة عشق فلا فسح كما صرح به العلامة الرمي ولا يلزمها
قبول نفقة اجنبي عنه الامن اب او جد او سيد عن محجور
نعم لو دفعها اجنبي للزوج ودفعها الزوج لها ويجب عليها
القبول لعدم المنه فلا فسح به **قول** بنفقة اي او كسوتها
بخلاف الادم ونحوه والمسكن ونفقة الخادم والاخدا فلا فسح
بشي من ذلك لان النفس تقوم بدونه وخالف العلامة الرمي
في المسكن فتفسح به ويتبعه مسايخنا وكيفية الفسح ان ترفع
امرها الى القاضي وتثبت اعساره وبمهلك ثلاثة ايام ثم
ترفعه ثانيا اليه في صيغة الرابع ليفسح بنفسه او بانيه او
ياذن لها في الفسح وليس لها الفسح بنفسها الا اذا عجزت
عن الحكم وعن المحكم ايض وليس لها منع الزوج في مده
الامهال من التمتع بها في غير وقت حاجتها وليس له منعها من

الخروج لكسب النفقة ونفود الى محلها ليلا **قول** ان اعسر زوجها بالصدق
اي كله او بفضله على المعتد **قول** ستوا علمت بيسار قبل العقد المسمى
فما ان انكحته عالمة باعساره بالصدق انه لا يفسخ ان الضرر لا يمتد
به كل يوم بخلاف النفقة فتأمل **خاتمة** تسقط نفقة الزوجة
بحبسها ظلم او حقا وان كان الحابس لها هو الزوج ويؤخذ منه
بلاولي سقوطها بحبسها له فتأمل **فصل** في بيان احكام الحضنة
بفتح الحاء المهملة وتسمى الكفالة ايضا وهي لغة ما ذكرنا في
نوع ولاية وسلطنة ولكن النساء اليق لهن اسبق واهدي
الى التربية واصبر على القيام بها واولاها الام كما ياتي وتنتهي بالبلوغ
والا فاقية **قول** وهي الحضنة **قول** لضم الحضنة الطفل اليه اي
الحب **قول** وشرعا لا لو قال وشرعا من لا يستقل باموره بما يصلحه
ودفع ما يضره لكان اولي وانما لانها تتقدمه بغسل جسده وثيابه
ودهنه وكحله وربطه في المهد وتخريكه لينام ونحو ذلك مما
يسير الي بعضه فتأمل **قول** وله منها ولد اي ذكر وانثى غير
مميز ومثله المجنون كما قاله الشافعي **قول** بطعامه وشرابه كان
الاولي ان يقول باطعامه وسقيه فتأمل **قول** على من عليه نفقة
اي ان لم يكن له مال والرافعي **قول** واذا امتنعت الزوجة الخ افاد
بذلك ان امتناعها يستقط حضنتها وانها لا تجبر عليها وهو
كذلك ان لم تجب نفقة المحضون عليها ومثل الام في الامتناع
غيرها **قول** لامها تاتعهم تقدم عليها بيقينه ان كانت وزوجته
ان كانت مطيعة للوطي والا فلا يجوز تسليمها اليه والمراد بامهاتها
الوارثات وتقدم منهن القزبي فالقزبي ثم امهات الاب كذلك
ثم اخت ثم خالة ثم بنت اخت ثم بنت اخ وتقدم ذات القربتين

رعا

على ذي القربى الواحدة وقربة الام على قرابة الاب ثم بعد
المحارم غير المحارم كبنت خالة وبنت عم وبنت عم لغير ام
ثم الذكور المحارم كالاخ وابنه ثم غير المحارم كابن عم لكن لا تشمل
مستهاة لغير محرم بل لثقة معه كبنته وتقدم ان اب كل جهة
على ذكورها فان استوا قدم والخنثى كالذكر ويصدق في دعوى
الانثى **قول** بسبع سنين ليس فيها **قول** على سن التمييز اي من
غير نظر الي سن من سبع سنين او اقل او اكثر بحيث يكون
عارفا بشباب الاختيار وهو موكول الى اجتهاد الحاكم **قول**
المميز اي بان ياكل وحده ويشرب وحده ويتنجس وحده **قول**
بين ابويه اي الصالحين للحضنة وان علت الام او فقتل
احدهما بد بين او مال او محبة **قول** المجنون اي او كذا ورق
او فسق او تكنت اجنبيا **قول** واذا لم يكن الاب الخ اي ان المحم
والاخ وابنه والعم وابنه كلاب مع الام والاخت لغير اب
والخالة كلام وله بعد اختيار احدهما اختيار الاخر ويجوز اليه
وان تذكر ما لم يظهر ان ذلك لنقص يميز فيجعل عند من
كان عنده قبل التمييز ولولم يختار احدا منهما فعند الام
وان اختارهما اقدم بينهما وجوبا واذا اختار الذكر اباه
حرم عليه منعه من زيارة امه واختار امه فعند هذا
ليلا وعند الاب نهارا واذا اختارت الانثى ومثلها الخنثى
احدهما فعنده دائما ولا يمنع الاخر من زيارتها علي
العادة مع الاحتراز من خوضعة محرمته واذا مرضت عند
الاب فالام اولي بقتلها عنده ان رضي والا فعندها وله
عيادتها على ما مر **قول** بسبع اي بل اكثر اذا وصلها بعضهم الى نحو

ببينهم

خمس عشرة شرطاً وستأتي **قول** في سنين كان الأولي ان يقول
في سنة ديتجه ثبوت الحضانة في ذلك اليوم لوليه قال العلامة
الرومي ولم أر لهم كلاماً في الاغما والافقرب ان الحاتم يستنب عنه
من اغمايه ولو قيل بمجي ما مر في ولي النكاح لم يعد فتأمل
قول لو فقهه كان الأولي ان يقول لمن فيه رقي ليشمل المتعفن فتأمل
قول وان اذن سيدها اي فلا عبرة باذنه لانها ولاية نعم لو
اسلمت ام ولد كافرت بها ولدها وحضانتها لها ما لم تنكح **قول**
الدين صريح كلام الشئ ان المراد به الاسلام ولذا ورد عليه
حضنته كاذبة لكافر ولو جعل الشئ كلام المص سائل لها بمعنى
انه يشترط اتفاق الحاضنين والمحضون في الدين لكان اولي وانسب
بل ربما يكون عدو المصنف اليه لاجل ذلك ولا يرد عليه جواز حضنة
مسلم لكافره لانه معلوم بالاولي من المسلم فتأمل **قول** على مسلم اي
لحضنته لذي كفر على ذي اسلام من ذكر وانثى والشئ اقتصر
في عباراته على المانات نظراً للاصل ويتزعم الولي الولد المسلم
نحو ما من اقراره الكفار وان لم يصح اسلامه احتياطاً لحرمة
الكلية ويحضنه المسلمون وان لم يكونوا من اقراره وموته في حاله
ثم على من تلزمه مؤنته ثم على المسلمين **قول** العفة والامانة هما
بمعني واحد وهو العدالة كما سيظهر اليه الشئ ولو عبر بهما
لكان اولي واخصر اذ العفة بكسر الميم طمعه الجمل والاحمد
قاله في المحكم والامانة ضد الخيانة وكل امين عفيف وعكسه
وجمع المص بينهما لتلازمهما فتأمل **قول** فلا حضنة لفاسقة
ومنه او مثله تاركة الصلاة ولا لغير سيد من صبي وسفيه
وغير ذلك **قول** الظاهر اي ان لم يقع فيها نزاع قبل ان تبسّم الحاضن
المحضون

المحضون والافلا بد من ثبوتها عند الحاكم وهي العدالة الباطنة **قول** في بلد
المميز لو قال في بلد الولد او المجهول لكان اولي وانسب بدليل يابره
فتأمل **قول** بان يكون ابواه متيمين لو قال بان يكونا الحاضن مقتضياً
لكان اولي وانسب بما بعده فتأمل **قول** ولو اراد احدهما اي الاقربين
كما هو متروك كلامه فتأمل **قول** سفر نقلة خرج به ثقلة في البلد
من محل محل اخفاً من **قول** فالاب اولي وكذا بقية العصبة ولو شر
الحارم حفظاً للنسب لغم ان لم يؤمن الطريق او المقصد فالام
اولي **قول** فنزعه منها فان استمرت معه دام حفظها وسبق كان
الولد صغيراً او كبيراً **قول** خلوا المميز فتقدم ان التقير
بالمحضون هو الاول فتأمل **قول** من محارم الطنل صوابه في هذا
وما بعده ان يقول له حق في الحضانة بدليل ما مثل به كما جني
عنه فلا حضنة لها وان رضي الزوج فتأمل **قول** كل منهن لا يجزي
ان حق الحضانة في ذلك للزوج والزوج معاً فمعني هذا
الرضي فتأمل **قول** سقطت حضنتها اي ما دام المانع قائماً
فان زال ولو بطلاق رجعي في المراجعة عادت الحضانة
اليها من غير ولاية حاكم ومثلها في ذلك الاب والجد والناظر بشرط
الواقعة لا تقدم شروحه مفصلاً اي في كلامه **تمت** بقي
من الشروط ان لا يكون الحاضن صغيراً ولا مجزوماً ولا ابرصاً ولا غمياً
لم يجز من يباشر عنه فان وجد من يباشر عنه بقي حقه ولا مريضاً
بما يشغل عن امر المحضون ولا مغفلاً ولا زانياً بما لا يمنع من
الحركة لمباشرة امور المحضون ولا موصوفة واستنعت من ارضاعه
واعلم انه اذا بلغ المحضون ريشاً ذكراً كان او انثى فله ان
يسكت حيث نشأ والولي عدم مفارقة حاضنته نعم ان كانت

ريبة ولو يقول المحاضن او خوف عليه في الانفراد كما مر دمثلا منع
من المفارقة وان بلغ غير رشيد فكالتصبي والخنثى كالانثى كما مر
الاشارة اليه **كتاب** بيان احكام الجنائيات وما يتعلق
بها وهي بكسر الجيم وجعلها اختلافا في انواعها وهي تشمل الجنابة
على الاموال وليست مزادة هذا المزية الرقيق لكونه اجنبيا ولذلك
قتل ان التعبير بالجراح اولى واجيب **سؤال** ما يتوهم دخوله
ليس فيه فساد حكم اخف من اخراج ما يتوهم دخوله وفي اخراجه
فساد حكم والاصل في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كتب عليكم
القصاص الاية وخبرنا بحل دم امرء مسلم يشهد ان لا اله الا الله
والخير رسول الله الا باحدى ثلاث الشيب الزاني والنفس بالنفس
والتارك لدينه المفارق للجماعة وهي احد الطليات الخمس واصحل
مشروعية لحفظ النفوس لان الحاف اذا علم انه يقتل منه بجنابته
فيكف عنها **قوله** جمع جنابة بكسر الجيم **قوله** او جرحا وكذا هتما او
قلعا او غيره ما كثر والسمع ولا تدخل فيه الحدود لانها لا تسمى جنابة
عرفا ولذلك لم يدخلها المصنف فيها كما ياتي **قوله** القتل اي من حيث هو وهو
حصول الملاك الناشئ عن فعل ولو حكم بالسحر وهو لغة صرف
الشي في غير محله وشرعا من اولية النفوس الخبيثة لتشاغنها امر
خارق للعادة ويقال لغير ما تحسف الله وهو اذا كان عمدا
ظما الكبر الكبار بعد الشكر باسمه تعالى وتعمم التوبة منه ولا يتجتم
عذابه ولا خلوه في النار ان عذب وان اصبر على عدم التوبة
ودكر الخلود في الاية الشريفة محمول على المكث الطويل وعلى المسقل
له واذا اقتصر الموارث او عفي ولو مجانا سقط الطلب عنه
في الاصل كما قاله النووي ومذهبنا ان السنة ان القتل يقطع

الاجل

الاجل وانما موته باجله خلافا للمعتزلة واما خبرنا القتل يتعلق بقائه
يوم القيامة ويقول يا رب ظلمي وقتلني فقطع اجلي فتكلم فيه
ويتقدر صمته فهو محمول على مقتول سبق في علم الله تعالى انه لو
لم يقتل لكان يعطى اجلا زائدا **قوله** لا رابع لها اي بحكم العقل والوجود
لانه ان لم يقصد عين المجني عليه فهو الخطا سوا كان بما يقتل غالبا
اولا وان قصدت عين المجني عليه فان كان بما يقتل غالبا فالعمر
والافتشبه العمد **قوله** محض اي خالص وفسر الشئ العمد باعتبار
معناه الا على بقوله وهو مصدر عمد بورن ضرب ومعناه
القصود فتأمل **قوله** عمد بفتح الميم **قوله** وعمد خطأ ويقال له
ايضه شبه عمد وخطا عمد وخطا شبه عمد **قوله** ان يعمد بكسر
الميم كما علم من قول الشئ بورن ضرب **قوله** اي شي انما فسر
بذلك ليدخل السحر ونحوه فتأمل **قوله** غالبا اي بالنسبة للشئ المقصود
ومنه عمر ابن مولا في مقتل وغيره قتال حتى مات ومنه
ضرب يقتل المربيع دون المبيح وهو تفسير العمد في ذاته
ويقتصر في ايجابه القصاص ان يكون ظما اي حراما فيجوز قتل
المرتد ونحوه فانه واجب وقتل الغاني قتيبة الكاف اذا لم
يسب الله تعالى او رسوله فانه مكروه فان سبهما فقتله
مندوب وقتل الامام لا سب عند المتولي المختار فانه مباح
قوله بذلك الشئ اي ظما **قوله** فيجب القود بفتح الواو سمي بذلك
لانهم كانوا يتقودون الجاني الى محل القصاص بجبل او غيره **قوله**
وما ذكره المصنف في اخره قال شيخنا قد يقال هذا تفسير
لقوله يعمد افادة ان ذلك معناه وليس قدرا زائدا عليه
كما يصرح به تفسيره القتل الى ثلاثه اضرب اذ لو اعتبر هذا

زيادة على ما قبله لزم زيادة الانقسام فتأمل **قوله** او قطع الطرافة الخ هذه
جملة زائدة على ما في كلام المصنفاننا **قوله** في حق المسلم اي ويمدر
الحزبي في حق مثله وفي حق المرتد ولا يهد المرتد مع مثله **قوله** عن
الجاني اي على الدابة لانه فرض كلام المصنف فان عفي عنه مجازا او اطلق
فلاقصاص ولا دية وان كان العاني مجرما عليه وسواء عفي عن نفسه
او عن عضو من اعضائه لانه اذا سقط بعضه سقط كله لعدم تجزئته
وهو مثل ذلك شعره وظهره واجهه وقضية الحاقة بالطلاق
انه كذلك وكذلك سقط القصاص بعفو بعض الشتمتين للعلة
السابقة **قوله** وسيدكر المصنف بيان تعلقها اي في فصل الدية **قوله**
في عيب رجل الخ هو مثال لا يتبدل ولا يثبت وتو قال النساء الكاف
اولي واعمر ومثل الرمي ما لو زلق فوقع على انسان فقتله **قوله** بل
يجب عليه دية اي لقوله تعالى ومن قتل مومنا خطأ فتحرير رقبة
مؤمنة ودية مسلمة الي اهله فاجب الدية ولم يتفرع من القصاص
قوله وسيدكر المصنف بيان تحقيقها اي في فصل الدية كما ياتي **قوله** على
العاقلة اي لخير الصبي حين انه صلى الله عليه وسلم قضى بالدية
على عاقلة الجاني وفيها ان امرأتين اقتتلتا فخذفت احدهما
الاخرى بحجر فقتلها وما في بطنها فقضى رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان دية جينتها عشرة عدا وامة وقضى بدية المرأة
على عاقلة **قوله** في ثلاث سنين اي ان كان المقتول كاملا بحرية
وذكورة واسلام والاف في كل سنة قدر ثلث دية المذكور والارواح
والحكومات والاطراف كالدية **قوله** وعلى العفي وهو من يشكك
زيادة على ما في العرف الغالب عشرين دينار فاكثر فان كان اقل
من عشرين دينار وموقر ربع دينار فهو متوسط والا فهو فقير

فلا

فلا يعقل **قوله** كما قال المتولي وهو الامام ابو سعد عبد الرحمن
ابن مأمون النيسابوري المتولي صاحب التتمة ولد بنيسابور
سنة ست او سبع وعشرين واربعين وثم في ليلة الجمعة ثامن
عشر شهر شوال سنة ثمان وسبعين واربعين ببغداد **قوله** عصبة
الجاني اي المقصودون بانفسهم وهم الاخوة لغير الام ثم بنوهم
وان سفلوا ثم الاعمام لغير الام ثم بنوهم ثم معتقه ثم عصبة
ثم معتق ابية ثم عصبة وهكذا ويقدّم من كان اب وام علي
من كان لاب فقط فيؤخذ من اخوته من كل عتي نصف دينار
ومن كل متوسط ربع دينار ويشترى به الواجب من الابل
وهو ثلث الدية فان كثرت المقدم من العاقلة بحيث يزيد المأخوذ
منه على الواجب نقص منه بالتوسط فان لم يبق ثلث الدية
انتقل الحكم الي من بعدهم مرتبة بعد اخرى حتى يصير المأخوذ
قدر الثلث فان لم يبق به انتقل الي ذوي الارحام ان لم ينظم
امور بيت المال والا فعليه فان فقد فعلى الجاني وعقيق
المرأة بحمله عاقلة والمقتول كالمعتق الواحد ويوزع الواجب
على المعتقين بقدر ملكهم لا بعدد رؤسهم وكل واحد من عصبة
كل معتق يحمل ما كان يحمله ذلك المعتق بشرط العاقلة ان يكون
مكلفا حرا ذكرا غير فقير موافقا في الدين الا المجري ومخو
وانتداهل الدية من الزهوق وغيرها من الجناية تكن الا وحده
ارثه الا بعد الاندمال ومن مات من العاقلة في اثنا سنة
سقط من اوجيها **قوله** الا اصله وفروعه اي اصول وفروعه
لا يعقلون عنه وكذا اصول كل معتق وفروعه **قوله** بعضي
خفيفة اي بحيث ينسب القتل اليها لا نحو قلم مثلا لانه موافقة

جب

الجاني

قد ر **فائدة** قال الفراء والحسن سمع بالعراق هذه عصا لي وانما هي
 عصاي كما قال الله تعالى وما تذكر بيبيتك يا موسى قال هي عصاي الآية
 قاله العلامة البراءة كالفري شارح المنهاج وغيره **قوله** وسيدكر المص
 بيان تفليظها اي في فصل لديه **فصل** وهو في بعض النسخ كما قال
 الشم وهو في بيان احكام شروط وجوب القصاص وما يتعلق به من
 القصر وهو القطع ومنه المقصود او من اقتصاص الاثر اي تتبعه واقتصر
 عليه الشم **قوله** اربعة كل خمسة لاستغفره **قوله** فلا قصاص على صبي هو
 بالمعنى الشامل للصبي فتأمل **قوله** ولو قال انا الان صبي الخ عبارة
 غيره او قال انا صبي الان وامكن فلا فدية ولا يخلو انه صبي ان التخليف
 لا يبان صباه ولو ثبت لبطلت يمينه ففي تخليفه ابطال للتخليف
قوله عاقلا اي حال جنائته وان جن بعد ما يقتصر منه حال
 جنونه ويصدق بيمينه ان ادعاه حال الجنائته وعمله واعلم
 ان الشم قد يفتقهم ان كلام المص في حالة الاقتصاص من المجنون
 فذكر ما قاله وليس له كماله لان يحمل ما قاله الشم على ما ذكره
 العلامة الخطيب من ان جنونه لو كان متقطعا فجنائته حال فاقامة
 مصنوعة بخلافها وقت جنونه فتأمل **قوله** ويجب القصاص الخ اي
 ان السلوان المتعدي بسكته كما مكلف وان كان غير مكلف عند النوري
 تغليظا عليه **قوله** والد المتقتول اي اهلا له وان علا ذكره
 كان او انثى ولو كافرا **قوله** يقتل ولده محله اذا كان الولد
 من النسب وان كان منبيا بلعان فان كان من الرضاع فالقصاص
 عليه ولا يقتل يقتل من يرثه وله كان قتل ابا زوجته ثم
 ماتت الزوجة وله منها ولد كانه اذا لم يقتل بجنايته عا ولده
 فلان لا يقتل بجنايته عا من له في قتله حق اولي **قوله** قال ابن
 حج

حج هو قاضي القضاة ابو الفاسم يوسف ابن احمد ابن كج الدينوري
 كان رئيسا عالمنا هذا قتل بالدينور قتله العيان ليلة ستم
 وعشرين في شهر رمضان سنة خمس واربعمائة **قوله** تقتض حكمه
 اي تالم يكن اجمعه ودجحه كالبهايم فان اجمعه ودجحه كالبهايم
 فانه يقتل فيه ويقتل الولد يقتل والده الامكاتب يقتل اباه
 المملول له على الراجح بكف اوراق وكنايا مان او سيادة او
 اصالة كما مر **فائدة** حكى الروياني ان بعض فقهاء خراسان
 سئل في مجلس اميرها عن قتل الحر بالعتد فقال اقدم حكمة
 قبل ذلك كنت في ايام فقرى ببغداد قائما ذات ليلة على شاطئ
 نهرا رجلا اذ سمعت غلاما يتربس ويقول **قوله**
 خذ وايدي هذا الغزال فانه رماني بسهمي فقلت على بعد
 ولا تقتلوه اني انا عبيده **قوله** ولم ار حرا قط يقتل بالعتد
 فقال له الامير حسك فقد اغنيت عن الدليل قال النعماني
 في تفسيره وكان ابو الحسن الماسرجسي ينشد في درسه هذين
 البيتين وقوله خذ وايدي اي بدادي وهو الدية حتى كناية في
 قوله بعد كره فلا تقتلوه الخ **قوله** فلا يقتل مسلم اي ولو راينا
 محصنا ولا يقتل ذي او معاهد او مؤمن بموتد ولا يغيرهم
 من الكفار ويقتل بعضهم ببعض ولا ينظر لحدوث الانشلام
قوله ولا يقتل حر اي كامل الحرية **قوله** برقيق اي بمن فيه رق
 وان قل كالمعص ويقتل الارقا بعضهم ببعض ولا ينظر للتدبير
 واستيلاء او حدوث عتق ولا يعقق ببعض بمثله وان رأت
 حرة احدهما على الاخر ولا يقتل سيد بعده ولو اباه كما مر
 نظر للسيادة **قوله** ولو كان المقتول القاص الخ اي لا يعتبر التقاوت

في الذكورة والانوثة والخنثى والعلم والجهل والشرف والخسة والذل
والقصر وكبر الجثة وصغرها والحاصل ان من قتل شخصا عمدا
قتل به اذا كان مكا فياله فيقتل السلطان بالزبال والجاهل
بالعالم والشريف بالوضيع والرجل بالمرأة **قول** وتقتل الجماعة بالواحد
وفي بعض النسخ بواحد اي وان تفاوت جراحتهم عددا او فصلا
او غير ياتهم كذا ان الفقه في جراح ومن شأهق بشرطه المذكور
في كلامه ولو ان الامر الى الدية وزعت باعتبار الروس في الجراحات
لان تأثرها لا ينضبط وعلى عدد الضربات لانها تلاقى الظاهر
ولا يفرق فيها التفاوت وهذا اذا تقاطعوا وليس ضرب كل واحد
قاتلا لو انفردوا فلا قصاص في الاولي ويقوز دية شبه العمد
على ضرباتهم ويحب على الجميع في الثانية فاذا اختلفت ضرباتهم
بذلك فلكل حكمه ولو قتل واحد جمعا مرتبا قتل بالواحد او معا
فبواحد منهم بقرعة وللباقيين الديات وانما تحب القرعة
عند التنازع فان رضوا بتقديم واحد منهم جاز ولهم الرجوع
الى القرعة ولو اقر بعضهم بسبق آقت من منه وليه وغيره فخلفه
ان كذبه وكذا لو نقدي واحد من اوليائهم فقتله ولو قتلوه
دفعه واحدة وقع موزع عليهم ولكل منهم ما بقي من دية
مورثه والعبرة بدية المقتول **القاتل قول** في الاطراف
اي كاليد والاذن وكذا المعاني كالسمع والبصر **قول** اثنان
هو خير عن شرا بطل اعتبار الجس في بالاضافة او انه اطلقه
على الاثنين مجازا او حقيقة على قول **قول** من اذن او يد الخ هو
مجازاة لكلام المص ولو قال كاذن ويد الخ لكان اولى وانسب
ان لا تقطع شفة عليا بشفة سفلي ولا اذنه باخرى كذا ولا

اصبع

اصبع باخرى كذلك ولا حادث باصلي **قول** فلا تقطع يميني يسري اي
لا يجوز ذلك ولا يعتد به وان تراصيا عاذا ذلك فلا يقع قصاصا وفي
المقطوعة بدلا لدية دون القصاص نعم التراضي المذكور يقتضي
العفو عن القصاص فتجب الدية **قول** ولا عكسه محله ما لم ير من المجني
عليه فان رضي جاز لانه دون حقه **قول** يشل بفتح السين ولا يمين
بعد **قول** يشل بالمد وان رضي الجاني بها او شلت بعد الجنابة
فلو خالف وقطع لم يقع قصاصا وعليه ديتها له وله حكومة الشل
فان سري الى النش وجب عليه القصاص ولا انش لعرج وقصر وخضة
اظفار وسوادها وكذا اعمهم وخشم وعنة وخصي **قول** على
المشهور الخ هو المعتد **قول** بالحسم الخ هو بالحق والسين المهملتين
قول ان يقع هو بفتح النون من قطع ثم انشار المص لقاعدة اي
اخرى **قول** من مفصل هو بفتح الميم وكسر الصاد المهملة **قول** ففيه
القصاص ومئة قطع السن فلو قطع مثغور بالمثلثة وهو من
سقطت اسنانه الر واضع سن مثغور انتظر عودها في وقتها
فان لم تعد اليه لانه نعمة جديدة فان قلعت سن الجاني ثم عادت
قلعت ثانيا فقط وقيل ثالثا وقيل اكثر من ذلك **قول** وما لا مفصل
له الخ لو قال ولا قصاص في القطع من غير مفصل لكان اولى
وانسب لان المقصود منه انه لا قصاص في كسر العظام نعم
ان اسكن في السن اقتصر منه بنحو ميم دا ومنشأ فان كان
قبل المكسور مفصل اخذ له حكومة الباقي وخرج بالعظام
غيرها كعين واذن وانف وشفة ولسان وذكر وانثيين
وخر في الفرج والالينة ففيها القصاص وهو الجزية لا بالمسا
نق لا تؤخذ عين سمجة بعيا واللسان ناطق باخرى **قول**

واعلم ان الموضع لفظ كلام الم كاسين في اليه الشارح بعد قال شيخنا
وهو عن مناسب كاستقره فتأمل **قول** شجاع الرأس الخ هو بالسين
الجمجمة المكسورة جمع شجرة بفتحها فلا شيخنا وتخصيصه الاضافة
لجل التسمية لانه في غيرهما يسمى جرحا لا شجاعا وفيها يسمى
شجاعا وجرحا فتأمل **قول** عشرة اي باستقر العرب **قول** بهيولات
اي من عرض القصار الثوب اذا شقه بالحق **قول** ودائمة بتخفيف
المثناة التحتية **قول** تدعيه بضم التاء اي المثناة العفونة فان سأل
الدم فتل لها دامعه بالغير المهمل قال ابو عبيدة وبه سكتا
صارن احد عشرة **قول** وباضعه بوحدة ثم ضاد معجمة ثم عين
مهملة **قول** وسبحاق بكسر السين والحاء المهملتين مأخوذة من سما حيق
البطن وهي الشحم وقد تسمى هذه الشجة الملتط والملطاه
واللاطية **قول** بين اللحم والعظم اي وتسمى الجملة بذلك ايضا
وكذا كل جملة رقيقة **قول** توضع العظم من اللحم لوقا تنقل الي
العظم لكان اولى وانسب قال شيخنا ولعله راعى وجه التسمية
فتأمل **قول** ومتقلة بالتشديد **قول** تنتقل بالتخفيف والتشديد
قول وما مومة بالهمزة **قول** تنلف خبطة الدماغ وهي الجملة التي
في الخ والتخرف **قول** ونقل الى ام الرأس لو اسقطه السم لكان
اولي واظهر لا لا يخفى من ان خرفها يصل الى المخ فتأمل **قول** واستثنى
المصالح قال شيخنا لا يخفى ان ما ذكره السم في كلام الم فيه قصور
وابهام حكم غير صحيح لان الجرح عام في سائر البدن كما مر
فجمله على خصوص الشجاع لوجه كونه وفيه ايم ابهام ان الجرح
في غير الوجه والرأس لا يعلم حكمها وان الموضع في غيرهما
لا قصاص فيها وليس كذلك لو عمم الجرح ولتفي منها
الموضحة

الموضحة كما هو صريح كلام الم لوفي بالمراد انتهي وليغية القصاص في الموضحة
ان تعتبر بالمساحة طولا وعرضا من رأس الشجاع ويعلم عليه بالسواد
ونحوه ويقوم بالوسية ونحوه **قول** الا في الموضحة اي اذا كانت في
الرأس والوجه ففيها الارش وهو خمسة ابعرة سواء صغرت او
كبرت فتأمل **فصل** في بيان احكام الدية مأخوذة من الارش
الودي وهو دفع الدية يقال وديت القاتل بكسر اللام دية وديا
وها هو عوض عن فال الكلمة والاصل فيها قوله تعالى ومن قتل
مومنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة ودية والا حاديت طافحة
بذلك والاجماع منعقد على وجوبها وذكروا الم عتب القصاص
لا لها بدل عنه على الصحيح **قول** على جرح جرح به الرقيق فالواجب فيه
القيمة بالغة ما بلغت تشبهها بالذواب بجامع الملكية **قول** او
طرف هو بالمعنى السائل للمعاني كالعقل والسمع فتأمل **قول** على
ضربين اي من حيث التقليط المطلق والتخفيف المطلق **قول** ولا
ثالث لهما اي من تلك الحبيثة وقد تكون مغلظة من وجه وكفتم
من وجه اخر لان التقليط تكونها على القاتل وحلولها وتشليتها
والتخفيف بناجيتها وتخفيفها وكونها على العاقلة وقد يجب نفيها
او ثلثا او ثلث خمسة في النفس وكذا في خواطراف واما الارش
والحكومات فلا ضابط لها ويعتبر فيها التقليط والتخفيف ايضا
الا في الحرم والاحرام الحرم والحرمة **قول** فالمغلظة
الخ قال شيخنا هو مبتدأ ومثله خبره وهذا هو الوقت المتقدم فافعله السم
خلاف الصواب لانه جعل خبر ماية محذوفا وهو صريح في ان كونها
ماية من وجوه التقليط وهو غير مستقيم كما مر انتهى اقول وهذا كله
بناء على ما في بعض نسخ السم من اسقاط ما يترى في غايها اثباتها

فلا صوبية فتأمل **قول** بسبب قتل الذكر المحرم المسلم الخ هو مصدر مضاف
إلى مفعوله ويقيده بغير الجنين والمهدر ويكون القاتل حرا ملتزما
للاحكام ولو انثى سوا وجهيت بعفوا وابتدا ولو قتل القاتل الوالد
ولده وموت الحياي قال شيخنا وسكت المص عن كونها على القاتل
وكان الوجه ذكره فتأمل **قول** وسبق معناهما أي بأن الحققة
ما استحققت أن يطرقها الفعل وإن نركب ويجعل عليها والمجذعة
ما التقت مقدم أسنانها **قول** خلفه هو جمع لا مفرد له من لفظه
عند الجمهور وقال الجوهر يجمعها خلف بكسر الخاء وفتح اللام
وقال ابن سيده جمعها خلفات **قول** والمعنى الخ دفع به توهم
أن الحمل ليس بي ولد في بطن أمه فهو من المجاز فتأمل **قول** بقول
أهل الخبرة أي اثنين من عدولهم **قول** بسبب قتل الذكر المسلم فيه ما تقدم
قول عشرون جذعة الخ قال شيخنا قدم هذا المجذعة على الحققة
وبنت اللبون على بنت المخاض وكاه الأولى للعكس انتهى التمام إلا
أن يقال الواو لا تقتضي ترتيبا ولا تعقيبا فتأمل والمخاض
المحوامل واللبون ذات اللبن قال شيخنا وسكت المص عن دية
شبه العمد وهي مغلظة من حيث تشبيهها فقط كما مرة المشاة
اليه فتأمل **قول** وميت وجبت الأبل أي فلا يقبل فيها معيب
بحا في البيع الأبرص المستحق بذلك إذا كان أهلا للشرع لأن الحق
له فله إسقاطه **قول** من غالب أبل اقرب البلاد أي ما لم يتلف مسافة
القصر أو ما لم يكن لنقلها مؤنة تزيد على ثمن مثلها أي ثمن
نقل مثلها فتأمل **قول** فإن عدمت الأبل أي حسا أو شرعا مما
مر **قول** انتقل إلى قيمتها أي وقت وجوبها بغالب نقد البلد
فإن غلب نقدان تخير الحياي بينهما هذا إن لم يهل الدافع

فإن

فإن أهمل بأن قال له المستحق أنا أصبر حتى توجد الأبل لزمه
امتناله لأنها الأصل فإن اخذت القيمة فوجدت الأبل لم تزد
ليسترد الأبل لأنفسا الأمر بالأخذ فتأمل **قول** فإن اعوزت أي
فقدت **قول** وهو الصحيح أي والمعتد **قول** وقيل في القديم الخ هو
الشارع إلى تضعيفه وعدم اعتباره فتأمل **قول** فإن غلظت الخ كان
الأولي أن يقول وقيل أن غلظت الخ لأنه لا وجه مرجوح على القول
المرجوح لأن الأصح في القديم عدم الزيادة لأن التغليظ في الأبل
إنما ورد بالسق والصفة لأن زيادة العدد وذلك لا يوجد
في الدراهم والدنانير فتأمل وتغلظ دية الخطأ أي في النفس
وغيرها والحكومات فلا تغليظ فيها في هذه المواضع فتأمل **قول**
إذا قتل في الحرم أي ولو بمس ودر السهم فيه مثلا أو يكون القاتل
أو المقتول فيه وحده وكان المقتول مسلما فلا تغليظ في الكافر
مطلقا عند العلامة الرملي ومن تبعه وقال العلامة ابن حجر
تغلظ فيه إذا كان الحاجة واقعة بعضهم هذا إذا كان مقتولا
وأما إذا كان الكافر قاتلا فتغلظ عليه في الحرم أيضا اتفاقا
قول أي حرر مكة اللام فيه للمهد الشرع أو الذهني يخرج به
حرم المدينة وغيره وحالة الإحرام في غير الحرم كما ذكره الشافعي
قول الأصح هو المعتد **قول** أو قتل أي مسلما أو غيره **قول** في الأشهر
الحرم أي ولو بمس ودر السهم فيها أن أسكن كما مر في الحرم **قول** أي
دع القعدة وذوي الحجة هما ينفع القاف وكسر الحاء المسهور
فيها سمي بذلك لقعودهم عن القتال في الأول ولوقوع
الحج في الثاني وفيه إشارة إلى أن ذوي القعدة وأهلها هو الراجح
وهي على ما رتبته في التوال في الأفضلية لأن أفضلها المحرم

ثم رجب ثم الاخران وعددها الكوفيات من سنة واحدة فتألو المحرم
ورجب وذو القعدة وذو الحجة ويظهر قابلية الخلاف فيما اذا نذر
صيامها مرتبة فعلى الاول يبدأ بذى القعدة وعلى الثاني يبدأ بالمحرم
قوله والمحرم هو بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الراء سمي بذلك لما
قيل انه اسم اسلاسي لا من جهة العرب ودخلته اللام دون
غيره من الشهور لانه اولها كما قيل وقد مر ذلك **قوله** ورجب سمي
بذلك لان العرب كانت ترحبه اي تقظمه ويسمي الاسم لانهم
لا يسمعون فيه صوت الحرب ويسمي الاصب لانصاب الخيرات
فيه وانما لم يلحق رمضان بالاشهر الحرم وان كان سيد الشهور
لان المعبر في ذلك التوقيت قال تعالى فلا تظلموا فيه من انفسكم
مع ان الظلم محرم في غيرهن ايض **قوله** او قتل قريبالقاي مسلما
كان او كافرا ذكرنا وانتي **قوله** اذ ارحم اي قريالنه وهو المحرم قتيان
ابن منهن **قوله** كنت العم وكنا الله وكذا لو كان محرما لرحم
له كالمصاهرة والرضاع فلا تغليظ ايض وكان حق الشك ذكره
لانه مفهوم رحم فتأمل **قوله** ودية المرأة اي مشتملة كانت او لا
سواء كان القاتل مسلما ذكرا او لا **قوله** والخنثي المشكل اي كالمراة
احتياط لان ما زاد مشكوك فيه **قوله** نفسا وجرحا الخ فيه
شتمية ارض الجرح دية كما مر وهو تغليب فتأمل **قوله** ودية
اليهودي الخ اي الذكور منهم **قوله** تلك دية المسلم اي ان كان
ذكرا ولا فسد دية المسلم والمراد المقابلة اي تلك
دية المسلم الذكر للذكر وتلك دية المرأة والخنثي **قوله** نفسا وجرحا
فيه ما تقدم **قوله** واما دية المجوسي اي الذكور وفي الانثى
نصف تلك الخمس قالوا وحكمة ذكر ان في نحو اليهودي خمس

للراة

فضائل

كتابهم ودينه الذي كان خفا وحلا وكاحه وديبجته وتقديره بالجنسية
وليس في المجوسي الا الاخرة فقط فكان فيه خمس دية اليهودي ويعتبر
في الموقلة اشرف ابويه كالكفار مع غيره سوا الذكر والانثى وما لا
يعرف له دين كالمجوسي وتكلم دية النفس اي يجب الدية كاملة
اي دية المجنونة عليه ذكرنا وانتي مسلما او كافرا تغليظا وتخفيفا
ولو فعل الشك كذلك لكان اولى واخصر وسبق الهامانية من الابل
اي في حق الكامل بالاسلام والحرية والذكور واعلم ان القيمة
في الرقيق كالدنية في الحر فتكلم قيمة فيما تكلم فيه دية الحر من
اطرافه وغيرها في قطع كل من اليدين والرجلين الخ لو قال
في قطع اليدين او الرجلين لكان اولى واخصر والمراد باليد التي
مع الاصابع فان لم يدعيها وجبت حكومة الزايد في كل اصبع
عشر دية صاحبه وفي كل اتملة ثلث دية الاصبع في غير
الايهام ويضفها فيه نعم في الزايد من ذلك حكومة وفي
قطعها اي معا او من تبالا كل متعدد وجبت فيه الدية
فهي موزعة على افراده ولا يندرج في دية الاذنين بخلاف قصته
الاثنتمعه وفي بعض الاذن بتسطة بالمساحة ولو
ايبس الاذنين اي بحيث منعت الحركة منها وفي قطع الياسمين
حكومة عين احوال اي وهو من في عينه خلل دون بصر
او امور وهو فاقد احدي العينين ووقعت الجناية على عينه
الصحيحة او امش وهو من يسيل دموعه غالبا مع ضعف ليسير
في بصره وكذا الاقش وهو صغير العين واعشى وهو من لا يبصر
ليلا واجهر وهو من لا يبصر نهارا وكذا من بعينه بياض رقيق
لا يثق من صوا فان نعت من الغنود وجب تسطه ان ضبط والا

فحكومة **قوله** وفي كل جفن بنت الجيم وكسرهما **قوله** ربع دية اي ولو باستمشافه
 ويدخل فيه حكومة الهدب لان فيه حكومة لو ازيل وحده كسائر
 الشعوب وفي بعض الجفن فسطه ان ضبط والا فحكومة وكذا لو قلص
 باقية وفي ان الز الجفن المستحسنة حكومة **قوله** سليم الذوق
 اي فني لسان الاخرى ولو طار يا حكومة وفي الذوق وحده
 او مع اللسان دية غير دية اللسان **قوله** اللع وارتث وكذا طفل
 لم يبلغ او ان النطق فان بلغه ولم ينطق فحكومة وفي قطع بعضه
 مع بقا نطقه حكومة لا فسطه من الدية **قوله** والشستن ويدخل
 فيها حكومة الشارب وغيره والشفة طول ما بين الشفتين
 وعرضا ما عطي اللثة وفي بعض الواحدة بقسطه وفي تقصص
 باقية حكومة ولو كانتا مشقوقتين فالواجب فيها الدية لا قدر
 حكومة الشق او شلاوين فالواجب حكومة وكذا الوشقها بلا
 ايانة وذهاب الكلام كله اي ولو لا لكن وارتث واللغ وخوخ
 ويكنى في وجعها دعواه مع امتحانه وقول اهل الحق الله لا يعود
قوله بقسطه من الدية اي ان بقي كلام فهو مر والواجب كل الدية
قوله في لغة العرب اي وفي غيرهما قلنت او كثرت **قوله**
 لو نقص من الحروف بجناية مثلا فالنقص على باقية ولو
 اذهب له حرفا فعاد له حرف لم يكن بحسنه وجب للذهاب
 قسطه من الحروف التي كان يحسنها قبل الجناية واما لو تكلم
 بلغتين فتوزع الدية على اكثرهما وان قطعت شفتاه فنهبت
 الجيم وجب ارشها مع ديتها في اوجه الوجهين واما لو تكلم بالعربية
 وغيرهما لم يعتبر الاكثر ايضا او تعتبر العربية قلنت او كثرت

عن

ويكفر عنهما وليهما بغير الصوم ولو صام العبي اجزاء وعبد
 ويكفر بالصوم ومباشرا ومنسبا كشاهد زور مثلا ويكفر بكسر الر
 وحاذر بغير عدوانا ومنقرا او دخل فيه ايض المسلم والذي والخنثي
قوله ونفسه وعبد نفسه وما لو كان القاتل متعددا فعلى
 كل من الشراكافار على المعتمد المحرمة اي على القاتل ولو عبده
 ونفسه وحبينا ولا كفارة في قتل امرأة وصبي حريين لان
 المحرمة لحق المسلمين ولا في قتل باغ وصايل ومرد وزان
 محصن لغير المسلمين له وجري ومقتص منه وصنا بط
 ذلك ان يقال يجب الكفارة على غير حري يقتل معصوم عليه
 وان يكون نفديا ويجب فورا في عمدة تداركا لا ثمة بخلاف
 الخطا **تنبيه** لا ضمان ولا كفارة في القتل بالدعا ولا بالحال
 ولا بالعين وينبغي للامام حبس العاين وامره بلزوم بيته
 ويندب للعاين ان يدعو للمعيون بان يقول له باسم الله ماشا
 الله لا حول ولا قوة الا بالله اللهم بارك فيه ولا تقصره او يقول
 له حصنتك بالحق اليوم الذي لا يموت ابدا ودفعت عنك السوء
 بالالف لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال القاضي حسين
 وهكذا ينبغي للانسان اذا راي نفسه سقيمة او حالة مفقدا
 ان يقول ذلك ولو في نفسه وكذا ينبغي للشيخ اذا استكثر
 تلامذته واستحسن حالهم ان يقول ذلك وكذا يقول في
 ولو هو نفسه للوالد وخوخ **قوله** من مالهما اي من ماله هو
قوله عتق رقبته الخ فاقدم ما يتعلق بذلك في الظهار فراجع
قوله ولا يشرط فيه التتابع الخ فالعرض من حيث التتابع انواع
 ثلاثة احدها ما يجب تتابعه وهو صوم رمضان وكفارة الظهار

وكفارة القتل وكفارة الجماع في نهار رمضان عمدا وصوم النذر
الذي شرط فيه التتابع وثانها ما يجب تفريقه وهو صوم الممتنع
والتارن وفوت الشك وترك الواجب فيه وصوم النذر المشروط
فيه التفريق وثالثها ما يجوز فيه الامران وهو نهار رمضان وكفارة
الجماع في احرام الشك وكفارة البين وفدية الحلق والصيد والشجر
واللبس والاحصار وتقليم الاظفار ودهن شعر الرأس او اللحية
في الاحرام وصوم النذر المطلق في الموضع هو المعتد **قوله**
كفارة طعام ستين مسكينا الخ هو مرجوع والراجح ان كفارة القتل
لا اطعام فيها ولذلك قال العلامة الخطيب فضيلة اقتضاه
على ما ذكره انه لا اطعام هنا عند النحر عند الصوم عن الصوم
وهو كذلك على الاظهر اقتضاه على الوارد فيها اذا المتبع في الكفارات
النص لا التماس ولم يذكر الله تعالى في كفارة القتل غير
العنق والصوم انتهى ومثله العلامة ابن قاسم **كتاب**
بيان احكام الحدود سميت بذلك لان لها نهايات مفضلة
وجمها الماخلاف انواعها فبطل وكان الاولي التمييز فيها
بالباب لما مر من شمول الجنايات لها وقد تقدم ردة قال بعض
وشرعت زجر لارباب المعاصي عنها فاذا علم الزاني مثلاله
اذا ربي حد امتنع منه وهكذا انتهى اقول وهذا بناء على ان
الحدود زواجر والصحيح انها في حق المسلم جوار لسقوط
عقوبتها في الاخرة اذا استوفيت في الدنيا وفي الخاف زواجر
قوله لغة التعاري وشرعا عقوبة مقدرة يستغفرها من ارتكب
ما يوجبها كما ياتي ولعل هذا اعطى لما سياتي وقيل من حد
بمعنى قد لان الشرع قدرها فلا بد ان عليه ولا يتقدم عنها

قوله

قوله حد الزنا الخ هو بالقصر لغة حجازية وبالمدة لغة ثميمية
وانفق اهل الملل على تحريمه لانه من افحش الكبائر **قوله** الثاني
اي المشتق من الزنا الذي هو علة لحدده وهو ايلاج المكلف الواضح
حشغته الاصلية المنصلة او قدرها من مقتوعها في ذبح قبل
او دبر محرر لعينه مشتهى طبعها فلا حد على صبي ومجنون كما ياتي
ولا بيعن الحشفة ولا يحشفة ذكر مبان ولا يشكوك في اصالته
ولا يقبل خنثى ولا يوطى في نحو حيض ولا يوطى بهيمة ولا ميتة
ولا يوطى شبهة في الفاعل والمحل والطريق ولا بد بر حليلة
نعم يحد يوطى جارية بيت المال **قوله** فالجمع بين اي من رجل
او امرأة كما ياتي ولا يصح تفتح الخ العمة اي كبرى **قوله** وغير المحسن
ومثله الموطوء في دبره ولو محصنا **قوله** سميت بذلك اي المائدة
جلده بفتح الجيم **قوله** لا تقصاها بالجلد بكسر الجيم **قوله** لو زني
غير محصن ثم زني محصنا فجلد بالجلد وكسر الجيم **قوله** ثم رجمه كما صح
في اصل الروضة في باب اللعان وافق به الشهاب الرضائي وهو
المعتد **قوله** وتقريب عام اي للمرجل والمرأة ولا تغرب المرأة
المع زوج او محرم برضاها ولو باجرة ومثله الامر بالجميل **قوله**
براي الامام فلو تغرب بنفسه عاملا محجب **قوله** من اول سفر
الزاني الخ فلو ادعى انقضاه العام صدق ويحلف بذلك لانه حواس
تعالى وينبغي للامام ان يثبت عنده اول العام **قوله** من
وصوله وبه قال القاضي ابو الطيب والمعتد الاول **قوله**
مكان التقريب الخ يوخذ منه انه معين من جهة الامام وهو كذلك
ولا يجوز له العدول عما عينه له وله الانتقال منه الى بلد
اخر ليس دون مسافة القصر فان عاد الى دون مسافة

القصر استوفى التقدير يستنوله ان يعجب جارية ليشري بها
 قال العلامة ابن حجر كالمخطيب تبعاً لما ورد في الروايات وكذا
 ما لا للتجارة واقرهما شيخنا وقال العلامة الرملي قضية كلامهم عدم
 بكتبه من حمل مال زائد على نفقته وهو متجه خلافاً لما ورد في
 الروايات ومن تبعها وهو المعتمد اهلاً وعشيرة لكن لو تنفق
 لم يمنعوا عنه **قوله** فلا حد على صبي الخ انما عدل عن ان يقول فلا احصا
 الخ الذي هو مفهوم الشرط لا فادة حكم زائد وهو عدم الحد للام
 له عدم الاحصان بخلاف عكسه فتأمل **قوله** بما يزوجها اي ان كان
 لها نوع متميز **قوله** الحرية اي ولو كان كافراً حريباً فلو غيب حربي
 حشفت في نكاح وصحنا النكاح وهو الاصح فهو محصن فلو عدت
 له دمة ثم زني رجم وخروج بعقدت لزدمة المستامن فلا يقيم عليه
 الحد **قوله** من مسلم او ذمي اي ذكر كان او انثى قال شيخنا واعلم ان
 هذا قيد لا فائدة للحد لا احصان كما علمت فكان الاولى عدم ذكره
 انتهى اقول وفيه نظر لانه شرط للاحصان ايضاً فتأمل **قوله** تعقيب
 الحشفة اي وان لم تزل البكارة حالة كون الواطى بالغاً عاقلاً فلا
 ولو في نفا او سهوا او اكراه **قوله** والعبد والامة اي البالغين
 العاقلين ولو كان من حد هما اي من الجملتين ان الرجم لا ينصف
 له **قوله** وحكم اللواط اي بغير حليلته والافنية النقز ان تكر
 وهو بكسر اللام الواطى في الذم ولو لا نفي نسبة الي قوم لوط عليه
 الصلاة والسلام لانهم كانوا ياتون الرجال في اديارهم شهوة
 من دون النساء ولذلك قال الجلال السيوطي في الاوليات
 اول من اتى الرجال قوم لوط انتهى قال العلامة المبداء في
 نقلها عن العسكري وغيره ولم يفرق الجاهلية العرب والجم اللواط
 بعد

بعد قوم لوط قبل الاسلام لانه لا وجود له عندهم وانما حدث ذلك في صدر
 الاسلام حين كثرت الغزير وطالت الغيبة عن النساء وسوا ابنا
 فارس والروم من الذرية واستخدمهم وطالت الخلوة بهم فسول
 الشيطان لبعضهم انهم يحزبون عن النساء في الجملة فطلبوا منهم ذلك
 فاعطوا السدة الانقياد ففعلوا ذلك واحروهم محرمة النساء انا
 الله من ذلك وكان اول ذلك بخراسان **قوله** حكم الزنا اي من وجوب
 الحد واللواط على الراحم في اتيان البهائم على المروج والاصح ان فيه
 التقصير فقط وقال بعضهم مراده بقوله حكم الزنا اي من حيث
 ثبوت كل منهما بربعة لا في ثبوت الحد به لان اتيان البهائم لا حد
 فيه وانما فيه التقصير من هذا ما جله عليه البليتي وقرر
 شيخ شيخنا في درسه المرات العديدة ولذلك قال العلامة المخطيب
 ما ذكره المصنف من ان اتيان البهائم في الحد كالزنا فهو احد الاقوال الثلاثة
 في المسئلة وهو مرجوح وعليه فيفرق بين المحصن وغيره انه حد يجب
 بالوطى كذا علقه صاحب المتهذب والتمهيد والثاني ان واجبه
 القتل محصن كان او غير محصن لقوله صلى الله عليه وسلم من اتى بهيمة
 فاقتلوه واقتلوه هامة واه الحاكم وصح اسناده واظهرها لحد
 فيها كما في متن المنهاج كما صلبه لان الطبع السليم ياباه فلم يجتج
 لاجس بحد بل يعزروا في النكاح عن ابن عباس رضي الله عنهما
 ليس على الذي ياتي البهيمة حد ومثل هذا لا يقول له من توقف
 والمراد بقوله في الحديث واقتلوه هامة ذبحها ان كانت مأكولة
 والامر فيه للحد **قوله** على المذهب هو المعتمد والثاني يقتل
 مطلقاً في كيفية قتله اوجه احدها بالسيف والثاني بالرحم
 والثالث بهدم جدار عليه او رميه من شاة فوق قال في الروضة

قلت اصحابها بالسيف ولما علم اما المفعول به فان كان غير مكلف او مكرها
فلا حد عليه ولا مبر له وان كان مكلفا طاعا فيجوز ويغيب عن
ذكره لان او انني محصنا كان او لا **قوله** لكن الراجح انه هو المعتد **قوله**
ومن وطئ الخ ليس قيدا بل المعافاة والمأخذة والقبلة وطئها
كذلك وكذا كل معصية لاحد فيها ولا كفارة غالبا كسب قاله ليس ينفذ
وكذا اسرقة ما لا يقطع به وتزويج شهادة زور ومنع حق وشتر
قوله عذر اي بما يراه الامام من ضرب او صمغ او تجسس او
تسويد وجه او قيام من مجلس او نق بجم بكلام او غير ذلك وللإمام
العفو عن تقصير ربه تعالى او لادعي لم يطلبه **تبيين** يعذر
من وافق الكفار في اعيادهم ونحوها ومن يمسك الحيات
ومن يدخل النار ومن يقول لذي يلحاج فلان ومن يسمي
راس القبر الصالحين حاجا ولا يجوز الشفاعة في الحدود
ولا العفو من الامام عنها **قوله** ادعى الحد وادعى لمن يهزه اي
لا يجوز له ذلك وهذا في التقدير بما به الجدل فتأمل
فصل في بيان احكام القذف وهو بالذات المعجمة
لعموم شرعا ما ذكره الترمذي وهو من حقوق الادمييين ومن الكباير
والالفاظ الدالة عليه ثلاثة اقسام صريح بان لم يحتل غير القذف
وكناية ان احمله وغيره وتقويض وهو ليس بقذف وان نواه
فمن هذا الاخير يا ابن الحلال وما انا ابن زنا
وما انا ابن زانية وليستامي بن ابيته وما انا ابن خباز واسكافي
او نحو ذلك **قوله** وهو لغة الرمي اي مطلقا **قوله** كقولك زانية
او زينة بفتح التاء وكسرهما او يازاني او يازانية زنا الذكر
والانثى **قوله** ثلاثة اي بل سنة بني امة عدم الاكراه وعدم الاذن

والترام

عن الاخوي قال بن هشام صاحب السيرة في كتابه التيجان العبرة
بالعبدية منها ويدل عليه كلام العلامة ابن حجر وقال العلامة
البر لم يسم لو كان يجلس العربية وغيرها وزعم على العربية وقيل
على اكثرهما حر وفا وقيل على اقلها انتهى وقال شيخنا الشيرازي
المعتبر الاكثر حر وفا اخذنا من العلة وهي الانتقام بالحق وقائل
قوله وذهب البصري الى لو سمع فتى العيب وكذا يدعواه ان
قال اهل الخبة انه ذهب او امتن عند عدمهم بما يظهر منه
صدقه مع يمينه وفي نقصه من عين واحدة فسطه ان عرف
بان كان يري من مسافة قصار يري من نصفها او ربعها
مثلا والا فحكومة **قوله** وذهب السمع وهو اسرف من البصر
في الاصح لعمومه لسائر الجهات ومع عدم الضوم مثلا وتجب
دعيته في الحال ان تحقق زواله ولو بقول اهل الخبة انه لا يعود
فلو اخذت ثم عاد استردت كبقية المعاني ولو ادعى زواله
امتنع واخذ الدية بيمينه وان تقص من اذن واحدة اي
وكذا منهما معا فسطه ان عرف والا فحكومة وقد ذكر
الشم كينية ضبطه قنا مل **قوله** من المنكرين اي ومن احدهما
نصف الدية ولو ادعى زواله امتن في غفلة بالرواج
الحادة فان هس للطيب وعبس لغير صدق المجاني بيمينه
قوله وضبط اي وامكن ضبطه **قوله** وذهب العقل اي
الغريزي الذي عليه مدار التكليف بخلاف المكتسب وهو
ما به حسن التصرف فقيه حكومة فان ادعى زواله الغريزي
امتنع فان لم ينتظم حاله اخذت الدية منه بلا يمين والا
صدق المجاني بيمينه وان رجعي عوده انتظر وسمي غفلا

منه
مع

لانه يعقل صلاحه اي ينفعه عن ارتكاب ما لا يليق ومحل القلب
على الراجح وله شعاع منفصل بالذماغ ولذلك كان لا فصل فيه فلقه
عاده هو او غيره من المعاني بعد اخذ دية استزدت بخلاف سائر
الاجرام ما عدا سن غير المتفور وجلد المسلوخ اذا نبت والا فغنا
اذا التحم فانها تسترد ديتها بعودها **قوله** مع الارش اي او الحكومة
قوله ففي قطعها وحدها دية اي ولا يرد بقطع الذكر بها شي وفي
بعضها بقتله اي ببيضتين اي مع جلد بينهما فان قطعها دون
الجدتين بان سلكها ناقصة حكومة وان قطع الجلدتين فقط
ففيها حكومة **قوله** وفي المصحة اي من الراس او الوجه فقط
والا ففيها حكومة **قوله** وفي السن اي الاصلية التامة المشفوعة
كما مر سبقا قلها وابطل منفعتها وسوا قلع معها اصلها او لا ولو
كانت كلها صفيحة واحدة وجب فيها دية صاحبها على الامم والبعض
بالشك منها ولو انتمى صغير السن الى ان لا يصح للمضع فليس له فيها
الحكومة ولو قال المصنف وفي السن نصف عشر دية صاحبها كان
اولي واعم ليشمل الذكر والانثى والمسلم والكافر فتأمل **قوله** خمس
من الابل اي سواء كبرت الموصلة او صغرت وتقدم ما فيها ولو
كانت مع هشم فمشتقة او مع تنقل اي خمس عشرة عشر وفي كل
واحدة من هذه خمس **قوله** لا منفعة فيها اي كالا شل **قوله** حكومة
اي وكذا في تقويع الرقبة وسويد الوجه وفي حلفي الرجل
والخنثى بخلاف حلفي المرأة ففيها قطع او شللا ديتها
وفي احدهما نصفها **قوله** وهي اي الحكومة **قوله** جزء من الدية
الح فعملها لا ينلها وفيما ذكره جعل الرقيق اصلا للحجر
وسياقي عكسه **قوله** ودية النفس اي اذا لم تكن الجناية

على

على عذوبه مقدر والا فالنسبة الى ذلك المقدر **قوله** وبدونها الشفعة
قال بعضهم صوابه وبها فتأمل انتهى ثم رايت في غالب نسخ المصنف
وبها وحيدة فلا صوابية فتأمل **قوله** ودية العبد قال شيخنا
بجوابه بالدية بخواتم لعله حاول ان القيمة في الرقيق كالدية
في الحر فوجب كلها فيما يجب فيه الدية في الحر ونقصها كنقصها
وهكذا في جميع اعضائها ومعانيه وجراحاته واطرافه فالحر
اصل للرقيق في هذا ولو عسر به لكان اولي واعم ولا فرق في الجناية
عليه بين العمد وغيره وبين المكاتب وام الولد وغيرها فتأمل
قوله قيمته وان رادت على دية الحر **قوله** في الاطراف هو المقدر **قوله**
ودية الجنين اي ذكر كان او غيره ولو لمحا قال اهل الخبرة
فيه صورة خفية بخلاف ما لو قالوا الوغي لتصور فلا شيء فيه
قوله المسلم لو اسقطه لكان اولي لايها كلامه ان المصنف لم يقبل
بها وكان يبتغي عن ايراده عليه ولا يهاه انه لا غنى في الكافر
مع ان فيه غرة تساوي عشر دية امه كاسيا **قوله** ان كانت
امه معصومة صوابه ان كان هو معصوما ان العرق بعصمته
هو لا بعصمة امه كجنين غير حر في من حريمه بان وطئ مسلم
او كافر ذي حريمه فبشبهه **قوله** حال الجناية اي سواء كانت تلك
الجناية بضرب او قولك لتهديد او لشراب دوا او بعموم ولو
في رمضان او بتفريق كنع من طعام او شراب **قوله** نعم لو شرب
دوا الصرورة لم تقممن وكذا لو ضربت ضربة خفيفة لا تؤخذ او
هددت تهديدا لا يؤخذ او اقامت مدة بعد الضربة ثم التقت **قوله**
غرة واصلها البياض في جبهة الفرس وتطلق على الخيار من اليس
وتتعد بتعدد الجنين وفي بعضه بعضا بقتله كما في الدية

ويعتبر في وجوبها انفصال الجنين كله او بعضه ولو خرج راسه مثلا
 ميتا ولو بعد موتها بجنانية في حياتها فان انفصل حيا ومات حالا
 او دام المدة حتى مات فدية والا فلا ضمان كالواضع لميتا بالجنانية
 ولم يكن معصوما كجنين حربي من حربته وان اسلما بعد الجنانية
 او كانت امه مبيته او لم يظهر على امه شين او كان هو وامه مملوكين
 للجاني فلا ضمان في ذلك **قوله** اي نسمة وهي في الاصل اسم للواحد
 من الاشخاص وفيه اشارة الى ان الثاني في الفقرة للوحدة وسواء كان
 الجنين تام الاعضاء ناقضا ثابت السبب ام لا لكن لا بد من ان
 يكون معصوما كامرا وان يكون مضمونا على الجاني عند الجنانية وان لم
 تكن امه معصومة او مضمونة عندها **قوله** غدا او امته بالرفع يدل
 من غرة ولو خرج على الاضافة البيانية في كلام المم الحار ولا يتعين
 كون الفرة بغيرها والخبر لدفعها **قوله** سليم لو قال سلمة لكان اوريا
 والنسب ومنه كبير لم يتجزأ بصره وصغير ولو ابن يوم فتأمل
قوله نصف عشر الدية اي دية ابيه مسلما كان او لا وهو يساري
 عشر دية امه ولو قهر به لكان اوريا والنسب وليتبر في الفرة المبيته
 ولو قبل بغير سنين **قوله** فان فقدت اي حسبا او شرا كما مر في الدية
قوله وهو خمسة ابعرة اي في المسلم الحر في غير بنسبه **قوله** ودين
 الجنين الرقيق اي المعصوم كما مر ذكره كان او غير **قوله** عشر فدية
 امه اي ولو مكاتبه او مستولدة ويعتبر سلامتها وسلامته وان لم
 يكن الاخر سليما ورقتا وان كان حرا واسلامها ان كان مسلما
 وان لم تكن مسلمة ويحل العشر المذكور عاقلة الجاني كما مر
 في الفرة **قوله** يوم الجنانية الخ وهو احد وجهين فيه والذي
 في اصل الروضة اعتبار اكثر القيمة من يوم الجنانية في وقتها
 وهو

وهو المعتد **قوله** ويكون ما وجب لسيدها لو قال لسيدته لكان اوريا
 لانه قد يكون لغير سيدها بنحو وصية وتكون الام لاضر فالبدل لسيدة
 السيدها نعم لو جني عليها مملوك سيده لم يجب عليه **قوله** لو
 كان الجنين مبعوثا اعتبر بقدر ما فيه من الرق والحرية من
 القيمة والدية **قوله** ويجب في الجنين اليهودي الخ لو جعل الشئ هذا من
 مدخول كلام المم لكان اوريا والنسب كما مر في الاشارة اليه مع ان
 الوجه تقديمه على الرقيق فتأمل **قوله** في بيان احكام
 القسامة بنسخ القاف ويعبر عنها بدعوي الدم ايضا وقد جمع
 بين العبارتين فيقال دعوي الدم والقسامة وهو اخوادة
 من القسم يعني اليقين لكن هذا الاسم خاص بكون الايمان
 خمسين ولو كانا من جانب المدعي ابتداء وعلم ان ايمان الدعا ولو
 من المدعي عليه او مردودة خمسون كما ياتي **قوله** واذا اقتربت
 اي وجد **قوله** بدعوي الدم اي معها بان استندت بالثبوت **قوله**
 لوث بالثبوت ما خرد من التلوين وهو التلويح **قوله** وهو لغة
 الضعف كذا فيهم وقال العلامة بن قاسم هو لغة القوة ويقال
 الضعف انتهى **قوله** منفصلة قيد لا منه **قوله** حلف المدعي خمسين
 يمينا لكن بشرط ان تكون الدعوي ملزمة وان تكون منفصلة
 وان يكون المدعي عليه معينا وان لا يبا فيها دعوي وان يكون
 كل من المدعي والمدعي عليه مكلفا وان يكون ملتزما للاحكام
 وكذا كل دعوي **قوله** على المذهب هو المعتد بخلاف العان لانه
 احوط **قوله** على ما مضى بخلاف ما لو مات في اثنا الايمان وبخلاف
 ما لو اقام شهادته مات لان شهادته كل شهادته مستقلة وبخلاف
 ما لو جني المدعي عليه او مات في اثنا الايمان فانه يبيني هو وارثه

لان هذه ايمان في فتنة بنفسها ولا تتوقف على حكم قاض **قوله** فان عزل
 وولي غيره اي اومات وولي غيره **قوله** وجب استينافها اي الايمان
 وتوزع على الورثة بحسب الارث ويجوز المنكسر فتمام وبيت
 تحلف الام ثلاثة عشر ذنبا وردا والبيت الباقي كذا وكذا
 في كل العول ويحلف شريك بيت المال خمسين يمينا لا يقدر
 ما يخصه ولو نكل احد الورثة او غاب حلف الاخر خمسين يمينا
 واخذ حصته استحقاقا لدية اي حالة مغلطة على القاتل في العقد
 ولا يجب قود لانها حجة ضعيفة ومغلطة مؤجلة على العاقلة في شبه
 العمد ومخففة عليهم في الخطا **قوله** واذا حلف المدعي الخ لو كان
 المستحق كان اولى واعمر ليشمل السيد والوارث والعبد المكاتب
 في عبده وايضا لو عجز نفسه بعدها والمرته حيث يرث بان
 ارثه بعد الجرح والمسلم والكافر والعبد والفاسق ويدخل مالو
 ادعى الماديون له يقتل عبد التجار فان الذي ينضم السيد العبد
 فتأمل **قوله** في قطع طرف اي ولا يفي ازالة معني ولا يفي الاموال
 والقول فيه قول المدعي عليه يمينه وهي خمسون يمينا في الدماء
 دون الاموال ومن لا وارث له ينصب القاضي من يدعي علي
 من ينسب اليه القتل ويحلفه فان نكل حبس الى ان يقدر او يحلف
قوله فيحلف خمسين يمينا اي على المعتد خلافا للبلقيني حتى لو
 تعدد المدعي عليه حلف كل منهم خمسين يمينا وانزع عنهم
 على الاظهر بخلاف تعدد المدعي والفرق ان كل واحد من المدعي
 عليهم ينبغي عن نفسه القتل كما ينبغي من انفراد وكل من المدعين
 لا يثبت لنفسه ما يثبت له الواحد لو انفرد بل يثبت بعض الارث
 فيحلف بقدر الحصة **قوله** ويحلف قاتل النفس اي ولو ضيا ومجنونا

ويكفر

والتزام الاحكام ولا يشترط اسلامه ولا حرية **قوله** لا يجدان اي بل
 يودبان ان كان لهما نوع تمييز ويسقط بالبلوغ والافاقة
قوله عفيفا عن الزنا اي وكذا عن وطئ زوجته في دبرها وعن
 وطئ مملوكة محرمة له بنسب او غير فلا يجد قاذف من فعل سوا
 من ذلك وان طرأ بعد القذف ولا ينطل العفة بوطئ حليته
 في عدة شهية او في نحو حبة وا حرام او في ردة او رجعة ولا
 بوطئ امته المزوجة او المكاتبه او قبل الاستبراء ولا بوطئ امته
 ولده ولا بوطئ في نكاح فاسد كنكاح بلا ولي ولا شهود ولا
 بوطئ نحو مجوسي محرم له ولا بوطئ مكره او جاهل بخبره
 ولا بمقدمات الوطئ في اجنبية وباري صبي او مجنون
قوله كاذبا اي ولو مر ثدا حال قذفه فان اضاف قذفه لما قبل
 ردة لم يسقط عنه الحد وان مات على ردة ويستوفيه منه
 وارثه لو لا الردة لانه للقتل ويستوفيه سيد الرقيق بعد
 موته **قوله** او مجنونا اي حال قذفه ولو متقطعا فان اضافه الى
 حال افاقته لم يسقط عنه الحد **قوله** او رقيقا اي حال قذفه
 ولو مبعوثا فان اضافه الى حال حرية لم يسقط عنه حتى من
 التمتع بدار الحرب ثم اسرق **قوله** بثلاثة اشيا ويزيد عليها اقرار
 المقدوف بالزنا وارثه له وامتناعه من اليمين المردودة
 وسناتي **قوله** اقامة البينة اي بالشهود الاربعة على ان المقدوف
 زني ولو بعد قذفه واقاره بذلك بطريق الاولي كما مر
 وكذا امتناعه من اليمين المردودة اذا طلبها القاذف منه
 انه ما زني لان له ذلك **قوله** والثاني مذکور الخ لعله يحتاج
 الى التاويل في هذا وما بعده لاجل العطف بالذي تناسب

المد قبله فاقبل **قول** عن المقتدوف اي عن جميع الحد فلا يسقط بالعنف
 عن بعضه ان هذا دفع العار وكذا لو عني بعض الورثة عن حصته
 فللباق استيفاء جميعه ولو عني جميع الورثة على مال سقط الحد
 ولا مال وبذلك علم ان الحد القذف يورث بحسب الفريضة نعم لو
 قذفه بعد موته لم يورث منه احد الزوجين على المصحح واذا عني
 المقتدوف عن القاذف سقطت حصانته في حقها فلا حد عليه
 بقذفه بعد ذلك وان تكرر **فصل** في بيان احكام الاشتية
 وفي الحد المتعلق بشربها ولو عكس المص هذه العبارة لكان اولي
 وانسب بما تقدم اذ الكلام في الحد ودوا الاصل في تحريمها قوله
 نقلني اما الخمر والميسر الآية والمراد بالاشية المحرمة كالخمر
 ونحوه وشربها من الكباير كما انفرد عليه الجمهور في السنة الثانية
 او الثالثة من الهجرة وفي ما تكرر السخ لها كما ذكره الجلال السيوطي
 في قوله **دار** بفتح الدال تكرر السخ لها **جاء** بها النصوص والآثار
 فقتله ومنفعة **وخمر** كذا الوضوء مما تنفس النار **قوله** ومن
 شرب اي وهو مكلف ملتزم للحاكم عاقل بالغ بالتميز مختار
 لغير ضرورة **قوله** خمر اي صرفا وان قل او كان درديا وهو
 ما يفتقر في استلنايه تخمين او لم يسكر به **قوله** او شربا مسكرا
 اي بان يكون فيه بشدة مطربته ولو بدرديه او لم يسكر به وكان
 قليلا كما مر في الخمر وهو من عطف العام على الخاص بناء على انه
 سمي خمر حقيقة كما عليه طاعة من يحقن اصحابنا لان الاشتراك
 في الصفة يقتضي الاشتراك في الاسم وهو من القياس في
 اللغة ومن عطف المغاير بناء على قول الدافعي ان اطلاق الخمر
 عليه محار ونسبه الى الأكثر من العلماء وكلام المص يميل اليه

ولا

ويجوز التداوي بالمسكر الصرف فيحرم واحدا فيه ويجب عليه ان
 يتقايه وكذا لو اكره على شربه وكذا استقر له لعطش ونحوه ان وجد
 ما يقوم مقامه والا وجب شربه كاستغاثة لقمة به لمن غصص
 بها ومحل حرمة شربه للعطش ما لم يبقين لدفع الهلاك والحقان
 بل وجب كما نقله الاجام عن اجماع الامتصاص وهو واضح ولا يبعد
 ان يلحق بالهلاك خويلف عضوه او منفعة ويؤخذ من ذلك
 انه لو شتم الصغير راحة المسكر وخيف عليه ان لم يسبق منه
 جواز سقيه منه بقدر ما يدفع عنه الضرر وهو ظاهر
 ويجوز التداوي ايضا بما استهلك فيه كالترياق الكبير ونحوه
 اذ لم يوجد ما يقوم مقامه من الطاهر ويجوز التداوي
 بالجنس غير المسكر كما تقدم ولو صرف الشرط السابق وحسب
 بالمسكر **قوله** ما يجدر العقل كالاقيوت ونحوه فيجوز اكله
 لغير التداوي ومنه ان آلة العقل التي قطع عضو منها كل ويقتل
 دعوى جهل تخريبه وان نشأ في الاسلام ويجد من علم الحرمة
 وجهل الحد **قوله** يجدي بعد صحوه وجوبا فان حد يحد بحار سكره
 اعتد به على المصحح **قوله** ار بعين جلد اي بسوط او باطراف ثياب
 او عصي معتدلة فيها ايلام السوط وذهب الائمة الثلاثة
 رضي الله تعالى عنهم الى انها ثمانون جلدة ويجب اجتناب الوجه
 ومخا القتال ولا بد فيها من امر الامام او نائبه ولا بد من
 ثوابها ولا يجوز للضارب ان يرفع يده فوق راسه مثلا
 لما فيه من زيادة الايلام ويجوز الذكر قايما والامثلة جالسة ولا ينزع
 ثيابهما الا بخوفا محسوسة او فزعة مثلا والعشرون في الرقيق
 كالاربعين في الحر **قوله** على وجه التعزير الخ هو المصحح ولامه للجنس

تدوين

في تفريرات مختصة بعدد مخصوص مستثناة لورودها بذلك
عن الصحابة رضي الله عنهم ولذلك قال الامام الشافعي رضي
الله عنه ان الامة تبين احب الي **قول** وقيل الخ مرجوح **قول** بالبينة
اي ولا يحتاج الى تفصيل كما لا قدر اي رجلين اي سوا شهد ابيه
بشر به او على اقراره فلا يجد بغير ذلك مما ذكره ولا يترج
مسكرو ولا يسكر **قول** ولا يعلم القاضي اي لانه لا ينبغي بعلمه
في حدود الله تعالى نعم سيد العبد يستوفيه بعلمه اصلاح
ملكه **فصل** في بيان احكام قطع السرقة بفتح السين وكسر
الراء وسكون الراء ففتح السين وكسرها والحاصل في قطعها
قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما واركانها ثلاثة
سارق ومشروق وسرقة وكلها تعلم من كلامه صريحا او ضمنا
قول قطع السرقة اي قطع السارق لاجلها خفية خرج المختلس
والنائب وهما باخذان المال جهة والاول يعتد الهرب
والثاني يعتد القوة والسدة وخرج ايضا جاحد بخور دية
قول ظلم اخرج ما لو اخذ مال غيره يظنه ماله نفسه **قول** من
حرز مثله اي شرايطا في ولما نظم ابو العلا المعري بيته
الذي شكك على اهل الشريعة الفرق بين الدية والقطع في السرقة
وهو قوله **يد بخمس ميين عسجد وديت**
ما بالها قطعت في ربع دينار اجابه القاضي عبد الوهاب
المالكي بقوله **عنا الامانة اخلاها وارخصها**
في الحيانة فاذم حكمة الباري وقال ابن الجوزي لما سئل
عن هذا البيت لما كانت امينة كانت ثمينة فلما خانت
كانت **قول** بثلاثة شرايط اي بالنظر للسارق وحده

والسنة

والسنة في السنة الاخرى بالنظر للمسروق ايضا وسياتي ما يعلم
منها اكثر من ذلك **قول** مسلما كان او ذميا اي حرا كانا او رقين
قول ومكره بفتح الواو وكذا مكره بكسرهما نعم يقطع ان الكره انجيبا
يعتقد الطاعة وكذا لو ثقب الحزب ثم امر صبييا غير مميز او غنى
بالاخراج منه فخرج فانه يقطع الامر ايضا فان امر مميز او رق
فلا قطع لانه ليس له وكان للحيوان اختيار فان قيل هل كان
غير المميز كالقرد قلنا اختيار القرد اذني فان قلت لو علمه
القتل ثم ارسله الى انسان فقتله فانه يضمن فهلا وجب عليه
الحمد فقلت اجيب بان الحد انما يجب بالمباشرة دون السب
بخلاف القتل ثم ان القرد مثلك فيفاس عليه كل حيوان معلوم
ولو عزم على غزيت فخرج بضابا من حرز هل يقطع او لا
الظاهر الثاني كالواكره بالغاميز عا الاخراج فانه لا قطع على
واحد منها **قول** فلا قطع عليه اي لانه غير ملزم للاحكام
فهو شرط اخر **قول** في الاظهر هو المعتد **قول** شرط في السارق
اي لانه ركن كما تقدم ولو قال شرط لقطعه كالذي بعده لكان
اولي واشتب **قول** بالنظر للمسروق اي لانه ركن ولو زادوا
للسرقة لكان مستوفيا للركن الثالث لان قوله ان يسرق مصدر
مؤول وهو السرقة والمعني فيه وان تقجد مسروقة ويكون
المسروق بضابا الخ **قول** ربع دينار الخ قال شيخنا لا ينبغي ما في
كلام المصنف والشايع من العلاقة والقصور والتكرار ثم ان
المعتبر في الضاب ربع دينار مضروب من الذهب
المضروب لم يجز الى شيء وان كانت من الذهب غير المضروب
اعتبر قيمته بالذهب المضروب ولا نظر لقيمة الصنعة

اعتبر وزنه وقيمته
وان كان من غير الذهب
وان من الغضة فمعه

فيقطع بسرقة أنا التقديس ان يبلغ يد ون صنعته نصابا ويكتب
لاجل الانتفاع بها ان يبلغ ورقها وجلدها نصابا وهكذا الكلام
المص والش لا يوافق شيئا من ذلك **تنبيه** قد علم مما ذكرناه
لا قطع بما لا يتولى كجلد ميتة وخبر ولو محترمة وكلب ولو
معلما نعم ان صار الخمر خلا قبل ارجائه او دفع الجلد ولو
بنفسه ثم ارجاه قطع **قول** من حرز مثله لما كان الحرز لم يرد
له ضابط لغة ولا شرعا اعتبر فيه العرف وقد اشار الشارح الى بعض
افاده بقوله فان كان الخمر قد ضبط الفذالي العرف هنا بما
لا يعد صاحبه مضطرا **قول** وشرط الملاحظ بكسر الحاء
المتمثلة **قول** لا مد له فيه اي فلا قطع بسرقة ماله الذي عند
غيره ولو يورث او اجارة او يورث ولو يورث من الخيار وقبل قبض
الثلث او يورث قبل قبضها وان يسرق مع ذلك مال الذي هو عنده
والسرقة مشتركة وان قتل بضيقه وسئل الملك ما لو حدث قبل
اخرجه من الحرز بارت او نحوه او كان يدعوها وان كان كاذبا
او يسرق ما اشتراه من يد البائع ولو قبل تسليم الثمن او هو
في زمن الخيار او ما باعاه من يد المشتري في زمن الخيار او ما
وقف عليه او ما اتخذه وقبضه قبل قبضه او سرق فقير الموصي
به للفقر بخلاف ما لو سرق شخص ما وصي له به قبل الموت
وهو ظاهر وكذا بعده وقبل القبول ولو ملك المسروق بعد وقبل
الرفع الى الحاكم فلا قطع وكذا لا قطع بنقصه عن النصاب
باتلاف ولو باكله منه او نقصه بالطيب مثلا وانتهت
اي ولو بلا شبهة عامة فلا يقطع المسلم بما يفرش في المسجد
كالبلط والحصر ونحو ذلك ولا يقتل ديل لتسرج فيه ولا بسرقة
مصحف

١٢٥
مصحف موقوف وان لم يكن قاريا ولا بسرقة نحو المنبر ودكة
المودنين والمنازة ويقطع الذي يجمع ذلك ويقطع المسلم
بقتاديل للزينة معلقة وبالجندوع والحدران والباب
والسوربي والسقوف والتاريخ ونحوها ويستتر المنبر ان خيط
عليه والا فلا قطع ومثله ستر الكعبة ولا قطع بمال المضاعف وان
كان غنيا ولا بمال بيت المال ان افتر لطائفة هو منهم ولا بمال
صدقة وهو فقير او غارح ولا يقطع في مي ولا مسلم بمال موقوف
على الجهات العامة او على وجوه الخير بخلاف القناطر ونحوها
فيقطع بها الذي لان انتفاعه بها ضرورة اقامته بدارا تبعا
قول فلا قطع بسرقة مال اصل وفتح اي لا بمال اصله او فرع
فيه شبهة كما ان افتر من مال بيت المال شي لطائفة فيها وصف
اصله او فرع دونه وسوا الحر والرقيق منهما وسوا
اتحد دينهما واختلف **قول** ولا بسرقة رقيق مال سيده اي ولو
مكاتب ومبعضا وان اختلف دينهما كما مر **قول** يده اي بعد ثبوت
السرقة ببينة منفصلة رجلين فقط او اقرار منفصل وباليمين
المردودة كما في المنهاج وخالفه في الرخصة ومشي عليه في
الحاوي الصغير وهو المعتمد عند العلامة الرمي ثم انقطع
حق الله تعالى واما المال فيسبب قطعا ويعد طلب المال ايهم
من مالكة ولو بناه عليه ويجب رده حيث ثبت وان لم يثبت
القطع كسهادة رجل وامرأتين نعم يجب القطع باقرار
السفينة والرقيق بالسرقة ولا يلزمهما المال ويندب التقديس
للسارق المقر بالرجوع **قول** القمين اي ان افترق ولو عينية
او ناقصة او سلا ان امن ثمن الدم او زيادة الاصابع او فاقدتها

خلقة او عروضا فان تعددت كيف الاصل منها ان عرف او واحدة ان
استبته وعلى هذا الوجه ثانيا فقلت الثانية وحينئذ نرد هذه
على قول المصنف فان سرق ثانيا قطع رجله اليسرى وقد يقال لا نرد
لان كلامه مبني على الخلقة المعتادة ولو سرق مرارا قبل القطع
بقي قطع واحدة **قوله** من فصل الكوع اي يحاد بعد ان تمزج حتى
تتخلع تشويلا للقطع وكذا يقال في رجله اليسرى وما بعد هذا
قال في الروضة وليكن المقطوع جالسا ويضبط ليلا بتمزج والكوع
بضم الكاف العظم الذي يلي ابهام اليد والبوم هو العظم الذي
يلي ابهام الرجل ومنه قولهم ما يعرف كوعه من بوعه اي ما يدرك
لغباوته ما اسم العظم الذي عند كل ابهام من اصبع يديه من
العظم الذي عند ابهام من رجله **قوله** قطعت رجله اي بعد ان مال
يده وكذا ما بعده **قوله** اودهن مكي اي في المختصر ويحسم
في البدوي بالنار وهو حق للمقطوع فوثقه عليه **قوله** وقيل
يقتل صبرا قال بعض شارحيه لم اراه بعد لتتبع الكثير في كلام
واحد من الائمة المجالين له بل اطلقته من وقفت على كلامه
منهم فلعل ما فيديه المقم من تصرفه اوله فيه سلف لم اظفر به
وعلى كلا الامر من هو منصوب على المصدر انتهى قال النووي
في تهذيبه الصبر في اللفة للحبس وقتله صبرا حبسه للمقتل
انتهى ويوافقه ما في الصحاح حيث قال قتل فلان صبرا
اذا حبس قبل المقتل حتى يقتل وقال في القاموس صبره بضم
حبيسه وصبر الانسان زوجه على القتل ان يحبس ويرمي حتى
يموت وقد قتله صبرا وصبر عليه ورجل صبور ومصور للمقتل
انتهى قال العلامة ابن قاسم فكن المراد انه يسكب ويقتل **قوله**

منسوخ

منسوخ اي او محمود على مستحله او نحو ذلك بل صرح الدارقطني وغيره
بضعفه وقال ابن عبد البر انه منكر لا اصل له **فصل** في بيان
احكام قاطع الطريق ما خوفي من القطع وهو المنع لمنعه الناس
من المرور فيها كما يدل له كلام الشافعي والاصل فيه قوله تعالى انما
جزا الذين يجارون الله ورسوله الآية **قوله** وهو مسلم ليس
قيدا اذ لا فرق بين المسلم والكافر قال شيخنا ولو قال ما نتم
للاحكام لكان اولى وانسب ليشمل الذي والمرأة والرفيق واقول
انما قيد بالمسلم لان جميع احكام الباب ياتي فيه كالغسل والقتل
ونحوهما بخلاف الكافر فتأمل **قوله** مكلف مختار **قوله** له شوكة اي
بالنسبة اليه من يريد الظفر به بحيث يتأدم من يبرز له
مع البعد عن القوت ولو واحد حتى لو ظفرت امرأة برجل
وفهرته لسب اليها قطع الطريق وتثبت عليها الاحكام وخرج
بما ذكر المحققين والمستنبط والقصبي والمجيبون والمكره لغم
يعزرا المواهب والمجيبون الذي له تفرع بمقتضى **قوله** فخرج من قاطع
الطريق وفي بعض النسخ يقارن الطريق وهو اولى **قوله** ويعتد
الهرب وكذا المستنبط الذي ياخذ ويعتد القوة والشد مع
القوت كما تقدم **قوله** عمدا هو وانما قيد ان لا يدعهما **قوله** حقا
اي وجرا فلا يسقط عنهم ذلك وفنده السند يبي بما اذا قصد
اخذ المال وهو كذلك **قوله** وصلوا اي ثلاثة ايام فان خيف تقبيل
قبلها نزلوا والمراد بالتقشير الانقار لا بحر وظهور الراجحة **قوله**
والصلاة عليهم اي ان كانوا مسلمين **قوله** اليد اليمنى والرجل
اليسرى اي دفعة او على الولا وقطع اليد اليسرى وقطع الرجل اليسرى
على الاشبه ولا بد من طلب المالك واثنائه كما في السرقة **قوله** في الاصح

هو العتد **قوله** حبسو اليه **قوله** وعذر راي بما يراه الامام من ضرب
او غيره مما مر وعذرهم الخ عطف التقدير على الحبس عام لانه منه
وللامام تركه ان رآه مصلحة والمغلب في القتل العصاص فلهذا
شرط فيه الكفاة ونقصد الدية من تركته لومان قبل قتله
ولولي العفو بما لا يكتفى بالقتل بعفو ولا يقتل غير القتل
والصلية **قوله** ومن تاب اي رجع عن قطع الطريق بشرطه لان
التوبة لغة الرجوع عن الاعوجاج الى الطريق المستقيم وشرطها
العامة ثلاثة الندم على ما وقع والاعتلاء عنه والعزم على عدم
العود وان كانت عن حق ادعى شرط الرجوع وهو الخروج من المظالم
كما مر **قوله** قبل القدر اي قبل قبض الامام او ناييه عليه وقال شيخنا
قبل امتداد يد الامام اليه **قوله** ورجله اي ونحو ذكره فان عفي عنه
مستحق العصاص سقط قتله ولا يقتل قصاصا لاحدا وكذا قطع
اليدين تقطع منه وان تاب بخلاف قطع الرجل فانه متى تاب
سقط عنه قطعها كما تقدم **قوله** التي منه اي وكذا حقوق التامدين
كما اشار اليه المعصم بقوله واحدا بالحقوق ودخل فيها ايضا حقوق
الله تعالى كالزكاة والكفارة ونحو ذلك علم ان التوبة عن سائر الخوف
لا تسقطها من قتل او اخذ مال او سب عرض او قذف او نحو ذلك
ومنه كافر في ثم اسلم فانه يجد على المعتاد عند العلامة الرمي
وخالفه العلامة ابن حجر فقال لا يجد نعم تارك الصلاة كسلا
والمرتد اذا تاب سقط عنه القتل ومحل عدم السقوط بالتوبة
في الظاهر ما بينه وبين الله تعالى فانها تسقط قطعاً **فصل**
في بيان احكام العيال واتلاف اليتام ما خوذ من صال يصول
اذا قدم بحرا وفقه وهولغة الاستطالة والوثوب وشرعا
الاحتطالة

الاستطالة والوثوب على الغير بغير حق المعبر عنها باستطالة
مخصوصة والاصل فيه قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعندوا
عليه بمثل ما اعتدى عليكم وخبرنا نصر اخاك ظالما او مظلوما
والصايل ظالم فيمنع من ظلمه فذلك نصه **قوله** ومن قصد
الخ قال شيخنا لا يجني ما في كلام المع والشم من القصور والخفا
والحاصل انه اذا اصاب شيئا ولو غير عاقل كحيوان وبهيمة
او غير مسلم او غير معصوم ولو ادمية حاملا على شيء معصوم له
اولغية نفسا وعضوا او منفعة او بضعاً ولو غير انثى او مالا
وان قتل او اختصا صا كان ذلك فله دفعه اليه وجوباً في غير
المال والاختصاص وجواز افيها نعم لا يجب الدفع عن
نفس قصدها مسلم معصوم ولو مجنوناً بل يندب الاستسلام
له انتهي اقول ومحل ذلك ما لم يكن المصول عليه عالماً متوجداً
او سباً غامقاً متوجداً او سلطاناً متوجداً ولا فيجب الدفع عنه
ويجب الدفع ايضا عن بضع حربية او حربي وان قصده
مسلم معصوم فلو تقارص عليه صايلون ولم يتدبر على منع
الجميع يخبر في دفعه من يتدبر عليه فلو تقارص عليه صايل على
امرأة للزنا وصايل على ذكر للواط ولا يستطيع الادفع احدها
فقال العلامة الرمي يدفع عن المرأة ان الزنا لا يحل بوجه وقال
العلامة الخطيب يخبر بينهما لتعارض التعيين **قوله** بضم
اوله اي وكسر ثانيه مبنياً للمفعول **قوله** في نفسه او ماله
ليساقيد بن **قوله** او حرمه اي الشاويل لزوجته وولده
وقربه **قوله** فقاتل اي دفع الصايل عن ذلك المذكور بالاخف

فالاخف وجوبا فلا يجوز الضرب مع امكان الهرب والاستغاثة ولا يجوز
بالعصى مع الدفع باليد ولا بالمثل مع الدفع بالعصى ولا بالسيف مع
امكان غيره ومبني خالف ذلك الترتيب كان ضامنا نعم لو التزم القتال
لم يجب الترتيب او لم يجد المصول عليه الا السيف فله الدفع به ابتدا
قال شيخ الاسلام وكذا في ارتكاب الفاحشة وخالفوه قنا مل
قوله فكفارة اي ان راعى الترتيب المذكور كما مر **قوله** وعلى ركب
الدابة اي وان كان معه سائق وقايد وعلى الاول من الركابين
ان نسب اليه فعل وان كان لوتنا زعاجعت بينهما لان اليد
لها وكان وجه تضمين المقدم ان سرها منسوب اليه لا نحو طفل
ومرعى لا حركة له ويستوي السائق والقايد في الضمان هذا
اذا كانا على ظهرها فلو كانا في جنبها متمايزين فالضمان عليهما
فلوركب ثالث بينهما على الظهر فقال العلامة الرضوي كوالده يضمن
الذي في الوسط وحده وقال شيخنا كالعلامة ابن قاسم تبع
للعلامة الطبري لا ويضمنون سوا ولو تعدوا احدى الثلاثة مثلا
وزعم الضمان على الروس **قوله** ضمان ما اتلفته اي وكذا ما انظف
ولدها معها ان كان له عليه يد ومحل الضمان فيما تلف ان لم
يقصر صاحبه نعم لو اركبها انسان صغير او مخنونا فعلى اذن
ولييه فالضمان عليه وكذا لو خنسها انسان بغير اذن ركبها او
رد صاحبه شرذقة فالضمان على الناحس والمراد والضمان على
راع تفرقت عليه الدواب فغير اعليه للمخوفة او ربح عاصف
قوله وان بالث او مرات الخ محل عدم الضمان بذلك في غير نحو
دواب العلافين لهم مقصرون بايقافهم في الاسواق والطرق
والضمان لما تلف بوقوعها مبيته او بوقوع ركبها كذلك وكالموت

المرضى

المرضى وعارض الترح الشديد ولو كانت الدابة وحدها فالتلفت شيئا
كزرع او غيره وان كان في وقت جوف العادة بجنبها فيه ليلا او نهارا
ضمن صاحبها ان لم يقصر صاحب المتاع والهرق وكل حيوان عهد
منه الاتلاف يضمن صاحبه او من يارويه ما يتلفه ليلا ونهارا
ويدفع بالاخف والاخف كالصايل نعم الاضمان لما يتلفه الطيور
ومنها النحل ان العادة ارساها ومنه الحمار كذلك ولو كان يدار
كلب عتور او دابة جموح ودخلها انسان باذنه ولم يعلم بالحال
فضمنه الكلب او رخصته الدابة اي رخصته ضمن وان كان الداخل
بصيرا ودخلها بلا اذن او اعلمه بالحال فلا ضمان لانه المتب
في هلاك نفسه ويجوز حبس الحيوان في الاقفاص ونحوها لمن
يقصد بها ما يحتاج **قوله** في بيان احكام البغاة من البغي كما
يأتي قالوا وليس المعني هنا وصف مذموم او كونه بتاويل صحيح
ولذلك قبلت شهادتهم وصح قضا قاصينهم وكذا في ما لم يقتلوا
مما نا واموالنا وتقام الحدود في دارهم كدارنا والاصل فيه
قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا الآية وليس
فيها ذكر الخروج على الامام ص بحالكمها تشمله لعمومها او تقتضي
لانه اذا طلب القتال البغاة لبقى طائفة على طائفة فالبقي على
الامام الخ **قوله** العادل ليس قيذا فان اعتنق العدل احد
وجهين والمرجح خلافة خلاف بين العادل وغيره هنا وفيما
يأتي وفي ثم مسلم يحرم الخروج على الامام الجابر اجماعا ويجاب
عن خروج الحسين رضي الله عنه علي بن ابي طالب معاوية وعمرو
ابن سعيد ابن العاصي رضي الله عنه على عبد الملك بن مروان
ونحوهما فان المراد به اجماع الطائفة الناجية عن التابيعين

من بعدهم **قوله** وهو الظلم اي ومجاوزة الحد سواء بذك لظلمهم وعدولهم
 عن الحق **قوله** ويقاتل اي وجوبا **قوله** بفتح الجيم اي ما قبل اخره اي مع
 ضم اوله على الباء للجهول ويجوز بناؤه للفاعل وضمير عابد الى
 الامام العلوم من المقام وليس هو من حذف الفاعل كما قيل
 هو اي **قوله** يقاتلهم للامام اي او ثابته **قوله** منعة بفتح النون والعين
 المهملة ونسرها الشم بالقة والشوكة بحيث يمكن معها مقاومة
 الامام **قوله** وبمطاع النخ هو عطف على بقية وهو يقتضي ان
 المطاع من المنعة المذكورة وهو ممكن ان جعل زيادة قوة الشوكة
قوله عن فتنة الامام اي عن طاعته بانفرادهم بموضع ولهم
 العجز **قوله** ما ليا او غير لافرق بين ان يكون لله تعالى اولاد في قال
 العلامة البرسي ويدخل في هذا الضابط كما قال العراقي ما لو قاتل
 فئتان من المؤمنين فاصحح الامام بينهم لانه كان من حقهم عدم
 القتالة والرفع الى الامام فنترك ذلك والانتباهات عليه من الحق
 متوجه عليهم **قوله** سابع بهمة اوله وبهجة اخيه **قوله** محتمل اي
 للصحة من الكتاب والمنته بحيث لا يقطع بفساده كما اشار اليه الشافعي
 فالمراد به غير الفاسد وخرج بهذه البيوت الخواص وهم الذين
 يكفرون من تكلم الكلبة وينزكون الجاعات فليسوا ببيعة ولا بقطاع
 لكن ان قاتلونا فلنا دفعهم قال بعض الاصحاب اي اصحاب الامام
 الشافعي رضي الله عنه **قوله** اهل صفين اي والنهر وان وهو بكسر
 اوله وثانية المشددة اسم بلد او اقليم وكذا المهران **قوله** حتي
 يبعث اي وجوبا وكان المبعوث غارفا واجب اي ان يبعث لنا طرف
 والا فاستجب قاله الاذرعى كالزركشي وهو المقتدر **قوله** اي
 اي ندبا **قوله** فطنا اي جوار **قوله** مظلمة بفتح اللام وكسرها قال
 العلامة

العلامة المحيد الميرادي والفتح هو القياس **قوله** ثم اعلم اي وجوبا
قوله في الاصح هو المقتدر لكن تلقى الدابة **قوله** ولا يطلع اسيرهم قال
 الماردي وغيره المراد بذلك الحبس وعلمه بانما تمنع من حق
 واجب عليه فيحبس به كالدين قال العلامة البرسي **قوله** ويتفرق
 جمعهم اي تفرقا لا يعود بعده **قوله** ولا يغتم ما لهم اي ولا تقطع بها
 وما املكه باغم على عادل او عكسه فضمون الضرورة ولو لم يكن لها
 امة الاخر بلا شبهة يعتقد بها أحد ولزمه المهران اكرهها والولد
 رقيق **قوله** لا يقاتلون بعظيم كثر اي فيحرم كالذي بعده **خاتمة**
 الامامة فمن كفاية كالتقضاء وسط الامام كالتقاضي وبني عليه
 كونه شيئا عاقليا وتعتقد له الامامة بمبايعة من تيسر اجتماعهم
 عليها من اهل الجبل والقدح او باستخلاف امام قبله له بتعيينه او
 يجعله الامر شورى بين جماعة فيختارون احدا منهم كما جعل
 عمر رضي الله عنه الامر شورى بين ستة عثمان وعلي والزبير
 وعبد الرحمن ابن عوف وسعد ابن ابى وقاص وطلحة رضي
 الله عنهم اجمعين فاختر وعثمان رضي الله عنه وقد نظم
 بعضهم ردك فقال **قوله** اصحاب شورى ستة فها هم
 لكل شخص منهم قدر علي **قوله** عثمان طلحة وابن عوف يافتي
 سعد ابن وقاص زبير مع علي **قوله** او باستخلاذي شوكة همرا
 عليهم غير كاف وتجب طاعة الامام ولو جابر فيا لا يمكن يخالف
 الشرع من امر او نهى **فصل** في بيان احكام الردة اعادنا
 الله والمسلمين منها وهي تحبط الثواب مطلقا وكذا العمل ان
 اتصلت بالموت **قوله** قطع الاسلام اي من المكلف الذي يصح
 طلاقه ولو سكران متقد يا لاصبي ويجنون ومكره وخرج به

المنتقل من دبره الى اخر **قول** فانه لا يسي مرتدا وان كان لا يقبل
منه الا الاسلام **قول** كسجود لصنم اي الا لضرورة بان قال في
بلادهم مثلا او امره بذلك او خاف على نفسه على نفسه **قول**
او كذب رسولا او نبيا او سبه او استخف به او باسمه او باسم الله
تعالى او بوعده او امره او نهيه او يحول ذلك **قول** في الاصح هو المعتد
قول ومقابل الاصح الخ مرجوح **قول** وفي الثانية الخ مرجوح ايضا
قول فان تاب اي ترك وان كان زنديقا وتكرر ذلك منه
قول قتل اي رجوبا ولو امرأة والامر بعدم قتل النساء الذي
استند اليه ابو حنيفة رضي الله عنه ان صح فهو مستوخ او يحول
على الحربيات **قول** لها حواق وتخوف اي كقتل زنا مثلا **قول** في الاصح
هو المعتد **قول** ولم يغسل اي لم يجب غسله بل يجوز ذلك **قول**
ولم يغسل عليه اي تحرم الصلاة عليه **قول** ولم يرق في مقابر
المسلمين اي لا يجوز دفنه فيها ولا يجب دفنه مطلقا بل يجوز اغراء
الكلاب على جيفته الا ان حصل اتذا بعد دفنه **تنبيه**
وللمرتدان ان يعتد قبل الردة او فيه وله اصل مسلم فسلم اوله
اصل مرتد لم يرتد فميتت تاب بعد بلوغه فان تاب ولم يقتل
مدا والصحيح من نحو ثلاثين قولا ان من مات من اولاد الكفار
قبل بلوغه ضيق الجنة خدما لاهلها المسلمين فيها وما للمرتد
يجعل عند عدله ويقضي منه ولو لله تعالى وقيمة ما تلفه فيها
او قبلها وينفق على من عليه نفقته ونصرفه ان لم يحتل الوقف كالبيع
ونحوه باطل والافوق **قول** في ربع العبادات فمنهم من ذكره قبل
الاذان ومنهم من ذكره بعد الجنايز كالغزالي ومنهم من ذكره
قبل الجنايز كالمزني والجمهور قال الرافعي ولعله اليق وتبعهم
النووي

النووي في المنهاج وذكره المصنف كغيره هنا ولكل مناسبة تعلم بالتأمل
فصل في بيان احكام تارك الصلاة المفروضة على الاعيان
امالة تجدا او غير ذلك لفظ فصل ساقط من بعض النسخ **قول** باحدى
الخمسة اي لا يغيرها ولو مندورة **قول** ان يتركها اي يخرجها عن
وقتها او لا يصلي اصلا وذكر المصنف هذا التارك لاجابة اليه هنا ان
المجدد كافي في كفه ولو لركعة من واحدة منها وجد شرطها المجمع
عليه كذا **قول** وهو مكلف اي ليس معذورا بنحو قرب عمره
بالاسلام **قول** التارك لها وقال المجاهد لها او غير المعتد وجوبها
لكان اولي فتاوى **قول** ان يتركها اي او يترك ركنا او شرطا من شروط
صحتها المجمع عليه لا يخفى وضوبلانية **قول** حتى خرج وقتها اي
وقت العذر فلا يقتل بالظهور الا بعد غروب الشمس مثلا
قاعدة هل يقتل بالجمعة اذا خرجت عن وقتها او لا نعم
يقتل وان قال اصلها ظهرا لكن بشرط ان تكون البلد مضر
لان ابو حنيفة رضي الله عنه لا يوجبها في القرى وليست شرط
في المنزلة ان يكون متفقا على وجوبه **قول** فليست تاب اي زيا
حالا او ملالة ثلاثة ايام بان يتوعدة الامام ولو بنا عليه في وقت
الموداة انه متى فات وقتها ولم يفعلها قتل فان اصر على التارك
حتى خرج الوقت قتله الامام ولو بنا عليه كما ياتي وان ابدع ذرا
كالنسيان او انه صلي ولو كان زيا لم يقتل ولا يقتل ايضا بترك الفقا
واما المرتد فتوبته واجنة والفرق بينهما ان جرمية المرتد
تخلده في النار بخلاف تارك الصلاة كسلا **قول** وان لم يبيت
اي بان لم يصلي **قول** قتل اي بالسيف لا بغيره من انواع القتل بالهيبة
كخنق وخوذة وسلخ وتوسط وتكبير وتكليف ونحو ذلك

قالوا اول من احدث القتل بالهيبة السلطان الظاهر بيبرس
في زمانه والام عليه ومن قيل من انه لا يقتل بل يجلس حتى يعلم
او يعزر كما في ترك الصوم والحج وان كاه مودود بالنص هنا
مع ان الصوم لا يتصور المنع منه والحج على التراخي الى الموت والركاة
ياخذها الامام من المستمع فترا عليه حد الاكثر اي وسقط
بالتوبة لوجود النص ايضا **تمت** قال الفخراني ولوزعم
لاعم ان بينه وبين الله تعالى حالة اسقطت عنه الصلاة واكلت
له شرب الخمر مثلا او جوزت له اكل مال السلطان فلا شك
في وجوب قتله على الامام فتأمل **كتاب**
بيان احكام الجهاد المتلقى من سيره صلى الله عليه وسلم
في غزواته وهي ما خرج فيها بنفسه وكانت سبعا وعشرين
وقتل تسعا وعشرين والذبي قاتل فيها بنفسه ثمانية
بدر واحد والمريسيع والخندق وقريظة وخيبر وحنين
والطايف والصحيح انه لم يقتل بيده الشريفة الارجل واحد
وهو ابي ابن خلف في غزوة احد ومن يعوته ايضا ويقال
له اسراية وهو التي لم يخرج فيها بنفسه وكانت سبعا واربعين
والاصل فيه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كتب عليكم القتال
وقوله تعالى واقتلوا المشركين كافة وخذ الصالحين انه صل
الله عليه وسلم قال امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا
ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا
الزكاة فاذا قالوها عصموامي ثماهم واموالهم الا بحق
الاسلام وحسابهم على الله وخبر مسلم ايضا لغدوة اوز وجنة
في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها وهو ما خذ من المجاهدة وهي
المقاتلة

١٤٨
المقاتلة على اقامة الدين **قول** وكان الامر صوابه وكان الاثنان به
قتل **قول** بعد البقرة اي في حياته صلى الله عليه وسلم **قول** فمن كفاية
واما قبل الهجرة فكان ممنوعا او لا مطلقا ثم ابيح له قتال من قاتله
ثم ابيح له الابتداء به في غير الاشهر الحرم ثم ابيح مطلقا في السنة
الثانية بعد الفتح بقوله تعالى انقروا خفافا وثقالا فقاتلوا
المشركين كافة وهي اية السيف وقيل التي فيها **قول** واما بعده اي
بعد موته صلى الله عليه وسلم **قول** في كل سنة اي مرة فان احتيج الي
زيادة ن يدب قدر الحاجة **قول** من فيهم كفاية اي ولو من اهل بيته
كالصبيان لانه اقوي نكاية في الكفار **قول** اهل ذلك المحل ولو غيب
وصيانا ونشأوا ولم ياذن لهم السادة والاوليا والازواج **قول** وجوب
الجهاد اي مقاتلة الكفار **قول** سبع خصال اي احوال او اوصاف
جمع خصلة واعاد الشما فيهما مذكورة باعتبار كونها
اشيا فتكلم **قول** فلا جهاد على كافر اي ذي او غير وعن بعضهم
انه استثنى هذا من تكليف الكفار برفع الشريعة **قول** فلا جهاد
على صبي هو بالمعنى الشامل للانثى او انثى تدخل في المرأة فيما
يأتي لعموم او لاولوية **قول** فلا جهاد على رقيق اي ذكرا وانثى **قول** ولو
امر سيدة اي فلا يجب عليه بامره لانه ليس من الاستعداد نعم
للسيد استصحاب غير المكاتب للخدمة **قول** ولا مبعوث اي وان قل
الرق **قول** فلا جهاد على مريض الخ فلا يضر بصداع خفيف ووجع
صوت وعرج ليسير وقطع الاقل من اصابع يديه وجميع اصابه
رجليه ان امكنه المشي من غير عرج ولو مرض بعد سفره خير بين
الرجوع وعدمه وان حضر المصنف **قول** الطاقة على القتال وفي بعض
النسخ الطاقة للقتال اي بما له الذي يجب بذله في الحج ومروء

وقدرة على الركوب ويجرم سفرهما بغير اذن اصوله المسلمين ذكورا
 كانوا واناثا من جهة الاب والام حتي لو اذن بعضهم ولم يأذن
 الباقيون امتنع السفر وسفر غير بغير اذن اصوله مطلقا وبغير
 اذن رب الدين الحال عليه وان قل فان اذن له واحد منهم ثم
 رجع بعد خروجه وجب عليه العود وان لم يحضر الصف وامن
 الطريق وكذا لو فرغت نفقته بغير اذن اصوله لم يحرم سفره لتعلم فرضه ولو
 كفاية بغير اذن اصوله **قوله** لا تخيير فيه للإمام اي او نائبه
قوله بنفس السبي يقع السين المهملة وسكون الهمزة الموحدة
 وهو الاسر كما قاله النووي في تحرير وبصير دون كالموال
 الغنيمة ومنهم الارقا والمعضون ولا يسري الرق الى بعضه
 المحرك اعتمده العلامة الديلمي وياتي في باقيه الحر التحجير بين
 الرق والمكّن والفداء **قوله** والمجانين وكذا الارقا فينتقلون
 من ايدي الكفار الى ايدي المسلمين مع استرقاقهم **قوله** نسبا
 المسلمين اي فلا يراد قوت بالاسر **قوله** الرجال البالغون دخل
 ذلك عتيق الذي لا عتيق المسلم قتائل **قوله** والامام اي او
 امير الجيش **قوله** بعض الشئ **قوله** الاسترقاق اي ولو لوثنى او
 عربي او بعض شخص على المصحح في الرخصة اذا رآه مصالحة ولا
 يسري الرق في هذا الى باقيه **قوله** اما بالمال اي باخذه منهم
 سوا كان من مالهم او مائنا تحت ايديهم ويكون مال الفداء
 او رقابهم كسائر اموال الغنيمة كما سيذكره الله ولا يراد اليهم سلام
 لانه لا يصح بيع السلاح الذي في ايديهم بمال يبدونونه
 لنا قال العلامة الرسكي ما لم يظهر في ذلك مصلحة لنا ظهورا
 تاملا ربيته فيه ويفرق بينه وبين منع بيع السلاح لهم
 مطلقا

١٢٩
 مطلقا بان ذلك فيه اعانتهم ابتداء من الاحاد فلم يظهر فيه لمصلحة
 وهذا امر في الدوام فجاز ان ينظر فيه لمصلحة وخرج بقولنا بمال
 الخ اسرانا يجوز ان يفادي سلاحهم باسرانا على الاوجه فتأمل **قوله**
 اي بالرجال ومثله غيرهم او باهل الذمة كما بحثه بعضهم وهو ظاهر
قوله كما لم ترد بين الكاف هنا استقيا بية او ادخال الرماة فتأمل
قوله وصغار اولاده اي الاحرار وان سفلوا لانهم يتبعونه
 في الاسلام وخرج بالاحرار الارقا فامرهم تابع لامر ساداتهم
 لانهم من اموالهم ويعصم ايقون وحتي ويعصم تبعاله لان استرققت
 امه قبل اسلامه فلا يبطل اسلامه رقه كما انفصل وان حكم
 باسلامه وولد ولد له وكذا ولده المجنون ولو بعد بلوغه **تنبيه**
 يجوز استرقاق عتيق ذي ذنوب ووجه الحادثة بعد عقد الذمة له
 وينقطع نكاحه وعلي هذا يحمل كلام الله لا عتيق مسلم ولا ذنوب
 ومتى رق احوال الزوجين الحرين انقطع نكاح واحد وسقط دين
 حرني على مثله برق احدهما كذلك بخلاف ما لو كان لغير حرني
 او على غير حرني فلا يسقط برق احدهما **قوله** لا يعصم زوجته
 اي الحادثة بعد عقد الذمة له **قوله** وحكم للصبي اي والصبي
 كما قاله العلامة ابن قاسم على ان لفظ الصبي يشمل الذكور والانثى
 كما نقله الاسوي عن ابن حزم وافرده ومثله المجنون والمجنونة
قوله بالاسلام اي باسلامه ظاهرا وباطنا هنا وفيما بعده ومن ثم
 لو وصف الكفر هنا او فيما بعده بعد البلوغ والافاقية صار متدا
 بخلاف اسلامه بالدار كما سياتي **قوله** عند وجود ثلاثة اشياء وفي
 بعض الشئ ثلاثة اسباب اي عند وجود واحد منها **قوله** احد
 ابويه المراد احدا اصوله وان بعد حيث ينسب اليه ذكر كان او

انثى وارثا كان او غير حرا كان او رقيقا او كان من جهة الام او كان
 ميتا او كان الاقرب حيا واستمر كافرا فاذا بلغ او افاق ووصف
 الكفر مرتد قال العلامة ابن قاسم وقد وقع السؤال عن ذمي
 غاب واسلم في غيبته ثم حضر بعد بلوغه وله ووقع النزاع
 في ان بلوغه في لده قتل اسلامه او بعده ولا يبعد تصديق
 الاصل ان الاصل بقاء الصب الى الاسلام واما اصل بقاء الكفر الى
 بلوغ الولد فقد ضعف بوجود الاسلام فتأمل **قول** فكالمعني
 اي فيحكم باسلامه **قول** والسبب الثاني في الحاجة الى هذا التاويل
 في هذا وما بعده فتأمل **قول** او ليس به مسلم وفي بعض النسخ
 ان ليس به مسلم فيحكم باسلامه ظاهرا وباطنا سواء كان السباي
 بالغا عاقلا او لا كما تقدم **قول** ولو سباه ذمي اي منفردا عن
 ابويه كما هو ظاهر فلو سباه مسلم وذمي حكم باسلامه تعليبا
 لحكم الاسلام كما ذكره القاضي وغيره واقتره في شئ الروض **قوله**
 في الاصح الخ هو المقتد **قول** بل هو علي دين السباي فلو كان
 سابيا يهوديا او نصرانيا صار هو كذلك وان كان ابواه يهوديين
 او نصريين مثلا ومن هنا ينشأ عدم التوافق بين المذاهب
 والابوين او نقصهم في الزهود او التنصر وهذا مما يقع في مواضع
 كثيرة فليتنظروا له ولو سبي ابواه بعد سبي الذي اباه ثم
 اسلم حكم باسلامه خلافا للمعني **قول** وفيها مسلم اي بحيث
 يمكن كونه منه ولو اسير او تاهرا او محتارا تقع ان استلحقه
 كافر بينه تنعه في النسب والكفر واذا حكمنا باسلامه
 في هذه الامور الثلاثة فبلغ وحكي الكفر هل يكون مرتدا او لا
 فان كان اسلامه تبعا لاحد ابويه او للسباي فيستتاب والاقتل

لانه

لانه مرتد والفرق بينهما ان تبعية الدار ضعيفة بخلاف ما قبلها كما مر
 فتأمل **فصل** في بيان احكام السلب وقسم الغنمة والسلب
 بفتح السين واللام لغة الاخذ قهرا وشراعا اخذ ما يتعلق بقتل
 كافر من ملبوس ونحوه والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم
 من قتل قتيلا اعطى سلبه والغنمة فغيلة بمعنى مفعولة وهي
 لغة وشرا ما ذكره المعجم لاسيا في والاصل فيها قوله تعالى واعلموا
 انما غنمتم من شئ الاية وهي من خصايب هذه الامة لقوله صلى
 الله عليه وسلم احلت لي الغنائم ولم تحل ليني قبلي **قول** ومن قتل
 قتيلا اي من الحربيين والقتل ليس قيدا بل المدار على الالة منفعته
 يقتل او غيره كما يأتي واما قيد بالقتل موافقة للمحدث الشريف
قول مسلما اي عاقلا او بالغا او لا **قول** او عطا اي لمسلم نعم باسلامه لمخذل
 ولا مدجن ولا خاين ونحوهم **قول** ثياب القتل عليه اي لو بالفقة
 ليدخل بالوزعها وقاتل في البحر او غريبا على المقتد **قول** والران
 بالران والنون **قول** والآن الحرب هل ولو تعددت الحركات
 وسيفين فباخذ الجميع او لا ياخذ الالة واحدة قال بعضهم
 ياخذ الجميع وقال بعضهم ياخذ الالة واحدة والظاهر الثاني وهو
 المقتد **قول** وامسكه بعنايه اي وامسكه غلامه مثلا **قول** والنفقة
 التي يبعها اي ولو بهيانتها **قول** والجنيبة اي الاحقبة والامانية
 من نقد وغيره وهي وعائيشة على حقو البعير والفرس ما لم يجعلها
 وقاية لظهوره فلو تعددت الجنايب اختار واحدة منها لان
 كلامه اجنبية من ازال منقته وكذا كل ما تعدد من نوع واحد
قول شر ذلك الكافر اي القاتل والمدبر عن القتال والحرب
 قايمة ولو صبيا وامراة فلولم يقاتل لم يؤخذ سلبهما ولو اعرض

مستحق السلب عنه لم يسقط حقه منه **قوله** كان يفتق عينية
كان الاولي ان يقول كان يعميه ليشمل ما اذا كان بعين واحدة
فتأمل **قوله** او يقطع يديه ورجليه اي او يديه او رجليه
او يدا ورجل فلو قطع شخص يدا والاخر رجلا بعده فهل يكون
السلب لهما او للثاني فقط فيه نظر قال شيخنا والفتيا
انه يكون للثاني لانه هو الذي زال منعه بخلاف ما لو قطعوا
معافا لهما ليشتركان وكذا لو اسرع **قوله** وهو الزبح اي لريح
المسلمين مال الكفار **قوله** وشربا المال ومثله الاختصاص
قوله الحاصل للمسلمين خرج به الكفار فاحصلوه منهم ففولهم
قوله اهل حرب قيد لا بد منه **قوله** وايما في اي اسراع **قوله** خيل وابل
لو سكت عنهما كان اولي واظهر ليشمل نحو جبر وبغال وسفن
ورجالة ومنه المشروق وما حصل يا خلاص او صلح او هدنة
لنا والحرب قائمة **قوله** المال وكذا الاختصاص ايضا **قوله** الحاصل
اي للمسلمين **قوله** وتقتسم الغنيمة اي وجوب **قوله** بقدر اخراج السلب
منها وكذا بعد اخراج المؤمن اللازمة كاجرة حفظ ونقل وحمل
وراع ونحو ذلك **قوله** لمن شهد اي ولو في الاثنان **قوله** اي حضر
اي وليس مرجعا ونحوه مما مر نعم يستحق نحو جاشوس ارسله
الامام وسرية كذلك وكين مع الامام **قوله** لا بنيت القتال
ومنه تاجر ومحترف وخطاط ونحو ذلك **قوله** في الاظهر
هو المعتمد **قوله** ويعطي اي الامام او نائبه **قوله** لغرضه اي الذي معه
وان لم يركبه ولم يقاتل عليه وان كان مفصوبا مالم يكن ماله
حائرا ولا فله سوا كان عربيا او برذونا وهو ما ابواه
عجميان وهما ابوه عزني فقط او مقرقا بغير

مضمونة

مضمونة ففان ساكنة ففان مهملة مكسورة ففان هه ما امه
عربية فقط فلور كس شخصان ففان واحدة وشهدا الرقعة وقربت
على الكروا لغيرهما اعطيا اربعة اسهم سهمان لهما وسهمان
للغرس وان لم تقو على ذلك فلهما سهمان فقط نعم لا يعطى لغرس
لا تقع فيه ولا سهم لغرس الخيل **قوله** سهم واحد اي لعقله مثلي الله
عليه وسلم ذلك يوم خيبر متفق عليه ولا يراد عطا النبي صلى الله
عليه وسلم سلمة بن الاكوع رضي الله عنه في وقعة سهمين لما صح
في مسلم لانه صلى الله عليه وسلم راي منه خصوصية اقتضت ذلك
قوله والنكورية اي والصحة **قوله** او رقبتي اي او رقبتي او ذميا لكن
لا يرضح له الا اذا حضر باي من الاسام بلا استجار ولا اكرام ولا
فلاشي له في الاولي بل للامام تغريم ولدا جرت في الثانية واحدة
المثل في الثالثة ولو بلغت سهم الراجل على الاصح في باب
السير والظاهر انها لو بلغت سهم الغرس جاز ايفر بحسب
الحاجة قاله العلامة البرليسي وافتر شيخنا **قوله** والرضح بالضاد
والحا المعجبتين وباهمال الثانية ايضا **قوله** بحسب رايه لكن
لا يبلغ به سهم راجلهم **قوله** في الاظهر هو المعتمد **قوله** والثاني
اي والقول الثاني وهو وجوب **قوله** كالقضاة اي والعلماء والمؤدنين
ومعلمين القرآن والمرامل وغيرهم وسد الثغور وعمارة المساجد
والقناطر والحصون **تنبيه** قال في الاحياء لو لم يدفع السلطان
الي المستحقين حوقهم من بيت المال فهل يجوز لاحد منهم اخذ شيء
منه او لا فيه اربعة مذاهب احدها لا يجوز اخذ شيء منه اصلا
فمن اخذ منه شيئا فهو غلول ثانياها ياخذ في كل يوم بقدر قوته
ثالثاها ياخذ كفاية سنة رابعاها ياخذ ما يعطى وهو حصته وهذا

هو التماس واقفه في المجموع **قول** وكسدا الثغور جمع ثغور المثلثة والذين
المعجة وهو اهم المصلح **قول** وسهم لذوي القربى اي المسلمين منهم **قول**
وهم بنوا هاشم وبنو المطلب ولا يعطون بنو اخيها نون وعبد شمس لا يقتضا
صلى الله عليه وسلم في القسم على بني الاولين مع سؤال بني الآخرين له رواه
البخاري ولا منهم لم يغارقوه جاهلية ولا اسلاما بخلافه في الآخرين
فانهم كانوا يوزونه والثلاثة الاول اشقا ونقل اخوهم اليهم والجرة
في الانتساب الى الابا فلا يعطى اولاد بناتهم كما انهم ليسوا من الاك
لغة قتل بنو بنو ابنا بنو ابنا بنو من ابنا الرجال الاجانب ولا
صلى الله عليه وسلم لم يعط الريس وعثمان مع ان كل منها هاشمية **قول**
وسهم للتيماي اي المسلمين منهم فاذا الكفار التياي لا يعطون
من ذلك لانه ما اخذ من كفار فلا ير داليهم بل يعطون من مال المصالح
قول لا اب له اي معروف شرعا فيدخل فيه ولد الزنا واللقيط
والنفي بلعان او خليف فلو ظهر للنفي او المتقي ان يرجع المدفوع
لهما فيما يظهر وهو المعتمد **قول** له جد والا اي ولم تحب نفقته
على جده لنفقه ايضا اما لو وجبت نفقته على جده لغناه فهو
مكفي بها فليس بفقر **قول** ولتقر طفر اليتيم اي ان لنا اليتيم
ليشعر واليتيم في التهايم ما لادام له وفي الطيور ما لا اب له ولا ام
وفاقدة الامر من الادمييين يقال لم تنقطع **قول** وسهم للسكان
بالعنى السائل للفقر **قول** وسهم لابن السبل اي لبطط الحاجة
والشترط عدم قدرته على الافتراض **قول** وسبق بيا نفهما
فتيل كتاب الصيام اي فلياجعهما من اراد صوما
فصل في بيان احكام قسم النبي على مستحقه وهو لغة
وشرعا

نشر عما ذكره المع والامثل فيه قوله تعالى ما افاء الله على رسوله
من اهل القري الاينة وبقا المصنف في النبي ونفسه كان اولى
الله الا ان يقال انه راعي كلام المع فتامل **قول** من قال اي
بالمد يعني فبا **قول** مال لو اسقط اللام كان اولى واظهر لشم
الاقتصاص تكلم ينفع **قول** خيل ولا ابل لو اسقطه كان اولى
لا مرقى العنينة فتامل **قول** كالجزيرة وعش النجاة اي من
الكفار وخارج ضرب عليهم على اسم الجزيرة وما تنزقوا عنه
ولو لم يضر نزل بهم وما لم يرد مات على الرد وما لم يمت
لا وارث له او غير مستغرق **قول** وتقتسم اي وجوبا خلافا للاينة
الثلاثة رضي الله عنهم حيث قالوا الخمس بل جميعه لمصالح
المسلمين وليعلمنا عليه قوله تعالى ما افاء الله على رسوله من
اهل القري الاينة فاطلق هاهنا وقيد في الفئمة فحمل
المطلق على القيد جمعا بينهما وان اختلف السبب بالقتال وعدمه
كاحلنا الرقبة في الظهار على المؤمنة في كذاة القتل **قول** على
خمس اي من الاقسام **قول** وسبق قريبا بيان الخمسة اي في
الكلام على الفئمة **قول** الذي عينهم اي الامام **قول** المرتزقة
سموا بذلك لطلب رزقهم من مال الله تعالى ويقال لهم المر
صدون لانهم رصدوا انفسهم للندب عن دين الله تعالى
وخرج بهم المتطوعة فيعطون من الزكاة لا من النبي عكس
المرتزقة **قول** وعن عماله اي من اولاد ووجات ورفيق
لحاجة غزو او الخدمة اعتادها الا لغير تجارة وبني ادلم في زيادة
ذلك **قول** فيعطونهم اي ولو بعد موته حتى يستغنى يترويح
الايني وابناي الذكر في المديان او تكسبه وانظر لكان من

تلقاه نفقة كافرا هل يعطي بعده او لا الحق بان لا يعطي ومقتضى
انه يعطي في حياته بل لو اعلنت زوجته بعده فانها تقضي الانتفا
العلقة **قول** ويراعي اي الامام **قول** الزمان والمكان اي وعادة البلد
في الطاهر والملاهي ويزاد ان زادت حاجته بزيادة
ولد او حدوث زوجة ومن لا رقيق له يعطى من الرقيق ما يحتاجه
للقتل معه او الخدمة اذا كان ممن يجدر **قول** وفي مصالح المسلمين
ومناصر الامام او اداد العالم بعد موته ما كان يصرفه له في حياته
من مال المعالي وكذا من الذي لا قاله السكي وراجع **قول** على الصحيح
هو المعتمد **فصل** في بيان احكام الجزية الماخوذة من
الكفار وهي مغباة الى نزول عيسى صلى الله عليه وسلم فلا يقبل
منهم حينئذ الا الاسلام والاصل فيها قوله تعالى قاتلوا الذين
ايؤمنون بالله واليوم الآخر واخذوه صلبا عليه وسلم لها من مجوس هيج
ومن اهل بخران واركانها خمسة عاقد ومعتود له ومكان ومال
وصيغة **قول** اي كنت عن القتل قبل من الجدل وهو القضا قال الله
تعالى واتفق ابو ما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تقتضي **قول**
ويشترع مال الخ وتطلق ايض على العقد العنيد لذلك **قول** يعقد
مخصوص اي وهو الاجاب والقبول **قول** ويشترط ان يعقدها
الامام الخ قال شيخنا الشارطة متوجهة الى عقد الامام لانه ركن من
اركانها الخمسة المتقدمة فتأمل **قول** او ثابته اي الخاص اما العام
فلا يصح ان يعقدها الا بالبيعة **قول** بها **قول** فيقول الخ هو اشارة
الى الركن الثاني وهو الصيغة وشروطها لفظ يشعر بالمعصود ومية
ما ذكره الشارطة **قول** بدار الاسلام هو اشارة الى الركن الثالث
وهو المكان **قول** غي الحجاز اي الذي هو مكة والمدينة واليمامة

وطرقها

وطرقها وفراها ويبلغ من حرم مكة مطلقا وله دخول غيره
للموختار بشرط اخذ شيء منه ولا يفيم بموضع الكس من ثلاثة ايام
قول وشرايط وجوب الجزية اي شرايط من تقدر له او تجب عليه
بعد عقدها **قول** لزمن الجزية اي ان كانت عقدت له حال افاقة
في هذه والتي بعدها **قول** لفقت ايام الافاقة اي ان امكن
فان لم يكن فالظاهر انه يجري عليه احكام الجنون فان قل من
الافاقة حدا فلا اثر له كالحيت وهو طاهر ولو طر الجنون بين
اشنا الجول لزمن القسط كونه حينئذ **قول** فلا جزية على رقيق
اي لا تقدر له ولو عقدت له لم تجب عليه ايض وان عتق ولا نظر
لما يملكه البعض ببعضه الحر **قول** اخذت منه اي ان كانت
عقدت له بطلبه والافلاو بهذا يجمع التناقض ولذلك لا يؤخذ
من اقام في دار الاسلام مدة ولم يعلم به **قول** وجزم به في شرح
الشيخ المذهب اي وهو المقتدر **قول** الذي تقدر له
الجزية هو اشارة الى الركن الرابع وهو المعتود له الذي
هو الكافر **قول** لمزاحدا بويه وثني اي ولو الام بان تكون
كتابية والاب وثنيا مثلا **قول** بصحف اي اقيم وكذا اصحف
ثبت لان الله تعالى انزل عليها صحفا وموسى
وكذا الزبور قال الله تعالى واتنه لفي من الاولين ولستحي كتبنا
كفص عليه الامام الشافعي رضي الله عنه فاندرجت في قوله تعالى
من الذين اولوا الكتاب وامان ليس لهم كتاب ولا شهادة كتاب
كعبدة الاوثان والشمس والقمر والملائكة ومن في معنهم
كم يقول ان الفلك حي باطن وان الكواكب الهة فلا يعقدون
بالجزية واذا وجد عقد الذمة لا حد تناول امواله وعبيده

وزوجاته وصغار اولاده ومجاينهم وان لم يشرط دخولهم وكذا
من له به علقته نحو نذابة ومصاهرة من النساء والحيات والمجاين
والارقان شرط دخولهم فيه **قول** واقل ما يجب الخ هو اشارة الى الركن
الخامس وهو المال **قول** على كل كاف اي ولو لمينا وسنخا ههنا
واعمى وراهبا واجيرا وكفوف **قول** دينار اي فلا تفقد غيره
ولو بقدر قيمته ويجوز اخذ القيمة عنه بعد ذلك ويجري ذلك
فيما ياتي ويحل كون اقلها دينارا عند قوتنا والافتقار قبل الدارسي
عن المذهب انه يجوز عقدها باقل من دينار قاله الاذرعى وهو
ظاهر من جهة **قول** في كل حول وجب بالعقد فلو مات في اثنا الحول
وجب ينسظم **قول** ان يما كس اي عند العقد وعند الاخذ ان
عقد على الاوصاف كان يقول عقدت لكم الجزية على ان على المتوسط
دينارين وعلى الضم اربعة فان عقد على الضم اربعة فالتما كس
عند العقد فقط **قول** اربعة دنارين اي ويجوز الزيادة عليه والتقصير
عنه **قول** والعبرة في المتوسط الخ هو مفرق من في الحالة الاولى
وهي ما اذا عقد على الاوصاف اما اذا عقد على الاشخاص فكل
من عقد له شيء وجب عليه وان افتقر بعد ذلك وليصير
دينارين ذممة اذا عجز عنه وتردد الركن في ضمان بسيط
الغني والمتوسط والمنجى انه كالنفقة بجامعانه في مقابلة
منفعة نفود اليه لا العاقلة اذا ما واسة ههنا ولا العرف
لانه مختلف لا يصح به اختلاف ضمانا بطه ما باختلاف الاوب
قاله العلامة ابن حجر والمعتد به كالعاقلة **قول** لا في دار الاسلام
تفهم في هذه الاذرعى في احد قوليه والراجح منها انه لا فرق
وضرح العلامة ابن قن سم وعينه **قول** ان يشرط عليهم اي على
غير فقير

105
الموقوف من غني او متوسط في العقد برضاهم **قول** ان رضوا
بهذه الزيادة اي التي هي الضمانية ويذكر فيها عدد الضمان
خبلا ورجلا على كل واحد او على الجميع وقد ايام الضمانية
ويحل اقامتهم من كسنة او غيرها وجنس طعام وادم وقد ههنا
وفي الذخاير نقلا عن الامام ب انه يشرط عليهم تزويد
الصنف كفاية يوم وليلة وللصنف حمل الطعام من غير كل
الا المطالبة بموضعه ويذكر ان يفي علف الدواب ويحل على العادة
نعم ان ذكر كسنة شعير كقول مثلا ذكر قنده والبله مهم لواحد
زيادة على آية الا ان كان العدد المشروط لهم عليهم اكثر منها
قول كمال الجمهور الخ هو المعتد ويكفي في الصنف في الآية
احكام الاسلام عليهم كما فسره بذلك جمع من الامامات
وتفسيره بان يجلس الاخذ ويقوم الكاف في طاراسه
ويجني ظهرو ويضع الجنية في الميزان ويتبصر الاخذ
لحيته ويضرب له من مئنه وهما مجتمع اللحم بين الماسفع
والاذن من المجانيين مردود بان هذه الهيئته باطلة
ودعوى استحقاقها او وجوبها اسد بطلانها بل لم ينقل
عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن احد من الخلفاء بعده
انه فعل ذلك **قول** كالزنا اي او السرقة او بحق كمن خلاف
ما لا يعتقدون بخبره كسرب الخمر ونحو **قول** ان لا يدكروا
الخ فان الخلفاء ذلك عن روا فان شرط انتقاهن عهدهم
بذلك انتقاهن **قول** الا بالخير وفي بعض النسخ الا بخير
ما فيه ضرر على المسلمين وفي بعض النسخ للمسلمين ويتفقون
من سقيم مسلم اخر او طعامه خنزير ومن اظهار

عبد لهم وناقوس وخنزير ومن احداث نحو كنيسته
او ترميمها او اعادة بناها لا يبذل فتح صلحا على ان الارض لهم اولنا
وصالحنا هم على السكنى فيها بشرط ذلك ومن مساواة لنا جاز
مسلم وان رضي به اذا كان بنا المسلم على الوجه المعتاد بان لم
يكن قصيرا عمادة والا فيجوز مساواته والزيادة عليه لا فيه
مقتضى وهذا في الابتداء اما لو اشترا الكافر بنا مسلم فلا يجب
عدمه لكن يمنع من صعود الذي يدعي بنا المسلم المجاور له **قوله**
بان او وبالمه **قوله** ويعرفون اي وجوبا في المظنين لا اشار اليه
الظن وهو يفتح المثناة التحتانية وسكون العين المهملة وكسر
الراء المخففة وضبطه العلامة الخطيب بضم المثناة التحتانية
وفتح العين المهملة وتشديد الراء المفتوحة على البناء المنقول
قوله بان ينجب الذي الخ ويكفي عن الحياطة بالعمامة او
الطهور كما عليه العمل **قوله** وللنصراني الارزق اي
والا كعب ويقال له الرمازي **قوله** والامر العاوي يعني او **قوله** لكن
مقتضى كلام الجمهور الخ هو المقند **قوله** وهو زاي مجمة
اي مضمومة **قوله** فوق الثياب اي في جفاح الرجل وفي الشراة
تحت الارض مع ظهور بعضه وليس لهم ابدال ذلك بمنطقه او
مندبل او نحوهما والجمع بين الغيار والزنا من مذوب
ويجب عليهم اذا خردوا ان يجعلوا في اعناقهم خطوطا يسمي
الخاتم من رصاص ونحوه لا من نقد ويمنعون انهم من التخت
بالنقد من لما فيه من النطاول والمباهاة ومن التشبيه بلباس
اهل العلم والقضاء ونحوهم وتجعل المرأة لحنها الوين وينبغي

لصناع

لصناع السليين وفعلهم ان لا يعملوا لهم كنيسة واصليبا ولا
باس بفعل الغيار والزنا **قوله** ويمنعون اي الذكور البالغون
العقل **قوله** من ركوب الخيل اي في بلادنا **قوله** ولا يبيعون من
ركوب الحبراي والبقال ولو نفيسة لانها خبيثة في ذاتها
قاله شيخنا وقال شيخنا السراي يبيعون من ركوب البقال
لانها صارت الآن من ركوب العلماء والفضلاء ويركب الذي
عمره بان يجعل رجله من جانب ويظهر من جانب **قوله**
سوا كانت المسافة بعيدة او قريبة ويركبون با كاف لا سرج
ويركب خشب احديد ويمنعون من التخم المرتبة بالنقد
ومن خدمة الملوك ومن الولاية على المسلمين ويلجئون
الى اصديق الطريق عند ضيقه عن الرحلة ولا يمشون الا
فرا دامت فريته وايوقرون في مجلس فيه مسلم وجوبا
ويجوز الميل اليهم بالقلب ويجوز للامام ان يجعل عليهم عرقا
مسليين ليعرفوه من مات منهم او من اسلم او بلغ او دخل
فيهم وامان يضمن هو ليوذوا الخبيثة او يشكون الى الامام
من تعدي عليهم من اومسهم فيجوز جعله عرقا لذلك
ولو كافرا واما اشتراط اسلامه في الغرض الاول لان الكافر
لا يعتد خبره **كتاب** بيان احكام الصيد
والذي يباح من حيث ما يحل منها وما لا يحل ولما كان الصيد
مصدرا فزده المصنف لانه يشمل القليل والكثير وجمع الذبايح
لاختلاف انواعها وان الذبايح قد تكون بالسكين او بالسهم
او بالحوار والاصح في ذلك قوله تعالى واذا حلت لكم
فاصطادوا وقوله تعالى الا ما ذكيتم وذكوا المص هذا

الكتاب وما بعده منها تبع المزي والمهاج وغيرهما وخالفوا في الرواية
فذكره في آخر ربيع العبادات قال بعضهم وهو النسب ولعل وجه الانسية
ان طلب الحلال فرض عين واركب الذبح اربعة ذابح ومذبح وذبح
واله **قول** والذبايح جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة **قول** والفتحايا
جمع منجية واصحية وستايت لغاتها **قول** والاطعمة جمع طعام وسيايت
الكلام عليها **قول** والصيد مصدر راي مصدر صاد يصيد صيدا
ومصيذا **قول** والحجوان الخ هو اشارة الى احد الاركان الاربعة
وهو المذبح **قول** البري اي المقابل للبحري **قول** المأكول اي فلا
تخل ذبح غيره وان تضرر بطول الحياة **قول** بضم اوله اي على البناء
للمفعول **قول** على ذكاته بالمعنى السائل للاصابة اي كالاصابته
ولو باعيا به عند عدوه حاله صيده **قول** فذكاته الخ هو اشارة
الى الذبح الذي هو الركن الثاني وشروطه القصد ولو عموما
يخوي واحدة من سب ظبا وكذا لوري شيئا يظنه حرا فبان
صيذا او قصد واحدة بعينها فبان غيرها حل ذلك لصحة
قصده ولا اعتبار بظنه وخرج به ما لو وقعت منه سكين
فدجفت حيوانا فانه لا يحل وكذا لو ارسل سهما او جارية الصيد
فقتل صيدا فانه لا يحل ايضا ولو احال سيفه فاصاب مذبح صيد
او ارسل سهما في ظلمة راجيا صيدا فقتله حرم **قول** في حلقه
الخ فلا يكفي ذبحه في غيرهما والاول مندوب فيما قصر
عنقه كالخيل ونحوها والاخر مندوب فيما طال عنقه كالابل
ونحوها ويسن كل واحد منهما مقفولة اليسار بخلاف ما قصر
عنقه فيجتمع لجنبه الايسر وتترك رجلاه اليمنى بلا شد

ولشد

157
ولشد باقي قوايمه وليس للذابح ان يحد شفرته بحيث لا تنزه
الذبيحة وان يستقيها ما وان لا يذبح يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
عند ذلك ولا يقل باسم الله واسم محمد لا سيما من التشرية وما
الذبيحة فلا يحترم الا ان قصد التشرية ولا يحل ذبيحة كتابي
للمسيح او غيره مما سوى الله تعالى لانه مما اهل به لغز الله تعالى
بل ان ذبح لذلك تعظيما وعبادة كفر كالمسجد **قول** على الصحيح
هو المعتمد **قول** بضم اوله اي على البناء للمفعول كما تقدم **قول** كشاة
النية لو حششت الخ هذا من افراد ما يحل بالمجارية كما ياتي فيخرج
به كغيره في ذبيحة فانه وان حل بالمجروح لا يحل بالمجارية
لانه مقدور عليه فقدر فجه والفرق بين المجروح والمجارية
ان المجرد يستباح به الذبح مع القدرة بخلاف فعل المجارية
حيث قدر عليه متعلق بعقد وهو من القدرة على امكان
الامانة في اجزاء الصيد من القدرة على نفس الصيد ولذلك
سمي هذا عقد البعدي لانه ليس في المعلق ولا في البية فلو تزدى
بغيره فوق بعير آخر مثلا في نحو بيع ففقد محال في الاول
فتنقل الى الثاني فهو حلال ايضا وان لم يعلم به فان مات بشغل
الاول لم يحل وكذا لو وصل البية الرمح وشكل هل مات به او بالقتل
لم يحل ايضا كما في فتاوى البغوي وغيره قال في شغل الرمح
ومحل عدم الحل في صورة الشك ما اذا شككنا هل صادفتم
الطعنة حيا او ميتا ما اذا علمنا ان الطعنة اصابته قبل
موته وشككنا هل مات بها او يقتل البعير الماعل فانه يحل
قول ويستحب في الذكاة الخ فيه تغليب المندوب على الواجب
مع تساويهما فتأمل **قول** اربعة اشياء اي يجمع هذه الامور

الاربعة في حال الذبح فلا يبا في ان قطع الملقوم والمري بشرط
لحل المذبح كما سيذكره المصنف وهذا القول تنديب الطهارة في
خوا الوضوء ثلاثا مع ان الاولي واجبة فتأمل **قوله** وهما اخره
اي مع المد **قوله** دفعة واحدة ليس بشرط بل يجوز التقدر
بشرط ان يبقى في المذبح حياة مستقرة عند ابتداء الوضع في اخر
مرة وبه علم انه لو اخرج شخص امعا المذبح مقارنا لاذبحه
لم يحل وكذا لو وضعه سكين خلفه وامامه وتلقيا معا في قطع
عنقه فانه لا يحل ايضا ولو قطع بسكين مشموم بسهم مدفون
مولا لم يحل ويكفي ظن الحياة المذكورة وتعرف بان تجار الدم
او الحركة العنيفة تغيم لو وصل بالمرص الى حركة مذبح ثم ذبح
حل لعدم ما يحال عليه الهلاك فتأمل **قوله** من الملقوم والمري
الواو يعني او ولو عبر لها لكان اولى فتأمل **قوله** قطع الملقوم
والمري اي ولو مع بقية العنق فيلحق قطع الرأس كله وان حرم
للتغذي **قوله** قطع ما در الودين اي الى جمجمة القفا ولا
ما اماهما من الجلد كان ادخل السكين مثلا من اذنه وان حرم
عليه ذلك لا يذا **قوله** اي اكل المصا اذا فسر به الاصطلاح
انه المقصود اخذ ما بعده وان كان الفعل جلا لا ايضا والمراد
به ان يكون ممن تحل ذبحه فتأمل **قوله** معللة بالحرصة لاجرة
فتأمل **قوله** والنذر بفتح النون وكسر الميم ويجوز اسكانها
مع فتح النون وكسرها سمي بذلك لتخمة واختلاف لون
جسده يقال تضر فلان اذا تشكر وتغير لانه لا يوجد غالبا
الاعضايا ناعجا بنفسه اذا سمع نام ثلاثة ايام وفيه راحة
طيبة وهو معروف واخيت من الاسد **قوله** كصقر بفتح الصاد

الممثلة

الممثلة والزاي والسين ايض **قوله** في اي موضع كان جرح السباع
اي في اي موضع من بدن المصيد مما نسب اليه الموت وذكر الجرح
لخصوص المقام والا فالقنول يتقل الجارحة او صدمتها خلال
ايض فتأمل **قوله** وهو الكلب وجميعها كواسيب ومنه قوله تعالى
ويعلم ما جرحتم بالنهار اي كسبتم **قوله** وشرايط نعليها لو قال
وشرايط نعليها او وشرايط حل مصيدها لكان اولى واظهر
معللة لو اسقطه لكان اولى واخصر اذا تعليم داخل فيه الشرط
المذكور فتأمل **قوله** اذا ارسلت بالبنا للمفوق فتأمل **قوله** استرسلت
بالبنا للفاعل اي هاجت **قوله** يضم اوله اي منبأ للمفعول **قوله**
انزجرت اي وقعت في الابتداء او الاثنا وهذا شرط خاص
بجارحة السباع لانها يمكن زجرها بعد ارسالها بخلاف جارحة
الطير اذا ارسلت فلا يطعم في زجرها فلا يقبض فيها ذكر على
المعتمد عند العلامة الزلي وقال العلامة الخليلي يقتضيه
ذلك **قوله** لم تاكل منه اي من لحمه وجلده وحشوه وحوها ولا عبر
بلعق الدم ونشف الرأس والشعر سواء قبل قتله او عقبه
وهذا فيما لو ارسلها صاحبها اليه ولا يضركها مما استرسلت
اليه بنفسها **قوله** ان يتكرر ذلك اي المذكور ومن الشروط الثلاثة
السابقة فقوله اي يتكرر الشرايط الاربعة خلافا للصواب
فتأمل **قوله** لم يحل ما اخذته اي وقت فساد التعليم ولا ينقطع
التقوم على ما مضى **قوله** الا ان يدرك ما اخذته الجارحة حيا اي
حياة مستقرة كما مر **قوله** ثم ذكر الممثلة الذبح اي وهو الركن الثالث
ولان المناسب تقديمها على الاصطلاح فتأمل **قوله** بكل محد خرج
به المتقل كبند قية وسهم بلا فصل فلا يحل ولو مع محد

تغليباً للمحرام ويجرم المصيد به في حيوان يموت به كالعصافير
وبكره في غيره **قوله** ونجاس اي ورصاص وخشب وقصب وقصبة
وذهب وطاهر ونجس وغيرها **قوله** وباقي العظام اي متصلة
او منفصلة نعم ما قتل بثقل الجارحة او ظهرها هلال كما
تقدم وعطف العظام على ما قبله من عطف العام على الخاص فتأمل
قوله من يصح منه التذكية هذا هو الركن الرابع وكان المناسب
تقديمه قال شيخنا وعبر بالتذكية دون الذبح ليعلم الاصطبياد
بالسهم والجارحة انتهى اقول وفيه نظر لان التذكية بمحض
بالذبح ولهذا عطف عليها العلامة الخطيب **قوله** وصيد فتأمل
قوله كل مسلم اي ان انذر بالذبح وكذا بالصيد فلو شاركة من
لا يحل تذكيته او صيده لم يحل كان رمي مسلم ومجوسيه سمي
فامسا بالصيد معا او تشك فهو حرام وان سقا احدهما عمل بمقتضاه
وكذا لو دجا معا فانه لا يحل المذبوح **قوله** ذبح مجنون خرج
بالذبح الاصطبياد منه ومن الصبي المميز فنيه خلاف والراجح
حل الاصطبياد منها ان لها مقصدا في الجملة بخلاف التاميم فتأمل
قوله في الاظهر هو المعتد وكذا صيده اي **قوله** ذكاة اعني قال شيخنا
لو عبر بالذبح كالذي قبله لكان اولى ليخرج اصطبياده اي فانه
لا يحل ان يذبح الا ان قد تقدم ان الذكاة في الذبح فلا يدخل فيها
الصيد وح فلا اعتراض فتأمل **قوله** ذكاة مجوسي اي في الاصلين
او في احدهما **قوله** قال في المجموع قال اصحابنا اولى
الناس بالذكاة الرجل العاقل المسلم ثم المرأة المسلمة العاقلة
ثم الصبي المسلم ثم الكفاي ثم المجنون والسكران قال الشهاب
الرملي والصبي غير المميز في معني الاخيرين فراجع **قوله** وذكاة

الجنين

الجنين اي سوا انفراد او تعدد وليس علقته ولا مضغه وكذا جنين
في جوف هذا الجنين **قوله** هذا اذا وجد ميتا وفي بعض النسخ
ان وجد اي يذبح امه بان سكن عقب ذبحها بلا مهلة لم يوجد
سبب يحال عليه الموت فتلوم ان قبل ذبحها او ضربت على بطنها
ثم ذبحت فوجد ميتا او خرجت راسه ميتا ثم ذبحت او اضطرب
عقب ذبحها زمانا طويلا ثم سكن لم يحل **قوله** او في حياة مستقرة
فتلوا راسه وفيه حياة مستقرة ثم ذبحت امه فمات قبل
انقصاله حل فقول الشرح الا في بعد خروجه المراد به بعد تمام
خروجه ولو شك هل مات بذكاة امه او لا فالظاهر عدم الحل
فراجع **قوله** فهو ميت اي فهو كميتة ذلك الحي طاهرة ونجاسة من
السك والجراد والادريس والخن طاهر ومن نحو الحمار والشاة
نجس **قوله** الا الشعر ومثله الصوف والوبر والريش وان كان
ملتقى على الخرايل ونحوها نظر للاصل نعم ان كان انفصاله على
قطعة لحم تعدد فانجس **فصل** في بيان احكام الاطعمة
جمع طعام والاصل فيها قوله تعالى قل لا اجد فيها اوصي محرم
الاية **قوله** استطابته العرب اي اثنان منهم ويرجع الى تسمنهم
له فان اختلفوا فيه فالأكث ثم قرأ يشاء ثم يعتبر بالاشبه به
فان لم يوجد فخلال ويعتبر كل زمان يعرف به فيما لم
يوجد فيه كلام لمن قبلهم **قوله** اهل شرو اي سوا كانوا اسكان
بوادي او لا فخرج المحتاحون واهل الحروب واجلاق
البوادي وحالة الضرورة فلا يعتبر بشئ منها **قوله** اي حيوان
هو بالرفع في كلام المعص ومقتضى القواعد النحوية ان يكون
منصوبا فتأمل **قوله** وردا السهم اعني ان شرع من قبلنا

ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما يوافق خلافا للشيخ الا ان
وما ورد به الشرع ما اجمع عليه كالمقوله بين ما كول وغير
فانه حرام وهذه القاعدة ذكرها المصنف منطوقا ومفهوما **قوله**
بمخرجه اي ولو فرض انها استثنوه **قوله** فلا يرجع فيه لاستصحابهم
لا حاجة اليه فتأمل **قوله** من السباع هذا وما بعده مما دخل تحت
المستثنى من منطوق القاعدة وهو قاعدة اخرى فلذلك
اختار المصنف ذكره قال **قوله** ولوقال من الحيوان او غير الطيور
لكان اولى وانسب **قوله** ماله فابستثنى الضعف فانه يحل كله
لانه اكل على ما يدره النبي صلى الله عليه وسلم ولا يابى ضعيف
لا يتقوى به وهو من اجف الحيوان لانه يتناوم حتى يصاد
وهو اسم للذكر والارثى ومن عجيب امره انه يحبض ويكون
سنة ذكر او سنة انثى **قوله** كما سدد ذكر ابن خالويه ان له
خمسائة اسم وزاد عليه علي ابن جعفر مائة وثلاثون
قوله ومن تقدم الكلام عليه في الصيد والذبايح فراجع
قوله وشاهدين والحاصل ان كل ما حل قتله حرام اكله
كالجذاة كالخطاف وهو المسمى بمصفور الجنة والمهدد
والرخمة ويحوز **قوله** ويحل للمصطفى لما فرغ المصنف
من بيان حكم ما يوجب كل حالة الاختيار شرع في بيان حكم
ما يوجب كل حالة الضرورة والمراد بالعصوم غير العاصي
بسفه اي يجب عليه لانه حوان بعد منع فخرج به الحربي
والمرتد وتار الصلاة وقاطع الطريق والعاصي بسفه
فلذا يباح لهم ذلك لقدرتهم على عصمة انفسهم بالثبوت في
المحمضة بفتح الميمين الجماعة ومنهم من عبر عنها بالجوع

الشديد

يد او انقطاع رقة اي او ضعف عن مشي او كوابل
المدارية على كل ما يبيع التيمم من الميتة المحرمة عليه لكن
يجب تقديم ميتة الحيوان الطاهر في حياة عاقره قال
بعضهم وتقدم ميتة المأكول على غيره وميتة غير الادمي عليه
والذي في نفسه الرض ان يجيز في ميتة المأكول وغيره نعم
لا يجوز الاكل من ميتة النبي مطلقا ولا اكل الكافر من ميتة المسلم
كذلك ولا يجوز طبخ ميتة الادمي الا اذا قدرت اساعتها
بدونه ولا يجوز ليق معه لقمة ان ياكل من الميتة حتى ياكلها
ويجوز للمصطرقتل من له عليه قصاص ولو قدر اذن الاحكام
وته قتل غير معصوم كمرتد وزان محصن وتار صلاة وحري
ولوصيا وامارة ومجنونا قال ابن عبد السلام وينبغي تقديم
البالغ الحربي الذكر على نحو الصبي والمرأة مراعاة لحق العالمين
ومعلوم ان ذلك قتل اسرهم والافهم ارقا لنا معصومون
ولذلك لا يجوز قتل ذمي ومعاهد لعصمتها وقطع جن المعصوم
كقتله اي بقتله روحه هو تفسير للرمق فالسد بالسين
المهملة وقد يفسر الرمي بالقة والشدة بالسنة المعجمة قال
بعضهم ويجوز كل منهما في الاخر لان المراد دفع الخلل الحاصل
بالجوع نعم ان لم يصلح دفع الضرر لسد الرمي فله الزيادة
عليه بل يجب وله التزود من الحرام وان رجا الوصول الى الحلال
تنبيه يجب تقديم الميتة على طعام لم يبذله ما ذكره ولو
يعوض ولو لم يجد ميتة فله اكل طعام غائب ببذله وحاض
غير مصطرقتل ذلك ولا مصطرقتل المعصوم اخذ قهره عليه ولا
صمان لو قتله لمان كان المصطرقتل وصاحبه مسلما فيضمنه

خرج بالعصوم غيره فلا يجب بذله ولا يجب على مضطر بطل
طعامه لمضطر آخر لكن ليس له ايثار مسلم معصوم ويجوز
له قطع جزء من نفسه لاجل اكله الفيرة الا لبي فيجب
ولنا ميتتان حلالان قال شيخنا الوارث لفظ لنا عن حلالان
كان اولي والنسب انتهى وافول هذا مبني على ان الحار والمجرور
متعلقان بميتتان وليس كذلك وانما هما متعلقان بحلالان
وحديث فلا اولوية ولا غيرها فتأمل **قوله** وهما السمك وهو
كل حيوان يكون عيشه في البر عيش مذبح ولو على صورة
خنزير مثلا ويجل اكله وبلعه ولو حيا وقلبه كذلك
ولا يتجسس الزيت بما في جوفه ويكره قطعه حيا الاسمكة
كبيره نظول حياتها ومثله في ذئب الجراد **قوله** والجراد مشتق
من الجرد وهو بري وجري وبعضه اصغر وبعضه ابيض
وبعضه احمر وبعضه كبير الجثة وبعضه صغيرها واذا اراد
ان يبيض الشمس الموضع الصلبة وضربها بذنبه فتنتفخ
ثم يلقى فيها بيضه ويكون حاضنه ومرييا وله ستة ارجل
يدين في صدره وقامتان في وسطه ورجلان في مؤخره
وطرف رجليه صغرا وان وفيه خلقة عيشة من جبابرة
البوادي وجه فرس وعين قتل وعنق ثور وقرا ايل
وصدر اسد وبطن عقرب وجنا حانسر وفخذ اجمل
ورجلانغامة وذئب حبة وليس في الحيوان الشر فساده
منه قال الاصمعي اثبت البادية فزيت رجلا يزرع **قوله**
فلما قام على سوقه وجاد سبله جاليه جراد فجعل
الرجل ينظر اليه ولا يعرف كيف العمل فانسا يقول

مر

الجراد على زرعي فقلت له **قوله** لا تاكلن ولا تشغل بافساد
فقام منهم خطيب فوق سبلة **قوله** انا على سفر لا بد من ا
ولعابه سم على الاسجار لا يقع على شئ الا فسد قوله ولنا
دمان فيها ما تقدم من اجبه **قوله** وهما الكبد يفتح الكاف
وكسر الموحدة على الافصح **قوله** والطحال بكسر الطاء المهملة لا غير قاله
في سم التوفيع وغيره **قوله** احدها ما لا يؤكل اي وان تولد من ما كـ
وغيره كالبعوض مثلا فانه يحرم اكله واما الزرافة فهل تجل اكلها
تردد والافصح في المجموع انها تحرم وفي العباب انها حلال وانه
قال البيهقي وصورة الاذري والزركشي وهي حيوان طويل
اليدين قصير الرجلين عكس البربوع فذل انها منقولة من سبع
حيوانات لان الزرافة بمعنى الجماعة لغة ولها اس كالابل
وجلد كالثور وذئب كالطبي وقرون وقوائم واظلاف
كالهرة الثلاثة لكن لا تركب لها في يديها وقيل غير ذلك
قوله ببيان احكام الاضحية مسقة من الضحوة سميت باسم
اول وقتها وهو الضحى واول طلبها في السنة الثانية من الهجر
والاصح فيها قوله تعالى فذل بك واخر فان اشهر
المقوال ان المراد بالصلاة صلاة العيد وبالنحر الضحى
وظهر ما عمل ابن ادم يوم النحر من عمل اخب اليه الله تعالى
من اراقة الدم الحديث في الشهر وقد تكسر واليا فيها مخففة
او مسدده وجمعها اصناف يشهد اليها وتخييفها ونيال ضحية
يفتح الضحاة وكسرهما وجمعها اصناف يعطيه وعطايا ويقال
اصناف بكسر الهمزة وضمها وجمعها اصناف بالتثنية كارتطاه
وارط فمذة ثمان لغات **قوله** وهي اي الاضحية **قوله** والاضحية

بمعنى التخصية لانها فعل الفاعل وهو الذي ينصف بالتسوية وغيرها
واما الاصحية فهي اسم للفعل المصطفى بها وفي بعض النسخ الاصحية
بإسقاط الواو **قوله** سنة مؤكدة اي في حقنا واجبه في حقنا صلواته
عليه وسلم فهي افضل من صدقة التطوع لمسلم بالغ عاقل حر
ولو مبعوضا ملكها بزيادة على موهبة في يوم العيد وايام التشريق
الثلاثة ولتنس للمكانة بان سيدة لا يهاجروا ويحصل
لوايها لمن فعلها ولو فقيرا او من اهل البوادي او امرأة **قوله** على
الكفاية اي لغير المنزلة والافسنة عين **قوله** من اهل بيت
اي بشرط ان تكون نفقتهم واحدة وثوابها خاص بالفاعل
والمحافل لغيره سقوط الطلب فقط وفي كلام العلامة الرمي
ما يوافق ظاهر كلام الترمذي من حصول الثواب للجميع واجعه **قوله**
الا بالنذر وكذا بقوله هذه احكامها او جعلتها اصبحت وان
جهل ذلك وليس لمن يقع عنه ان لا ينزل شيئا من شعره
او ظفوه في عشرين الحجة ولو فيكون يوم الجمعة مثلا حي
يضحى وليس فيهما للرجل بنفسه وبقية التوكيل فيه
ولم يذكر ان يشهد بها لقوله صلى الله عليه وسلم لفاظنة
رضي الله عنها قومي الى اصحبتك فاستشهد بها فانه باول
قطرة من دمها يغفر لك ما سلف من ذنوبك رواه الحاكم
قوله ماله سنة اي ما لم يجزع مقدم لئلا ينفذها فان اجزع
قبل تمامها بان وقع مقدم اسنانه اجزا على الراجح والحكمة
في تخصيص هذا السن بالاجزا ان الحيوان المذكور لا يبلغ
الا بقول اهل الخبرة والشيء يكمل عند بلوغه والمعنى فيه ان
هذه الاسنان لا تحمل انشاها وينزوا ذكرها قبل ذلك

قوله

قوله وطعن في الثانية هو ان لم تمام السنة وان لم يجزع وكذا
ما بعده وانما ذكره المصنف لافادة ان هذه الاسنان تحديدية
وعلم من اقتضاه على النعم ان لا يجزي غيرها من الحيوانات
وهو كذلك وكلام المصنف شامل للذكر والانثى والمحتش
وهو كذلك ايضا لكن الذكر افضل ان لم يكن نذرا انه والمفالا التي
افضل وبه يجمع بين الكلامين المتناقضين من تفضيل
الذكر على الانثى وعكسه **قوله** ويجزي البدنة وهي الواحدة
من الابل ذكر كان او انثى او خنثى **تنبيه** قال في التتمة
ليس من الحيوانات خنثى الا الادمي والابل قال النووي
وقد يكون في البقر جاني من انثى به يوم عرفة سنة اربع
وسبعين وسماينة وقال عندي بقية خنثى ما ذكرها ولا
تخرج وانما لها خرق عند ضرعها يخرج منه فضلاتها فمثل
تجزي اصحية او لا فقلت له لا تخلوا اما ان تكون ذكرا
واما ان تكون انثى وكلاما مجزيا في الاصحية وليس فيه
ما يقتضيه **قوله** عن سبعة اي سبعة اشخاص او سبعة
بيوت ولو حكا لي دخل في ذلك سبعة اشخاص او سبعة
اسباب مختلفة كتمتع وقران وغيرهما قال العلامة
ابن قاسم ويظهر فيها لو قصد السبعة الاصحية مثلا وجوب
التصدق من حصنة كل منهم لانها بمنزلة سبعة اشخاص ولو كان
احدهم ذميا لم يتدح فيما قصده غيره من اصحية او غيرها
ولو اشترك اكثر من سبعة في بيع لم يركن عن واحد منهم
قوله في التطحيم ليس قيدا حتى لو اشترك جزاء ومضى اجزات
المضى عن اصحية وان باع الجزاء حصته وقال شيخنا هو تقييد

لغرض الفنام وطلافا لهدى والعقيقة كذلك ولهم قسمه النحل
لانه اذ ان **قول** عن سبعة كذا اي اشترى كوا فيها **قول** ويجزى الشاة
اي المعينة في صنان او معز فخرج بالمعينة لاشترى في ستاتين
مشاعيتين بين اثنين فانه لا يصح وكذا لو اشترى اكثر من سبعة
في بقدرتين معينتين او بدتتين كذلك لم يجز عنهم ان كل
واحد لم يخصه سبع بدنة او بقرة من كل واحد من ذلك **قول**
عن شخص واحد اي فلا تجزى مع اكثر غير معزة في التقية
مثلا بخلاف ما لو اشترى غيره في ثوابها وصلها عنه وعن
اهله فلا يضر ولو ضحى ببذنة او بقرة بذل شاة فالمراد
على السبع تطوع وبصرفه مضرف التطوع ان شاة المتولد
بين ابل وغنم لا تجزى عن اكثر من واحد ويعتبر في ذلك
اعلا النسي **قول** وهي اي الشاة **قول** من مشاركة في بغير
اي او بقرة وافضل منها اثنا فاكث الى سبعة فهي افضل
من البقرة **قول** وافضل انواعها اي الاصحية التي قال الشيخنا هذا
الذي ذكره المصنف اجناس لا انواع ففيه تجوز وافضل
للاصناف الجواميس على العرب والصنان على المصنف وافضل
للوان الابيض ثم الاصفر ثم الاحمر ثم البلق ثم
الاسود **قول** للتعبد وقيل لحسن المنظر وقيل لطيب اللحم
وروي لا تمام احمد لدم غبراء احب الى الله تعالى من ذكر
سوداوين والسمن افضل من غيره **قول** كعور بالمد
وهي ذاهنة متور احدى العينين **قول** الظاهر عورهما
المراد به من على ناظرها باصق يمنع الضوء والخنيف منه
لا يضر ولذلك قيله المصنف بالبين عورها وقد علم منه عدم اجزاء

فاقذة

فاقذة احدى العينين بالاولى والعيا بالاولى منها **قول**
في الاصح هو المعتمد **قول** العرجا بالمد **قول** البين عرجها اي
حيث يشقها صواحها الى الموعى **قول** بسبب اضطرابها اي
اختلاجها تحت السكين مثلا **قول** البين مرضها اي يحس يحصل
لها به **قول** ولا يضر يسير هذه الامور الثلاثة **قول** العرجا
بالمد **قول** ذهب نخبها بضم الناء المعجمة **قول** اي ذهب دماغها
وفي بعض النسخ اي دهن دماغها وهي اولى وعبر عنها
في الحديث بالعجفا التي لا تنقي ما خذوة من النقي تكسر
المنون واسكان القاف وهو الخ اي لا يخرجها **قول** من الهزال
اي بسببه وعدم سمنها دليل عليه ومثلها المجنونة لقلة
رعيا والتولا ويقال لها الدور كذلك ولا تجزى الجرا
وان كان الجرب يسيرا والحامل ولاقنية الولادة لوردة
لحمها وبذلك علم ان المصنف لو سكت عن العدد لكان اولى
وانسب ولعله راى لفظ الحديث الوارد **قول** ويجزى
الخصي والمكوي والموجع اي المرضوض عور والبيضين
لانه صلي الله عليه وسلم ضحى بكسيتين موجهين بجمع مضومة
وهمنة مفتوحة بين الواو والياء من الوجا بالكسر الواو
وهو القطع ويجوز خصي الحيوان الماكول في صغره لاجل
طيب لحمه ان لم يورث الكسري كسر القرن **قول** في اللحم
اي لان العيب هناكما نقص اللحم **قول** فاقد القرون
اي خلقة لان كل عضو خلا عنه بعض النعم لا يضر فقد
خلقة **قول** بالجمعا بضم الميم تمامية بينهما لانه ساكنة
قول ولا يضرها ويجزى مشقوقتها ومثقوبتها ان لم يزل معها

شي منها **قوله** ولا المخلوقة بلا اذن اي لانها عضو لازم لكل حيوان
منها ويضرب مثلها بجيبه لا نق كل قال العلامة ابن قاسم وسكتوا
عن فقد بعض الاذن خلقه انتهى اقول والاقرب عندي
الاخر لعدم تأثيره في اللحم مع وجود الاذن الاخرى فتأمل
قوله ولا القطوعة الذب بخلاف المخلوقة بلا ذنب او الية او
ضرع فانها تجزي **قوله** ولا بعضه اي وان قتل نفس ما يقطع من
طرف الالية في الصغير لا يضرب **قوله** ولا تجزي فائدة الأسنان
بخلاف المخلوقة بلا أسنان فانها تجزي والفرق بينهما ان فقد
جميعها بعد وجودها يؤثر في اللحم ويضرب نقص بعض الأسنان
ان اثر في اللحم ولا يضرب قطع فلقة يسيرة من عضو كبير فتعذر
مثلا **قوله** وعبارة الروضة الخ هو المعتمد **قوله** والمفضل تأخير
التضيعة الى مضى ذلك بعد ارتفاع الشمس كرم خروجا من
الخلاف **قوله** انتهى اي عبارة الروضة واصلها **قوله** الى غروب الشمس
اي تمام غروبها بحيث لو قطع المخلوق والمومي قبل تمام
غروبها صحت اضحية ولو ذبح قبل ذلك او بعده لم يقع
اضحية ومعلوم انه لو خرج وقت الاضحية المندوبة لزومه
ذبحها قضاء **قوله** عند الذبح اي عند ابدانته **قوله** خمسة اشياء اي بل
اكثر من ذلك **قوله** بسم الله ولا يجوز ان يقول باسم محمد ولا باسم
الله واسم محمد بالحر فان قال ذلك حرم وحرمت الذبيحة
ان قصد بذلك التشريك فان اطلق كره وان قصد التشريك لم يكره
ولا تحرم الذبيحة فيها ولو قال بسم الله واسم محمد بالرفع
لم يحرم بل ولا يكره كما قاله العلامة ابن قاسم فتأمل **قوله** ولو لم
يسم حل المذبح واما قوله تعالى ولا تأكلوا مما يذكر اسم الله
عليه

عليه فانما نزلت لسبب وهو انه كانوا اذا ذبحوا ذبيحة سموها
الهنتم عند ذبحها واكلوها فيها كره الله تعالى ان ياكلوا ما سميت
الهنتم عند ذبحه لانه عبادة لغيره تعالى واما اذا ذبحنا نحن
ولم نسم الله تعالى فلا تحرم الذبيحة لان التسمية عندنا ثلثة
قوله الصلاة على النبي ويندب جمع السلام معها اي ويكره
تقديم كفا وكذا التسمية **قوله** ويكره ان يجمع الخ تقدم الكلام
عليه فراجع **قوله** مدحها اي لا وجهها **قوله** وينوجه هو ايضا
وقد تقدم الكلام على زيادة سنن متعلقة بالذبح في كتاب
الصيد والذبايح فراجع ان اردت ذلك **قوله** قبل التسمية
وبعد ها اي وبعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
قوله ثلاث اي فيقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر ويكرر
بعد الثالثة وسه الحمد وينبغي حصول ستة التكبير مرة
قوله فتقبلها قال العلامة ابن قاسم وهذه السنن جارية في
غير الاضحية الا التكبير فانه خاص بها كما نقل عن النص
ومعهم به الماوردي وغيره **قوله** ولا ياكل المضحي اي يحرم
عليه الاكل وكذا من تلزمه تعقته **قوله** من الاضحية المندوبة
ولو قال الواجبة لكان اولى واعم ليشمل الواجبة فيقول له هذه
اضحية او جعلتها اضحية وان جهل ذلك كما مر وسواء في
المندوبة المعينة ابتداء او عناية الذمة ولو تلفت الاولي
بلا تقصير فلا ضمان عليه او يتقصير لزومه الاكثر من قيمة
مثلا يوم النحر وقيمتها يوم التلث يتشترى بها مثلها او اكثر
او دونها وان اتلفها اجنبي لزومه دفع قيمتها للمنادر يتشترى
بها ذلك ولو تلفت في الثانية بقي اصل عليه والهدي المندوبة

ودم الجيران كالاصحية المنذرة **قوله** جميع لهما وكذا جلد ها وقرنها
تنبيه له في الاصحية الواجبة شرب فاضل لبنها عن ولدها
 لكنه مكروه واكل ولدها كذلك لكن بعدد وجهه في يهرقها وجوبا
 ولا استئصالها بما لا يضرها واعارثها كذلك لا اجارثها لانها بيع
 للمنافع وله جز صوفها وشعرها وبرها ان ضربت او وهو
 ملكه **قوله** لزمه فانما هي المنذرة ولو قال غنمها كان او هي على
 الجديد هو المعتمد **قوله** ورجحه النوري مرجوح **قوله** وقيل
 يهدي ثلثا هو المعتمد وشرط المهدي اليه والمصدق عليه
 ان يكون كل منهما مسلما ولو مكاتب **قوله** للمسلمين الاغنيا اي ولا
 ويتصرفون فيه كالمال لكل فقط **قوله** بيع شئ من الاصحية فان باع
 لم يصح ويقع الوقف ان كان المشتري من اهله **قوله** وحرم ايضا
 جعله اي جلد ها آخرة الخزاز وفي بعض النسخ آخرة الخزاز
 وله اهداؤه وجعله سيفا او خفا او نحو ذلك **قوله** ويطعم حتما
 اي يجب عليه التصديق بجزء من لحم ما يتشاءم منه كالجمل مثلا
 ويكون اقل ما يتناول **قوله** الفقر والمساكين اي ولو واحد منهم
 وله التصرف فيه ببيع او غيره **قوله** فائدة بحرم على الفقراء وغيرهم
 اطعام الذميين شيئا من الاصحية او اهداء شي منها لهم او بيع
 شي منها كذلك لا يهاضيها فانه تعالى للمسلمين لا قاله لغيرهم
 الشر ليس وهو المعتمد **قوله** ولما ولما ولو كونهما من كبدها
خاتمة تجب النية في الاصحية من الذابح او من وكيله
 ان يوقنها اليه ايا في المعينة بالندم ابتداء ولا يجوز التضحية
 على واحد بغير اذنه ولو ميتا وبأذنه يجوز وصورة في
 البيت ان يوصي بها او يشرطها في وقته ولا فرق فان اذنت

شبه

سيده له فيها في لسيد الا الكاتب في له كما مر في الاشارة اليه
فصل في بيان احكام العقيدة والاولي تسميتها وبيحة
 وشيكة بل يكره تسميتها بعقيدة وهي لغة وشعر ما ذكره
قوله لشعراي من شعر راسه حين ولادته **قوله** مستحبة اي لمن
 سنت له الاصحية بان قد راعىها ولو في مدة النفاس ولو لامرأة
 في ولد زنا وتخفى باخوف الهنيكة ويحل وقتها بانفس مال جميع
 المولود وحديث افلام مرتين بعقيدته قيل لا ينفك عن مثله
 وقيل لا يشفع في والديه يوم القيامة وقيل غير ذلك **قوله** من
 السبع وفي بعض النسخ من السبعة وهذا في العقيدة وامسا
 الخلف والختان في يوم النائم والفرق بينهما ظاهر وهو
 ان يوم العقيدة محلا للخير والخلق والختان لا حل الكمال
 فتأمل **قوله** ولومات المولود اي فلا تنفوت بموته **قوله** اما هو
 اي المولود بعد بلوغه **قوله** ويدبح بالبناء للمفعول **قوله** شاتان
 اي ويجزي عنهما سبعان من غير اذنه **قوله** فيجتمعا الحاجة
 بالظلام اي وهو المعتمد **قوله** او بالمجارية الخ مرجوح **قوله**
 وتنعقد العقيدة الخ قاله شيخنا ان كان تتداخل فيكون واجدة
 عن اولاد كذا قيل انتهى اقول وهو المعتمد كما صرح به العلامة
 الرملي حيث قال ولو توفي بالشفاعة المذبوحة الاصحية والعقيدة
 حصل خلافا لمن زعم خلافا وهو العلامة ابن حجر **قوله**
 فيطبخها اي ولو منذ مرة **قوله** يحلوا اي فيكره بحامض وقال
 العلامة ابن قاسم انه خلاف الاول نعم يعطى رطلها
 نية للتقابلة والافضل كونها الرجل المبني قال شيخنا الباق
 فلو نقدت السياه اعطيت الاطراف كلها وانظر لو نقدت القذائل

فان تعددت الشياه بعد دهن فظاه وان اتخذت من **نيل**
يقسم او يفرع واجاب شيخنا بان الشاة تعطي له **ويشعر**
بين قسمته او يسامح بعضهم بعضا وكذلك اذا تعددت الشياه
والقوايل وكانت الشياه اقل منهن ويسن دحها عند طلوع الشمس
وان يقول عند دحها **باسم الله** واسم الله المم هذه منك واليك
الله هذه عقيقة فلان **قوله** ولا يتخذها دعوي اي لا يجعلها
كالولاية يدعو الناس اليها بل الافضل حملها مطبوخة مرفقة
الي الفقراء والمساكين ولا يكسر عظماتها ولا سلامة اعضائها المولود
ولا يكره بل يكون خلافا لابي ويكره لطح راسه بدنها خلافا
لقول الحسن البصري رضي الله عنه بند به **قوله** وغسله ويندب
لطح راسه بنحو عفران مثلا **قوله** واعلم ان سن العقيقة الخ نعم
لا يجب التصديق بجزء منها **قوله** في اذن المولود الي يمينه
ليكون اول ما يطرق سمعه حين خروجه من بطن امه الى الدنيا
ذكر راسه تعالى ولا نه كما قيل لا تقصره ام العبيان اي التابعة من
الجن وهي المسماة بالقربا **قوله** فيمضغ ويندب ان يكون من يمضغه
من اهل الخير والصلاح **قوله** يوم سابع واذا نه وفي بعض النسخ
يوم سابعه او قبله ولو مات او كان سقطا ولم تعرف ذكوره
ولا انثيته سمي باسم يطلق على الذكر والانثى نحو طححة وهند
ويحذر ذكره ليس ان يحسن اسمه وافضله عبد الله وعبد الرحمن
ومحمد واحمد وذكر لقوله صلى الله عليه وسلم خير الاسماء ما عبد
او حمد وسئل شيخنا عن اسم محمد واحمد ما الافضل منها فاجاب
بان الافضل بالنسبة لاهل الارض محمد لشهرته عندهم بذلك
وبالنسبة لاهل السماء احمد لذلك فاذا اراد شخص ان يسمي ابنه محمدا واحدا

فالافضل

فالافضل محمد او يذكرا واحدا كما ذكره بالنسبة لاهل السماء احدا افضل
لشهرته فيهما وقال شيخنا سلطان محمد افاضل مطلقا واختلف
فيه اهل العصر وهو مشهور بسؤال المائنة ولا تكرر التسمية
باسم الملائكة ولا باسم الانبياء خصوصا نبينا محمد صلى الله عليه
وسلم لما ذكره وتكره بما يتطير منه اثباتا او نفيًا كشهاب وحرب
ومرة وسر كره ونحو ذلك وتخزم الالتفات بما يكره وان كانت
في الملقب كالعش ونحوه لكن يجوز ذكرها للتعريف ولا يني عن
الالتفات بالحسنة بل تنسب لاهل الفضل من الرجال والنساء وتخزم
الكنية بابي القاسم ولو لم يكن اسمه محمد او بعدونه صلى الله
عليه وسلم ولا يكتفى كافرا ولا فاسقا ولا مبتدعا بالخوف فتنة منهم
لانهم ليسوا من اهل التكرمة بخلاف غيرهم وليس ان يحلق راسه
كله ولو انني يوم السابع من ولادته بعدد حجة العقيقة وان يتصدق
بزنة شعرة ذهب فان لم يدره ففضة ويسن حلق الراس مطلقا
في النسك والافضل للمرأة التقصير وليس ايض في اسلام الكافر
ولو انثى والحلق في غيره كبدعة ولا بأس به للتكليف وليس
حلق العانة للرجل ونفها للمرأة وتنف الابط مطلقا وتقليم
الاطفار ودهن الشعر ونسرجه وقص الشارب وازالة نجاسة
المرأة ويكره القزعة وهو بالقاف والزاي العجوة وبالعين الممثلة
حلق بعض الراس ومنه الشوشة المعروفة وما يفعلها الختان
عند ختان الاولاد ويكره تعجيل الشيب وتنفه وحلق راس المرأة
الا لضرورة **كتاب** بيان احكام السبق والرمي
بمعنى المسابقة والمناضلة وهذا الكتاب من مستكرات الامام
الشافعي رضي الله عنه التي لم يشتهه اليها احد كما قال المزني والاصم

فيه سباقته صلى الله عليه وسلم على الخيل المضيق من الخفيا الى ثنية
الوداع وعلى الخيل التي لم تضر من التثنية السابقة الى مسجد بين
زريق والا ولي خمسة اميال او ستة والثانية ميل واحد والخفيا
بالمد والتصر موضع بالمدينة على اميال وبعضهم يقدم اليها على
الفاء وهو يفتح السين المهلة المشددة وسكون الباء الموحدة مصدر
سبق بمعنى تقدم وتخرى كجها السابقة وقيل هو بالفتح يكر اسم للال
الموضوع بين اهل السباق وهو يكون في الحيوان والرمي يكون في
السهام ونحوها وكل منهما مندوب بلا عوض للرجال والنساء المسلمين
وان كان بقصد الجهاد ومباح لا بقصد شيء وحرام على الاقدام كقطع
الطريق وقد ورد ان عائشة رضي الله عنها سابت النبي صلى الله عليه
وسلم على الاقدام واما بالعوض فذكره للنساء وفيه التفصيل الآتي
للرجال فتأمل **قوله** على ما هو الاصل الخ اشارة الى تنبيه عموم
الدواعي في كلام المصنف وتبيين حال المسابقة فيها بدليل ما بعده
فتأمل **قوله** قتل يوم مؤخر وجعه قبله قال شيخنا ولود كره وما بعده
بصفة الجمع كان اولى واظهر اقول انما اوردته ليناسب ما قبله من
خيل وابل فان كلامه اسم جمع او اسم جنس فتأمل ومن في كلامه
للبيان فلا يجوز المسابقة على غير هذه الاجناس الخمسة **قوله** في المظاهر
الخ هو المقدر **قوله** على بقدر اي ولا طير ولا ب ولا يجوزها فيجمع مع العوض
وجوز يغير عوض وهذا خارج بذكر الاجناس **قوله** ومهارشة الديكة
اي والمصارع والشباك والقفطس في الماء والسباحة وهو العوم والشي
بالاقدام والوقوف على رجل والمسابقة بالسفن ولعب نحو
الشطرنج وشيل نحو الحجر **قوله** ويجوز بغير عوض وهذا خارج بالسابقة
واما مصارعة صلى الله عليه وسلم لمكانة رضي الله عنه على قطع من

الغنم

الغنم فكان لاجل سلامه ولذا لما سلم رد عليه غنمة **قوله** ونضح
المناضلة بالضا والجمعة اي عقد العوض وود ونعيا ما يأتي **قوله**
المراعات لوقال المغالبة كان اولى بل صوابا لان المراعات هي ان يرمي
كل من الشخصين في الاخر وليست مرادة هذا لانها لا يصح العقد عليها
وهي حرام ان لم تغلب السلامة ومثلها التقاف وهو عند العامة بالذات
المهلة وكذا لعب البهلوان المشهور **قوله** بالسهام والعجمة منها
يقال لها النشاب والعربية يقال لها النبل ومثلها الرماح والمزاريق
ونحو المسلات والابحر ورمي الخناجر بيد او متلاع والنخنيق وكل
نافع في الحرب **قوله** اذا كانت المسابقة الخ هذا شرط في شروط صحة العقد
السابق وظهر الغنم بالمناضلة اخذا بظاهر قول المصنف ومنه التامه
معلومة وبعضهم خصها بالمسابقة يجعل ذلك القول جملة مقترنة
راجل ما ذكره بعد بقوله ويخرج العوض احد المتسابقين والوجه
كونها راجعة لكل منهما وتخصيص بعض افراد العام بحكم العام لا يقتضي
تخصيصه به فتأمل **قوله** معلومة وكذا مسافة جري الفارسين
مثلا **قوله** وكانت صيغة المناضلة وكذا صيغة السبق وهي في نحو الخيل
بالعناق وفي نحو الابل بالكثف ويشترط تعيين الفرسين متلاعنا
في المعين وصفة فيما في الذمة وينسخ العقد بكون احدهما
في الاول ويبدل بمثله في الثاني ويشترط ايضا ان كان سبق كل
منهما الاخر وظن قطعها المسافة وتعيين الراكبين بالروية
لا بالصفة فتأمل **قوله** من فزع الخ هو بيان كيفية المناضلة
ودكره هنا مندوب ومنها الجوازي وهو ان يمس السهم الارض قبل
وصوله الى الغرض ومنه الحزم بان يحزم طرف الغرض فان اطلقا
الاصابة حملت على الفزع ويشترط بيان قدر الغرض طولا وعرضا

وارتفاعه في نفسه وعن الارض ان لم يقلب فيها عرف والافلا ويذري
وقوف شاهدين عند الغرض ليس شهدا على من وقع منه الصواب
او الخطا وليس لصاحب المصيب في اذم المخطئ لانه يخل بالشك
وليس لاحد الراييين الافتخار على صاحبه ولا التبحر عليه بشرط
الترتيب بين الراييين وبين البادي منهما واما ما ذكر
المبادرة والمحاطة فليس شرطا ويجعل العقد على اقل النوب وهو
سهم فان ذكر احد صاحبه كذا كان بيد واحد الراييين بعد
معلوم من عدد معلوم خمسة مثلا من عشرين او يزيد احدى
على الاخر في قدر ما يصيب فيه عدد معلوم عمل بشرطهما ولا
يشترط تعيين قوس وسهم فان عين احد صاحبه لغى وجاز ابداله
بمثله من نوعه فان شرط عدم ابداله فسد العقد **قوله** واعلم
ان عوض المسابقة الخ هو نظيرة لكلام المعروض وتخصيص المسابقة
لا تقتصر المعصية عليها والما في العوض في المناصفة كذلك لان يقول
ان سبقتني باصابة كذا فلك على كذا ويقول ان سبقتني باصابة
كذا فلك على كذا وان سبقتك باصابة كذا فلي عليك كذا
ولا بد من المحلل في هذه **قوله** ويخرج العوض اي يذكرك حال
العقد ويجوز ان يكون العوض من اجنبي ولو من الامام من
بيت المال وعلى كل يلزم العقد في حق الملتزم لا لاجاز فلا يجوز
فسخه ولا زيادة في العوض او العمل ولا تنقص في احدى
ولا تترك العمل قبل الشروع فيه او بعده **قوله** احد المتساقيين
اي او المتراييين كما ياتي **قوله** حق الخ هو بيان لكي يثبت العقد
فما لم **قوله** استقره اي لم يلزمه شيء وكذا اذا اختلفا معا فباخذ
المال صاحبه **قوله** اخذ اي استحقه سواء اخذه او تركه **قوله** وذكر

المصنف

المصنف الثاني وهو كون العوض منهما **قوله** وان اخذ جاه هو على
اللغة الردية ولا يصح تخريجه على جعل الثاني مبتدأ فكان
الصواب ان يقول وان اخذ جاه المتساقيان او سبقت عن
لفظ المتساقيين فتأمل **قوله** لم يصح اخذ جاه لو فسدت الجواز
بالحرمة والفساد واسنده الى العقد لكان او لم يظهر وبعده
راعي ظاهر كلام المصنف **قوله** محللا وتكون دابته كفوا لدابتهما
اي متساوية لكل واحد منهما وسمي بذلك لانه محل العقد باخر
عن الثمار المحرم السمي بالمرهنة وهذا لا يصح في غير المسابقة
ولذلك لو نزل هن وجلان مثلا على اختيار قوتها بصعور جبل
او حمل صخرة او قطعها او المشي الى موضع كذا او المشي الى
عروب الشمس مثلا واكل كذا او شرب كذا كان باطلا وهو من
اكل اموال الناس بالباطل مع ما يتنبأ عليه من ترك الصلوات
وفعل المنكرات **قوله** اخذ العوض اي سوا جاه المتساقيين بعده
معا او مرتبا لم يغرم لصاحبه ان يستقاه سوا سبقا معا او
مرتبا ايضا ولا شيء لاحد منهما على الاخر ان سبقا معا وان جاز
المحلل مع احدهما فان سبق الاخر فانه لنفسه وياخذ مال
صاحبه ايضا وان تاخر فماله بين المحلل ومن معه ومال المحل
لنفسه وان توسط المحلل بينهما فلا شيء ومال المتاخر الاول
قوله وان جاز الثلاثة معا فلا شيء لاحد على احد وحيلة الصور
المذكورة ثمانية منها اربعة في كلام المصنف على ما تقدم **خاتمة**
لوتسا بقا كثر من اثنين كثلاثة مثلا فعلى ما ذكر وان شرط
للثاني مثل الاول على التراجع فتأمل **كتاب** بيان
احكام الايمان والندور وجهها المصنف في كتاب في احد

لا شزك ما في لزوم الكفارة كما ياتي وقد مرهما ايضا على الاقضية والشهادا
للاحتياج الي اليمين فيما غالبا والاصل في الايمان قوله تعالى
لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم وقوله صلى الله عليه وسلم والله
لا غزرون قريش ثلاث مرات ثم قال في الثالثة ان شأ الله
واركانها اربعة حالف ومحلوف به ومحلوف عليه وصيغة **قول** بفتح
الهمزة واما بكسر هاء فهو التصديق بالقلب **قول** ثم اطلق اي
اليمين **قول** على الحلف اي لانهم كانوا اذا تحالفوا اخذ كل واحد
منهم بيد صاحبه وقيل ماخوذة من القوة لانه يعطي الحث
على الوجود او لعدم ويسمي العضو يمينا لوقوة ومنه
قوله تعالى اخذنا منكم باليمين اي بالقوة **قول** وشرع الخ فيه
استنبط الاركان الاربعة المتقدمة فتأمل **قول** والندوة
انما جتمع الاختلاف انواعها فتأمل **قول** لا ينبغي اليمين الخ هو
اشارة الى احد الاركان الاربعة وهو المحلوف به وشرطه
ان يكون اسما من اسماء الله تعالى او صفة من صفاته **قول** اي
بذاته لا ينبغي ان الحلف ليس بالذات وانما هو بالاسم الدال
عليها فلو قال اللهم باسم من اسماء الله لكان اولى بل صوابا وكان
يستغنى عن العطف بعده فتأمل **قول** او باسم من اسماءه وهو
من عطف العام على الخاص فتأمل **قول** التي لا تستعمل في غيره
هو تفسير لاسم الله تعالى المختص به وسواء كانت من اسماء الخلق
او لا مشتقة او لا واختصاصه تعالى بها ما يغير اضافة كانه
او باضافة كروب العالمين ومالك يوم الدين ومنه ما مثل به الله
او بغير ذلك كانه لا يعبده واسجد له ولا يقبل منه ارادة غير
الله تعالى في هذا القسم ويقبل منه ارادة غير اليمين وتتقد

بالاسماء

بسم الله الغالبة عليه تعالى ما لم يرد غيره كالرحيم والمخالق والرازق
وتتعد ايضا بالاسماء المستقلة فيه وتجيء سوا ان اراده تعالى
كالوجود والحي والعالم **قول** او صفة عطف على قوله باسم فتأمل
قول من صفات ذاته اي الثبوتية وتزداد شيخ الاسلام في صفات
ذاته السلبية كعدم حسيته وعرضيته وعن القاضي صفة
اليمين بها لا بها قديمة متعلقة به واما صفاته الفعلية كخلق
ورزقه فلا تتعد اليمين بها خلافا للتحالف **قول** كعلمه وقدرته
اي ومشيئته وكبريائه وعظمته وكلامه وحقه ان لم يرد بالحق
العبادات وبالتدرة محل ظهور اثارها فليست يمينا والمصحف
وكتاب الله والعقائد يمين ما لم يرد بالعقائد الخطية وبالاخرين
النقوش او الاوراق وقد علم من حصر الانعقاد فيما ذكر عدم
انعقاد اليمين بخلق كالنبي وجبريل والكنية وبخود له
ولو مع قصده بل يكره الحلف به لما ان يسبق اليه لسانه قال
العلامة ابن قاسم ولو شرك بين ما تتعد به وغيره كوا الله
والكنية فالمتجه عندي الانعقاد بسوا قصده الحلف بكل او
اطلق او بالمجموع **قول** وضابط الحالف اي الماخوذ من الحلف
اي شرطه لانه ركن **قول** كل مكلف الخ خرج الصبي والمجنون والمعي
عليه والنائم والسليح والسكوان غير المتقدي والاشارة
من الناطق واما الاخرى فاشارة كالنطق وخرج ايضا لغو
اليمين وسياتي **قول** ناطق اي واخرى اشارة معتمدة **قول**
ان تصدق بما في لبيت هذه صفة حلف وانما هي صيغة نذر
محضه ويجب فيها التوابع التي لم وصوابه ان يقول والله
لا تصدقن بما لي لان هذه فيها شبهة حلف من حيث الصيغة وشبهة

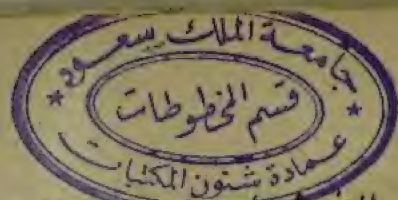
للفرس فتأمل **قول** وثوب امرأة وفي بعض النسخ أو ثوب امرأة وكذا
ثوب حريس فتأمل **قول** جديد لكنه مندوب سوا كان مقصودا
أو انعم ان كان مهلهل النسخ بحيث لا يدوم قدر لبس الثوب
مثلا فانه لا يكفي **قول** لم تذهب فتراي ولو من نحو لبد أو صوف
او كان مغسولا أو متنجسا ويعلم بنجاسته ولا يكفي نجس
العين ولا اطعام خمسة وكسوة خمسة مثلا ولا يكفي ثوب كبير
للعشرة وان اقتسموه بخلاف اعطى يصر العشرة أمدا
فانه يكفي فان قطع الثوب الكبير قطعاً بحيث تسمى كل قطعة
بها كسوة ودفع لهم كفي **قول** شياي زابدا على ما يتي بالعمد
الغالب له ولعمومه او كان رقيقا أو سفيفا أو محجورا فليس
قول فيلزمه اي ان كان مسليا **قول** صيام ثلاثة ايام ولا يتوقف
صومه على اذن سيد الرقيق الا ان حدثت به غير اذنه وكاف
الصوم يضره في الخدمة ولا يجوز لسيد ان يكفر عنه
باطعام أو كسوة الا بعد موته لانه لا راق بهذا الموت نعم لو كان
مكاتباً جاز له التكفير بها باذن سيده وعكسه ومنزله
ما لا غايته لا يكفر بالصوم بل ينتظره ولو فوق مسانة الفضة
على الرأح والمبعض الغني كالحج في الطعام والكسوة في الاعتناق
فتأمل **قول** في الاظهر هو المعتمد **فصل** في بيان احكام
النذر وهو لغة وشرعا ذكره الله وذكره المصنف عقيب الايمان
لان كلامه ما عقد يعقده المرء على نفسه تأكيد لما التزمه
ولما قيل فيه قوله تعالى يوفون بالنذر الآية وقوله صلى الله
عليه وسلم من نذر ان يطيع الله فليطعه ومن نذر ان يعصيه
فلا يعصه وهو قربة في نذر التبرر دون غيره واركانه ثلاثة

ناذر

ناذر ومنذور وصيغة **قول** وهو اي النذر **قول** غير لازمة لو قال لم
تتعين كما قال غيره لكان اولى واحسن لان غير اللازم يشمل فرض الكتابة
معناه يصح نذره اللهم الا ان يقال غير لازمة عيننا فتأمل **قول** والنذر
اي حسب صيغة التي هي احدى اركانه المتقدمة فتأمل **قول** نذر الحاج
اي بان تستعمل الصيغة على ما تعلقت به حثا أو منع او تحقيق خير
كما اشار اليه الشافعي بقوله ان يخرج من الحج اليهين فتأمل
بان يقصد الناذر اي الذي هو واحد الاركان المتقدمة ايضا
والمعتبر كونه له قصد بان يكون سكتا مختارا غير محجور عليه
فيما يندره ولا بد ان يكون مسلما ايضا فتأمل **قول** نذر المجازاة
اي المكافاة وصولا به ان يقول نذر غير الحاج وهو نوعان
ويقال له نذر تبرر وهو تفعل من البر سمي بذلك لان الناذر
طلب به البر والتقرب الى الله تعالى **قول** احدهما على احد النوعين
من نذر التبرر **قول** ان لا يعلقه الناذر على شيء وفي بعض النسخ
ان لا يعلقه بشي وهو يلزم تأنيه بمجرد وجوده ولكن على
الترخي ان لم يقدره بوقت معين **قول** على نذر مناج المصاد
بالمباح هنا ما قابل المحرام القيد بكونه طاعة كما اشار اليه
الشافعي بقوله الا نفي صرح المصنف واما نذر المباح في نفسه فسيأتي
في كلامه فتأمل **قول** في طاعة المصاد بالطاعة هنا المندوب
كتشيع الجنان وقراءة سورة معينة ولو في صلاة فرض او نفل
وطول قرة في ذلك **قول** الناذر اي في نذر المجازاة وهو العلق
على شيء فتأمل **قول** ما نذر اي عند وجود العلق عليه لا على
الفور ايضا **قول** ما يقع عليه الاسم ما لم يتدد بقدر معلوم من
الصلاة او الصوم او الصدقة **قول** واقلها ركعتان اي بقيام مع الذكر

بنا على الاصح من انه يسلك بالنذر مسلك اقل واجب في الشرع
 من كل مطلوب **قوله** وهي اي الصدقة **قوله** اقل شي مما ينزل صوابه
 اقل متول فتأمل **قوله** وكذا لو نذر التصديق على عظيم اي فانه
 يلزمه اقل متول لانه المتيقن **قوله** اي لا ينفقد اي فعلا
 او شي كاستوا كانت لذاتها كشراب الخمر ام لغيرها كالصلاة
 في ارض مخصومة بان صرح بالغصب في نذر اما لو لم يصح
 به كان قال به على ان اصلي في هذه الارض مثلا وكانت
 مخصومة فانه يصح **قوله** نذر المكره فانه يصح عند الشك وهو
 مرجوح والراجح انه لا ينفقد ويمتنع له بصحة صوم الدهر
 محله لمن لا يكره له صومه بان كان قادرا عليه ولم فلا يصح
 نذر المكره لعرض كافر يوم الاحد والجمعة بصوم مثلا
 لانه امر عارض وهو لا ينفذ لذات العبادات فانها كراهية
 فيها بخلاف ما اذا كانت الكراهية لذات العبادات كالاتفات
 في الصلاة فانه لا يصح نذر **قوله** واجب على العين اي
 الكف بايجاب الشرع فيه **قوله** فيلزمه اي ينفقد نذر **قوله**
 كالصلوات الخمس اي صلاة الجماعة في الفايض وكذا الجمعة
 وهو الراجح **قوله** كما يقتضيه كلام الروضة اي وهو المعتمد
 ولا يلزم النذر الخاضع لانه ان نذر المباح لا ينفقد فعلا
 ولا تركا وهو المعتمد فتأمل **قوله** نحو كل كذا هو عند الجمهور
 لمناسبة ما بعده وهذه امثلة للمباح الذي لا ينفقد النذر
 فيها وان قصد فيها التنزيه على العبادات على الراجح فتأمل **قوله**
 والبس كذا الواو بمعنى او فتأمل **قوله** لزمه كناية بيمين
 الجمهور **قوله** لكن فنية الروضة الخ هو المعتمد **كتاب**

بيان



بيان احكام الاقضية والشهادات ونحوها مما ذكره
 المصنف وجعلها لاختلاف متعلقها والاصل في القضا قوله تعالى
 وان احكم بينهم بما انزل الله وخبر الصحيحين اذا اجتمعوا في الحكم فاختاروا
 فله اجر وان اصاب فله اجران وغير ذلك من الايات الكثيرة
قوله جمع قضا كقضا واقضية **قوله** وهو اي القضا **قوله** بنخصه
 اي شخصين **قوله** مصدر يشهد اي يشهد بشهادة **قوله** والقضا
 فرض كفاية اي في حق الصالحين له بالناحية التي هي مسافة
 العدو وكما ان تعدد فيولي الامام فيها من يصلح له ليقرب به
 وخرج بالصالح له غير فلا يجوز نقليته ولا ينفذ حكمه الا لضرورة
 فتأمل **قوله** لزمه طلبه اي ولو علم عدم الاجابة على الراجح والمراد
 بالتعيين وعدمه في الناحية وهي من وطنه وما زاد عليه اي
 مسافة العدو كما مر وما بين الغنيتين فمسافة القصر
قوله ولا يجوز اي ولا يصح **قوله** ان يلي القضا هو بمعنى الحكم بين الناس
 فتأمل **قوله** لا من استعملت فيه اي اجتمعت فيه وفي بعض
 النسخ الامن استعمل الخ **قوله** من اهل الذمة اي عليهم ليحكم بينهم
قوله لم ينفذ حكمه اي الذي وجد قبل تناحجه تطور المظاهر
 وهذا صريح في ان الحكم لا يعتبر فيه ما في نفس الامر واذا
 انضمت صحت بقليته وحكمه من حين الانقضاء **قوله** في المذهب
 هو المعتمد **قوله** لا شبهة له فيه هو متعلق بفاسق اي الفاسق
 بتاويل تصح ولايته وهذا احد وجهين والراجح خلافه **قوله**
 احكام الكتاب وهو الغتان الغنية **قوله** والسنة وهي الاحاديث
 الشريفة اي معرفة انواع الاحكام التي هي محل النظر والاحتجاج كالعام
 والخاص والطلق والقيود والجمل واليمين وغيرها كالتمثيل والتمثيل

والاحاديث

وهال الرواة قوة وضعفا ليمكن معرفة ذلك من تقديم بعضها وعدم
 العمل ببعضها وهكذا وايات الاحكام كما قال البندنجي والماوردنجي
 وغيرهما خمسة انة وعن الماوردنجي ان احاديث الاحكام كذلك **قوله**
 على طريق الاختلاف اى المطلق **قوله** من امتنع عن الخ صرح هذا ان اتفاق
 غير هذه الامتياز على حكم لا يسمى اجماعا ولا يعنده فتأمل **قوله** بل يكون
 اى يقينا او ظاهرا **قوله** معرفة الاختلاف اى المتوصل اليه الاحكام
 بحسب اعتبار القياس **قوله** الواقع بين العلماء اى فلا يخالفهم في اجتهادها
قوله كيفية الاستدلال اى في الاحكام باعتبار فطره في الأدلة **قوله**
 من ادلة الاحكام اى والقياس بانواعه وهي الاولى والمساوي والادلة **قوله**
 فالاول كقياس ضرب الوالد بين علي التافيف والثاني كحراق مال
 البيت على اكله في التخييم فيها والثالث كقياس التفاح
 على البريق الربا بجامع الطعم **قوله** من لغة وهي معرفة الالفاظ
 المفردة **قوله** ونحو وهو معرفة الالفاظ المركبة **قوله** وصرف
 اى وضى وخبر وعموم وخصوص ونحوها **قوله** لتفسير كتاب الله
 اى المخوف منه جميع الاحكام وهذا وما قبله من جملة طرق الاجتهاد
 ولا بد ان يعرف الادلة المختلف فيها ليمكن من الخد باقلها او غير ذلك
 واعلم ان هذا كله في المجتهدين المطلق الذي يفتي في جميع ابواب
 الشرع اما المقلد لمذهب امام خاص فليس عليه معرفة قواعد
 امامه فقط فلا يعيد عنها في اجتهاده بخلافها **قوله** ان يكون
 سمعا الخ ويعلم منه شرائط النطق بالاولى فتأمل **قوله** ولاية
 اعني ومنه من يرى الاشاع ولا يعرف الصور وان قربت اليه
 نعم لو سمع بعد سماع بينة مثلا فله القضاء بها **قوله**
 ويجوز كونه عموما وكذا كونه يبصر نهارا فقط ولولا فقط عند
 العلامة

العلامة الرضوي ومن تبعه وظالف العلامة الخطيب فقال لا يكفي
 كونه يبصر ليلا فقط واجاز الاسم بالكدر ولاية الاعمي لانه
 صلى الله عليه وسلم ولي ابن ام مكتوم رضي الله عنه وجيب
 عنه بانه انما استخلفه في امامة الصلوات فقط لا في الاحكام
 او يقال انها كانت زعمامة ورياسة لا امامة **قوله** كما قال
 الروياني هو المعتد **قوله** البصر قوة في العين يدرك بها المحسوسات
 ولذا قيل البصر للقلب بمنزلة البصر للعين كانهما قوة في القلب
 يدرك بها المعقولات **قوله** والاصح خلافه وهو عدم اشتراط ثبوت
 عارفا بالحساب لانه صلى الله عليه وسلم كان اسما لا يكتب
 ولا يحسب كما في الحديث الصحيح **قوله** مستيقظا وفي بعض النسخ
 متيقظا فان تقدرت جميع هذه الشروط في رجل فولي سلطان
 له شوكة غير كاف فاستقامت فله فضاء وللضروبة
 ليلا تنقطع مصالح الناس ومحل اشتراط في الشوكة ان وجد
 مجتهدا والا فلا يشترط في الشوكة **قوله** بان اختل نظم الخ هو
 تصحيح الكلام المقصود وهو معلوم مما تقدم واما تفسير المتيقظ
 بقوي الفطنة والحذق والضبط فهو مندوب لا شرط على
 الصحيح **تنبيه** يحرم تولية غير الصالح مع وجوده ولا ينفذ
 حكمه ولا ينفذ قضاءه وان اصاب فيه ويجوز ان يحكم اثنان
 فاكثر اهلا للقضاء مطلقا او غير اهله مع عدم قاض اهله
 او مع طلب مال له وقع ولا ينفذ حكمه عليها الا بوضاها **قوله**
 شرع في اداية ابي القاضى ومنها ان يكتب له موليه
 كتابا بما ولاه فيه ويتوليه وان يشهد عليه شاهدين
 يخرجان معه الى محل التولية يخبران اهله بها ويكفي عنهما

الاستفاضة فيه وان يدخله يوم الاثنين او الخميس او السبت وعليه
 عمامة سوداء **قوله** ويجوز ان يقول وان يقول وهي اولى **قوله** في وسط
 بنتج السائر في الاظهر **قوله** ان لم يكن هناك موضع معتاد اي كمصر
 وغيرها **قوله** في موضع فسبح وليس ان يكون متميزا بجلوسه علي
 مرتفع نحو كرسيه وعليه زائر ونحو سادة وطيلسان وعمامة
 معروفة كالعرف المشهور الآن وان كان مشهورا بالزهد والتواضع
 وان يشاور الفقهاء بعد بحثه عنهم ممن يقبل قوله لا يخوف اسبق
 وجاهل لقوله تعالى وشاورهم في الامر قال الحسن البصري
 رضي الله عنه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم مستغنيا عنها
 ولكن اراد الله تعالى ان يصير ذلك سنة للحكام بعده ويجب
 ان ينظر اولا في اهل المجلس لانه عذاب فمن اقرب منهم عمل بمقتضاه
 ومن ادعى منهم انه مظلوم فعلى خصمه المحجة ومن كان خصمه
 غائبا بعث اليه ليحضر ثم ينتظر في الاوصاف فالعدل القوي
 ينزه والضعيف يقينه باخر والعاسق ياخذ المال منه العذل
 وان يتخذ كاتبا وشروطه ان يكون عدلا ذكر احوالها فابكنا بنة
 محاضرة وسجلات وكتب حكيمه فالأولى جمع محضر وهو
 ما يكتب فيه صورة الواقعة بين الخصمين والثانية جمع سجاد
 ما يكتب فيه الواقعة مع تنفيذ الحكم والمضاربة والثالثة
 جمع كتاب وهو ما فيه الواقعة ايضا لكنه يكتب القاضي خطه
 عليه ويعطى للخصم وهو المعروف الآن بالمحج ويندب كونه
 فقيها عنيقا وافر العقل جيد الخط وان يتخذ مترجمين
 ومسمعين ان كان ثقيل السمع اهل شهادة ولا يشرقيهما
 العبي وان ياتي المجلس ركباً **قوله** اي ظاهر وليس ان يتخذ

درة

درة للتأديب وهي بكسر الدال المهملة وفتح الراء المشددة
 واول من اتخذها عمر رضي الله عنه وكانت من نفل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وما ضرب بها احدا على ذنب وعاد
 اليه وكانت اهيى من سيف الحجاج وان يتخذ ايضا سحفا
 لاداء الحق وللتعزير ويستحب كونه واسعا واجزته على
 المشجون واجرة السجنان على صاحب الحق **قوله** او بواياك
 بخلاف ما لو احتاجه لرحمة او في وقت خلوة فانه لا يكره
قوله ولا يقعد اي يكره له ذلك اخذنا مما بعده **قوله** كونه محله
 ما لم يتأذى بنحو مطر فان تأذي به لم يكره في ثلاثة اشياء بل
 اكثر منها استواوهما في الدخول عليه وفي القيام لهما فيتركه
 عن يستحقه او ياتي به لمن لا يستحقه وفي رد السلام عليهما
 فاذا سلم احدهما انتظرا الاخر حتى يسلم وان طال الفصل
 للعذر وفي طلاقه الوجه لهما وفي غير ذلك من سائر وجوه
 الاحكام **قوله** فيرفع على الذي اي وجوباً **قوله** فلا يسمع كلام
 احدهما اي ولا جواب سلام منهما **قوله** الخط هو بالخطا
 المسألة **قوله** ولا يجوز اي يحرم **قوله** فان كانت الهدية اي وان
 قلت ومثلها الهبة والضيافة والعارية والصدقة والزكاة
 ان لم يتقين دفعها اليه وكذا يحرم فنول الرشوة وهو ما يدفع
 للحاكم ليفضي له بغير الحق او لينتفع من القضاء بالحق
قوله لم يحرم اي ان لم يكن سببها القضاء ولم تكن له خصومه
قوله ولا عادة له بالهدية وكذا لو كانت له عادة لكن حصل فيها
 زيادة عليها ولو من جنسها ومتى حرم فتبطلها لم يملكها ويجب
 ردها لما لكتها فان تقذر جعلها في بيت المال ويكره له المعاملة

بنفسه او بوكيل معروف ويذبح له ان يثبت على ما له فتولها وليس
للقاضي حضور ولينة احد الخصمين ولاهما ولا ان يضيف احدهما
كذلك انه ان يستفيع عند احدهما وان يقدم عنه وان يعيد
المريض ويشهد الجنايز ويوزر القادمي من السفر **تنبيه**
لا يحرم على المفتي والواعظ ومعلمي القرآن والعلم بقول الله من
الهدايا اذ ليس لهم اهلينة الا لزام قال شيخنا لكن ينبغي التنزه
عن ذلك **قوله** في عشرة مواضع بل اكثر من ذلك **قوله** في الغضب
اي ولو به تعالى على الراجح **قوله** حرم عليه القضاة الخ قال شيخنا
مقتضاه عدم نفوذ حكمه وفيه نظر فراجعته انتهى اقول
بل الظاهر النفوذ حيث اضطر اليه في الحال فيرشد الى ذلك
قوله العلامة ابن قاسم وقد يتعين الحكم في صور كثيرة فقامل
قوله والغرض هو الشورى والنشاط والانسياط وقيل هو لذة
القلب ببديل ما يشتهي **قوله** الغرض طظاهر كلامه رجوعه
للفرج وحده والوجه رجوعه لما قبله ايضاً وفي بعض النسخ
الفرطين فقامل **قوله** وعند المروءة اي المولى كما في الروضة
واصلها **قوله** ومدافعة الاختصاص اي او احدهما او الراجح ولو قال
عند مدافعة المحدث لكان اولي واخص **قوله** بسوء خلقه ومنه
الغرض الشديد ونحو الهلك **قوله** مع الكراهة اي لانها امر
خارج **قوله** ولا يسأل اي لا يجوز للقاضي ان يسأل المدعي عن
جواب الدعوى **قوله** الا بعد كمال وفي بعض النسخ الا بعد تمام
قوله من الدعوى اي بشروطها العترة في كل دعوى وهي كونها
معلومة بتقصيلها وملزمة وليست منافضة لدعوى اخرى
وتعيين كل من مدعي ومدعي عليه والتزامه بالاحكام **قوله** ولا

يخلفه

يخلفه اي لا يجوز له ان يخلفه **قوله** الا بعد سؤال المدعي اي طلبه
ان يخلف القاضي المدعي عليه فان خلفه قبله لم يفتد به ولو خلف
المدعي عليه قبل طلب القاضي منه اليه لم يفتد به ايضاً
ولا يجوز للقاضي ان يحكم على المدعي عليه الا بعد طلب الحكم من
المدعي **قوله** ولا يلحق القاضي اي لا يجوز له ذلك وكالمدر على شاهد
لكن يجوز ان يعرفه كيف يشهد **قوله** وهذه المسئلة اي وهي يقرن
المدعي كيف يدعي ساقطة في بعض نسخ المتن اي استغنا
عنها بما قبلها ويذبح له ندبهما الى صلح يرجي ويؤخر الحكم
له يوماً ويومين برضا هما **قوله** ولا يتعنت بالشهادة بزيادة
الباء **قوله** كان يقول الخ ليس ما ذكره من التعنت وانما منه ان
يقول لم شهدت ويستغني منه امور الشقوق عليه ولا يجوز
له ان يصحح على الشاهد ولا يرجع **قوله** ثبتت عدالته ويسمي
حينئذ عدلاً باطناً **قوله** عمل بشهادته الخ اي للقاضي ان يحكم
بشهادة من عرف عدالته ورد شهادة من عرف فسفه ولعل
هذا من الغضا بالعلم ينتقيد بكون الحاكم محتجداً **قوله** طلب منه
التركية فاذا ركي الشاهد ثم شهد في واقعة اخرى قبلت
شهادته بلا تركية ان قصر الزمان والاطلب منه التركية اظم
ان لم يكن من المرتين عند القاضي لصحته اي بكثرة العاشرة
خصوصاً في السفر **قوله** من يفضله اي بان يفرج لجزئه ويجزئ
لفرجه ولا يشترط ظهور العداوة ولا يضر عداوة الدين
فتقبل شهادة المسلم على الكافر لا عكسه **قوله** ولا شهادة ولد
لوالده لو قال ولا شهادة شخص لبعضه لكان اولي واعم لف
لوا دعي السلطان على شخص كمال بيت المال فشهد له به اصله

أفرعه قبلت كما قاله الماوردي لعموم المدعي به وفهم من كلامه
أنها تقبل عليه لكن محله ما لم يكن بينهما عداوة وإذا شهد لبعضه
وغيره قبلت لغيره لأنه تفرقوا للصنعة ولا تقبل شهادة
أحد فرعية أو أصلية على الآخر على المعتمد ولا شهادة بر شداصله
ولا بتعديل أصله أو فرعه **قوله** بما فيه أي الكتاب قال في ش
الروض وغيره ولو حكم بحضورهما ولم يشهد هما فلم الشهادة
بحكمه والحاصل أن إنشاء الحكم بحضورهما لا يحتاج فيه إلى قوله
اشهد وأعلى بخلاف قراءة الكتاب لا بد فيه من قوله اشهدوا
على بما فيه المكتوب إليه يطلب وجوب تركية الشهود الحاملين
للكتاب **قوله** وفسر الأصحاب أي أصحاب الشافعي رضي الله عنه
واشهدت بالكتاب فلانا وفلانا وليس ختمه بعد فتراته
على الشاهدين بحضورته ويورخه ويقول لهما اشهدا إلى
كتبتك فلان باسمه متني ويضعان خطهما فيه ويدفع
لهما نسخة أخرى بلا ختم ليطالعاها ويتذكر بعد الحاجة
وإذا انكر الخصم المحضون المال المذكور عليه حكم القاضي به
عليه أن ثبت أن المكتوب اسمه باقرا أو بغيره ولم يثبت
فيه غير ولا يلتفت إلى إنكاره **قوله** مع ذلك والأطرب
من القاضي الكاتب زيادة يتميز له فإن لم يتجدد وقف
الأمر الخطوط **قوله** لو لم يتمكن معاودة المدعي للمدعي عليه
ولا معاملته له لم يعلج الدعوى ولا الحكم عليه ويغني عن
كتاب القاضي أن يشافه وهو في عمله قاضي بلد الغايب
بما ذكر ولعلم أن الإتيان بالحكم يحضي مطلقا وبسماع البيئة
يحضي فيها دون مسافة العدوي وهو التي يرجع منها مبكر

بإلى

إلى أهله في يومه وهي دون مسافة القصر **قوله** بتعديل القاضي الكاتب
أي أنه بتعديل قبل إذا الشهادته لأنه كبتديل المدعي بشهوده أن
الكتاب إنما يثبت بقولهم ولو ثبت به عدم التتم لثبت بقولهم
والشاهد لا يثبت نفسه **قوله** في بيان أحكام القسم
وكيفيةها وما يتعلق بها وهي لغة وشرا عما ذكره أفتوا والأصل فيها
قوله تعالى وإذا حضر القسمة الآية وقسمته صلوات الله عليه وسلم
الغنائم بين أربابها والحاجة داعية إليها لئلا يتمكن كل واحد
من الشركاء من التصرف في ملكه على الكمال ويتخلص من سوء
المشاركة واختلاف الأيدي وأركانها ثلاثة قاسم وقسوم
له وشي مقسوم ولو طله الشركاء من الحكم امتنعوا أجابتهم فيما
يبطل نفعه بالكلية ويعرضون عنه فيما ينقص نفعه ويحبسهم
في غيود ذلك وهو ثلاثة أنواع من المقسوم أن تتساوت أجزاء
فهو قسمة المتساويات والأفان لم يحتاج إلى رد شيء من قسمة
التعديل والأفاني قسمة الرد وتتألف الثلاثة في كلامه **قوله**
وهي أي القسمة لغة وقيل معناها لغة التفرقة **قوله** وشاعرا
بمميز بعض الأنصبا من بعض والتسام الذي يقسم الأشياء
بين الناس قال الشاعر **قوله** فارض بما قسم الملك فامسا
قسم المعيشة بيننا قسما **قوله** ويفتقر القاسم ومثله
الحكم إلى سبعة شرائط لو قال يعتبر فيه أهلية الشهادته
لكان أولى وأخصر ولا بد من السمع والبصر والنطق
والصنيط وغيرها فتأمل **قوله** وفي بعض النسخ الخ قال
يتضمن في صحة كل من الشحنتين مع التصريح بلفظ الشريك
نظر ظاهر من حيث العربية انتهى **قوله** وجعل العلامة ابن

تاسم بدلا من الالف في تراصيا فتأمل **قوله** الى الشروط السابقة اي
بمجموعها فلا بد من التكليف مطلقا والعدالة ان كان فيهم مجموع
عليه ولو قال المصنف اي المذكور من الشروط لكان اولى والنسب
فتأمل **قوله** على ثلاثة انواع لو اسقط المصنف لفظة على لكان اولى
واخصر فتأمل **قوله** القسمة بالاجزاء وتسمى قسمة الافراز
وليست بيعا ويجوز الممتنع منها عليها **قوله** ودرعا في مذروع
اي وعدا في معدود **قوله** ويكتب في كل رقعة منها والخيرة في كتابة
الاجزاء والشركة والبداءة باي الامرين منوط بنظر القاسم واذا
اختلفت الانصاف اجزي المقتسوم على اقلها وتثبت الرقاع بعد
ويجوز البداءة بالاقل لئلا يلزم تفريق حصصه واخذ من الباقي
قوله من طين اي او عجيين او نحوهما **قوله** النوع الثاني وهو بيع
وفيه الاجبار على الاتحاح **قوله** لجودته فلو امكن قسمة الجيد ووجه
والاخر وحده تعين **قوله** النوع الثالث وهو بيع ايضا لكن
لا اجبار فيه **قوله** اي المال هو تفسير لضمير فيه ولو جعله المص
راجعا للقسم المعلوم من القسمة لكان اولى واقترب الى المقصود
وشروط ما قسمه بتراض رضي الشركاء بعد القسمة بما اخرجته ولو
ثبت بحجة حيف او غلط في قسمة تراض بغير الاجزاء لم تنقض
والانقضت ولو استحق بعض المقتسوم فان كان معينا سوا
لم تنقض والانقضت **قوله** والاصح جوائز اي اذا كان مجتمعا
وهو المقصود **قوله** في الاصح هو المقصود ولا يمنع من القسمة
فان كانت تبطل منفعة بالكلية كجوهه مثلا فلا يجاب
ويبيع منها كما تقدم **قوله** في بيان احكام الدعوي والبيات
وفي بعض النسخ تقديم هذا الفصل على الذي قبله والاحكام

جمع

جمع حكم وهو لفظة يصدق على تخصيص شئ بشئ بالقول او بكتابة
العقد وعلى الزام انسان لاخر بحق وعلى بيته امر اخر
ايجا با او سلبا بالجنان او باللسان وقيل فيه انه خطاب الله
تعالى المتعلق بفعل الكلين بالافتضاء والتخيير وقيل هو معرفة
الحوادث استنباطا ما خوذ من حكمة التجار لمنفعة الدابة من الجمل
والدعوي لفظة الطلب والطلب والقبول ومنه قوله تعالى ولهم ما يدعون
وشرا اخبار له على غير عند حاكم والبيات جمع بينة وهم الشهود
سموا بذلك لان الحق يبين بهم والاصل في ذلك قوله تعالى واذا
دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم الاية وخبره لو تعطل الناس
بدعوا لهم لا ادعي ناس دما رجال واموالهم ولكن التبيين على المدعي
عليه وروي البيهقي ولكن البينة على المدعي واليمين على من
انكر **قوله** مع يمينه اي انه يصدق بيمينه **قوله** والمراد بالمدعي
الخفيه اشار الى ان المدعي لم يصدق لانه مخالف للظاهر من
بينة دمة المدعي عليه وهذا قد اعتضد بموافقة الظاهر
فقدم قوله على قول الاخر وانما طلبت البينة من المدعي لضعف
جانبه ليتقوى بها لانها اقوى من اليمين **قوله** ردت علي
المدعي ويسن للقاضي اعلامه بانه اذا حلف خصمه ثبت
حقه وحكم عليه ولو قال القاضي للاخر احلف كان بمنزلة
النكول ولنا كل ان يعود الى الحلف قبل الحكم بنكوله خفيفة
او تنزيلا والا فلا الا ان يرضى الخصم واليمين تقطع الخصومة
ولا تستقط الحق فتسمع بينة المدعي بعده ولا يعزى الخالف
خلافا لما يفعله جملة القضاة **قوله** فيحلف اي المدعي فان لم
يحلف يمين الرد ولا عذله سقط حقه من اليمين والمطالبة

الا ان يبدي عذرا فيمهل ثلاثة ايام وهو باو اذا اقام بينة قبلت
 منه **قوله** ويتحقق المدعي به اي بمجرد فراغه من الحلف لا ان
 اليمين المردودة كالا فتذار وكان بينة ولا تسمع بعدها حجة
 بمسقط كاد او ابر **قوله** او يقول له القاضي احلف وكذا الوفاة
 القاضي لخصمه احلف فهو بمنزلة النكول وان اطلب الامهال
 عند الدعوى فانه يمهل الى اخر مجلس القاضي **قوله** فالقول
 قوله صاحب اليد عرض اليمين عليه لم يمهل الا برضى المدعي
 بخلاف ما لو طلب الامهال في ابتداء الجواب بعد الدعوى فانه
 يمهل الى اخر مجلس القاضي **قوله** فالقول قوله صاحب اليد
 وتقدم بينته ولو شاهد ايمينا على بينة الاخر لو اقام ما
 بينتين لكن لا يقيم بينته الا بعد بينة الاخر ولو قال لمن هو
 في يده هو ملكي اشتريته منك ولم تدفعه لي قدمت بينة
 من ليس في يده لزيادة علمه بينته **قوله** تحالفا اي لاستوائهما
 في وضع اليد في الاولى وعدمها في الثانية ولو اقاما بينتين
 رجحت بينة الشاهدين والمرأتين على الشاهد واليمين
 ولا يبرح الشاهدان على الشاهد والمرأتين واعلموا الاربع
 لنسوة ولا ترجح بزيادة شهود احدهما على الاخر
 نعم لو كان احدهما سابقا في التاريخ عمل بها ولو كان
 بيد ثالث قدمت بينته فان لم يكن له بينة حلف لكل منهما
 يميننا **قوله** وجعل المدعي به بينهما اي عند التسامى في الحلف
 او البينة او اليد او عدمها كما مر وكذا لو كان بيد ثالث
 واقاما بينتين واخذه منه **نعم** لو ارجحت احدهما
 بتاريخ سابق فهو له وعليه من هو في يده اجرة وزيادة

خاصة

حاصلة من وقت التاريخ **قوله** ومن حلف اي اراد ان يحلف **قوله**
 على فعل نفسه اي ولو بظن موكد كخطه او خط مورثه **قوله** على
 فعل غيره اي وليس عبده ولا بهيمة ولا حلف فيها على البت
 ايضا وفعل مملوكه ودايته كفعل نفسه **قوله** على نفي العلم وله
 الحلف على البت ايضا كما قاله القاضي ابو الطيب وغيره لانه
 قد يعلم ذلك واما لو حلفه القاضي فيه على البت فقد ظلمه
 لكن يثبت به **قوله** اما النفي المحصور اي المقيد من معين
 كان طلعت الشمس او كان ذا الطائر غرابا فانت طالق
 فطار وادعت انه غراب وانكره فهو فانه يحلف على البت
خاتمة ليس تغليظ اليمين بما مر في اللعان فيماليق مالا
 وفي مال بلغ نصاب زكاة وفيما اذا راي الحاكم خيانة الخالف
 ولا ينفع الخالف التورية عند الحاكم فلو ورجى بان قصد خلافا ظاهر
 اللفظ او تاول بان اعتقد خلافا نية القاضي لم يدفع اثم اليمين
 الفاجرة لان اليمين انما شرعت ليها ب الخصم لا اقدام عليه
 خوفا من الله تعالى قال البلقيتي ومحل ذلك ان لم يكن الخالف
 متحفا فيما نواه ولم يالفه بنية بينة القاضي فاذا ادعى
 انه اخذ من ماله كذا بغير اذنه فسأله برده وكان انما اخذه من
 دين لم عليه فاجاب **بنفي الاستحقاق** فقال خصمه للقاضي
 حلفه انه ما اخذ من مالي شيئا بغير اذني وكان القاضي يري اجابته
 لذلك فلم يدعي ان يحلف انه لم ياخذ شيئا من ماله بغير اذنه وينوي
 بغير استحقاق ولم ياخذ بذلك انتهى واقعه بيننا وليس للحاكم
 ان يحلف بالطلاق او العتق او النذر فان بلغ موليه ذلك
 عن له كما قاله الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه **فصل**

في بيان احكام شروط الشاهد لما خوف من الشهادة وهي اجبار
بحق لغيره على غير بلفظ مخصوص والاصل فيها قوله تعالى
ولا تكتموا الشهادة وخبر ليس لك الاشهادك او يمينه اي
الخصم واركانها خمسة شاهد ومشهود له ومشهود به ومشهود
عليه وصيغة **قوله** اي شئ هو وهو الشاهد الذي هو احد الاركان
الخمس المذكورة **قوله** جنس خصال بل اكثر من ذلك لان منها كونه
ناطقا يقتضاه له مؤثر غير منهم ربيلا فلا تقبل شهادة مغفل
لا يضبط الامور الا ان غلب ضبطه لها ولا اخرس ولا من لا يتخلف
مخلقا امثاله زمانا ومكانا وامتهم في شهادته واشهادة سنية
لا في الروضة واصلا وهذه الشروط معتبر كالالاتا واما وقت
التحمل فان كان فيما يتوقف صحته على اليهود كالنكاح فكذلك والا
فيجوز ان يتخلفا غير الكامل ثم له ان يوجه بها بعد كاله الا الفاسق
فلا تقبل منه مطلقا وتقبل شهادته في غيرها المذكور في شرطه **قوله**
او كافر اي خلافا للامام ابو حنيفة رضي الله عنه في قبول شهادته
الكافر على الكافر وللإمام احمد رضي الله عنه في الوصية لقوله
تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم والكافر ليس بعدل وليس منا
قوله فلا تقبل شهادته اي لمثله او عليه وقيل للامام مالك شهادة
الصبيان فيما يقع بينهم في الجراحات مالم يتفرقوا **قوله** فلا تقبل
شهادة رقيق اي خلافا للامام احمد رضي الله عنه واختاره
ابن المنذر وغيره من ائمتنا **قوله** او مدبر اي او مبعضا **قوله** العذلة
اي فلا تقبل شهادة فاسق لقوله تعالى ان حاكم فاسق يثبت
فتبينوا اي فتثبتوا **قوله** اذا كان الشاهد يعلم فسق نفسه
ولان صا دقا في شهادته من اجل ان يشهدا ولا فيه خلاف
واعتمد

178
واعتمد العلامة الذي منه الجمل **قوله** صاحب كبيرة كالزنا ولو نوي
العدل فعل كبيرة عذرا لم يصح بذلك فاستقيا بخلاف نية
الكفر كما في البحر على التعليل من الصغير اي على شئ منها **قوله** المذكور
في المطولات منها تقديم الصلاة وتأخيرها عن وقتها بلا عذر
وسمع الزكاة وترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مع
القدرة ونسيان القرآن بعد حفظه والياس من رحمة الله تعالى
والامن بمكره والكل الربا وكل مال اليتيم والافطار في رمضان
بلا عذر وعقوق الوالدين والزنا واللواط وشهادة الزور
وضرب المسلم بغير حق والتميمة مطلقا وعينية اهل العلم
وحملة القذات وترك الواجبات العينية المتعلقة بالعبادات
والعاملات مع القدرة على فعلها كعدم معرفة ما يصح العقود
كالبيع والاجارة وغيرها واما الصغير فمنها النظر في المحرم
وهجر المسلم فوق ثلاثة ايام والنياحة وشق الجيب والتجسس
في المسكن وادخال من عليه نجاسة من الصبيان او المجانين
المسجد والتمل نجاسة او ثوب بغير حاجة ونية فعل الكبيرة
واللعن بالزند وهو الطول او بالطاب وسماع الملاهي وسفر
الجدران بالحديد ودخول الجدران والنزح على ما لا يجوز
الزينة التي حرمت العادة بفعلها **قوله** محافظا على مروة مسئلة
قد تقدم ان هذا شرط لقبول الشهادة لا للعدالة فتأمل وتقبل
شهادة المحسنة عند الحاجة اليها في حقوق الله تعالى المحض كالصلاة
وفيه فية حقوق موكدة كطلاق وعقوق وعنفون وقصاص
وبقاعدة وانقضائها ونسب وحدود الله تعالى واحصان
وتقدير ولنا وكفر واسلام وتخريم معاصره ووصية

ووقعان تحت جفنتهما ولو بالافرك الفقرة او قبل الى القاضي ويقولون
 له نحن نشهد علي فلان بكنا فاحضره لشهد عليه فان ابتدوا
 وقالوا فلان زني مثلافهم قد فقه **فصل** في بيان احكام تعدد
 الشهود والمشهدود به والاسباب المانعة من القبول ولفظ فصل
 ساقط من بعض النسخ **قول** والحقوقي اي باعتبار عدد الشهود
 فيه وهو خمسة انواع كما يعلم مما سيأتي فتأمل **قول** فاما حقوق
 الادمين الخ قلمها الا الغلب وقوعا ومراعاة للسراويل
 وهو غير المرتب **قول** فلا يكفي رجل وامرأتان اي ولا رجل
 وبمين **قول** ويطلع عليه الرجال الخ هو عطف علي قوله
 لا يقصد الخ فما قيل فيه **قول** كطلاق اي سواء كان بموضع
 غير عوض ان ادعته الزوجة فان قوله ونكاح اي ورجعة
 واقرار لعقوبة ادعاه الزوج بعوض ثبت بشاهد وبمين
 ويلغى فتقال لنا طلاق ثبت بشاهد وبمين **قول** وتكلم
 اي ورجعة واقرار لعقوبة وموت وكالته ووصاية
 وشركة وقراض وكفالة وشهادة على شهادة اذا اريد ذلك
 اثبات العقود والولاية فان اريد في النكاح اثبات المهر
 او الارث ونحوه وكالته اثبات جعل فيها وهي الشركة اثبات
 حصته من المال او الزح او نحوه لك فينبغي يقول الرجل
 والمرأتين وان لم يثبت النكاح وغيره **قول** ومن هذا
 الضرب الخ اما عقوبة الادمي فهي داخلية في عبارة المص
 يكونها داخلية فيصوقه واما عقوبة الله تعالى فهي خارجة
 على كلام المصنف هنا وسياتي ما فيه **قول** ويجب ان يذكر الخ اي
 ان اختلاف الحجة اوجب الربط فيها بذلك حتى لا يغير كالنوع

الواحد

الواحد **قول** فيما شهد به اي واستحقاقه لما دعاه فيقول والله
 ان شاهدي لصديق واذا مستحق كذا قال الامام ولو قدم
 ذكر الاستحقاق على تصديق الشاهد فلا بأس به **قول** في الاظهر
 هو المعتمد **قول** وهو ما كان القصد منه المال او ما يؤول اليه من
 عين او دين او منفعة او ما يؤول اليه من عقد او نسخ كتبه
 وهوالة واقالة وضمان وخيار واجل ومنه الوقف على
 المعتمد **قول** ورضاع اي وبكارة وعيب امرأة تحت ثيابها
 والمراد به ما بين السرة والركبة ولوامة وخرج بما تحت
 ثيابها ما في وجهها وكفيها فلا يثبت الا بالرجال وكذا الساقطة
 بالرضاع من غير الثدي **قول** واعلم الخ هو معلوم من كلام
 المصنف كما ثبت بحجة ضعيفة يثبت بالافقي وهو **قول**
 واما حقوق الله تعالى اي غير المالية والمراد بها الحدود
 تغليباً **قول** اقل من اربعة واعتبارها بالنظر للمحد فقط
 فلو شهد بحرح اثنان وفسراه بالزنا ثبت فسقه وليس
 قاذ فين **قول** وهو الزنا وكذا اللواط واثنان البهايم والمينة
 وحضنة الاربعة فيه انه فعل اثنين فهو كفيلين وطلباً
 المسترف فيه انه من اعظم الفواحش وخرج بالزنا مندمانة
 فلا يحتاج الى اربعة كالاقرار به **قول** ويريد شهادتهم اي عالم
 تغلب طاعتهم على معاصيهم لانه صغير ولا بد ان يقولوا
 راينا المحشفة في الفرج وان لم يقولوا كالمروءة في المحرمات
 فان اطلقوا استفصلوا ومثل الزنا فيما ذكر وطى القبيحة
 الا اذا كان القصد منه المال كما مر **قول** في الاظهر هو المعتمد
 كحد شرب اي شرب الخمر ومثله الردة وقطع الطريق وقطع

فقد روي في رواية
 من الامام

السرقة **قول** وهو هلال شهر رمضان أي بالنسبة للمصوم وصلاة
 التراويح وجماعة الوتر لا لوقوعه محوطا وقول عتق وحلول
 واجل إلا أن تعلقت بالشاهد أو تأخر التعليل عن ثبوت
 كان قبل بعد بثوته بواحد إن كان ثبت رمضان فانت
 طالق أو انت حر **قول** ون غيره من الشهور وهو واحد وجهين
 والراجح خلافه فان شهد واحد بهلال شوال قبل الأهرام
 بالحب وصوم الأيام البيض ونحوها أو بهلال رجب للمصوم
 أو بهلال ذي الحجة للمصوم والوقوف ونحوه **قول** تقتل فيها
 شهادة الواحد لا يخفى أن هذا من الأخبار لا من الشريعة فتأمل
قول بعد واحد وفيها أنه يكفي في اسلام الميت للصلاة
 عليه وغيرها للارت ومنها المسموع للمخيم كلام القاضي
 وغير ذلك ويشترط في الشهادة على الفعل الإبصار ولو من
 أصم كالزنا والشرب والغصب وانلاف الأموال وفي
 الشهادة على القول السماع أو إقرارها كبيع وقراض وإحراق
 فلا يكفي شهادة الأعمى في ذلك لما فينا في **قول** خمسة فهو
 غير تنوير لا منافاة إلى مواضع ولو قدم لفظ مواضع
 على الذي قبله لكان أولى فتأمل **قول** من أب أي أو أم **قول** أو
 قبيلة وكذا العتق ولو من معين والولا والنكاح والوقف
 بالنسبة لأصله لا بشرطه إلا أن ذكرت مع الشهادة به
 والقضا والجرح والتعديل والرشد والأثر واستحقاق
 الزكاة والمضامع ويذكر الشاهد الشهادة جاز ما بهما
 ولا يقول سمعت من الناس مثلاً أنه يورث زبينة في
 شهادته ويقول أشهد بعتق فلان أو أن فلاناً خيراً وعتيق

ولا يقول

ولا يقول اعتقه فلان أو ولدته فلانة لعدم الإبصار في ذلك الفعل
 المشترط فيه كما سبق بالاستفاضة أي من جمع كثيرين من الناس
 ولو نسا وأرقا يؤمن نواقطهم على الكذب والتشترط عدالتهم
 كالأشترط في عدد التواتر وبذلك علم أن ذكر الخمسة في كلام
 المصنف غير مستقيم فتأمل **قول** على الأصح هو المعتمد **قول** والترجمة
 أي بان يجعله القائل من جماعته لا بلانح كلام المخيم **قول**
 ساقط في بعض نسخ المتن أي لأنه سادس والمصنف
 عدّها خمسة فيهما وقد علم ما فيه **قول** معروف في الاسم
 والنسب نعم لو عني ويدهما أو يد المشهود عليه في يد
 فشهد عليه في الأولى مطلقاً مع تميزه له من خصمه
 وفي الثانية لمصروف الاسم والنسب قبلت شهادته وهذه
 من جملة المصنوط ألا في **قول** يجوز للأعمى وطور وجهه
 اعتماداً على صوته بالضرورة ولا يجوز له الشهادة عليها
 اعتماداً على ذلك لأن الوطئ يجوز بالنظر ومبني الشهادة
 على العلم **قول** جاز لنفسه هو يشهد يد الزنا المهمة
 من الجرح وهو التخصيل **قول** المأذون له في التجارة هو قيد
 للغالب فلا تصح له مطلقاً وزد شهادته أيضاً الغريم له
 ميتة أو عليه حجر فليس وبراة من ضمنه باتراً أو آداء
 أو جراحة لمورثه قبل أن يملكها بخلافه بعد أن يملكها
 أو يريض وزد شهادته أيضاً بما فهو ولي أو وكيل فيه أو وصي
 أو قيم ولو بدون جعل فيها **قول** ومكانته أي لأن له به
 علقه نعم لو شهد بشراء شخص لشخص ومكانته
 فيه شفعة قبلت شهادته **كتاب العتق**

تنبيه

تسبر العين المهمة واسكان التا المشاة فوق بمعنى لاغناق
وهولقة وشربها ما ذكره الش والافضل فيه قوله تعالى فخر رتبة
وغير من اعتق رتبة مومنة اعتق الله بكل عضو منها
عضو امته من النار حتى الفرج بالفج وخصت الرتبة لان
الرفيق مع سيده كالدابة المربوعة بحبل في عنقها وخص
الفرج بالذكر لانه قد يختلف بالذكورة والانوثة ولانه ربما
يتوجه اخراجه لفحشه وقد اعتق صلى الله عليه وسلم
ثلاثا وستين وعاش كذلك واعتقت عائشة رضي الله
عنها تسعا وستين وعاشت كذلك واعتق عبد الله ابن عمر
رضي الله عنه الف عتيق واعتق عبد الرحمن بن عوف
رضي الله عنه ثلاثين الف واعتق ذوالكراع الحيري رضي
في يوم واحد ثمانية الاف واعتق حكيم ابن حزام رضي
ماينة مطوقين بالفضة رضي الله عنهم اجمعين واركبانه
ثلاثة معتق وعتيق وصيفة **قوله** اذا طار واستقل او من
قولهم عتق الفرس اذا سبقه فكان العبد اذا فرك من الرق
تخلص واستقل بنفسه **قوله** تقربا لله تعالى ويؤخذ منه
انه قربة وهو كذلك وان لم يظهر فيه لانه قربة في حق المسلم
وغير قربة في حق الكافر **قوله** فلا يضيع عتقها وهو حرام
نعم لو ارسل ما كولا بقصد اباحته لمن ياخذه لم يجرم
ولمن ياخذه بالتصرف فيه بالاكل فقط لا اطعام غيره
منه على المعتد **قوله** من كل مالك هو اشارة الى احد الاركان
الثلاثة فتأمل **قوله** جازن التصرف اشارة الى شرطه وهو
ان يكون اهلا للتبرع والاولا مختارا **قوله** وسففيه ولا من

مفلس

مفلس ولا من مبيع من ولا من مكاتب ولا من مكره الما بحق كسرايه بشرط
العتق نعم يبيع من الولي عن مولي لزمته كفارة ودخل في الضابط
المسلم والذي ولو هربا وله ولاؤه وسوا اعتقه مسلما او اسلم بعد
عتقه ويبيع مكره ومعلقا بصفة معلومة او مجهولة وموثقا ويلقوا
التاقيت وقضع الوكالة في العتق ولا في التخليق **قوله** بصريح
العتق هو متعلق يبيع وهو اشارة الى الصيغة التي هي احد الاركان
كما **قوله** او محرر او انت حر ولو اتمته او انت حر ولو لم يحرر او هذا
او هذه حر كذلك ولو كان اسم امته قتل ارقاها حر ثم سميت بغير
فقال لها يا حر عتقت ان لم يقصد النداء لها باسمها القديم فان
كان اسمها في الحال حر لم تعتق الا ان قصد العتق ولو اقر بحرية
رقيقه خوفا من المكس وقصد بذلك الاخير لم يعتق باطنا
وهو كاذب في خبره وبحكم بعته ظاهرا كما قاله القاضي وغيره
ولو قال المسوي لا يعتق ظاهرا ولا باطنا بخلاف ما لو قال هذا
ابني فانه يعتق ظاهرا وباطنا لا افتي به العلامة الراسلي حيث
كان في سنن يمكن ان يكون منه ولو قال لعبد افرغ من عملي
وانت حر عتق فان قال امرت ان حر من العمل لم يتبدل ظاهرا
ويدين ولو زاحمة امرأة في الطريق فقال لها يا حر يا حر
فبانت امته لم تعتق ولو قال لاحد عبدي انت حر مثل هذا
عتقا معا او قال مثل هذا العبد عتق الاول خلافا للاسوة
ولو قال لشخص انت تعلم ان عبدي حر عتق باقرا وان لم يعلم
المخاطب بحريته لان قال انت تظن او تري فلا يعتق وفازت
المولي بانه لو لم يكن حرا فيها لم يكن المخاطب عالما بحريته وقد
اعترف بعلمه والظن ونحوه بخلافه قال الماذري وينبغي

استفساره في صورتي الظن وتري ويعمل بتفسيره **قول** في الاصل
 هو المعتد **قول** الى نية اي نية اعتناق بل كاعتق بنية غيره ولا يحتاج
 الى قبول ولا الى اضافة فلو قال اعتنك لسه عتق واضافته الي
 جزية مثل كله نعم يشترط ان يعرف معنى اللفظ ليخرج
 ما لو قلته اني لا يعرف معناه **قول** والكناية بالنون عطف
 على بصرح فتأمل **قول** مع النية اي المقترنة ولو جيز من اللفظ
 الذي هو المبتدأ والخبر ومنها الكتابة بالفتح قانية **قول** ونحو ذلك
 اي من كل لفظ احتمل العتق وغيره ومنه صراح الطلاق وكناياته
 وصراح الظهار وكناياته فكلها كنايات ههنا من الكنايات
 ما لو قال لعبد ياسيدي لا قاله للمام واعتمده العلامة الربيع
 ومثله انت سيدني ولا يعتق فيها عند العلامة البرلسي ولو
 قال العتق لي انه لغو **قول** واذا اعتق جازي التصرف الخ وفي بعض
 النسخ ومن ملك ملكا ليس قتريا فلا سريته في نحو ارث ومنه
 ما لو وهب لرفيق جزء بعض سيده لانه يدخل في ملك سيده فنهرا
قول بعض عبد اي جزء معين منه كيد او شارب كرم وهذا
 اشارة الى الركن الباي في المركان الثلاثة وهو العتق وشرطه
 ان لا يتعلق به حق لازم كونه ووقف ولا يضر استيلا والكتابة
 والامانة ونحوها كالوصية والتدبير **قول** عتق عليه جميعه اي
 سريته لا يطلاق ان كان المباشرة لعتقه المالك او شريكه باذنه
 فان كان وكلا اجنبيا فان اعتق جزءا شيئا معين المنصو عتق
 ولا يفتق منه شيء ولو قال لمقطوع يمين يمينك حر لم يفتق
 لعدم السريته وسواء هنا الموسر وغيره **قول** شركاء كسر الشين
 المعجمة وسكون الراء المهملة **قول** اي نصيبا قال شيخنا هو ظاهر

من

من الشراكة ويحتمل انه بمعنى مشترك ووجه الحاجة لما ورد
 الشم عليه بعد انتهى واقول انما حمل الشم الشريك على النصيب لانه
 الاصل وان الانسان لا يتصرف في ملك غيره لما بانه فتأمل **قول**
 على الصحيح هو المعتد **قول** على الاظهر هو المعتد **قول** وفي قول مرجوح
قول وقت الاعتناق فلو اعس فيه لم يسر عليه وان اسر بعده
 ولا يمنع الدين عليه من السرية **قول** بقتية نصيب شريكه اي او بقتية
 بعض نصيبه سواء كان شريكه مسلما او كافرا محجورا عليه او لا
 نصيبه ام قل نعم لو كانت مستولدة كان استولدها وهو معسر
 لم يسر لان الاستيلاء المعسر كعتقه وام الولد لا تنتقل نعم
 ليستثنى من وجوب بقتية نصيب شريكه مسئلتان الاولى مالو
 وهب المصل لفرعه شقفا من رقيق وفتقه ثم اعتق المصل
 ما بقي في ملكه فانه ليس يجب الي نصيب الفرع مع البسار ولا قيمة
 عليه على المارح الثانية مالو باع شقفا من رقيق ثم ححر على
 المشتري بالمالس فلو عتق البايع نصيبه فانه يسري الي باقيه
 الذي له الرجوع فيه بشرط البسار ولا قيمة عليه لان عتقه صادف
 ما كان له ان يرجع فيه **قول** قيمة نصيب شريكه والمشارك مطالبة
 المعتق بدفع القيمة واجبار عليه فلو باع اخذت من تركته
 وان لم يطالبه الشريك فللعبد المطالبة فان لم يطالبه طالبه
 القاضي واذا اختلفا في قدر قيمة فان كان العبد حاضرا **قول**
 وقرب العهد روجع اهل التتقيم اومات او غاب او طال العهد
 صدق المعتق في الاظهر **قول** يوم اعتناقه اي وقته كما مر وهو
 متعلق بقتية فتأمل **قول** ومن ملك اي دخل في ملكه وهو حر
 لم يخرج من فيه رق ولو مكاتب ومبعضا فلا يعتق عليها لضمه

الولا وليا من اهله وانما عتقت ام ولد البعض بموته لانه ح اهل
لولا انقطاع الرق عنه بالموت فتأمل **قول** واحد من والديه او من
مولوديه بكسر الدال المملة فيها اي بين من اصوله او من فروعه ولو
فهر اعليه من الذكور او من الاناث الموافق له في الدين او المخالفة له
بارت او وصية او هبة بقبول وليه له **قول** عتق عليه الماصول
فلقوله تعالى واخفض لهما جناح الذل من الرحمة ولايتا تحفظا الجناح
مع الاسترقاق واما الزرع ولفظه تعالى وما ينبغي للرحمن ان يتخذ
ولدا كل من في السموات والارض الا اني الرحمن عندا دل في ذلك علي
تفي اجزاء الولد بية والعبودية وخرج بالاصول والمروءة الاخ
فلا يعتق عليه بملكه نعم ان كانت نفقته تلزم الصبي
لم يجز له قبوله ولا يصح **فصل** في بيان احكام الولا
من حيث ثبوته ومستحقته ومولفته وشرعا ما ذكره المص والماصل
فيه قوله تعالى ادعوههم ابائهم الى قوله ومواليكم وخبرنا الولا
لمن اعتق اي لاغير كالتحليف **قول** وهو اي الولا يعني القرابة
قول من المولاة وهي المعاونة والمقاربة **قول** معتق بفتح التاء
المتناة فوق **قول** بالمد اي مع فتح الولا **قول** من حقوق العتق
اي اللازمة له التي لا ينتفي بنفيها سواء كان العتق منجزا او معلقا
او بتدبير او باستلاد او بكتابة او بقرابة او بشرا من الرقيق
لنفسه او ببيع ضمني او بهبة كذلك سواء اتفق في الدين او اختلفا
فيه نعم لو اعتق عبدا كافرا ثم التحق بدار الحرب واسترق
ثم اشتراه شخص اخر واعتقه فولاؤه لهذا الثاني ولو اعتق
الامام عبدا من بيت المال فولاؤه للمسلمين وكذا الواقف شخص
بحرية عبده ثم اشتراه فانه يعتق عليه ولا يكون ولاؤه له بل هو
موقوف

موقوف ان الملك بزمه لم يثبت له وانما عتق مواخذه له بقوله
قول اي حكم الارث بالولا وفي بعض النسخ وحكمه اي حكم الارث
به قال شيخنا واعاد المص الضمير للارث وهو غير منكر لانه
المعهود ذهنا واجل قوله حكم التعقيب ولو اعاد الضمير للولا
بدون الارث لكان اولى واعمر لينفذ ان غير الارث مثله كولاية
الترويج وتحمل الدية والتقدم في صلاة الجنازة وغسل الميت
ودفنه انتهى واقتول اعاد المص كلامه على الارث لانه الاصل
وماعده بالتبعية فتأمل **قول** عند عدمه اي عدم التعقيب
من النسب لانه اقوي **قول** وينتقل الولا اي الاستحقاق به
وما يترتب عليه فلا ينافي ان الولا ثابت لجميعهم مع وجود المعتق
لكن على الترتيب كما في النسب فتأمل **قول** لا كنت المعتق واخته
وكذا البقية اقاربه غير المنقصبين بانفسهم ولعله انما ذكر
البنات لاجل المسألة التي قبل انه اخطا فيها اربعة قاضين
غير المتفقين وهو بالواشترت امرأة اباهما فعتق عليه ثم اعتق
الاب عبدا ثم مات الاب ثم مات عتيقه المذكور عن البنات
وعما اخبرها فمراة للاخ المذكور لانه عصبة نسب للاب المعتق
بخلاف البنات ووجه الغلط والغفلة ان البنات اقوي في الولا
اليه من الاخ وصورة بعضهم مسئلة القضاة المذكورة بان
الاخت والاخ اشترى اباهما فعتق عليهما والحكم بيه كالاول
بلا فرق ولو كانت المعتق عن ابنتين او اخوين فمات احدهما
عن ابن فالولاؤه لعمه دونه وان كان هو الوارث لبيه كان
المعتق لو مات يوم موت عتيقه كان عصبة الابن دون
ابن الابن وهذه الصورة يحويها معنى ما ورد عن عمر وعثمان

وهي اسديهما ان الولد للكبر بغير الكافي اي للكبير في الدرجة والقرب
دون البن فان مات لآخر وخلق تسعة بنين فالاول العشرة
بالسوية لانه لو مات المعتق يومئذ وميتوه كذلك لانهم
سوا في القرب اليه ولو اعتق عتيق ابا معتقه فلكل منهما الولد
على الاثر ولو اعتق اجدني اختين لا بويين او اب فاشترى اباهما
عتق عليهما ولا ولا احدا منهما على الاخر يحلان عليهما اي على
كل منهما ولا مباشرة فاذا مات احداهما فللاخرى نصف ما لها
بالاخوة والباقي لمعتق بالاول ولو اعتق كاف مسلما وله ابن
مسلم وابن كاف ثم مات العتيق بعد موت معتقه فاولاد
للمسلم فقط فان اسلم الاخر قبل موته فاولاد لهما وان مات
في حياة معتقه فوراثة لبيت المال اذ لم يكن للمعتق ولد
مسلما والا فاولاد للمسلم **تنبيه** لو نكح عبد عتيقة
فاتت بولد فاولاد لوالها لانها لم تعتق الاب انتقل الولد
لوالديه ولا يعود لموالي الام فان عتق لجد قبل الاب انجر
لموالي الجد فان عتق لجد بعد انجر لموالي الجد فان نكح
ذلك لولد اباه جرة والخطوة من موال امه اليه ولا يجز ولا نفسه
فلو تزوج على هذا موت الاخوة عن موال الام خاصة فهل يرثونهم
من حيث ان لهم الولد على هذا الولد الذي له الولد على اخوته
من حيث اعتناق الاب الظاهر بغيره قال العلامة البرلسي
قول كتر تبهم في الارث والمعتد ان الولد ثابت لعصبة
المعتق ولو في حياته والمتاخر انما هو ارثهم فلا يرثون مع وجود
المعتق وان كان الولد ثابتا للجميع **قول** لكن لما ظهر انهم المعتد
قول ولا هبته اي لانه كالنسب **فصل** في بيان

في بيان

في بيان احكام التدبير من الدين ان الموت دهر الحياة وان السيد دبر
نفسه في الدنيا باستخدام الرقيق وفي الاخرة بعقته وهو لغة
وشعرا ما ذكره المص وكان معروفا في الجاهلية واستند باقتراح
صلى الله عليه وسلم على بقائه والمصل فيه ان رجلا دثر
غلاما له ليس له مال غيره فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم
اي في دين كان عليه فتقرب صلى الله عليه وسلم له وعدم ان كان
عليه دليل على جوارحه واسم الغلام يعقوب واسم الرجل ابو
مذكور بالذات العجوة واكانه ثلاثة معتق وعتيق وصبيغة وشرط
في المعتق التكليف والاختيار وشرط في العتيق ان لا يكون ام ولد
مكرط في الصيغة المشعار بالتدبير بفتح او كناية كما سجد كسر
المص فعلم منه انه يصح من سعيه ومفلس ومبعوث وكافر ولو جريا
وسكان ومتردد لكن ان مات مرتدا بنين فسادا والكافر
حمل مدبر لدار الحرب ان لم يكن مسلما ولو حمل ليدخل المرتد فانه
كالمدير المسلم والم امر به الى ملكه عنه فان لم يفعل بيع عليه قهرا
قول عن دهر الحياة اي معلق بموت السيد وهذه **قول** ومن الخ
فيه اشارة الى اركان الثلاثة المذكورة فتأمل **قول** اذا مات انا
ذكر الضمير المنفصل افادة الضمير المتصل المتكلم **قول** فانت
حر وكذا عضو نحو يد رجل فيكون جميعه مدبر لان كل تصرف
قبل التقلية صح اصنافه الى بعض محله واما الخبز والشاي كنفته
مثلا فالمدبر ما ذكره فقط **قول** وله ايهم النضر فغني هو من عطف
العام على البيع وهذا في غير الشبهة لانه لا يصح تصرفه ويبطل
ايضا التدبير بايلا المدبرة لا برة من احدهما ولما بر المدبر
له ولا يعطي ولا يقول ويصح تدبير مكاتب وعكسه وتدبير معلق

وغيره وكتابة معلق وعكسه ويعتق بالاسبق منها ويتبع من دبرت
 حاملا ولدها وان انفصل قبل موت السيد ولا يتبع مريد اولده
 بل يتبع امه رقا وحرية ويصح تدبير الحمل وحده ولا تتبعه امه
 ولو اقت السيد معتق المدير بعد موته كانت حرة بعد موته
 بسنة مثلا لم يعتق قبلها في الاظهر هو المعتد **قول** وفي قولنا
 مرجح **قول** فعلى المظهر اى الذي هو المعتد **قول** على المذهب هو
 المعتد **قول** العن هو بكسر القاف وتشديد اللام في كل ما
 النوري انه غير المدير والمكاتب والمعلق عنته وام الولد **فروع**
 المدير كالوقوف في الجناية منه وعليه فينفى التدبير بحاله اذا فاده
 سيده ولا يلزمه ان يقتل ان يدبر بغيره عتدا بان يشترى
 به عبدا ويدبر بخلاف ما لو اوقف العبد الموقوف فانه يشترى
 بقيمته مثله ولو وقف **قول** وحسب يكون اكساب المدير للسيد
 اى من التركة بعد موته فان ادعى المدير انه كتبه باعقود
 السيد وامكن صدق بيمينه وكذا تقدم بينته لو اقامسا
 بينتين بخلاف ولد ادعت المدير انها ولدت بعد موت
 السيد فيصدق الوارث بيمينه لانها تزعم حرية والحر
 لا يدخل تحت اليد **فصل** في بيان احكام الكتابة
 وكيفيتها وما يتعلق بها وهي لغة وشرعا ما ذكره المصنف ولقطها
 اسلامي ولم يعرف في الجاهلية والاصول فيها قوله تعالى
 فكانت لهم ان علمت منهم خيرا وخذوا ما بين يديهم
 درهم وخرجت عن قواعدا لعملا لادوارها تبين
 السيد ورقيقه لانها بيع ماله بحاله والحاجة داعية اليها
 لان السيد قد لا يسمع نفسه بالعنق مجانا والعبد لا يكتسب

للكسب

للكسب تسمره اذا علق عنته بالتخصيل والاداء سميت كتابة
 للعرق المجاري بكتابة ذلك في كتاب يوافقها واركانها اربعة
 قن وسيد وصيغة وموض وشروط القن التكليف والاختيار
 وعدم تعلق حق لان مبه وشروط السيد اهلية التبرع والوكالة
 والاختيار لاصبي ومجنون ومرشد ومكاتب وسفيه ومغلس
 وبعض ومكره وشروط الصيغة مشتق كتابة فقط لا يتبع ونحو
 وشروط العوض ان يكون مالا **قول** والكتابة مستحقة اي ايجابها
 في عقدتها من السيد مندوب بسؤال العبد ولا يجب وان
 طلبها الرقيق العبد او الامه لئلا تتحكم المالك على الملاك
قول وكان كل منهما الخ هذه الشروط الثلاثة وهي السؤال
 والمكانة والقدرة على الكسب شروط للندب ولا تكفي عند فقد
 واحد منها بل تباح له ان كان كسبه نحو فسق فيكسر بل قال
 الاذرعى لا يبعد تخومها لتضمنه التمكن من التساؤل انتهى
 قال العلامة المصنف وهو قياس حجة الصدقة والقرض اذا علم
 من احد ما صرفها في محرم **قول** عدا اي امينا المراد به
 من لا يضيع المال وان لم يكن عدا لانه خوصلة مثلا **قول** يوفي
 به ما التزمه اي مع مؤنته **قول** المالك اي في ذمة المكاتب عينها
 او دينامو صوفين بصفات السلم **قول** معلوم اي جنسا ونوعا
 وقدرا وصفة **قول** موجلا اي فلا تصح على حال ولو في بعض
 قادر عليه ولا على منفعة عينها لا توجب فحقه بخدمة
 شهر ودينار ولو في اثنا الشهر او بعد ذلغة فلو قال
 الشهرين وجعل كل شهر بخلاف يصح وان فرقهما ولو كاتب
 ثلثا عبدا على مال ونحوه بتجيين صح لان اتحاد المالك ويوزع

عليهم باعتبار قيمتهم ويكون ما يخص كل واحد منهم من ما ينبغي
وتصح كتابة من بعضه حر الكتابة مشتركة الامن الشراكا جميعا
بوالة واحد منهم واذا عجز اقدم لم يعجز لغيره بقا نصيبه مكتوبا
ولو ابراه اقدم من نصيبه او اعتق نصيبه عتق وقوم عليه نصيب
شراكاه ان ايسر والاعاد والمكاتب تدرك **قوله** عند المجل بكسر
الحاء المهملة اي وقت الخلول **قوله** امتناع المكاتب اي او غيبة
الى مسافة القصر وان حضر ماله وليس للحاكم الا اذا من مال
المكاتب بل له تملك السيد من الفسخ **قوله** وله الخ لو عجزوا لغاه
لكان اولى فلما لم **قوله** وان كان معه ما يوفي به واذا استعمل سيده
عند المجل بسبب عجز سن له اماله او لبيع ماله او اخضاره
من موق مسافة القصر وجب اماله وله ان لا يذير في الاموال
على ثلاثة ايام ولو للكساد ولا تنفسح الكتابة بجثوث ولا انماء
والجسفة ويقوم ولي السيد مقامه والمالك مقام المكاتب **قوله**
والمكاتب هو يفتح المشاة الفوقية **قوله** التصرف فيما يدره
اي بما لا يترحم فيه ولا خطر فلا يبيع بنية ولو يرهق ولا يفر
ولا يتصدق الا بما العادة اكله من نحو لحم وخبز ولا يشترى
من يعتق عليه الا باذن السيد ويتبعه رقا وعتقا ولا يصح
اعتاقه ولا كتابته ولو باذن السيد وليس له وطئ امته
ولو باذن السيد وله ان يترجم باذنه والولد من وطئه نسيب
ولا نصير لامة به ام ولد لانه مملوك لا يبه وليس للسيد
التصرف في شيء من مال المكاتب **قوله** بعد صحة كتابته عبده
خرج الكتابة الفاسدة فلا حظ فيها **قوله** اي شيئا ولو اقل
متمول ولو فقد السيد والتخل المكاتب وجب ذلك لكل منهما

قوله

قوله ولكن المخط اولى من الدفع وكونهما في النجم الاخير اولى وحط الربع
النجم اولى من سبعة لغم لو ابراه من النجم او باعه من نفسه
او اعتقه ولو يبيع من لم يجب شيء وكذا لو كاتبه في مرقع موته والثالث
لا يحتمل اكثر من قيمة او كاتبه على منفعة قاله الجرجاني **قوله** الاما اذا
جميع المال وكالات الميراث وخوالة العبد سبقه على اجنبي ولا يبيع
عكسه **خاتمة** لو ادعى الرقيق كتابة وانكر السيد او وارثه
حلف المنكر ولو اختلفا في قلة النجم او الاجل ولا يثبت تحالفات
ان لم يتقيا على شيء فستحل الحكم او هما او احدهما كما في البيع ولو قال
السيد كاتبك وانا مجنون او مجبور على صدق ان يهدله ذلك
ولو مات السيد والمكاتب من يفتق على الوارث عتق عليه فان
كان ثم زوجة انفسخت كلواشترى احدهما الاخر وانقضى
من الخيار للبايع فيهما **قصة** في بيان احكام
امهات الاولاد من حيث الميراث وحكمه والعتق به واخر المص
هذا الفصل عن العتق ان العتق فيه يستفقد الموت الذي
هو خاتمة امر العبد في الدنيا ويترتب العتق فيه على عمل
عمله العبد في حياته والعتق فيه قهرى مشوب بقضا او طار
وهو قربة في حق من قصد به حصول ولد ومابة بتعليه من
عتق وغيره وقد قام الاجماع على ان العتق من القربات سواء الميراث
والعتق واما نقله فان قصد به حث او منع او تحقيق خير
فليس بقربة ولا فوقية والاصح ان العتق باللفظ اقوى قطعا
بمخلاق المستلذذ بخوان موت المستولدة او لا وان العتق
بالقول يجمع عليه بخلاف الاستيلاء وامهات بضم الهاء
او كسر هاء كتح الميم وكسر هاء جمع امهات اصل ام او جمع ام واصطفا

امنة يدل جميعا على ذلك قاله الجوهرى وقال بعضهم الامهات للناس
والامهات للبهائم وقال اخرون يقال فيها امهات وامهات لكن الاول
اكثر في الناس والثاني اكثر في غيرهم واشد التخصيص للمؤمنين
وامهات الناس او عينة مستودعات وللاباء اثنا عشر
والاصل في ذلك مجموع احاديث عضد بعضها بعضها الخبر الصحيح
انه صلى الله عليه وسلم قال في مارية القبطية سرية صلى الله
عليه وسلم لما ولدته منه ولدها ابراهيم اعتقها ولدها ابي اسب
له الحق الحرية لان اعتقها بصفقة وحرر عايشة رضي الله عنها
ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا ولا درهما ولا عبدا ولا امرأة
وكانت مارية من جملة المخلف عنه ولم يثبت انه اعتقها في حياته
ولا علق عتقها بوفاته وحرر ابي سعيد رضي الله عنه قلنا
يا رسول الله اننا في السبايا ونحب ان نخرج من قماري في الغزل
قال ما عليكم ان لا تفعلوا ما من سمة كائنة لا يوم القيامة
الا وهي كائنة وفي رواية فكان من يربد ان يتخذها اهلا
ومنا من يربد السبع فتراجعنا في الغزل وفي رواية فطالت
علينا العزبة ورغبنا في الغد فاردنا ان نستمع ونغزل
قال البيهقي فلو ان الامتلاء يمنع من نقل الملك والام لم يكن
لغيرهم لاجل محبة الامثال فائدة وخبر ابن عباس رضي الله
عنه انه صلى الله عليه وسلم قال لائمة ولدت من سيد هاشمي
حق عن دهر منه وخبر ايضا ام الولدة وان كان يستقطا
وخبر امهات الاولاد لا يبعث ولا يوهب ولا يورث
يستمتع بها سيدها مادام حيا فاذا مات فهي حرة وخبر
ان من اشراط الساعة ان تلد الامم ربتها وفي رواية ربهاني

سيدها

سيدها فاقام الولد مقارابه وابوه حر فكنا هو وروي عن عمر
رضي الله عنه انه قال كيف نبينها وقد خالطت لحو من احوها ودمونا
دمها وعن عثمان بن عفان وقد استنبط عمر رضي الله عنه امتناع
بيع ام الولد في قوله فاني قبل عسيتم ان توليتهم ان نفسدوا
في الارض وتقطعو ارجامكم فقال واي قطيعة اقطع من ان تباع
ام امري منكم وكتب الى الامام انا لا ابتاع ام حر فانه قطيعة وانه
لا يجل واشهر عن علي رضي الله عنه انه خطب يوما على المنبر فقال
في اثنا خطبته اجفج رايي وراي عمر علي ان امهات الاولاد
لا يبعث وانا الان امري ببيعهن فقال له عبدة السلام اي
رايك مع راي عمر وفي رواية مع الجماعة اخبر اليها من اريد
وحكم فاطمة واسم ثم قال اقضوا فيه ما انتم قاضون
فاني اكون ان اخالف الجماعة واما خبر كنا ببيع سرارينا
امهات الاولاد والنبي صلى الله عليه وسلم حي لا نبي بعدك باسا
فاجيب عنه بانه منسوخ او منسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم
استدلالا واجتهادا فيقدم عليه ما نسب اليه قولنا ونصا وهو
نصيه صلى الله عليه وسلم عن بيع امهات الاولاد كما مر وان
صلى الله عليه وسلم لم يعلم بذلك او روي في خبر المخابرة ان ابن عمر
رضي الله عنه قال كنا بخبر اربعين سنة لا نري بذلك باسنا
حتى اخبرنا رافع بن خديج رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم
نهي عن المخابرة فنزكناها قال البيهقي ويحتمل ان النبي
صلى الله عليه وسلم لم يشعر بذلك ويحتمل انه لم يبلغه ذلك
فانهم واذا الاولاد مستيفوا واثرها المهر على ان لانها تختص
بالشكوك والموهوم والنادر بخلاف اذا اقامها للمتيقن

والظنون ولا شك ان احوال الامم كثيرة مظنون بل متيقن
وتطير اذ اقمتم الى الصلاة وان كنتم جنباً فخص الوضوء
بأذا التكرار وكثرة اسبابه والنجاسة بان لندرتها وكثرة
الدوام الموت حتى صار كأنه منشي مشكوك فيه اي بان
معه في خورلين مئة واين باذاني واذا مس الناس ضرر مع ان
الموضع ان يخو ان انصهم سية لندرتها مبالغة في تخويعهم
واخبارهم بانه لا بد من ان يمسه من العذاب وان قتل كل الناس
اليه تنكر لفظ ضرر والمسي وتامل **قوله** السيد اي البالغ فلا
ينفد استيلا الصبي وان لحقه الولد با مكان كونه منه مسلماً
ولو محبوا او مكرها او سفيها او نايماً عالماً او جاهلاً حراً أو
عبداً لا مكاناً مات رقيقاً قتل العجز او بعدة فلا تغتق بموته
في الاصح لا ما ذونا له في التجارة ولا خلساً محجوراً عليه ومجمل
في البعض في امته بخلاف ما لو احبل امته وبعه فانها لا تضرب
ام ولد والفرق بينهما ان الاصل المبعوض لا ثبت له شهرة
الاغني بالنية لبعضه الرقيق فتأمل **قوله** او كافراً اي اصلياً
او مرتداً لم يمت بغير ردة **قوله** امته اي المملوكة له ولو بنقل
المالك اليه بوطيئة فتشمل ما لو كانت امته ما ذونه وهو موسر ولم
تبع في الدين والامنة التي اشتراها بشرط العتق فانه اذا بقوله
ومات قبل ان يعتقها فانها تغتق بموته واين في ذلك قولهم
ان الاستيلاء لا يجري لانه ليس باعتناق او معناه انه
لا يسقط عنه طلب العتق بذلك لانها لا تغتق بموته لا قد
ينفهم واما المشتري المدين امته بشرط العتق فاحبلها
ابوه فهل ينفذ ايلاده وتؤخذ منه القيمة فتكون للولد

اولاً

او التصير مستولدة لان السارعة منع من بيعها وسد باب نقلها
على المشتري فاشبهت مستولدة المدين جري الزكشي على الاول
وتسبح الاسلام على الثاني ثم قال ولا يقال ايلاد المشتري اياها
نافذ فكذا ايلاد ابية لان الوفا بالشرط مع ايلاد المشتري ممكن
ولا كذلك ايلاد ابية وهذا هو المقدر واما الوفاة المشتري
للمجارية بشرطه قبل العتق فاولدها الوارث لم ينفذ الاستيلاء
وانظر ما الفرق بين نفوذ استيلاء الموت ووارثه ولعل
الفرق ما ذكره بين استيلاء المشتري لها واستيلاء اصله
والامنة المشتركة ويسرى الاستيلاء الى حصنة شريكه ان اليسر
بقية لها ولا لا يسرى ويثبت الاستيلاء في حصنة خاصة فاذا
وطئ شريكه لا يثبت الاستيلاء في نصيبه ولا يسرى الى حصنة
شريكه الاول وان كان موسراً لان شرط السراية ان لا يثبت له استيلاء
شريكه في حصنة وقد ثبت ان السراية تتضمن النقل حتى
لو استولدها احدهما وهو موسر ثم استولدها الاخر مطلقاً ثم
اعتقها احدهما لا يسرى والامنة المزوجة وهي ملكة او ملكة فرعة
والامنة المكاتبه له او لفرعه والمدينة كذلك ويبطل نذيرها
وكذا المعلق عتقها بصنته والرهونة وهو موسر ولم تبع في الدين
او كان مفلساً وانفك عنه المحر قبل بيعها او ملكها في الصورة بين
بعد البيع ومثلها الخباية وكذا مستولدة الوارث من الزكاة
التي تعلق بها دين اذا استولدها الوارث وهو موسر **قوله**
لو كانت كافرة وليست لمسلم ثم بيعت واستزقت بطل استيلاءها
ولا يعود بملكها ومثلها مستولدة الحر في اذارق ولو فترقت
مستولدة الحر في سيدها عتقت في الحال نعم لو نذر بيعها

والتصدق بثمنها او وصي بعقبتها وخرجت من الثلث ثم
استولدها لم ينفذ استيلادها في الصورتين لا فدايه الى ابطال
الوصية في الثانية **تنبيه** وقع السؤال في الدرس عما لو
كان لشخص امتان فوطئ احدهما ورجلت منه فوضعت علقة
فاخذتها الامة الثانية ووضعتها في فرجها فتخلقت وولدت
ولدا فهل يصير الامة الثانية مستولدة او لا فيه تردد واستقر
بشيخنا الشيرازي عليه السلام انها لا تصير مستولدة بذلك لانه لم ينفذ من
من منه وممنه في هذه الحالة وليجته الولد فتأمل **قول** ولو
كانت حائضا اي او نكحها او لم يقبض الخ هو ليدرك كل كلام
المصنف لو قال اذا حملت لكان او حين عمر فتأمل **قول** ولكن
استدخلت اي امته هو اما ان فرغ اذا استدخلت ماءه
فهل هو مثل وطئه ام لا اذ لا شبهة ملك حينئذ فامته قيد
لا بد منه **قول** ماءه المحترم اي قبل موته وان ولدت بعده
بخلاف ما لو استدخلته يوم موته فيثبت النسب والحرية
دون الاستيلاء وبخلا وغير المحترم وهو ما خرج منه على وجه
محتمر فلو مان الولد بعد انفصال بعضه ثم انفصل باقيه
لم تعتق الابتام انفصاله على المعتد وحينئذ فيثبت الاستيلاء
فتأمل او ما يجب فيه غرق ولو اختلفت من ولد لم ينفصل
الباب في مطلقا لوجود الولادة **قول** اي لحد اي او جز منه
قول يتبين اي يظهر **قول** او اهل الخبز من النساء اى اربع
من القوابل وبقية بكونهم من النساء المضموم له لانه يكفي
فيه رجلين خبيرين او رجل وامرأتين فلو اختلفا ههنا الخبز
هل فيه خلق ادي او اقدم المنتب على الناية فيما يظهر لا

زيادة

زيادة علم ولو كان التصوير في بعضها كفي فيما يظهر قال العلامة الطيلاوي
ومثله العلامة البرليسي **قول** ويثبت الخ ذكر هذا لانه المقصود بالحكم
وما ذكره المصنف مرتبة عليه كما اشار اليه فتأمل **قول** حرره عليه بيعها
اي ولو بعها منتهى ولو ضمنيا او لمن تعتق عليه او شرط المقتوق حتى لو
حكم حاكم ببيعها نقض لخاصة الاجماع لا تقدم **قول** الممن
نفسها اي فيصح لانه عقد عتاقة قال شيخنا واذا باعها جزءا
منها فهل يسري الى باقية او لا انتهى اقول حينئذ جعل عقد عتاقة
فانه يسري الى باقية والسراية على السيد ويكون الولالة كما لو اعتق
بعض رقيقته فكيفها حينئذ كما صرح به البلقيني بخلاف الوصية
بها لكن نقل شيخنا عن الشهاب الراسي ان البيع قيد معتبر
في ثم ولده كشيخ الاسلام في ثم المنهج والروض ان البيع ليس
قيدا واقعه شيخنا الشيرازي عليه السلام ومحمد صبحي بيعها من نفسها ان كان
السيد حرا كما سلف ان كان مبعضا فلا يصح لانه لا يثبت له الولاء
لانه ليس من اهل الوارث ومثل بيعها فرضا لنفسها كما صرح به شيخنا
الاسلام في ثم المنهج ويجب عليه ان رد مثلها ان محل رجوعه في عين
المقروض ان لا يتعلق به حق لازم وقد صارت عتيقة لمن
يقرضها نفسها ملكتها فعتقت ولا يصح وقفها **قول** والوصية
بها اي ولو لها فلا يصح ذلك ايضا ولو قال المصنف لم يصح له التصرف
فيها بما ينيل الملك لكان اولى واخصر **قول** وحاشا له اي
للسيد **قوله** بالاستخدام اي لانها كانت في جميع الاحكام
الاما استثنى وهل يجوز ملكيتها او لا فوالان احدهما
لان عقد على رقيقته كالبيع والهبة والثاني نعم لانه استأفاه
في الكتابة والاستيلاء لا ينافي في استير العدة استير النكاح وهذا

هو المعتد والوطي اي له وطية بالمال كامة المحرم وامة
مكاتبه وامة المبعوض ونحو المزاوجة والمسلمة مع الكافر
ورج بالوطي وطوايمها وبناتها والمجانة وفارقت المصحية
المعينة بخروجها عن ملكه ولا يصح ان تتاجر نفسها من يدها
لان الشخص لا يملك منفعة نفسه ولها استعانة نفسها منه
عند العلامة الخطيب كحراستقار بنفسه من متاجره وخالف
العلامة الرضائي في ذلك ويوجب بان العبد لا يملك وان ملكه
السيد بخلاف الحر فانه يملك ولا يشك عليه وقف العبد على
نفسه لانه خرج عن ملك السيد واذا مات السيد بطلت
اجازتها لغير نفسه وانفسخ العقد فيها لانها ملكت منفعة
نفسها فان قيل لو اعتق رقيقه الموجه له تنفسخ فيه الاجارة
فملا كان هذا كذلك **جيب** عنه بان السيد في العبد
لا يملك وان ملكه السيد بخلاف الحر منفعة الاجارة فاعتاقه
يتزل على ما يملكه وام الولد ملكت نفسها بموت سيدها
فانفسخت الاجارة في المستقبل وتزويجها بغير ائنها
اي ولو كان السيد بمعضا لما اذا كان السيد الخ حاجة اليه
لعدم الولاية فيه واذا مات السيد اي عن المامة المذكورة
ولو بقيت له له وبه صرح الرافعي في باب الوصية والمسئلة
نظاير وهذا مستثنى من قاعدة من استعمل شي قبل الوان
عوقب بحرمانه **ف** لو ماتا معا او شك في المعينة
والسبق فانظر كيف يكون حكمها قال العلامة البرليسي قال
العلامة ابن قاسم وقد يقال حكمها العتق في الماوراء بنا
على ان العلة تقارن المقلول بخلاف الثانية للشك في سبب

الحرية

الحرية والاصل دوام الرق **قوله** من راس ماله وان اوصى
بعقبتها من الثلث وتلقوا هذه الوصية لانه من باب الماتلاق
لان هذا اطلاق حصل بالاستتاع فاشبه اتفاق المال في اللذان
والشهورات كما قاله شيخنا البايلي وبذلك فارق حجة الاستلام
قوله قبل دفع الديون الخ بخلاف التدبير فانه لا يعتق للمبعد الموت
من الثلث والفرق بينهما ان التدبير من باب التبرعات والاستيلاء
من باب الاستيذان **قوله** بعد استيلائها الخ هو قيد لا بد
منه وخرج به الولد الحاصل قبل استيلائها من زوج او من نا
فهو مملوك للسيد يتصرف فيه بما يشاء من بيع او غيره **قوله** يتر لها
اي في جميع ما من نعم ليس له وطية ان كان انثى ولا اجبان
على النكاح ان كان ذكر فان وطية اهل قصر مستولدة كالمالك كانت
وللمالكبة فانه يصير مكائنا او لا ينبغي ان يصير مستولدة بوطية
لها وفايدته الحلف والتقاليف واذا مات السيد عتق بموته
وان ماتت امه في حياة السيد ولو ادعت ولدا بعد الاستيلاء
او بعد موت السيد وانكر الوارث صدق بيمينه بخلاف ما لو
ادعت مالا في يدها ايها المتبني بعد موت السيد فانها
المصدقة بيمينها لان اليد لها في المال دون الولد **تنبيه**
اولاد اولاد المستولدة احرار ان كانوا من المرات والملا فان
الولد يتبع امه في الرق والحرية **قوله** ومن اصاب المهراد
حبست منه **قوله** مملوك لسيدها اي بالاجماع بتعلا مة قوله
اما لو غرا الخ هو المتدراك في الحكم بعموم ملكه لولد الامة
من غير لانه في هذه حر قال في الروضة ومثله ما لو نكح اممة
لم يوطكون اولادها احرار ان الشرط صحيح والولد الحاصل منه حر

فرغ لو تزوج حر جارية اجنبية ثم ملكها ابنه او عبد
جارية ابنه ثم عتق لم يفسخ النكاح لانه دوام ولا نصير
مسئولة بملته لادها كما قاله الشيخان **قوله** مسئولة للفاغل
اي وقت ولادته وخرج بذلك شبهة الطريق والاكره فالولد
فيها رقيق **قوله** كظنها امة الخ وهذه شبهة محل قتال **قوله** او زوجه
الحر اما لو ظنها زوجة لامة فالولد رقيق ولا استلاد اذا
ملكها جن ما وسوا كان حرا او رقيقا ولو كان لشخص زوجتان
حرة وامة فوطئ الحر ظانا انها لامة فلا شبهة كما قال الزركشي
ان الولد حر كما في امة الغير اذا ظنها زوجة الحر **قوله** فولده
منها حرا ينيب نظر الظن لان ظنه الحرية يصير الولد حرا
فرغ لو استدخلت لامة ذكر حر تائم فعلقته منه فالولد
حر لنيب لانه ليس برزنا من جهة ويجب قيمة الولد عليه
ويحمل ان يرجع بها عليها بعد العتق قاله البغوي في فتاويه
وانظر هل مسئلة المجنون ولو منع **قوله** و عليه قيمة للسيد
اي وقت ولادته لانه ائلفه عليه بظنه **قوله** في الحال بلا خلاف
الخ يقتضيه في الحال لاجل عدم الخلاف وسيد كرم مقابله **قوله**
المطلقة لو حذفه كان اولى بل صوابا فان ملكه لزوجه
ولو حاملا لامة لا نصير ام ولده وان عتق عليه ذلك الحمل
لما ان امك كون الحمل حادثا بعد ملكه ولو احتمل **قوله** بعد
ذلك اي بشر او اوارث او نحو ذلك **قوله** لم نصير ام ولد
له اي خلا فالامام ابي حنيفة رضي الله عنه وامام الو
ملكها حاملا من نكاحه عتق عليه الولد كما قاله في المحرر
ومعلوم ان ولد المالك انفق دهره كما قاله الجلال المحلي
وقال

وقال الصيدكائي صورة ملكها حاملا ان تقضه قبل ستة اشهر
من يوم ملكها او لا يطاؤها بعد الملك ولدون اربع سنين
قوله بالوطئ اي لا ينفك عتقت به في غير ملكه فاشبه ما لو عتقت
به في نكاح مثلا **قوله** وصارت صغيرة عابدة الى الامة لا يقتد
كونها المطلقة لان الكلام في امة ملكها بعد وطئه بشبهة
سواء كان حال وطئه حرا او رقيقا ثم عتق وملكها بعدة لكن
في صورة العبد لا نصير ام ولد قطعا **قوله** على احد القولين
الخ مرجوح كما اشار اليه الشارح بترجيح مقابله **قوله** وهو
الارجح في المذهب اي والمعتد وما قاله المصنف مرجوح
والراجح الثاني وانما عمدنا التقليل لاجل الايضاح **قوله**
لو شهد اثنتان باستلاد امة ثم رجعا لم يفرما شيان
مات السيد غرما قيمته بالوارث بخلاف ما لو شهدا
بتعليق عتق ثم وجدت الصفة ورجعا فانها يفرما
القيمة ولو غرر بجارية المستولدة فالولد حر وعليه قيمته
للسيد ولو عجز السيد عن النفقة على ام الولد اجبر على ايجارها
او تخليتها للكاتب ولا يجبر على عتقها ولا على تزويجها فان عجزت
عن الكتب فننقته في بيت المال **قوله** والله اعلم كما ان
الشيخ قصد بذلك التبري من دعوى الاعلية فتأمل
قوله بالصواب اي باصانة الحق بما يوافق الواقع من
القول والفعل وهو ضد الخطا كما ضبطه الشارح في الخطبة
وتقدم الكلام عليه **قوله** وقد ختم المصنف اي بغيره من
المصنفين قال في المصباح وخاتمة البئر اخر فقد تقدم مر
الكلام على اسم المصنف ونسبه وما يتعلق به في الخطبة **قوله** رحمه

اسه هو جملة خبرية لفظا انشائية معني قصد بها الدعاء للمصنف
عملا بما يلزمه في مكارم الاخلاق من الثناء والدعاء من الثم للمصنف
لا عترافه له بالفضل **قول** كتابه اي هذا المسمى بالتفريب
ويشاركه الاختصاص كما قاله الله في الخطبة واشتهر بين
الطلبة باي سماع **قول** بالعتق اي بالكلام على ما يتعلق به
من الاحكام وغيرها **قول** رجا بالممد وسياتي الكلام عليه
قول لعنوا له اي ولقاربه وشارحه ومحمديه ولجميع
المسلمين **قول** تعالى اي تنزه عما لا يليق به **قول** من النار اي
نار جهنم وهو في الاصل اسم لبعيدة القعر كما قاله في القاموس
قول وليكون اي تاليه لهذا المختصر **قول** سببا اي له
قول في دخول الجنة اي التي في سما الكرسي فوق السموات
السبع ماخوذة من الاجتنان وهو السر وسميت بذلك
من جنة جنة جنا اذا ستره لشدة التناقض واظلا لها
قال شيخنا في معراجيه وهي في الاصل اسم للبتايا
قول دار الابرار جمع بر وهم المومنون الصادقون
في ايمانهم **قول** وهذا اي ما تقدم ذكره **قول** اخر شرح الكتاب
هو بالجر وتقدم معني الشرح والكتاب في الخطبة وفي
اول كتاب الطهارة **قول** غاية الاختصار اي المسمى بذلك
وتقدم ايضا معني الغاية والاختصار في الخطبة **قول**
بلا اطناب اي تطويل **قول** فالحمد الخ تقدم الكلام عليه ايضا
في الخطبة **قول** لرنا اي خالقنا ومربنا وتقدم الكلام عليه
قول المنعم الوهاب هما اسمان من اسمائه تعالى واختار
المنعم على غيره من الاسماء لانه هو الذي يتبدل بالنوال فتبدل

السؤال

السؤال والوهاب ما خوذ من كثير النعم والمواهب
دايم العطا **قول** وقد الفته اي هذا الشرح **قول** عاجلا
اي سريريا **قول** في مدة يسيرة اي من الزمن **قول** والمرجوا
اي المومل والرجاء عند الياس فهو تجويز وفوق امر محبوب
على قرب واستقام له في غيره كما في قوله تعالى ما لكم لا ترجون
نعمه وقاراي لا تخافون عظمتهم بحاج محتاج اليه قربة
واما الامل والتمني بالاول ما تقدم له سبب والثاني خلافة
قول من اطلع فيه اي في نظره فان النظر تامل الشيء بالعين
كما في الصحاح **قول** على هفوة اي زلة قال في المختار والهفوة
هي الزلة وقد هفي بهفوا هفوة **قول** صغيرة اي الهفوة
او كبري **قول** ان يصلحها اي يسترها من اطلع عليها فلا يظهرها
بالواحدة عليها والتشيع **قول** ان لم يمكن الجواب عنها اي عن
هذه الهفوة المذكورة **قول** على وجه حسن اي مرضي **قول** ليكون
اي من اطلع على هذه الهفوة المذكورة واصحها واجاب عنها
بجواب حسن **قول** من يدفع السيئة اي الاذي **قول** بالتي
هي احسن اي من الصغى والاعراض عن الاذي فان ما كل هفوة
تعد ذنبا ولا كل من عشر توجب عقبا **قول** وان يقول
من اطلع اي من الطلبة واهل العلم **قول** على الفوائد اي المذكورة
والفوائد جمع فائدة وهي ما يكون الشيء به احسن حالا منه
بغيره وفيها كلام طويل ذكرناه فيما كتبناه على الجلال المحلى
قول من جاء بالخيرات وهي في الاصل كل ما يتاب الفاعل
عليه **قول** ان الحسنات كالصلوات الخمس ونحوها **قول**
في هين السياق اي الذنوب جمع سيئة وهي ما يسي صاحبها

هو أكبر أولاده وإنما قيل له عبد المطلب لأن أباه هاشمًا قال لأخيه
المطلب وهو بمكة حين حضرته الوفاة أدركه عبد ربك بيشرب
فمن ثم سمي عبد المطلب وقيل لأن عمه المطلب جأته إلى
مكة رديفه وهو بهيئة رثة فكان يسأل عنه فيقول
هو عبد ي حيا من أن يقول هو ابن أخي فلما أدخله وأحسن
من حاله أظهر أنه ابن أخيه وهو أول من خضب بالسواد
من العرب وعاش مائة وأربعين سنة وقيل مائة وعشرون
سنة وقيل أربعة وثلاثون سنة وقيل غير ذلك **قول** ابنه هاشم
واسمه عمر وسمي بذلك لأنه كان يهشم الثريد لقومه
في المجد **قول** السيد الكامل هاشم من أسماء صلوات
عليه وسلم وتقدم الكلام على لفظ السيد في الخطبة والكامل
أي في جميع أمور **قول** الفاتح الخاتم هاشم من أسماء
صلوات عليه وسلم ومعنى الأول الفاتح لبراب الأمانات
والهداية إلى صراط مستقيم ولبيان أسباب التوفيق وما
استغلق من العلم وهو من الفتح بمعنى العلم فجعله حاكما
في خلقه ففتح ما أغلق بين المحضين بأحيائه الحق وأيضه
وأمانته الباطل وأدخا صفة ومعنى الثاني الخاتم للنبين
بمعنى آخر هم قال ابن عطاء الله ما زال فلك النبوة دأبرا إلى
أن عماد الأمر من حيث بدأ وختم بهن له كمال الاصطفاء
فهو الفاتح الخاتم توار الأسرار وسر الأسرار والمبجل
في هذه الدار وتلك الدار أعلا المخلوقات منار وأنهم
فخار **قول** والحمد لله الخ تقدم الكلام عليه في الخطبة لا مرق
الإشارة إليه **قول** الهادي أي المرشد المدل والهدي هو

الإسلام

للمسلم وقال في العوارف الهدي وجدان القلب موهبه العلم من
استغاثي وأما الهداية فهي إمالة الطلب إلى الحق **قول** السبيل الرشاد
أي طريقته وهو صند الغي **قول** رحبنا الله أي كافينا للسبيل بكاف
عبده ومن ينوكل على الله فهو حسبه **قول** ونعم الوكيل أي الموكل إليه
لأن فيه فضلا لا حساب واستغنا عنه بمسبب ومن ألتقي به لم يجبه
أبدا بل يكتشف همه وينزل عنه ولو أن أحد النجا إلى ملك من ملوك
الدنيا لها به طالبه وكف عنه أعظما للملقا عليه فكيف بمن
يحتسب بر رب العالمين ويكتفي به عن الخلق أجمعين **قول** وصلى
الله على سيدنا محمد الخ لما افتتح المصنف رحمه الله تعالى كتابه بالحمد
والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه أراد أن يختمه
بما ابتدأه به ليكون مكنتيا بين حمد بن وصلاتين وسلامين
فيكون أجدر لدوام النفع به ورجا قبول ما بينهما وقد قل
الله تعالى له ذلك من أطباق أهل العصر على الاستغاث بالنبينا
خصوصا هذا الكتاب **قول** وعليه وصحبه وسلم تقدم الكلام عليه
في الخطبة **قول** تسليم مصدر **قول** كثير الخ هو صفة لقوله تسليم
قول دائما أي مستمر **قول** أبدا هو تأكيد **قول** لا يوم الدين
أي الجمل وتقدم معنى الدين في الخطبة **قول** ورضي الله تعالى
الخ تقدم معنى الرضي في الخطبة **قول** عن أصحاف جمع صحف
وتقدم الكلام عليه في الخطبة **قول** رسول الله تقدم الكلام
عليه أيضا **قول** أجمعين هو تأكيد لصحابة وتقدم الكلام
عليه في الخطبة **قول** آمين آمين فهو بمعنى استجب يا الله
وتقدم الكلام عليه في فضل أركان الصلاة **قول** والحمد لله
له رب العالمين تقدم الكلام عليه في الخطبة والله سبحانه

وتقالي اعلم ونسال الله العزيز الفتاح ان يرشدنا
ومحبتنا الى طريق النجاح انه فائق الحب والاصباح
ومن راي في هذا الكتاب قد عثرت في موضع ويحتاج
الى اصلاح فاليغفوا ويصفح ويسامح فان السماح رباح
وهذا اخر ما يسره الله تبارك وتعالى من تاليف
هذه المحامسة لسيدنا ومولانا شيخ الاسلام والمستلين
مولانا وامتنا ذنا الشيخ ابراهيم الهمداني فسمع الله في نداء
واعاد علينا وعلى المسلمين من بركة في الدين والدنيا
والاخرة رب العالمين وكان الفراغ من تأليفها يوم الاحد
المبارك اول شهر ربيع الثاني الذي هو من شهر رنة
اربع وسبعين والف وحبنا الله ونعم الوكيل
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم واحول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم وكان الفراغ من كتابة هذه
المنحة يوم السبت المبارك ثامن عشر صفر الحشر
من شهر رنة اربعين ومائة والف وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى اله

وصحبه اجمعين

وسلام على

المسلمين

والحمد لله

رب

العالمين